

رسالة المحقق الكردي

تأليف
المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكردي

الوفاء سنة ١٤٠٠ هـ

المجموعة الأولى

إشراف
السيد محمود المرعشي

تحقيق
الشيخ محمد المحمدي

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

BOOKS LIBRARY



3 1142 01490 4141

DATE DUE

DATE DUE



Muhaggiq al-Thānī, 'Alī ibn al-Husayn
/ Rasā'il al-Muhaggiq
al-Karakī /

مخطوطات
مكتبة آية الله المرعشي العامة
(٢٢)

رسائل المحقق الكركي

تأليف
المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكركي

الوفاء سنة ١٤٠٠ هـ

المجموعة الأولى

إشراف
السيد محمود المرعشي

تحقيق
الشيخ محمد الحنون

BP

174

• M 845

1988

v. 1

c. 1

- الكتاب : رسائل المحقق الكركي - المجموعة الاولى
- المؤلف : المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي
- تحقيق : الشيخ محمد الحسون
- الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم
- الطبع : مطبعة الخيام - قم
- الطبعة : الاولى
- التاريخ : ١٤٠٩ هـ ق
- العدد : ١٠٠٠ نسخة
- السعر :

المقدمة

إليك يا سيد الوصيين وإمام المؤمنين

إليك يا سيدى ومولاي يا أمير المؤمنين

يا حافظ الشريعة المحمدية السمحاء

أهدى هذا الجهد المتواضع

راجياً نظرة قبول

عبدك

محمد الحسون

طبعة الأولى

File

There is not a single thing that

There is no one who is not

It is not the same thing as

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

There is no one who is not

مقدمة التحقيق

مقدمة التحقيق

رَبِّهِمْ فَاصْبِرْ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين
محمد المصطفى وعلى عترته الطيبين ، واللعن الدائم المؤبد على أعدائهم أجمعين
من الآن الى قيام يوم الدين .

وبعد: للمحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي أكثر من أربعين رسالة
في شتى العلوم، إضافة الى مؤلفاته الأخرى التي تصل الى ستين مؤلفاً بين رسالة،
وشرح ، وحاشية ، وفوائد على كتب متعددة ، واجوبة على مسائل مختلفة .

وبما أن هذه الرسائل تمثل جاساً من تراثنا القيم الذي لم ير النور لحد الآن،
ولاهمية هذه الرسائل ، حيث أنها تحت مسائل مختلفة، الكثير منها محل اختلاف
آراء العلماء .

وبما أنه لم يتصد لجمع هذه الرسائل أحد ، لذلك آليت على نفسي جمع
وتحقيق هذه الرسائل ، ثم تقديمها للطبع ، الا أنني واجهت مشككاً وعدم وجود
النسخ الحظية لبعض هذه الرسائل ، مما حدا بي أن أطالع بهارس المخطوطات
لكثير من المكتبات ، وأسأل هذا الشخص أو ذاك ، عسى أن أحصل على نسخة

خطبة لأحدى هذه الرسائل ، فبعض عشره على نسخ خطبة بها تصورها قسماً منها ،
والبعض الآخر لازلنا نبحث عنها .

وكان بودي أن أخرج هذه الرسائل كاملة ، إلا أن فقدان النسخ الخطية لبعضها
جعلنا نخرج المجموعة الأولى منها ، وإن شاء الله سنخرج بعدها المجاميع الأخرى
بعد تصوير نسخها الخطية وتحقيقها .

وتحتوي هذه المجموعة على ست رسائل هي :

- ١ - الرسالة النجمية .
- ٢ - الرسالة الجعفرية .
- ٣ - رسالة في صلاة الجمعة .
- ٤ - رسالة صبح المفود والإيقاعات .
- ٥ - الرسالة الرضائية .
- ٦ - رسالة قاطعة اللجاج في تحقق حل الحراح .

الرسالة النجمية :

وهي رسالة وجيزة ^(١) صغيرة في حجمها كبيرة في محتواها ، جمع المصنف
رحمه الله فيها بين علمي الكلام والفقه على قدر مالا يسع لأحد جهله .
ذكر رحمه الله في البداية كل ما يجب على المكلف - حر وعبد ، ذكر وإنش -
أن يعرفه من الأصول الخمسة ، التي هي أركان الإيمان : التوحيد ، العدل ، السوة ،
الإمامة ، المعاد . فقد لكل واحد من هذه الأصول الخمسة فصلاً مستقلاً ، وتناوله
بشيء من الإيجاز ، مع سهولة العبارة وشموليتها .

(١) انظر : القديمة ١١ : ٢٢٨ ، ٢٤ : ٧٢ ، أعيان الشيعة ٨ : ٢١٠ ، تاريخ كركنوج

ثم ذكر الصلاة حيث قال : ويجب على كل مكلف أن يعرف ما كلف به من العبادات وأعظمها الصلاة . فتعرض أولا لمقدمات الصلاة السبعة وهي : الطهارة ، إزالة الحجامات ، ستر العورة ، الوقت ، المكان ، ما يصح السجود عليه ، القبلة . ثم ذكر الطهارة بأبواعها ، وذكر موحاتها وواحاتها وكيفيةها . ثم تعرض إلى أفعال الصلاة الثمانية : النية ، تكبيرة الإحرام ، القراءة ، القيام ، الركوع ، السجود ، التشهد ، التسليم . وذكر بعدها مسائل الشك والسهو . وحتم كلامه بذكر بقية الصلوات الواجبة وهي : الحمة ، العبدان ، الأيات ، الطواف ، الأموات ، الملزم بقدر وسهله .

توجد من هذه الرسالة نسخة حطية من مكتبة الرصانة في مدينة مشهد المقدسة ضمن المجموعة المرقمة ٨٨٨ ، وهي تحتوي ضد هذه الرسالة الجعفرية للمصنف ومصاح لمبتدئ لا ن في الحسني

الرسالة الجعفرية :

وهي رسالة مختصرة^(١) في بيان الصلوات الواجبة والمدونة على المكلف ، ألفها رحمه الله لمبينة لطلب بعض أجبائه ، حيث قال في المقدمة : فإن الثماني من أجبائه من فصل الطاعات ، وإسماعيل بقضاء حاجته من أقرب القرابات أن أكتب رسالة موحدة تشتمل على واجبات الصلوات المعروضة - وما عساه يسح - من المدونات ، جذير بالمسارعة إلى إسماعيل بتحقيق مراده ، وبارئ من سؤاله وفعل مأموله .

فرع منها في سنة ٩١٧ هـ في مشهد الإمام الرضا عليه السلام .

جعلها مؤلفها رحمه الله في مقدمة ، وأبواب أربعة ، وحاشية :

(١) نظر : القديمة ٥ : ١١٠ ، أعيان الشيعة ٨ : ٢١٠ ، تاريخ كرك نوع : ١٤١ .

أما المقدمة : فذكر فيها تعريف الصلاة لغة وشرعاً ، وما ورد من بعض التعاريف لها ، وما أورد عليها ، ثم ذكر ما يجب معرفته أمام فعلها .
 أما الأبواب : فلأول ذكر فيه الطهارة ، وفي الثاني مقدمات الصلاة ، وفي الثالث أفعال الصلاة ، وفي الرابع التوابع .
 أما الخاتمة : فذكر فيها باقي الصلوات .
 وقد لاقت الجعربية شهرة عظيمة ورواجاً بين العلماء فشرحها عدد من العلماء ، وترجمها آخرون . نذكر بعض ما تعرضا عليه من شروحها أثناء مطالعنا الفاصرة :

- ١ - شرح المصنف رحمه الله ^(١) .
- ٢ - شرح تلميذه السيد شرف الدين علي الحسيني الأسترابادي .
 وسمى شرحه : (الموائد الغرورية في شرح الجعربية) ^(٢) .
- ٣ - شرح الأمير محمد بن أبي طالب الموسوي الأسترابادي ، وسمى شرحه :
 (المطالب المظفرية في شرح الجعربية) ^(٣) وتوجد منه ثلاث نسخ خطية في
 مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي «دام مزه» :
- أ : نسخة برقم ١٥٢١ ، مجهولة الكاتب والتاريخ ، تقع في ١٤٤ ورقة ^(٤) .
- ب - نسخة برقم ٢٧٧٦ ، مجهولة الكاتب والتاريخ ، تقع في ١٨٨ ورقة ^(٥) .
- ج : نسخة برقم ٢٩٠٥ ، مجهولة الكاتب والتاريخ ، تقع في ١٧٨ ورقة ^(٦) .
- ٤ - شرح الشيخ شرف الدين يحيى بن عز الدين حسين بن هشيرة بن ناصر

(١) الذريعة ١٠٥ : ١١١ .

(٢) الذريعة ١٦ : ٣٥٢ .

(٣) الذريعة ٢١ : ١٤٠ .

(٤) فهرس النسخ الخطية للمكتبة ٤ : ٣٢٣ .

(٥) فهرس النسخ الخطية للمكتبة ٧ : ٣٣٣ .

(٦) فهرس النسخ الخطية للمكتبة ٨ : ١٠٢ .

البحراني^(١).

- ٥- شرح سمي المؤلف ومعاصره الشيخ علي بن عبد الصمد الميسي^(٢).
- ٦- شرح الشيخ عيسى بن محمد الجزائري المتوفى حدود سنة ١٠٦٠ هـ^(٣).
- ٧- شرح العاضل جواد بن سعد الله بن جواد الكاظمي النجداني وصمى شرحه : (الفوائد العلية في شرح الجعفرية)^(٤).
- توجد منه نسخة خطية في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام عزه » تحت رقم ١٧١٢، كتابتها في القرن الحادي عشر، وتقع في ٢٥٤ ورقة^(٥).
- وقد ترجعها إلى الفارسية في حياة المصنف حسن بن غياث الدين الاشرابادي^(٦) توجد نسخة خطية من هذه الترجمة في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام عزه » ، ضمن المجموعة المرقمة ٤٢٠٨ ، كتابتها في القرن الحادي عشر ، وتقع في ٤١ ورقة^(٧).
- وتوجد عدة نسخ خطية من الجعفرية في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام عزه » ، منها :
- أ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٦٩ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٦٣ هـ ، تقع في ٦٩ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ٨٢ .

(١) القديمة ٤٣٦ : ٣ .

(٢) القديمة ١١١ : ٥ .

(٣) القديمة ١١١ : ٥ .

(٤) القديمة ٣٥٠ : ١٦ .

(٥) فهرس النسخ الخطية للمكتبة ١٠٣ : ٥ .

(٦) القديمة ٩٤ : ٤ .

(٧) فهرس النسخ الخطية للمكتبة ١١ : ٢٠٩ .

- ب : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٤١ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٥١ هـ ، تقع في ٨١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ٥٣ .
- ج : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٦٨٠ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٣٩ هـ ، تقع في ٦٦ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٢ : ٢٧٢ .
- د : نسخة برقم ٧٠٦ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٥١ هـ ، تقع في ٨١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٢ : ٣٥٢ .
- هـ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١١٤٩ ، تاريخها مجهول ، تقع في ٦٦ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٣ : ٢٢٣ .
- و : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٦٧ ، تاريخ كتابتها سنة ١١٠٦ هـ ، تقع في ٤٧ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ٢٥٩ .
- ز : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٢٨٣٨ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٥٨ هـ ، تقع في ٩٠ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٠ : ٢٢٠ .
- ح : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٤٧٩ ، تاريخ كتابتها سنة ٨٩٧ هـ ، تقع في ٤١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١١ : ٨٩ .
- ط : نسخة برقم ٤٩٥٨ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٨٢ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٥٥ .
- ي : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٥١٢٣ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٠٠ هـ ، تقع في ٦٣ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ٢٢٧ .

رسالة صلاة الجمعة :

وهي رسالة لطيفة جداً^(١) ، تتصف بالعمق والشمولية مع سلامة العبارة

(١) انظر : «الدرية ١٥ : ٧٥ ، أعيان الشيعة ٨ : ٢١٠ ، تاريخ كرتي بوح : ١٤١ .

وسهولتها ، بحث فيها المصنف رحمه الله صلاة الجمعة في ثلثة أبواب وخاتمة :

الباب الأول: وفيه ثلاث مسائل: هي الأولى بحث مسألة أصلية ، لبطلانها خلاف
العلماء فيها ، وهي : أن الوحوب في رفع جسدي الحواز أم لا ؟ وتعرض
للقائلين بالعمى والائتات ، ولأدبهم وما أورد منهم من شكاك .

وفي المقدمة ثمانية تعرض لكركي رحمه الله إلى اتفاق صحابة رسول الله
تعالى عليهم على أن اتفقوا العدل الأولي الجامع بشرطين ، أحدهما : عدمه
بالمجتهد في الأحكام الشرعية فثبت من قبل أئمة الهدى صلوات الله وسلامه عليهم
في حال العيبة في جميع ما طلبت فيه مدخل ، ويجب المحاكم إليه والالتفات إلى
حكمه ، وأشار أيضاً إلى ما يدل على ذلك

وفي المقدمة اثنا عشر أشار رحمه الله إلى مسألة بشرط لا إمام المحصوم أو ثبوت
في صلاة الجمعة ، وذكر من ادعى الإجماع على ذلك ، ثم تعرض لبعض ما يدل
على ذلك .

وأما الباب الثاني فقد تعرض المحقق لكركي رحمه الله إلى مسألة طالما
اختلف العلماء فيها ، وكثير البحث والجدل حولها ، ولازل فيها إلى يومنا هذا ،
وهي مسألة حكم صلاة الجمعة حال عيبه ، لإمام عليه السلام فذكر رحمه الله قولين :
الجواز ، والمنع . وذكر القائلين بكل قول وأدبهم ، وما أورد على كل قول وما
أجيب عنه ، وذهب هو إلى القول الأول .

والباب الثالث خصصه إلى أن الجمعة لا شرع حال عيبه لإجماع حضوره عليه
الجامع للشرائط ، وذكر إجماع الإمامية على ذلك ، وما أورد عليه من معارضة
علمية وجواباتها .

وأما الخاتمة فقد تعرض فيها إلى أوصاف اتفق عليها الثابت في زمان الفسقة ،
وحصرها في ثلاثة عشر وصفاً .

وقد انتهى من تأليفها سنة ٩٢١ هـ .

وتوجد من هذه الرسالة ثلاث نسخ خطية في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام عزه » هي :

أ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١١٠ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٢٤ هـ ، تقع في ١٠ أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ١٣٢ .

ب : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٠٩ ، تاريخ كتابتها سنة ١١٢٨ هـ ، تقع في ١٢ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ١٨٧ .

ج : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٤٩٣٣ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٦٤ هـ ، تقع في سبعة أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٣٣ .

رسالة صيغ العقود والایقاعات :

وهي رسالة وجيزة^١ تبين ما يجب التلطف به في العقود والایقاعات ، فبين أولاً العقود بمختلف أنواعها ، ثم الايقاعات .

توجد عدة نسخ خطية من هذه الرسالة في المكتبة العامة لآية الله العظمى المرعشي النجفي « دام عزه » وهي :

أ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٢٢ ، كتابتها في القرن العاشر ، تقع في ٢٢ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ٣٤ ، وفيها اجارة السيد عبدالحق بن علي

ابن عيسى بن حسين الشيخ حمن بن علي بن عداقه بن باقر بتاريخ ٩٨٧ هـ .

ب : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١١٣ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٦٢ هـ ، تقع في ٢٤ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ١٥٣ .

ج : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٢١٠ ، تاريخ كتابتها مجهول ، تقع في ١١

(١) انظر : الذريعة ١٥ : ١١٠ ، أعيان الشيعة ٨ : ٢١٠ ، تاريخ كرك كرك : ١٤١ .

- ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ٢٤٠ .
- د : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٦٨٠ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٣٩ هـ ، تقع في ٣٩ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٢ : ٢٧٣ .
- هـ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٦٦ ، تاريخ كتابتها مجهول تقع في ٢١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ٢٥٧ .
- و : نسخة برقم ٢٧٦٦ ، تاريخ كتابتها سنة ١١٢٠ هـ ، تقع في ٣١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٧ : ٣٢٥ .
- ز : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٤٠٧٩ ، تاريخ كتابتها القرن الحادي عشر ، تقع في ٢٥ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١١ : ٩٠ .
- ح : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٤٦٩٦ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٦٠ هـ ، تقع في ١٤ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٢ : ٢٨١ .
- ط : نسخة برقم ٤٩٥٤ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٠٨ هـ ، تقع في ٤٠ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ١٥٣ .

الوسالة الرضاعية :

- فرع منها المصنف رحمه الله^١ في الحادي عشر من شهر ربيع الآخر سنة ٩١٦ هـ . وتعرض فيها الى مسألة مهمة تترتب عليها آثار جملة ديبوية وأحروية ، حيث ذكر عدة مسائل تتعلق بالرضاع ، وركز على ثلاث منها :
- أ : جدات المرتضع بالنسبة الى صاحب اللبن هل تحل أم لا ؟ .
- ب : أخوات المرتضع سباً أَرْضاعاً بشرط اتحاد الفعل هل يحل أم لا ؟ .
- ج : أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً ، وكسفاً أولاد المرضعة ولادة وكسفاً

(١) الذريعة ١١ : ١٩٢ ، أعيان الشيعة ٨ : ٢١٠ . تاريخ كرك نوح : ١٤١١ .

رضاعاً مع اتحاد العقل بالنسبة إلى أحوال المرتضع من أجل أهم أم لا ؟
والظاهر أن هذه المسائل كانت محل خلاف بين العلماء في ذلك الوقت ،
وهذا يظهر واضحاً من مقدمة المصنف رحمه الله ، ومن جواب الشيخ إبراهيم
القطعي المعاصر للمصنف ، حيث أضاف لأحاديثه مسنداً في الرد على المصنف .
وقال السيد محسن الأمين : انه - الشيخ إبراهيم القطعي - قد أساء فيها لأدب
ونكلم بما لا يليق بالعلماء ، مع عدم إصابته في أكثر ما رده ، ولو فرض جدلاً به
مصيب في رده لكان محطاً لكل الخطأ وجرحاً عن طريفة أهل العلم في ذلك .
ونحن نذكر هنا ما ذكر المصنف رحمه الله في مقدمة الرسالة ، ثم نذكر ما
ذكره الشيخ إبراهيم القطعي في مقدمة رسالته :

قل الكركي رحمه الله : اشتهر على ألسنة طائفة في هذا العصر تحريم المرأة
على بعلها بإحصاء بعض من مسدكه ، ولا يعرف لهم من ذلك أصلاً يرجعون
إليه من كتب ، أو سمع ، أو إجماع ، أو قول لأحد من المعشرين ، أو عروة يعتقد بها
تشعر بذلك ، أو دليل معتبط في الجملة يقول على مثله من الفقهاء .

فإن الذين شاهدناهم من لفظة وحدناهم رجعوا عنه من فتاوى شيوخنا الشهد
قدس الله روحه ، ونحن لأجل ما به هذه الفتوى لأصول المذهب استبعدنا كونها
مقالة لمثل شيوخنا على عزارة علمه ونقوب فهمه . لا سيما ولا نجد هؤلاء المدعين
لذلك أصداً يتصل بشيوخنا في هذه الفتوى يعتمد به ، ولا مرجعاً يركن إليه . ولما
بافين لهذه اللفظة عنه رحمه الله استندنا على أقوال بفساد هذه الفتوى ، فإن الإداة
على ما هو الحق اليقين واحتيارنا لعين محمد لله كثرة جداً ، لا يستوحش معها
من قلة الرفض .

نعم ، اختلف أصحابا في ثلاث مسائل ، قد يتوهم منها القاصر عن درجة الاستنباط أن يكون دليلا لشيء من هذه المسائل ، أو شاهداً عليها .

ومسبين المسائل التي نحن بصددھا مما لم يتعرض له الأصحاب ، والثلاث التي ذكرنا أن للأصحاب فيها اختلافاً ، وممثلين البحث حق في المقابلين ، سالكين محبة الانصاف في المقصدين ، غير تاركين لأحد في ذلك تعطلا مادام على جادة العدل متحلياً بحلية التحقيق .

وقال الشيخ ابراهيم القطبي في أول رسالته : أي وقت في تاريخ شهر ذي الحجة المحرم آخر ظهور سنة ٩٢٦ هـ على رسالة لبعض المعاصرين ألفها في الرضاع وأورد فيها مسائل زعم أن عليها الاجماع ، وزعم أنها طاهرة لانتشبه الا على من يفصر عن الاستنباط .

وهو كما رأيت وتري لا يبتك عن المبالغة والانحراف ، والمتأمل المختص حسى أن يهتدي الى سواء السبيل ، فيفهم أن المبالغة بتحسين اللط خاصة من غير رباط .

كان بسبب وقوفي عليها أن بعض الطلبة التمس مني قراءتها ليحصل منها فائدتها فلما ابتدأ بها رأيت مبدأها عناراً ، فتأملتها فإذا هي مما لا ينبغي سطره ولا يحسن بين الطلبة ذكره ، فأعرضت عنها اعراض من لا يؤوي متهمها ، ولا يلتفت الى نقص مبرمها .

ثم رأيت أن ذلك يدخل في كتمان العلم فان الشحص المنسوبة اليه قد ينسب اليه كمال الفضل من لا يظهر عليه ، خصوصاً انه في الحل والحرمه المتعلقة بالكاح وقد اتى بالحل لامقتصراً على المتوى ، بل نقلاً للاجماع وهو الداهية الدهماء ، ولا حجب كيف لم يعرف مواقع الخلاف لأنه بمعزل عن ايمان النظر واعمال الفكر وحفظ الآثار .

فأرجيت على نفسي تأليف هذه الرسالة ، وقد أحببت أن اكمل الفائدة بفوائد
حسنة نفيسة، واجعل بعض حشوه من جملة المباحث .

ثم قال في مقام الرد على الكركي : ان الرجل المعاصر الذي هو من معرفة
الدقائق بل من ادراك الحقائق قاصر، تكلم بما بكلام رث وحشو لا طائل تحته .

ثم قال في بعض كلامه : وانظر الى فهم هذا القاصر واعتراضه ، ثم وصفه بأنه
قاصر عن مدارك الأحكام، ثم كرر في كلامه: قال المعاصر القاصر ، ثم قال : أشهد
بالله ان جهاد مثل هذا الرجل على الملط والا غلاط في المسائل أفضل من الجهاد
بالضرب بالسيف في سبيل الله .

ثم قال: وهذا في الحقيقة تنقض على الامام عليه السلام، فانظر لسوء فهم هذا
الرجل الى أين يبلغ به .

ثم قال : فكأن هذا الرجل مع قصور فهمه لم يعرف اصطلاح الفن، ولم يسمع
ما حال أهله فيه . ثم قال: العجب من هذا الكلام ممن نسب صاحبه الى الفضل، فان
هذا من غرائب الدهر ونوادر العمر، وحيث اقتضت البلوى من نهافت الطالين
وتقادم ازمة العالمين الجواب عنه يتحمل ذي الجواب عما لا يحتاج الى الجواب
اذ هو بالأعراض حقيق ، فقول أولا : ما ذكره من الاحتمال لا يليق بمن يسمع
الرواية ، بل بمن نسي ما فيها أو عمى عن القلب، فانها لا تنمى الأبصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور .

ثم قال : هذا الرجل لاصطراجه لا يبالى بما قال وبما قيل، ولقلة فهمه لا يدري ما
أسلف ولا ما أسلفه . ثم قال : فانظر أيها المتأمل في حظ هذا الرجل وقلة تحصيله
واستقامته . ثم قال : هذا الكلام من العجائب التي لم يسبق مثلها الا أن يشاء الله،
وأنا أنه على ما فيه ليقتضي الناطر فيه حق التعجب .

ثم قال : وهذا من المصائب في الدين التي واثقه ليست بهينة، قال الشاعر :

مصائب ديانا تهون وانما مصائبنا في الدين من العظام

وانما كانت مصيبة لأن هذا الرجل قد نسب اليه بعض المفاضلين الفضل ، بل كماله .

ثم قال نعوذ بالله من خلة ونقص وقصور توقع في مثل هذا . ثم قال : من عرف ضبط هذا الرجل لا ينبغي من مثل هذا الكلام ، ثم قال : هذا الرجل يحبط بحبط عشواء ولا يتأمل المبنى ويعترض على الفضلاء في غير موضع الاعتراض . ثم قال : لكن هذا الرجل لقوة وهمه وقصور فهمه وعدم رؤيته من طام الفقه وأصوله الأكاذيبات الاحلام لا يبالي اين رمى الكلام ، ثم قال : الا يستحي هذا الرجل من مثل هذا الكلام ، ثم قال : وقد تأملت فرأيت أن وهمه نشأ من نهاية قصوره التي لا توصف .

ثم قال : وما ذكره من الكلام فقد انفدح في خاطري جواب عنه حسن ، هو انه كثير الدهوى معرط في الشاعة ، أراد الله أن يبين قصوره عن درجة الاستباط بشهادته على نفسه وتصريحه بحبطه وقلة فهمه ، فان رسالته هذه لالتح كرايس ، وقد اضطرب وخبط فيها هذا الخط فما طك بها لو طالت .

وقال السيد محسن الأمين بعد أن نقل ما ذكرناه : فانظر واعجب الى هذه الجرأة العظيمة من القطيعي على الشبح على الكرسي ، الذي اعترف جميع العلماء بعلومه حتى لقبوه بالمحقق الثاني ، وتداولوا تواليه العظيمة المافمة في كل عصر وزمان . فانظر كيف يصف الطائي بالمخل مادر ، ويمير قساً بالفهامة ناقل^(١) .

وتوجد عدة نسخ من هذه الرسالة في المكتبة العامة لاية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام هزه » ، منها :

- أ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٦٨٠ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٣٩ هـ ، تقع في
 ٢١ ورقة مذكورة في فهرس المكتبة ٢ : ٢٧٤ .
- ب : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٦٦ ، تاريخها مجهول ، تقع في ١١
 ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ٢٥٨ .
- ج : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٠٩ ، تاريخ كتابتها سنة ١١٢٨ هـ ،
 تقع في ٨ أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ١٨٢ .
- د : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٥١٩ ، تاريخ كتابتها سنة ١١٢٤٦ هـ ، تقع
 في ٩ أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ٣٢٠ .
- هـ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٢٧٧٣ ، تاريخ كتابتها سنة ٩٤٠ هـ ، تقع
 في ١٩ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٧ : ٣٢٢ .
- و : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٣١٧٩ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٥٥ هـ ،
 تقع في ٨ أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ٨ : ٤٠٣ .
- ز : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٣٢١٢ ، تاريخ كتابتها سنة ١٠٧٥ هـ ،
 تقع في ١٨ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٩ : ١٦ .
- ح : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٥١٥١ ، تاريخ كتابتها سنة ١١١٦ هـ ،
 تقع في ٧ أوراق ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ٣٦١ .

الرسالة الخراجية :

فرع من تأليفها^(١) في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٠٩١٦ هـ وهي كسافتها - الرضا صنف
 تعرض فيها المصنف رحمه الله الى مسألة مهمة جداً اختلف الفقهاء فيها اختلافاً

(١) الدرمة ١٧ : ٧ ، أعيان الشيعة ٨ : ٢١١ ، تاريخ كرك توح ١٤١١ .

كبيراً ، وهي مسألة الخراج ، وحلقة أحده من السلطان الجائر ، وتعيين الأرض
الخراجية عن غيرها .

وكان المحقق الكركي رحمه الله قد ترك بلاد إيران - مع ما كان له فيها من
الجهاد الطويل العريض - لأسباب قاهرة وسكن العراق ، وإن الضرورة قد دعت
إلى تناول شيء من خراج العراق من يد السلطان لأمر معاشه ، وقبل دعوته إلى
إيران كانت تصل إليه هدايا وجوائز من الشاه اسماعيل الصفوي ، ليعقها في
تحصيل العلم ، ويفرقها في جماعة الطلاب والمشتغلين .

وقد عاب عليه معاصره الشيخ إبراهيم القطبي قبول هذه الهدايا ، كما ألف
رسالة مستقلة في الرد على الكركي حول مسألة الخراج ، سماها « السراج الوهاج
لدفع عجاج فاطمة الخراج »^(١) ، وهي كسابقتها في رد الرضاية ، حيث خرج
القطبي فيها عن أسلوب المناقشة التربوية ، واتبع أسلوباً في الرد لا يليق بالعلماء .

ثم أن المحقق الأردبيلي رحمه الله ألف رسالة في الخراج وأيد فيها الشيخ
القطبي ، فألف الشيخ ماجد بن علاء الشيباني - وهو معاصر للأردبيلي - رسالة
في الخراج رد بها على الأردبيلي وقوى قول المحقق الكركي بحلقة الخراج ،
وضعف قول القطبي .

وبعن تذكرها ما جاء في مقدمة المحقق الكركي في هذه الرسالة ، وما قاله
الشيخ القطبي في مقدمة رسالته أيضاً .

قال الكركي رحمه الله : لما توألى على سمعي تعدي جماعة من المتهمين

(١) توجد منها نسخة خطية في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي
« دام عره » ضمن المجموعة المرقمة ٥٦٥١ ، تاريخ كتابتها سنة ١١١٦ هـ ، تقع في ٨٦
ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ٣٥٧ . كما وطبعت ضمن عملة رسائل باسم كلمات
المحققين .

بسمه الصلاح ، وثلة من غوغاه الهمج الرهاع اتباع كل باعق الذين أخذوا من الجهالة بحظ وافر ، واستولى عليهم الشيطان ، فحل بهم في سويداء المعاطر لتفريص العرض وتمزيق الاديم ، والقذح بمخالفة الشرع الكريم ، والخروج عن سواء النهج القويم .

حيث اما لما لزمتنا الامة ببلاد العراق وتعذر علينا الانتشار في الافاق ، لأسباب ليس هذا محل ذكرها ، لم نجد بداً من التعلق بالغربة لدفع الأمور الضرورية من لوازم منعمات المعيشة ، مقنمين في ذلك الامر جمع كثير من العلماء ، وجسم فقير من الكبراء الاتقياء ، اعتماداً على ما ثبت بطريق أهل البيت عليهم السلام : من أن أرض العراق ونحوها مما فتح عنوة بالسيف لا يملكها مالك مخصوص ، بل هي للمسلمين قاطبة ، يؤخذ منها الخراج والمقاسمة ، ويصرف في مصارفه التي بها رواج الدين بأمر امام الحق من أهل البيت عليهم السلام كما وقع في أيام أمير المؤمنين عليهم السلام ، وفي حال غيبتهم عليهم السلام قد أدان أثمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور كما سنذكره مفصلاً ، لذلك تداوله العلماء الماضون والسلف الصالحون غير مستكر ولا مستهجن .

وفي زماننا حيث استولى الجهل على أكثر أهل العصر ، واندرس بينهم معظم الأحكام ، وحفيت مواقع الحلال والحرام ، وهذرت شقائق الجاهلين ، وكثرت جرائهم على أهل الدين ، استخرت الله وكتبت في تحقيق هذه المسألة رسالة على وجه بديع ، تدعن له قلوب العلماء ، ولا تمجه اصابع الفضلاء .

واعتمدت في ذلك أن ايسر عن هذه المسألة التي أقل بدرها ، وجهل قدرها ، غيرة على عقائل المسائل ، لحرصاً على حطام هذا العاجل ، ولا تفادياً من تعريض جاهل . فان بموالي أهل البيت عليهم السلام اعظم اسوة وأكمل فتوة ، فقد قال الثامن فيهم الاقاول ، ونسوا اليهم الاباطيل ، وبملاحظة لو كان المؤمن في حجر

ضرب يرد كل خليل .

وقال الشيخ ابراهيم القطيفي في مقدمة رسالته : وان بعض احوالنا في الدين قد آلف رسالة في حل الحراح ومساها فاطمة اللجاج ، وأولى باسمها أن يقال : مشيرة العجاج كثيرة الاعوجاج . ولم أكن ظفرت بها منذ ألفها المرة واحدة في بلد سمان ، وما تأملتها الاكجسة ، العجلان ، فأشار الي من نجب طاعته بنقصها ، ليتخلق من رآها من الناس برفضها ، فاعتذرت ، وما بلغت منها حقيقة تعريضه بل تعريضه بأنواع الشنع .

فلما تأملت الان مع علمي بأن ما فيها أوهى من نسخ العاكب ، فدمع الشريعة على ما فيها من مضادها ساكب ، وهو مع ذلك لا يألو جهداً بأنواع التعريض بل التصريح ، لكن المرء المؤمن يسلي نفسه بالحبر المقول همهم عليهم السلام :
« لا يخلو المرء المؤمن من خمس - الى أن قال - : وهؤن يؤذيه » ، فقيل : مؤمن يؤذيه ؟ قال : « نعم ، وهو شرهم عليه ، لأنه يقول به فيصدق » ، وفي قوله تعالى : « وان تنقوا وتصبروا فان ذلك من عزم الأمور » ، وقوله : « وان تصبروا وتنفوا لا يضركم كيدهم شيئاً ان الله بما تعملون محيط » أتم دلالة ، وقد حسن بي أن أمثل بقول الشاعر عترة العبي :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن للحرب دائرة على ابني ضمضم
الشامي عرضي ولم اشنهما والناذين اذا لم التهما دمي

فاستخرت الله على نقضها ، وابانة ما فيها من الحلل والزلل ليعرف أرباب النظر الحق فينبعوه والباطل فيجتنبوه ، فخرج الأمر بذلك ، فامتثلت قائلاً من قريحتي الفائرة على البدبهة الحاضرة ثلاثة ابيات :

فشمرت عن ساق الحبة مرباً لتمزيقها تمزيق أيدي بني سبا
ونفريقها تفريق غيم تقبضت له ربح خصف صبرت جمعه هبا

أبى الله أن يقي ملاذاً لناقل كذا الذي قد يفضل قد أبى
ألقت هذه الرسالة وسميتها (المراج الوهاج للفتح صجاج قاطعة اللجاج) .
ثم أنه قدم مقدمة ذكر فيها فوائد خمس :
الاولى : في حرمة كتمان العلم والفقهاء ، فذكر الآيات والاعبار الواردة في ذلك .
الثانية : في ما ورد في ذم اتباع السلطان من العلماء ونحو ذلك .
الثالثة : في مدح من أحسن طالب العلم ودم من آذاه .
الرابعة : في مدح العامل ودم التارك للعمل .
الخامسة : في الحيل الشرعية .
ثم شرع في الردود فكان مما قاله رداً على المحقق الكركي : لم يرخص هذا
المعتذر أن ارتكب ما ارتكبه إلا بأن ينسب مثل فعله إلى الانتباه ، وليست شعري أي
تقي ارتكب ما ارتكبه من أحد قرية يتسلط فيها بالسلطان ، فإن كان وهمه يذهب إلى
مثل العلامة فهذا من الذي يجب عنه الاستغفار ويظهر القم بتكراره بعد المضمضة ،
فإن الذي كان له من القرى حمر انهارها بنفسه وأحيائها بحاله ، لم يكن لأحد فيها
من الناس تعلق أبداً ، وهذا مشهور بين الناس .
ويريده بياً أنه وقف أكثر قراه في حياته وفقاً ، وبدأ ، ورأيت خطه عليه ، وخط
الفتاه المعاصرين له من الشيعة والسنة ، ومنه إلى الآن في يد من ينسب إليه يقبضه
بسبب الوقف الصحيح ، وفي صور سجل الوقف أنه أحيائها وكانت موأناً .
والوقف الذي عليه خطه وخط الفقهاء موجود إلى الآن ، ومع ذلك فالظن
يمثله لما علم من قراه وتورعه يجب أن يكون حسناً ، ولو لم يكن من قراه إلا
أن أهل زمانه فيه بين معتقد فيه مالا يذكر ، وآخر يعتقد فيه الأمر المنكر ، وبالفنون
في نقضه ، ويعملون بنقل المبت دون قوله ، كما صرح به هو من نفسه ، وهو في
أعلى مراتب القدرة عليهم ، ولم يتعرض لغير الاشتغال باكتساب الفضائل العلمية

والاحكام النبوية واحياء دارس الشريعة المحمدية، فكان كاتباً في كمال ورعه وجمال سيرته .

ونحو ذلك يقال في علم الهدى وأخيه رضوان الله عليهما ، على أن الذي يجب على هذا المستشهد أن ينقل عنهم ولو بخير واحد انهم اخذوا القرية الفلانية لأمر السلطان لهم بذلك ، حتى يثبت استشهاده ، وحسن أن يتمثل له يقول الشاعر :

والفحش حيب المرء أن يدفع الفنى اذى النفس منه بانقراض الاصل

ثم قال رداً على بعض كلام الكركي : ان هذا من كرامات القرن العاشر ، حيث أظهر أن من يسمى بالعلم ويوصف به ويجلس متصباً للفنوى ييسط مثل هذا في منتصف وليس اصحب من ذلك الاسماع أهل القرن لهذا الدألف من غير أن ينكره منكر منهم ، انكار يردع مثل هذا المؤلف أن يؤلف مثله ، ولا أعرف جواباً عن هذين الا ما قاله عليه السلام : « ان الله لا يقض العلم انتزاعاً .. » وهذا أما إذا انظر على الدين آيين ما فيه .

ثم قال بعد ما ذكر اعتراضاً للكركي على بعض العلماء :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من المهم السقيم

ثم قال : وبالجمله فهذا الرجل لم يعض بضمس قاطع على العلم ليعرف مقاصده ويتال مطالبه ، فلو مشى الهوبنا وتأخر حيث أخره القدر كان أنسب بمقامه . ثم قال : فانظر أيها المتأمل بعين البصيرة الى فلة تأمل هذا الرجل وجرائته على دعوى الاجماع .

ثم قال : على أن هذا المؤلف فيما علمته واقفه على ما أقول شهيد في مرتبة يقصر عما يدعيه لنفسه ، فأجبت أن اعرفه واعرف أهل الفضل مرتبته أيضاً ، فرسالته هذه مع كونها واهية المباني وكيكة المعاني قد اشتهرت بين أهل الراحة وحب الاشتهار بشعائر الابرار ، فأجبت اظهار ما غفلوا عنه قرية الى الله تعالى ، ثلثا يضيح الحق

والعذر عما فيها من التشنيع ، فإن مثل ذلك جواباً عما سبق من تشنيعه جائز ، بل هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا وقع في تصنيف سبب خطأ فيه ، فإن بدأ استحق الجواب ، وهذه عادة السلف فإن شككت في ذلك فلاحظ تصنيف العلامة خصوصاً المختلف ، وانظر ما شبع فيه علي ابن ادريس ، مع أن مصنفه امام المذهب في العلم والعمل ، وانما فعلوا ذلك ليكون علماءهم مزهين عن التعرض بمثل ذلك ، قال الشاعر :

بسمك الدما يا جارتني تحقن الدما ويالقتل تجوكل نفس من القتل^(١)

ويوجد من الرسالة الحراجية للكركي عدة نسخ خطية في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي «دأمره» ١٤٠٤ منها :

- أ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١١٧٦ ، تأريخ كتابتها سنة ١١٣٧ هـ ، تقع في ١١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٣ : ٣٤٧ .
- ب : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٤٠٩ ، تأريخ كتابتها سنة ١١٢٨ هـ ، تقع في ٢٠ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ١٨٧ .
- ج : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ١٥١٩ ، تأريخ كتابتها سنة ١٢٤٦ هـ ، تقع في ٢٠ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ٤ : ٣١٩ .
- د : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٤٢٢١ ، تأريخ كتابتها سنة ١٣٠٨ هـ ، تقع في ١١ ورقة ، مذكورة في فهرس المكتبة ١١ : ٢٢٤ .
- هـ : نسخة ضمن المجموعة المرقمة ٥١٥١ ، تأريخ كتابتها سنة ١١١٦ هـ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ٣٥٧ .

المصنف :

لست الآن بصدد ترجمة حياة مؤلف هذه الرسائل المحقق الكركي ، بل أؤجل ذلك لوقت آخر ، لأن ترجمة حياة هذا العلم الأسمى ، ودفع ما أثبتت حوله من شبهات ، وما قبل عنه وعن كتبه ، يتطلب وقتاً كبيراً ومراجعة لمصادر كثيرة ، لكي تأني الدراسة نافعة ، فإني أسئلكم سبحانه وتعالى أن يوفيني لكتابة دراسة شاملة وكاملة حول حياة هذا العالم الجليل .

وما هنا ليس إلا لمحة عن حياته المباركة ، بل كلمة تعريف جرت العادة بكتابتها في مقدمة كل رسالة أو كتاب محقق .

فهو الفقيه الأعظم ، وجه وجوه الطائفة ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، قدوة المحققين ، الشيخ الجليل نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن عبد العالي العاملي الكركي ، الملقب تارة بالشيخ العلاني ، وأخرى بالمحقق الثاني .

ولد رحمه الله في كرك نوح سنة ٨٦٨ هـ ، ودرس فيها الفقه الجعفري ، حيث كانت الكرك آنذاك مقلاً للشعبة يتواجد فيها الكثير من العلماء وطلاب العلوم الدينية ، فبها درس الشهيد الثاني زين الدين الجعفي ، والشيخ حسين بن عبد الصمد - والد الشيخ البهائي - وغيرهما من فطاحل العلماء .

ثم هاجر الكركي إلى مصر لدراسة المذاهب الأربعة ، حيث حضر على كبار علمائهم ، وأجازهم أعظم مشايخهم . ويتضح ذلك من أجازته للمولى برهان الدين أبي اسحاق إبراهيم بن زيد الدين أبي الحسن علي الخانيساري الأصمهاني ، حيث يصف فيها الكتب التي درسها هناك ، ومن أجازته منهم ^(١) .

(١) انظر : رياض العلماء ٣ : ٤٤٨ .

وقد قصد الشيخ بلاد العراق حوالي سنة ٩٠٩ هـ ، فوصل الى الحنف الأشرف عاصمة علوم آل محمد صلى الله عليه وآله ، وحاضرة الفقه الشيعي ، ومعدن علماء المذهب .

وفي هذا البلد المبارك أتعّد ، الشيخ ينهل من ينابيع كبار العلماء ، حتى صار نادرة زمانه ، ووحيد آوانه ، وطار صيته في الافاق .

وبعد ظهور الدولة الصفوية في ايران ، هاجر الكركي وبعض علماء الكرك اليها ، لتولي امور الدولة وتسيير عجلتها . وفوض الشاه الصفوي اليهم تنظيم شؤون الدولة حينما يتنصبه الشرع الحنيف ، وشغل علماء جل عامل في الدولة الصفوية مناصب حساسة مهمة منها : الأمير ، وشيخ الاسلام في أصفهان ، ونائب الامام ، والمفتي ، ومروج المذهب ، وشيخ الاسلام في طهران .

وشغل الكركي منصب شيخ الاسلام في أصفهان زمن الشاه اسماعيل الصفوي وعند تولي الشاه طهماسب سنة ٩٤٠ هـ تولى الكركي منصب نائب الامام . وبدأ بنشر الفكر الجعفري ، حيث أسس المدارس العلمية ، وعين في كل بلد اماماً يعلم الناس أحكامهم الدينية ، وأخذ هو على عاتقه تدريس كبار رجال الدولة .

يقول المحقق البحراني في لؤلؤة البحرين : كان « المحقق » من علماء دولة الشاه طهماسب الصفوي ، جعل امور المملكة بيده ، وكتب رفقاً الى جميع الممالك بامتثال ما يأمر به الشيخ المذكور ، وأن أصل الملك إنما هو له ، لأنه نائب الامام عليه السلام ، فكان الشيخ يكتب الى جميع البلدان كتاباً بدستور العمل في الخراج ، وما ينبغي تدبيره في شؤون الرعية ^(١) .

وقال السيد نعمة الله الجزائري في كتابه شرح غوالي اللثالي : مكته السلطان

العادل الشاه طهمااسب من الملك والمسلطان ، وقال له : أنت أحق بالملك لأمك
النائب عن الامام ، وانما أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك ^(١) .

وفي تاريخ كرك نوح : وكان الشاه يكتب الى صاله بامثال أوامر الشيخ ،
وأنه الأصل في تلك الأوامر والنواهي ، وأكد أن معزول الشيخ لا يستخدم ،
ومنصوبه لا يعزل ^(٢) .

وكتب الشاه طهمااسب بحظه في جملة ما كتبه في تربية هذا المولى العفيف ...
بسم الله الرحمن الرحيم چون ازمودای ... حيث أنه يبدو وينصح من الحديث
الصحيح النسبة الى الامام الصادق عليه السلام : نظروا من كان منكم قد روى حديثاً ،
ونظرني حلالاً وحراماً ، وعرف أحكاماً فارضوا به حكماً فاني قد جعلته حاكماً ،
فاذا حكم بحكم فمن لم يقبله منه فامما بحكم الله استحف ، وعليه رد ، وهو راد
على الله وهو على حد الشرك .

واضح أن مخالفة حكم المجتهدين ، المحافظين لشرع سيد المرسلين هو
والشرك في درجة واحدة .

لذلك فان كل من يحالف حكم حاتم المجتهدين ، ووارث علوم سيد المرسلين
نائب الأئمة المعصومين ، لارال اسمه العلي حلياً عالياً ، ولا يتابعه ، فانه لا محالة
ملعون مردود ، وعن مهبط الملائكة مطرود ، وسبواخذ بالآداب الملية والتدبيرات
العظيمة . كتبه طهمااسب بن شاه اسماعيل الصفوي الموسوي ^(٣) .

فالمحقق الكركي يعتبر بساعت النهضة الشيعة في ايران ، ومجدد المذهب

(١) لؤلؤ البحرين : ١٥٣ .

(٢) تاريخ كرك نوح : ٩٠ .

(٣) القوائد الرضوية : ٤٠٥ ، روغات الجنات ٤ : ٣٦٢ - ٣٦٣ ، تاريخ كرك

وواضح الاسس الشرعية المعتبرية لدولة الصفويين .

الا أن الحساد ، وقلبي الايمان ، وفاقدني العدالة لا يستطيعون أن ينظروا الى الشيخ الكركي وقد علا مكانه وداع صيته ، وأصبح صاحب الكلمة المسعورة في ايران كلها . فانفتحت أيدي البغي والعدوان والحسد على العمل ضد الشيخ العلائي الكركي .

فالتاريخ يحدثنا عن وقائع وأحداث حدثت بين الكركي وبين مجموعة من الامراء ، والطماء الذين كان بينهم وبين الكركي كدورة ، منهم الصدر الكبير الامير جمال الدين محمد الاسترآبادي ، والامير نعمة الله الحلبي ، والشيخ ابراهيم القطيبي ومحمود بك مهر دار .

ظلم هذه الأحداث وغيرها - واقع عالم بحقيقة الامور - هي التي كانت سبباً لعودة الكركي الى العراق ، فقد ترك الكركي بلاد المعجم مع ما كان له فيها من الجاه الطويل العريض لاسباب قاهرة ، وأن الضرورة دفعته الى تناول شيء من خراج العراق من يد السلطان لأمر معاشه .

احتراء العلماء له :

قد ترجم للمحقق الكركي كل من تأخر عنه ، وأطروه وأثنوا عليه ، ووصفوه بالناظر التجليل والتمظيم :

قال الشهيد الثاني قدس سره في اجازته الكبيرة : الامام المحقق فائدة الزمان ، وبنية الآوان ، الشيخ نورالدين علي بن عبدالعالي الكركي العاملي ... الى أن قال : فكان الشيخ يكتب الى جميع البلدان كتاباً بمستور العمل في الخراج ، وما ينبغي تدبيره في امور الرعية ، حتى أنه غير القبله في كثير من بلاد المعجم باعتبار

مخالفتها لما يعلم من كتب الهيئة ^(١) .

وقال السيد نعمة الله الجرائري في صدر كتابه وشرح غوالي اللالي : « وأيضاً الشيخ علي بن عبد العالي - عطر الله مرقده - لما قدم أصفهان وقزوين في عصر السلطان العادل شاه طهمااسب - أواقة برده - مكه من الملك والسلطان ، وقال له : أنت أحق بالملك ، لأنك النائب عن الامام ، وانما أكون من هؤلاء أقوم بأوامرك ونواهيك .

ورأيت للشيخ أحكاماً ورسائل إلى الممالك الشاهية إلى حالها أهل الاحتيال فيما تتضمن قوانين العدل ، وكيفية سلوك العمال مع الرعية في أخذ الخراج ، وكميته ومقدار مدته ، والأمر لهم باخراج العلماء من المخالفين اثلاً بفعلوا المواظين لهم والمخالفين ، وأمر بأن يقرر في كل بلد وفرة اماماً يصلي بالناس ، ويعلمهم شرائع الدين ، والشاه يكتب إلى أولئك العمال بامثال أوامر الشيخ ، وأنه الأصل في تلك الاوامر والنواهي ^(٢) .

وقال اسكندر بك صاحب « تاريخ عالم آرا » ما ترجمته : ان الشيخ عبد العالي المجتهد كان من علماء دولة السلطان الشاه طهمااسب وبقي بعده أيضاً ، وكان رئيس أهل عصر في العلوم العقلية والتقليدية ، وكان حسن المنظر جيد المحاورة صاحب أخلاق حسنة ، جلس على مسند الاجتهاد بالاستقلال ، وكانت أغلب اقامته بكاشان واشتغل فيها بالتدريس واغادة العلوم والفصل والقضايا ، واذا حضر مجلس الشاه بالغ في تعظيمه واکرامه .

وينقل المولى هبة الله الأندي من مؤرخ آخر فارسي : « قال حسن بيكروملو المعاصر للشيخ علي الكركي هذا في تاريخه بالفارسية ... »

(١) روضات الجنات ٤ : ٣٦١ .

(٢) روضات الجنات ٤ : ٣٦١ .

... ان بعد خواجه نصير الدين الطوسي في الحقيقة لم يسمع أحد يريد مما سعى
 الشيخ علي الكركي هذا في اعلاء أعلام المذهب الحق الجعفري ، ودين الأئمة
 الاثني عشر ، وكان له في منع الفجرة والقسوة ورجوعهم ، وقلع قوانين المبتدعة
 وتمهيدها ، وفي ازالة الفحور والمسكرات ، وازالة الحمرور والمسكرات ، واجراء
 الحدود والتعزيرات ، واقامة المرائض والواجبات ، والمحافظة على أوقات الجمعة
 والجماعات ، وبيان أحكام الصيام والصلوات ، والقصاص عن أحوال الأئمة والمؤمنين ،
 ودفع ضرور المفسدين والمؤذنين ، ورجوع تركيبي الفسوق والفجور حسب المقتور ،
 مساعي جميلة ، ورعب عامة العوام في نظم الشرائع وأحكام الاسلام وكلهم بها ..

أسانده وشيوخه :

تلمذ المحقق الكركي رحمه الله على يد أساندة قديرين نذكر منهم :

- ١ - الشيخ أحمد بن الحاج علي العاملي البغائي .
- ٢ - زين الدين جعفر بن حسان العاملي .
- ٣ - زين الدين أبي الحسن علي بن هلال الجرائري .
- ٤ - الشيخ شمس الدين محمد بن خاتون العاملي .
- ٥ - الشيخ شمس الدين محمد بن داود .

تلامذته :

تلمذ على يد المحقق الكركي عدد من الأعلام ، وتخرج من مدرسته المباركة
 عدد من المجتهدين ، حتى قيل انه ربي في مدة يسيرة ما يزيد على أربع مائة مجتهد
 نذكر منهم :

- ١ - الشيخ برهان الدين أبو اسحاق ابراهيم بن علي الاصفهاني .
- ٢ - الشيخ ظهير الدين ابراهيم بن علي الميسي .
- ٣ - الشيخ أحمد بن محمد بن أبي جامع ، المعروف بابن أبي جامع .
- ٤ - الشيخ أحمد بن محمد بن خاتون العاملي .
- ٥ - الشيخ كمال الدين درويش محمد بن الشيخ حسن العاملي .
- ٦ - الشيخ زين الدين النقعاني .
- ٧ - الشيخ عبد النبي الجزائري ، صاحب الرجال .
- ٨ - السيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي البجلي .
- ٩ - الشيخ أبو القاسم نور الدين علي بن عبد الصمد العاملي .
- ١٠ - الشيخ علي بن مهدي العاملي الميسي .
- ١١ - الشيخ علي المنشار زين الدين العاملي .
- ١٢ - السيد الأمير محمد بن أبي طالب الاسترآبادي الحسيني .
- ١٣ - الأمير نعمة الله الجزائري .
- ١٤ - الشيخ نعمة الله بن جمال الدين أحمد بن محمد بن خاتون العاملي .

مؤلفاته

- ١ - اثبات الرجعة .
- ٢ - الارث .
- ٣ - جامع المقاصد في شرح القواعد .
- ٤ - جوابات الشيخ حسين الصبيري .
- ٥ - جوابات المسائل الفقهية .
- ٦ - حاشية على الألقية .

- ٧ - حاشية على الدروس .
- ٨ - حاشية على الذكرى .
- ٩ - حاشية على شرائع الاسلام .
- ١٠ - حاشية على ارشاد الألمان .
- ١١ - حاشية على تحرير الأحكام .
- ١٢ - حاشية على قواعد الأحكام .
- ١٣ - حاشية على مختلف الشبهة .
- ١٤ - دراية الحديث .
- ١٥ - الرسالة الجعفرية .
- ١٦ - رسالة صبيغ القفود والأبقاعات .
- ١٧ - رسالة في صلاة الجمعة .
- ١٨ - رسالة السبعة .
- ١٩ - الرسالة الخيارية .
- ٢٠ - الرسالة الخراجية .
- ٢١ - الرسالة الموازية .
- ٢٢ - رسالة السجود على التربة الحسينية بعد أن تشوى على النار .
- ٢٣ - رسالة الجنائز .
- ٢٤ - رسالة أحكام السلام والتمجيد .
- ٢٥ - الرسالة المنصورية .
- ٢٦ - رسالة في تعريف الطهارة .
- ٢٧ - الرسالة المحرمة .
- ٢٨ - الرسالة النجمية .

- ٢٩ - رسالة في العدالة .
- ٣٠ - رسالة في القوة .
- ٣١ - رسالة في الحج .
- ٣٢ - الرسالة الكرية .
- ٣٣ - رسالة الجيرة .
- ٣٤ - رسالة في التقييات .
- ٣٥ - رسالة في المنع من قتل الميت .
- ٣٦ - رسالة في الرضاع .
- ٣٧ - رسالة ملاهي الشبهة المحصورة .
- ٣٨ - رسالة الأرض المندرسة .
- ٣٩ - رسالة طلاق الفائب .
- ٤٠ - رسالة في التوبة .
- ٤١ - رسالة خروج المقيم من حدود البلد .
- ٤٢ - رسالة الحيض .
- ٤٣ - رسالة سماع الدعوى .
- ٤٤ - رسالة المصير العيني .
- ٤٥ - رسالة في قبلة خراسان .
- ٤٦ - رسالة بيع المعاطاة .
- ٤٧ - رسالة في السهو والشك في الصلاة .
- ٤٨ - رسالة في الشباع .
- ٤٩ - رسالة في الصلاة فارسية .
- ٥٠ - رسالة في طريق استنباط الأحكام .

- ٥١ - رسالة في قلنوة الحرير والديباغ .
- ٥٢ - رسالة في النبة .
- ٥٣ - سؤال وجواب فارسي .
- ٥٤ - شرح القرائن التصيرية .
- ٥٥ - فتاوى وأجوبة ومسائل .
- ٥٦ - فوائد الشرائع .
- ٧٥ - نقعات اللاهوت في لعن الجبث والطاغوت .

وفاته :

توفي المحقق الكركي رحمه الله في ذي الحجة سنة ٩٤٠ هـ ، وهذا هو المذكور في أغلب كتب التراجم والسير كتاريخ حسن بك روملو ، وتاريخ جهان آرا ، وروضات الجنات ، ورياض العلماء ، ومستدرك الوسائل ، ونظام الأقوال ، وأعيان الشيعة ، وصفية البحار ، وغيرها من المصادر .

وقال الحر العاملی في أمل الامل : أنه توفي سنة ٩٣٧ هـ ، وقد زاد عمره على السبعين .^(١)

وقال التفرشي في نقد الرجال: انه مات في شهر جمادى الاولى سنة ٩٣٨ هـ.^(٢)

وقال ابن المودي : توفي مسموماً ثاني عشر ذي الحجة سنة ٩٤٥ هـ ، وهو في الغري على مشرقه السلام .^(٣)

والحق ما عليه الأكثر من ترجيبه ، وهو وفاته سنة ٩٤٠ هـ ، لأنه الموافق لما

(١) أمل الامل ١ : ١٢٢ .

(٢) نقد الرجال : ٢٣٨ .

(٣) البدع المشهور ١٢ : ١٦٠ .

ذكروه من تاريخ موته بحساب الجهل ، وهو مجلة (مقتداي شيعة) ، حيث جاء في إحدى المنظومات الرجالية :

ثم علي بن عبد العالي محقق ثان وذو المعالي
بالحق أمسى السنة الشنيعة لفوت قيل : (مقتداي شيعة)^(١)

ولأن الشاه طهماسب الصفوي كتب له فرمان الكبير ، المذكورة صورته في رياض العلماء في سنة ٩٣٩ هـ^(٢) ، وفي خاتمة هذا فرمان تاريخه وهو ١٦ ذو الحجة الحرام سنة ٩٣٩ هـ .

وقد توهم صاحب الأعلام نتيجة لتضارب المصادر المترجمة للشيخ في تاريخ وفاته حين جعل ولادته في جبل عامل ، وتوهم حين ترجم له مرتين : الأولى باسم علي بن الحسين بن عبدالمالي المنوفى عام ٩٤٠ هـ^(٣) ، والثانية باسم علي بن عبدالمالي وجعل وفاته سنة ٩٣٧ هـ^(٤) .

وقيل انه مات شهيداً مسموماً ، وقد قاله الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي والشيخ البهائي ، كما نقله عنه صاحب رياض العلماء^(٥) وصاحب مستدرك الوسائل^(٦) .

النسخ الخطية المعتقدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذه المجموعة من الرسائل على عدة نسخ خطية وهي :

١ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الرضوية بمدينة مشهد المقدسة ،

(١) القوائد الرضوية : ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) اللدنية ٧٢٠ : ٧٣٧ .

(٣) الأعلام ٢ : ٧٨١ .

(٤) الأعلام ٤ : ٢٩٩ .

(٥) رياض العلماء ٣ : ٤٤٧ .

(٦) مستدرك الوسائل ٣ : ٤٣٤ .

ضمن المجموعة المرقمة ٨٨٨ ، أخذنا منها الرسالة النجبية فقط ، وهي تحتوي إضافة الى هذه الرسالة الرسالة الجعفرية للمصنف ، ومصباح المبتدئ لابن فهد الحلي . كتب هذه الرسائل الحاجي ابن علي بن حيد الله بن علي بن فهد في سنة ٨٩٠٠ . وهي بخط النسخ ، وتقع هذه المجموعة في ٧٤ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٢ سطر ، حجمها ٢٠ سم في ١٤ سم .

٢ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الرضوية بمدينة مشهد المقدسة ، تحت رقم ٢٣١٩ ، وهي تحتوي على الرسالة الجعفرية فقط ، تاريخ كتابتها سنة ٩١٧ هـ ، وفي فهرس المكتبة أنها : بخط المصنف ، وهي بخط نستعليق ، عدد أوراقها ٥٣ ، كل ورقة تحتوي على ١٢ سطر ، حجم الورقة ١٩ سم في ١٢/٥ سم ، رمزنا لها بالحرف « ض » .

٣ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة العامة لآية الله العظمى المرعشي النجفي « دام ظلّه الوارف » في مدينة قم المقدسة ، وهي ضمن المجموعة المرقمة ٦٨٠ ، مذكورة في فهرس المكتبة ٢ : ٢٧٣ ، وهي بخط النسخ ، كتبها عليجان بن سلطان سنة ٩٣٩ هـ . أخذنا منها الرسالة الجعفرية ٦١ ورقة ، ورسالة صبيح العقود والابقاعات ٣٩ ورقة ، والرسالة الرضائية ٢٩ ورقة . وكل ورقة منها تحتوي على ١٢ سطر ، حجمها ١٨/٤٠ سم في ١٧ سم . ورمزنا لها بالحرف « ش » .

٤ - النسخة الخطية المحفوظة في خزانة المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام ظلّه الوارف » في مدينة قم المقدسة ، وهي ضمن المجموعة المرقمة ١١٠ . أخذنا منها رسالة صلاة الجمعة ، وهي الرسالة الثالثة من هذه المجموعة ، حيث تحتوي هذه المجموعة إضافة الى هذه الرسالة على عشر رسائل أخرى ، وهي مذكورة في فهرس المكتبة ١ : ١٣١ ، كتبها محمد الحسيني بتاريخ ٩٢٤ هـ . تقع هذه النسخة في ١١ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ٢٢ سطر ،

وحجمها ٢١ سم في ٢٨ سم ، وقد رمزنا لها بالحرف « ش » .

٥ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة ، وهي مجهولة الكاتب والتاريخ ، تقع هذه النسخة في ٢٠ ورقة ، حجم كل ورقة ١٩/٣٠ سم في ٢٩ سم ، وهي بخط النسخ ، وتحتوي على رسالة صلاة الجمعة فقط . وفي فهرس المكتبة : ان هذه النسخة بخط المؤلف ، وذكر هذا أيضاً الشيخ الطهراني في الذريعة ٩٥ : ٧٥ ، وعند مقابلتها ظهرت فيها أخطاء وأسقاط مما يدل على أنها ليست بخط المؤلف ، وقد رمزنا لها بالحرف « ض » .

٦ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة العامة لاية الله العظمى السيد المرعشي النجفي « دام طه الوارف » ، في مدينة قم المقدسة ، وهي ضمن المجموعة المرقمة ٥٣٥٣ ، مذكورة في فهرس المكتبة ١٣ : ٢٥٧ ، وهي بخط النسخ ، كتبها اسماعيل ... سنة ١١١٦ هـ ، وتقع في ٣٥ ورقة ، كل ورقة تحتوي على ١٥ سطر ، حجمها ١٨ سم في ١٢ . وهي تحتوي إضافة الى هذه الرسالة : على أربع عشرة رسالة أخرى .

منهجية التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسائل طريقة التلقيق بين النسخ الخطية ، التي مرر وصفها ، وكان عملي فيها كما يلي :

١ - مقابلة النسخ الخطية ، وتثبيت الصحيح أو الأصح منها في المتن والأشارة الى الاختلافات في الهامش ، وبذلك حصلنا على متن عار عن الخطأ امشاء الله تعالى .

٢ - تخريج الايات القرآنية الكريمة .

٣ - تخريج الأحاديث الشرعية التي وردت عن النبي صلى الله عليه وآله ،

وعن الأئمة المعصومين سلام الله عليهم ، والتي وردت عن طريق الخاصة والعامة ،
من مصادرها الرئيسية .

- ٤ - تخريج الأقوال الفقهية التي ذكرها المصنف في أثناء مناقشة ومرضه
للأراء الفقهية التي طرحها في هذه الرسالة من مصادرها الأم .
- ٥ - شرح الكلمات اللغوية الصعبة .
- ٦ - عمل فهرس فنية كاملة .

شكر وتقدير :

ختاماً انتم جزيل شكري وتقديري لإدارة مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي
النجفي « دام ظله الوارف » على طبعها هذا الكتاب واخراج به هذه الحلة القشبية ،
ونقائه وإياهم لاجاء تراث أهل البيت عليهم السلام .

محمد الحسون

بلدة قم الطيبة

العاشر من شهر شعبان عام ١٤٠٩ هـ



مكتبة
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل

محمد واطلب عشرته مع ما انا عليه من الاعتراف بالحق
 والتقصير والافتقار الى جوده المطلق في الجليل الحقير
 ان يجعل ما بقي من ايام هذه المهلة مقصورا على ما فيه رضاء
 مصره فانيما نجبه ويرضاء و فرغ من تسويد ما مولفها
 العبد المذنب الجاني علي بن عبد العالي وسط نهار الخميس
 تقربا الى الله عاشر شهر جمادى الاول سنة سبع عشر
 من الهجرة النبوية المصطفوية عليه افضل الصلوة وكل
 التحية بمشهد سيدي ومولاي
 تمام من الاية الاطهار الى المحسن
 علي بن موسى الرضا
 عليه وعلى آله واوصاله
 المعصومين
 افضل الصلوة
 والسلام
 و تحية

خروجي من وفضلنا منكم به

سنة ١٢١٨ خورشیدی
بفروردین

مكتبة
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل

رسالة سمح على درمار حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله

معه جوده على سوانع علم الصامه والسنة على حكمة في حكمة الظاهرة والباطنة
تكرار سوال المردس في علم من شريعة طه في هذه الاماكن التي تسمى الله بها
العلم المخصوص عليه صلوات الله على القوم واما على بقية الشريعة ما الذي يعتبر
لصاحبها من صلوات الله والظهور والاعتدال في علم من شريعة ان الله من قبل ان يكون
يبدوا ما يصحون ولا يصحون في طريق يسلكون في الامور من عاقل والقلب
والقلوب في انهم سالت الله في الفرة في املا حله من القول بتحقيق الحق في هذه المسئلة
على وجهه من التوفيقات الالهية ان يكسب بها الصالح ويول بها النبي متصرف اليه
بجميعها في جعلها عالة لوجه الكرم وموجبة لتقواه الجسيم وهي اجل اذوتها
للمؤمنه لا يصح الصواب في طريق ان يصحها على ثمة ابواب الباب الاول
في المجلد في ثمة الاولى اختلف على الاصول في ان الوجوب اذ يقع على كل مورد
م لا يخرج عن محل التوامم اذ انتم الوجوب جليل شرف في فعل ثم رفع مدال انتم
على سق المواد ثمانية حيث ان الاول على الوجوب ل على سبيل الوجوب والموارد
الاولى الواقعة في المداوع الوجوب خمسة بكل من القولين قال جمع من العلم اما العلم بالكون
سقا الوار فاشتهق ان العلم بالوجود والخاص منف فوجه القول فحققة اما الاول
العلم بالاولى على الوجوب متحقق لان للوجود في الوجوب مما يشترطه من الادنى في العلم
والجمع من التوك فليكون منسوب بها ضرورة كون المنصوب مركب متصفا بالآخر من
لاشع في حق المركب من دون تحقق احرز واما الثاني فلان الموضع كلها متطابقة على اصل
ما قد ارفع الوجوب وهو علمه في الحقيقة لانه اما يقتضي رفع الوجوب الذي قد علم
توك من الخربس ورفع المركب يكون رفع جميع الاحراز فيكون رفع احدها هو رفع جميع
مما هو علمه لانه على ما من بعض قادن لادلاء لوجه الوجوب على رفع الوار قبل عليه
بعد رفع المركب لا يصح في الوار لان رفع المركب قد يكون رفع الخربس وما يقتضي مسح
فلا ينقطع بقاء مقتضاه و قد بان في الوار متحقق فمحمو مقتضاه اولاد الاصل استمرارية
في الوجود بالاحتمال والمسحوح اما هو الوجوب لانه مقتضى لوجه مقتضى لوجه مقتضى لوجه

رسالة سمح على
درمار حبيب
الصفحة الاولى من رسالة صلاة الجمعة المحفوظة في مكتبة السيد المرعشي

وقف كتابخانه عمومی آیت الله مرعشی نجلی
« قسم »

نكرو من النسيان كما هو ظاهر فان السوء كالطبيعة الثانية للانسان و
 ما حسن من قبل اول ناس اول الناس وهما يجلس عنان
 الـ نعم حامد بن الله سبحانه مصداق على جليله وصعقته محمد
 اشعرية ومن وقف على ما افناه في هذه المسئلة
 فليقنه الى ما اودعناه في مطوي عباراته من الفوائد
 والنصائح ولجعل محط نظر في مطالعتها ومن جملتها
 صلاة هو قصده في الله اعظم وليعلم ان ايام
 قليل يتصم فاما الى نعم لا يفتي فاما الى سوء الخلق
 يد مولفها الصبيد المعترف بذنوبه وعيوبه
 ان عبد العالي بن محمد بن سبابة وحشره في زمرته
 سادات سراسر محمد بن ابراهيم اقتراح سله جدي وعشيرة
 سلب عود اعلى يرد

وليكن كتابه نعمة من آيات الله سر عشي بنفي
 ٥ قسم ٥

هذه رسالة على سبيل توجيه وعبرة ولعلوة على حصة
 وعبرته لظاهره ففقدت اثر سور متردد بين ربي
 حار شريعة صلوات الله عليه هذا الارض من من هلهامه
 لانه عليه صلوات الله عليه في عيشه زهدا على بقدر شريعة
 ما الذي صدر صدق وحريه عن صلوات الله عليه
 عديك في صرير سيرة ما في ريت عذرة الله
 يصحون ولا يعلون في صرير سيرة ربي
 ما مرقد نفائهم وظلهم وغلوف قد تراكموا لانه
 مبرأ في ملاجئه من القوم المحقق لحق في هذا المسألة
 وجه ارجو من التوفيق لاهية ان مكنت بها انعام
 وروادها ليس منصرفا اليه سبحانه في فعله
 وجهه كبره وموجه توبه حليم وسبح حدثت
 فمد له لاهية لاجماع صلوات الله عليه
 تنه اوب من مفاخر وهو من
 علما المصالح في نوحوب درج من سحر
 م لا يغيب عن سماعه دلت وحبوب ربي

١٨٠٠
 ١٨٠٠
 ٢٥٢٠
 ١٨٠٠

... و... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام
 على رسول الله محمد وآله أجمعين
 هذه حجة كاملة ميان جميع العقود والالتزامات
 اذ كان لا بد من معرفتها من تحت الميثاق
 منها من المتكلمين لتوقع حصول الامور
 منها من الاعلى الانسان بها على الوجه المعتبر
 الذي تم كونه بشر الخصالها دون غير
 لوجه فان تعقل المثل من غير وجه
 والحق العرج ونقص السلطة الكامل

اقرار ان انتم المساوات بخلاف ما
 قال اسره اوره او جد اوره اوره لا
 شرط مره على كذا ان دخل الدار
 اذا طلعت الشمس وان كان العليق بنه
 تعالى على الامع ان يصرح به فملا كبر
 وكما قال اذا جاء راس الشهر لا ان يصرح
 المتأجيل ومنه ما تقول ان تشهد فلان بعد
 صادق وان شهد به لا يكون مقرا في شيء
 ذلك ولذا له في داري او غير ذلك من اجابا
 ما قال الحق واجب اذ لم يصحح من لم
 طلق في كونه اقرار ان انتم ما هم ولا
 هم وازد شين حول البيان ولا

الحمد لله والصلوة على رسول الله وآله الطاهرين
 وذكرنا في آخره ما جعله الله تعالى من آيات
 العدل والبر والامانة والحق والعدل بالعدل
 شيئا من ذلك لم يبق في ملك الخلق واستحق القادر
 فحصل على ما توحيد هو العلم بوجه واجب الوجود لا وجود
 جميع الكمالات بعد ان لم يكن موجودا وما زاد كمالا لان
 محله لا خلافتها للمواد كماله في الكون وانه عالم لا يخلو
 الاصل المحل المتعبد وبارئ لا يقدور على ما لا يقدور
 وقادر على ما لا يقدر عليه وما لا يقدر عليه
 وما لا يقدر عليه في خلق الكلام في جميع جملته لان ذلك ممكن
 فادعى على الكمالات ولقد اتمم حكمه في كلياته واما صانع
 في خبره لان الكذب قبيح وانه سبحانه ليس بحسب ولا عرض ولا عجز
 واما ربنا فلهذا صفت الماديات وانه لا يبري بحسب
 ولاننا نرى في قوله تعالى انه لا يحد ولا يحد ما يحد في قوله
 ثم لا يحد بها فانه لا يحدنا وليس له حجة ولا محلة للمواد
 وان كان ملكا فليس بالعدل هو العلم بوجه

لا يتعين فيهما حجر واداء مرارتهما قبل التي حيث يحسنها
 صلى صلوته الطواف بوجوهها فقرة الى امره و صلوته الامر
 حركات احديها بكثرة لاحكام جهته عقيب لا اولى وصلي
 على النبي والرسول عقيب الثانية وبعد عن المومنين والمومنات ^{الثالثة} لعقيب
 والمكثب المومنين عقيب الرابعة واداء ركوع فيها ولا سجدة ولا تشهد ولا
 سلم ولا ينزط فيها الطهارة لاسها دعاء وبعثها اصلي على عهد
 ميت لرحمة قربة الى امره و صلوته لغيره وشبهه بحسب الهيئة
 سدورة وعدد ركعات وتعين زمان وعدده والنية
 صلى ولعنين مثلا بوجوهها فقرة الى امره وكل مكلف فائقة زينة
 في الايام قصدا عند ذكرها ويراعي الترتيب بقصى الغائب
 لا تها بعدد وبعثها اصلي لرحمة كذا وصا بوجوه فقرة الى
 - - - - -
 - - - - -

هذا كتاب
 في
 الصلاة

في
 الصلاة

في
 الصلاة

في
 الصلاة

كتاب في معرفة سر الله في العلم

من خواص نفعه فيهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
الذي هو سر الله
ما يريد الله من عباده الصلوة في سره

١٤
 قد لدون عنتر اجماعه في الصحراء بعد ان يحط
 بحجمه يرفقهم فصل الرمم ما اذا انصب صلتها
 وقاموا وقراءه مائه الف حجة وعمره ويطي
 و قد حلق سبب سكونه في كتب الامم
 اراد يطيل من هذا ولا يترى الزمان
 تمهيد وقليم الا الورق قد ركد وصلون
 وهذا اربع وليكن هذا المعر ما اورد ما في هذه
 الرسالة والحمد لله الذي فضل على
 قامة وحجم الحسن انتاجها
 بركات الله حسن تقيته
 والسلام على من
 اجمع الخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 قد تم على هذه الطلبة وهذا الضم
 نخرسم لمن على سلفنا الرضا عن من سلكه
 ولا حول لهم في ذلك ولا يحول لهم
 ركاب رسة الجمع أو قول أحد من الجمع
 أو غيره يحسدوا يتربوا أو ليس مسيطر
 محله يقول من سلكه من المعصاة ما لا يريد
 فهم من الطلبة رجا بهم يعنون من في
 تبيح التهديد من الله وحده ويحل كل شيء

من طرفة كانه كالب فيه وبين احب احبه
وهو يرحم من قبل نورا من ربه على شرفه
الفرامان ما شئت غريم الاولاد على اب ترضع
اهم بدله اولاد في غريم من ربه
الاولاد والآخر بغير معصية على ربه
لصاحب الفخر والآخر الاولاد مثلاً
فيسمع من جديد مع ربه الاخرى
ليكون الموصى بالسلفه نفس الآخر فيلزم
لحرمه من مع لانه لا يترسده ان
من شرط التروم انه في المعنى الآخر
سبب بل يسمع للدم صلات من ربه
لاخر لا راد لا من الاخر لا راد
ما يرضى بغير ربه من ربه

احمد المظني شاعرياً قد صعد فيه والشرف هو ما غنمنا

٢٠

اشتهر

به الرب في القافية الشيخ على الكفاة فعل المراج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدى كلمة الحق بالمراد بين الصاحفة واعلا كلمة
الصدق بالحق الدائمة وتزوج الحبيب المريب بالدليل الدائم
وادل غناق القائلين باليسلتي انفسهم وانصروا وسلم
على المحوش بحجج الاديان عمها المتخافين من حجة نبى عديان و
على الاخيار المتهندين وعمره الاخبار الحفظة للدين و
يهودى لما يؤاين على جميع تصدى جماعته من امتهين بسمه
المصلاح وتلته عوعاه النج ارتجاع انما كل دعى الذوق

درج
الرافعة

٢١

عجبتهم

ونجت اليتيم وبنو قانا على جهنم مقامين هذين في صدد
وورودهم وان يصغ عن ذنوبنا ونجنا وزعن سبنا لنا
وننه لعمدوا المنته اولاً واحراً وظاهرنا واطاعنا في منزلنا
العدد العرفه بد نوبه على بن عبد العالى وسط نهاد
الاشياين تقريل على عشر شهر ربيع الثاني سنة
ست عشر وتسع مائة اسديا على محمد وال الطيبين
الظاهرين هذا آخر صورة خط
المؤلف قدس الله

روح

كتابها لله معكم آيات الله العظمى
هو عيسى نجله - قم

(١)

الرسالة النجمية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في التتميم

الحمد لله والصلاة على رسوله محمد وآله الأطهار .

يجب ^(١) على كل مكلف حروجه، ذكر وانثى ، أن يعرف الأصول ^(٢) الخمسة التي هي أركان الإيمان ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والنبوة ، والامامة ، والمعاد ، بالدليل ^(٣) لا بالتقليد ^(٤) . ومن جهل ^(٥) شيئاً من ذلك لم يستظم في ملك المؤمنين ،

(١) في هامش « س » : قوله : يجب ، أراد به وجوباً عينياً لا على الكفاية ، وإيراد بالمكلف : هو العاقل البالغ . أى : يجب على كل واحد من المكلفين معرفة هذه الأمور ، ويكون جهله سبباً لاستحقاق العقاب .

(٢) في هامش « س » : الأصول جمع أصل : وهو ما يبنى عليه غيره ، وإنما سميت هذه الخمسة أصولاً لأنها مبنى الدين ، وإليه أشار بقوله . التي هي أركان الإيمان .

(٣) في هامش « س » : متعلق بقوله : يعرف . ولعل من الدليل : ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، عقلياً كان أو تقليدياً .

(٤) في هامش « س » : نقول قول الغير من غير حجة ولادليل يسمى نقيداً ، لأن المقلد بجهل ما ينتقله من قول الغير من حق أو باطل فلا يدق في عنق من قلده .

(٥) في هامش « س » : قوله : من جهل شيئاً ، أعم من أن يكون بسيطاً بأن لا يتصور أصلاً ، أو مركباً بأن يعتقد خلافه .

واستحق العقاب الدائم مع الكافرين .

فصل

ماتوجيد: هو العلم بوجود واجب الوجود لذاته، لأنه أوجد جميع الممكنات بعد أن لم تكن موجودة ، وبأنه قادر مختار ، لأن الممكنات محدثة ، لملازماتها الحوادث كالحركة والسكون . وبأنه عالم ، لأنه فعل الأفعال الممكنة المثقة . وبأنه حي ، لأنه قادر عالم . وبأنه مريد للطاعات وكاره للمعاصي ، لأنه آمر وناه . وهما يستلزمان^(١) الإرادة والكراهة .

وبأنه متكلم ، بمعنى أنه خلق الكلام من جسم جامد ، لأن ذلك ممكن ، وهو سبحانه قادر على الممكنات ، لقوله تعالى : « وكنم الله موسى تكليماً »^(٢) ، وبأنه صادق في خبره ، لأن الكذب قبيح . وبأنه سبحانه ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر ولا مركب ، لأن ذلك من صفات الحادثات . وبأنه لا يرى بحاسة البصر والألوان جسماً ، لقوله تعالى : « لا تدركه الأبصار »^(٣) . وبأنه واحد لا شريك له ، لقوله تعالى : « لو كان بهما آلهة إلا الله لفسدتا »^(٤) ، وليس في جهة ولا محلاً للحوادث ، والألوان ممكنة .

فصل

والعدل : هو العلم بكونه لا يعمل القبيح ، ولا يرضى به ، ولا يأمر بالقبيح

(١) في هامش « م » : « أي : الأمر والنهي .

(٢) النساء : ١٦٤ .

(٣) الأنعام : ١٠٣ .

(٤) الأبياء : ٢٢ .

ولا يخل بواجب تقطيعه حكمته ، ولا يلكف بما ليس بمقدور ، لأن فاعل القبيح ؛
أما جاهل بقبحه ، أو محتاج إليه ، والله سبحانه منزّه عن الجهل والحاجة . ويأن
الطاعات والمعاصي الصادرة عن العباد باختيارهم ، ولهذا امتحن المطيع الثواب
والعاصي العقاب .

فصل

والنبوة : عبارة عن العلم بأن الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه وآله
ومسلم نبياً ورسولاً إلى جميع الخلق ، نبياً للمؤمنين ، ونذيراً للكافرين . وأظهر
على يده المعجزات الدالة على صدقه كإتقان العرزة ، وانشقاق القمر ، ونوع الماء
من بين الأصابع ، وغير ذلك مما لا يحصى .

وبأنه معصوم من أول عمره إلى آخره عن الصغائر والكبائر ، والألم يوثق
بعبه . وبأنه حاتم الأنبياء كما ورد في القرآن^(١) ، وأن شريعة ماسحة لجميع الشرائع .

فصل

والإمامة : عبارة عن العلم بأن الله تعالى أمر رسوله أن يستخلف من بعده
من يكون حافظاً لدينه ، ومنفذاً لأحكامه ، معصوماً من كل ذنب^(٢) . وأمره بأن ينص
على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في يوم غدِير حَمٍّ وعيره ، وكذا
أولاده الأئمة الأحد عشر صلوات الله عليهم أجمعين .

وفي أدلة العقل والنقل من الكتاب والسنة ما يدل على أن أمير المؤمنين

(١) الأحزاب : ٤٠ .

(٢) في هامش د س : صغيراً كان أو كبيراً .

هو الامام دون غيره من الارحام ، يزيد على ألف دليل^(١) : مثل آية الصدقة بالخاتم^(٢) ،
 الناطقة بأنه امام . وآية المباهنة^(٣) ، المتضمنة أنه نفس الرسول . وآية الطهارة^(٤) ،
 الدالة على عصمته . الى نحو من سبعين آية^(٥) .

ومن السنة مثل : المدير^(٦) ، وحديث الطائر المشوي^(٧) ، وحديث الاخاء^(٨) ،
 والمروة^(٩) ، والعل^(١٠) ، وغير ذلك مما لا يحصى .

وبأية أقدم اسلاماً ، وأشجع ، وأرعد ، وأعظم جهاداً وغناء في الدين ، ولأخباره
 بالمعيات وانظار المعجرات مثل قلع باب حيدر ، ودحو الصحرة عن فم القلب ،
 ورد الشمس بعد غروبها في جملة أشباه تريد عن عدد التظار .

وأي عاقل يتفقد تقديم ابن أبي فحافة وابن الحطاب وابن عصفان الأدنياء في
 النسب ، والصحاب ، الذين لا يعرف لهم تقدم ولا سبق في علم ولا جهاد ، وقد صدقوا

(١) انظر : كتاب الاثني عشرة العلامة الحلي .

(٢) المائدة : ٥٥ .

(٣) آل عمران : ٦١ .

(٤) الاحزاب : ٣٣ .

(٥) انظر : بحار الانوار ٣٥ : ١٨٣ ، القدير ٣ : ٥٤٣ .

(٦) انظر : ترجمة الاسام على (ع) من تاريخ مدينة دمشق ٢ : ٥ ، بحار الانوار

٣٧ : ١٠٨ .

(٧) انظر : ترجمة الامام على (ع) من تاريخ مدينة دمشق ٢ : ١٠٦ ، بحار الانوار

٣٨ : ٣٤٨ .

(٨) انظر : بحار الاموار ٣٨ : ٣٢٠ ، القدير ٣ : ١٧٤ ، وغيرها .

(٩) انظر : بحار الانوار ٣٧ : ٢٥٤ ، القدير ٣ : ١٩٨ .

(١٠) في هامش د س . كما قال النبي د س : « يا مشرقيش أول سلطان الله عليكم

وجلا امتي الله قلبه للايمن » ، مثل من هذا ؟ قال : « حاصف النبل هي الحبرة » وكان

أمير المؤمنين د ع في الحبرة

الأصنام مدة طويلة ، وفروا من الزحف في أحد وحش ، واجتمعوا يوم الاحزاب ونكست رؤوسهم الراية^(١) وبراعة ، وظلموا الزهراء بمنع ارضها ونحلثها ، واليسوا أشياء أقلها يوجب الكفر ، فلبهم وعلى محسبهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ثم من بعد أمير المؤمنين ولده الحسن ، ثم الحسين ، ثم علي بن الحسين زين العابدين ، ثم محمد باقر علوم الدين ، ثم جعفر الصادق الأمين ، ثم موسى كاطم الفيظ سيد العارفين ، ثم علي الرضا ، ثم محمد الجواد ، ثم علي الهادي ، ثم الحسن العسكري ، ثم الحلف الحجة القائم المنتظر محمد بن الحسن المهدي ، المستر خوفاً من الأعداء ، الموعود بظهوره بعد البأس ، لتكشف به السماء ، فنملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً .

فصل

والمعاد : هو العلم بأن الله تعالى يعيد الخلق بعد مماتهم ويحطهم في حصة القيامة ، فيجزى المطيع الثواب والعاصي العقاب ، ويعرض كل ذي ألم من المكلفين وغيرهم ، وقد نطق القرآن به في آيات كثيرة ، وتواترت به الأحبار من الصادقين ، وأجمع عليه أهل الاسلام ، فيجب الاقرار به . وكذا ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من سؤل القبر ، والحساب ، والصراط ، والميزان ، وانطاق الجوارح ، وتطايير الكتب ، والجنة ، والنار ، والثواب ، والعقاب ، وتماصيلها . ويجب على كل مكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع العلم بما يأمر به ، وتجاوز التأثير ، والأمن من الضرر . باللسان ثم باليد وبالقلب ، على جميع المكلفين .

(١) في هامش د س : كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ولاعطى الراية خدأ رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، كراد غير فرار .

فهذه جملة الاصول الخمسة التي بها يحصل أدنى مراتب الايمان والله اعلم .
ويجب على كل مكلف أن يعرف ما كلف به من العبادات ، وادائها الصلاة ،
والصلوات الواجبة سبع : اليومية ، والجمعة ، والميدان ، والآيات ، والطواف
والأموات ، والملتزم بالنذر وشبهه .

فالـيومـية : هي الصلوات الخمس ، أعني : الصبح ، والظهر ، والعصر ،
والمغرب ، والعشاء . وهي سبع عشرة ركعة في الحضر : الصبح اثنان والمغرب
ثلاث ، والباقي أربع أربع . واحدى عشر ركعة في السفر بتنصيف الرباعيات .
والسمر الموجب للفجر : هو سبر يوم ، أعني : ثمانية فرائض ، اذا كان غير
معصية ، وبقي على حكم الفجر حتى يرجع الى بلده ، أو ينوي إقامة عشر أيام .
ومقتضات الصلاة سبع :

الاولى : الطهارة

وهي : الوضوء والغسل والتيمم .
وموجبات الوضوء ستة أشياء : خروج البول والغائط والريح من الموضع
الاعتاد ، والنوم العالب على السمع والبصر ، وكل ما أزال العقل من اغماه وجنون
وسكر ، والاستحاضة القليلة .
وواجباته خمسة :^(١)

الاول : النية : وصفتها : اتوضأ لاستباحة الصلاة لوجوبه قربة الى الله تعالى .
ويجب أن يقارن بها أول غسل الوجه ، ويقف على حكمها الى آخر الوضوء .
الثاني : غسل الوجه من الأعلا ، فلو نكس بطل . وحده طولاً من منابت

(١) المذكور ستة وليس خمسة .

الشعر من مقدم الرأس الى محادر شعر الذقن^(١)، وعرضاً ماحوى الابهام والوسطى كل ذلك من مستوي الحنقة، وغيره كالابزع^(٢)، والأغم^(٣)، وقصير الأصابع، وطولها يفصل ما يفصله مستوي الخنقة.

ويجب غسل ما بين الشعر، ويستحب غسل ماتحته، والحنيف آكد.

الثالث: غسل البدن من المرفقين مبتدئاً بهما الى رؤوس الأصابع، ولو فكس بطل ويجب البدأة باليدين، وتحليل الشعر والظفر وكل حائل.

الرابع: مسح مقدم شعر الرأس، أو شرته بقية يالل الوضوء، فلا يجوز استشاف ماء جديد، ويكفي مسحا، ويجوز الكس على كراهية.

الخامس: مسح الرجلين من رؤوس الأصابع الى العطمين اللذين في وسط القدم بماء الوضوء، فلا يجوز الاستشاف، ولو غسل كل المسح بطل الوضوء. ويكفي به المسمى، ويكره بكسه، ويجب تقديم اليسرى على اليمنى.

السادس: الترتيب كما ذكر، والمولات: بمعنى أن يغسل كل عضو قبل جفاف ما قبله، فيطال لوجف. ولا يجوز أن يؤخسه غيره اختصاراً، وغسل الأذنين ومسحهما بدعة يمزق فاعله، كذا التطرق، فان قاب والاقتل في الرأفة.

وموجبات العمل ستة أشياء: الجنابة، والحيض، والاستحاضة غير القابلة، والنكاح، ومس الميت من الناس بعد رده بالموت وقبل تطهيره بالفضل حيث يجب تغسله، وموت الانسان المسلم.

وواجباته أربعة:

(١) محادر شعر الذقن، بالدال المهملة: أول انحدار الشعر عن الذقن، وهو طرفه. مجمع البحرين ٢٦١١٣ جلد ٤.

(٢) رجل أربع: وهو الذي اصغر الشعر عن حاسي جهته. الصحاح ٣: ١٢٨٩ ذرع.

(٣) الغم: أن يغسل الشعر حتى تضيق الجهة أو الفتحة. الصحاح ٥: ١٩٩٨ غم.

الأول : النية وصفها : اغسل لاستباحة الصلاة لوجوه قربة الى الله تعالى ، ويجب أن يقارن بها غسل رأسه ان كان مرتباً ، وان كان مرتباً كفى مقارنتها لجزء من بدنه وانما الغالب الباقي بغير تراخ ، واستدامتها حكماً الى آخر العمل .

الثاني : غسل الرأس والرقبة وما ظهر من صماخ الاذنين^(١) ، وتحليل الشعر .
الثالث : غسل الجنب الايمن ، وتحليل الشعر والمعدة والسوار والدمالج للمرأة ، والخاتم والأظفار ، وكل مانع .

الرابع : غسل الأيسر كذلك ، وبتخير في غسل المورئين والمرة مع أي جنب شاء . ويجب الترتيب كما ذكر ، أو الارتماس على المتقدم . والمباشرة بنفسه ولانجب الموالاة .

ويكفي غسل الجبهة من الوضوء ، أما غيرها فلا بد منها من الوضوء . ويزيد في الاستحاضة الوضوء لكل صلاة ، وتغيير القطعة ، وغسل الفرج .

وموجبات التيمم جميع موجبات الوضوء والغسل ، لأنه بدل منهما ، ويزيد عدم وجود الماء مع التمكن من استعماله ، واجابته أربعة :

الأول : النية وصفها : أتيمم بدلاً من الوضوء أو الغسل ، لاستباحة الصلاة لوجوه قربة الى الله . ويجب مقارنتها للصرب على الأرض ، للمسح الجبهة ، واستدامتها الى الفراغ .

الثاني : مسح الجبهة مع الجبين من قصاص الشعر الى طرف الأنف مما يلي آخر الجبهة ، بادئاً بالجبهة ، فلو عكس بطل .

الثالث : مسح كف اليد من المرائد مبتدئاً به الى رؤوس الأصابع ، غير ناكس .
الرابع : مسح اليسرى كذلك .

ويجب الترتيب كما ذكر ، والموالاة بحيث يأتي بكل فعل بعد الفراغ مما

(١) الصالح : غرق الأذن ، ويقال هو الأذن منها . الصالح ١ : ٤٢٦ : ص ٥ .

قبله ، والمباشرة بنفسه . ويجب الضرب بـ سطح اليد بغير حائل على تراب أو حجر طاهرين . ويكفي في الوضوء ضربة ، وفي الغسل ضربتان . ويكفي في الجنابة تيمم واحد ، ويجب في غيرها تيممات ، وللميت ثلاث ، وبراعى فعله آخر الوقت .

الثانية : تطهير النجاسات

وهي عشرة : البول والعائط من كل حيوان غير ما كول اللحم اذا كان له نفس سائلة ، والدم من ذي النفس وان كان مأكولا ، والمني منه ، والميتة ، والكلب ، والخنزير ، والكافر ، والمسكر المائع ، والققاع .
ويجب غسل النجاسة بماء طهور ، ويكفي في الاستنجاء من الغائط غير المتعدي ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر طاهر ونحوه . ولا بد في الغسل بالماء القليل - أعني دون الكر - من التعدد مرتين في الثوب والبدن مع العصر ، الا في بول الرضيع فيكفي صب الماء عليه ، ويتعمن العصر ، وتحفظ من المسالة فانها نجسة .
وفي الاماء يجب غسله ثلاث مرات ، أولاها بالتراب في ولو غ الكلب ، وفي نجاسة الخنزير والحمر سبع مرات .
ويعنى من قدر سعة الدرهم البعطي من الدم المفلط نجاسة مالا تتم الصلاة فيه وحده ، كالحف ونحوه .

الثالثة : ستر العورة للمصلى

وهي : الفيل والاشيان والدبر وما بينهما للرجل ، وجميع البدن والشعر عدا الوجه والكفين والقدمين للمرأة والخشى . ولا يجب على الامة المحضة والعصية ستر رأسهما . ويعتبر في السائر طهارته ، وكونه غير ذهب ولا مموه به ، ولا جلد غير مأكول اللحم ، ولا صوفه أو شعره أو وبره أو عظمه ، الا الخنزير والسنجاب .

الرابعة : الوقت

ويجب إيقاع الظهر بعد زوال الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه ، والعصر بعدها . وإن نسي الظهر وصلى العصر فإن كان قد مضى من الوقت بكفى للظهر مخففة أجزأت وصلى الظهر ، وإلا أحادها ، ولو بقي من آخر الوقت مقدار أربع اختصت بالعصر .

والمقرب بعد ذهاب الحمرة التي من جانب المشرق ، والمشاء بعد الفراغ منها أو مضى مقدار فعلها وينبغي تأخيرها إلى ذهاب الحمرة المغربية ، ويخرج وقتها بانتصاف الليل ، ولو بقي من آخر الوقت مقدار أربع اختصت بها المشاء . والنصح بعد طلوع الفجر الثاني ، وهو الصادق ، ويبقى إلى طلوع الشمس .

الخامسة : المكان

ويشترط كونه غير منصوب ، وطهارته ، ولو كان نجساً صح بشرط أن لا تتعدى إلى المصلي أو محموله ، وذلك في ما عدا مسجد الجبهة ، فلا يفي من نجاسته وإن لم يتعد .

السادسة : ما يصح السجود عليه

ويعتبر كونه أرضاً ، أو نباتاً غير مأكول ولا ملوس عادة ، فلا يجوز على المعادن والفلن والكتان ونحوها .

السابعة : القبلة

ويعتبر توجه المصلي إلى من الكعبة إذا كان قريباً يمكنه ذلك ، وإن بعد ففرضه

الجهة علماً ان أمكن ، والا خطأ ، ومع الاشتباه يعول على الامارات ، ومع قضاها يصلي الى الأربع جهات . والعامي يفلد العدل المخبر عن احتشاد أو بفس .
وأفعال الصلاة ثمانية :

الاول : النية

وهي ركن ، وصفها : أصلي فرض الظهر - مثلاً - اداءً لوجوبه قربة الى الله ولو كان يصليها في غير الوقت نوى القضاء . ويجب مقاربتها لتكررة الاحرام ، فتبطل لو تحلل زمان وان قل ، واستدامتها حكماً الى المراغ .

الثاني : تكبيرة الاحرام

وهي ركن ، وصورتها ، الله اكبر . ويعتبر كونها بالعربية مع الاكنا بهذا اللفظ ، مرتبة ، مقطوع الهمزتين عبر الممدودتين ، ويجب في « أكبر » كونها بوزن أصل من غير اشباح لفتح الباء .

الثالث : القراءة

ويتعين الحمد وسورة كاملة في الثانية وأولى الثلاثة والرابعة ولايجوز الاقتصار على الحمد ، ولا التبعض اختياراً . ويجب كونها بالعربية ، فلا تجزئ الترجمة اختياراً ومراعات صفات الاعراب كنها ، والمحافظة على التشديدات ، والمحافظة في الوقت على عدم الاحلال بالنظم .

والترتيب بين الحمد والسورة ، وكنماهما وآياتهما على المتواتر ، والقراءة بالسبع أو العشرون ماعداها ، والسمة أول الحمد والسورة ، والقصد بها الى سورة معينة بعد الحمد ، وكون السورة ليست واحدة من العزائم الأربع وهي : سجدة

الم تزيل، وفصلت، والتجم، وقرأ باسم ربك ولا طريفة يفوت الوقت بقرائتها.
والجهر بالقراءة للرجل في الصبح وأولتي العشاءين، والاحفات في البواقي،
وعدم الانتقال من السورة الى غيرها ان يلع نصمها، الا التوحيد والحمد، فلا يجوز
مطلقاً، الا الى الجمعة والمنافذين في الجمعة وطهرها .

وتجب الموالاة في القراءة بمعنى أن لا يفصل بين اجزائها بسكوت طويل
ولا بقراءة اجنبية، فلو فعل عمداً بطلت صلاته . ويجزىء في غير الأولتين :
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكرم، مرة واحدة، يعتبر فيه الترتيب
والموالاة، وكونه بالعربية مع الامكان، وعدم الجهرية .

الرابع : القيام من اول النية

وهو ركن أيضاً، ويجب فيه الانتصاب على المتعارف مسقلاً غير معتمد على
شيء، ويجب الاستمرار، ولو وقف على ما يضطرب كالثلج الدائب، والرمل
السهال، أو الراحة ولو معقولة، أو ماشياً لم يجزىء الا مع الضرورة، ولو عجز
عن الصلاة قائماً صلى جالساً، فان عجز صلى مضطجماً، فان عجز صلى مستلقياً .

الخامس : الركوع

وهو ركن، ويجب فيه الانحناء الى أن تصل كفاك الركبتين . ويجب فيه
الذكر وهو : سبحان ربي العظيم وبحمده، متوالياً، مطبئاً، بالعربية .

السادس : السجود

ويجب في كل ركعة سجدتان، وهما ركن مأمور، ويجب فيها السجود على
سبعة أعظم : الحبهة، والكفني، والركبتين، وإبهامي الرجلين . والذكر وهو :

مبنيان رمي الأعلى وبحمده ، ويجب الجلوس بينهما مطأئاً .

السابع : التشهد

ويجب في كل ثمانية مرة ، وفي كل ثلاثية ورباعية مرتان . ويجب الجلوس له ، والطمأينة فيه ، وكونه بالعربية . وصورته : بسم الله وبالله والحمد لله وحبر الأسماء لله ، أشهد أن لا إله الا الله ، وحده لا شريك له ، واشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وآل محمد .

الثامن : التسليم

وهو واجب في كل فريضة مرة آخرها بعد التشهد ، وصورته : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ويحرم في الصلاة امرضة الكلام بحرين غير قرآن ولادعاء ، والاستدبار ، والحدث ، والفعل الكثير الخارج عن الصلاة ، ووضع إحدى اليدين على الأخرى ويسمى التكتف ، ويعزرها فاعله .

وكل من شك في عدد الأولتين من ركعات الصلاة بطلت صلاته ، وكذا من شك بين الأثنين والثلاث قبل اكمال السجدين ، وان كان بعدهما نسي على الثلاث وصلى ركعة أخرى وتشهد وسلم ، وصلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس احتياطاً . ومثله لو شك بين الثلاث والأربع .

ولو شك بين الاثنين والأربع بعد اكمال السجدين تشهد وسلم واحتياط بركعتين من قيام ، ولو شك بين الاثنين والثلاث والأربع بعد الاكمال احتياط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس .

والنبة : أصلي ركعة احتياطاً ، أو ركعتين من قيام أو من جلوس في فرص كذا

أداء لوجوبه قربة الى الله .

ولو تكلم ماهايا ، أو زاد أو نقص ما ليس بركن سجد للسهو سجدتين ونيتها :
 اسجد سجدتي السهو في فرض كذا أداء لوجوبها قربة الى الله ، ويسجد ويقول
 في الاولى : بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد ، وفي الثانية : بسم الله
 وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ، وبتشهد خفيما ويسلم .
 والجمعة : ركعتان بدل الظهر قبلهما خطبتان ، ونيتها : اصلي فرض الجمعة
 مأموماً أداء لوجوبه قربة الى الله . ويشترط كون الامام عدلاً ، والعدد سبعة أصحاً .
 وكذا العيذان ركعتان يكرر بعد القراءة في الاولى خمس تكبيرات ، ويقف
 بينهما وفي الثانية اربع . وايها يجان مع وجود الامام المعصوم ونيتها : اصلي
 صلاة العبد أداء لمدبه قربة الى الله .

وصلاة الايات وهي الكسوف ، والحسوف ، والزلزلة ، وكل مخوف سماوي ،
 ركعتان في كل ركعة خمس ركوعات وسجدتان ، يقرأ في كل ركوع الحمد وسورة
 ويركع . ونيتها : اصلي فرض الكسوف أداء لوجوبه قربة الى الله .

وصلاة الطواف ركعتان كالصبح ، لكن لا يتعين فيها جهر ، ولا بد من
 كونهما قبل المعى حيث يجب . ونيتها : اصلي صلاة الطواف لوجوبها قربة
 الى الله .

وصلاة الاموات خمس تكبيرات احداها نكبة الاحرام ، يشهد عقيب الاولى ،
 ويصلي على النبي وآله عقيب الثانية ، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات عقيب الثالثة ،
 واللمبت المؤمن عقيب الرابعة . ولا ركوع فيها ولا تشهد ولا تسليم ، ولا تشرط
 فيها الطهارة ، لأنها دعاء ، ونيتها : اصلي على هذا الميت لوجوبه قربة الى الله .
 وصلاة الدر وشبهه بحسب الهيئة المدورة وعدد الركعات ، ويتعين الزمان
 وعدده والية : اصلي ركعتين - مثلاً - لوجوبها بالدر قربة الى الله .

وكل مكلف فائته فريضة من الفرائض فصاها عند تذكرها ، وبراعي الترتيب
فيقضي الفائت أولاً ثم ما بعده . وفيها : أصلي فرض كذا قضاء لوجبه فريضة إلى الله .
هذه أيسر ما يجب على المكلفين ومن أحل بشيء منه استحق العقاب فلي
الدارين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين .



(٢)

الرسالة الجعفرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الولي الحميد ، المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ، الذي شرع لعباده الصلاة وسيلة إلى العزيم على الثواب ، وفصلها على جميع الأعمال البدنية^(١) ، فأمر بالمحافظة عليها في محكم الكتاب^(٢) ، والصلاة والسلام على أفضل السابقين والمصلين^(٣) من المرسلين واليمين محمد وآله أماء الذين وحفظه الشرع المبين . وبعد ، فإن التماس من احبته من فصل الطاعات ، واسعاه بقضاء حاجته من أقرب القربات ، أن اكسب رسالة موجزة تشتمل على واجبات الصلوات المفروضة - وما عساه^(٤) يسع - من المثوبات ، جدير بالمسارعة إلى استماده بتحقيق مراده ، وبإبراز سؤاله وفعل مأموله . فاستعرت الله تعالى وكنت ما تيسر على حسب صيق

(١) أي : الحج والجهاد والصوم . ع ل .

(٢) في قوله تعالى : « وحافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » البقرة : ٢٣٨ .

(٣) السابقين : جمع وهو هاهنا . السابق بحسب الرتبة وإن كان متأخراً بحسب الزمان . والمصلين : جمع مصل وهاهنا : المتأخر بحسب الرتبة وإن كان سابقاً بالزمان ولا حصى ما بينهما من ألف والشر المرتب . ع ل .

(٤) ما . موصولة ، وعسى بمعنى لعل ، أي الذي لعله منح ، أي العرض . ع ل .

المجال، ونشنت اليال بمداومة الحل والترحال، وأرجو أن ينفع الله بها المستفيدين،
ويثبت لي بها قدم صدق يوم الدين انه ولي ذلك والقادر عليه وهي مرتبة على :
مقدمة ، وأبواب وخاتمة .

أما المقدمة :

فالمصلاة لغة : الدعاء .

وشرعاً : قيل : هي أعمال معتقة بالتكبير ، مشترطة بالقبلة للقرية .^(١)
أورد على طرده : الذكر المذكور على حال الاستقبال مفتتحاً بالتكبير ، وأبعض
الصلاة . فزادنا فيه : مختمة بالتسليم .

وأورد على صكه : صلاة المضطر في القبلة ، فحذفنا منه : مشترطة بالقبلة
فاستقام .

وهي : واجبة ، ومندوبة .

فالواجبة أقسام :

منها اليومية ، ووجوبها ثابت بالنص^(٢) والأجماع ، بصل هو من ضروريات
الدين ، حتى أن مستحل تركها كافر إن لم يدع شبهة محتملة . ولأربب أنها أفضل
الأعمال الدينية^(٣) ، والأخبار مملوءة بذلك ، والأذان والاقامة صريحان في الدلالة^(٤) .

(١) أي : تقريباً إلى رضائه سبحانه وتعالى . ج د .

(٢) انظر وسائل الشريعة ٣ : ٥ باب : وجوب الصلوات الخمس وعدم وجوب صلاة
سادة في كل يوم .

(٣) احتزبها عن لطيفة ، فان الإيمان أفضل من الاتصال بالدين ، وهو عمل القلب .
ج د .

(٤) وذلك لأنشأ لهما على (حتى على خير العمل) ، معناه : ولم واقبل إلى غير العمل
وهما اما يسرعان في اليومية ، فتكون هي خير العمل . ج د .

ولا استبعاد^(١) بعد ورود النص ، وخفاء الحكمة لا يقتضي نفيها ، ويرشد إليه : أن الحج فيه شائبة مالية والركاة مائة محصة ، ومن ثم قبل البيابة حال الحياة مع الصلوة والركاة احتياراً ، والصوم ليس فعلاً محضاً ، وما يوجد في بعض الأحبار من تفصيل غير الصلاة^(٢) متأول .

وشرط وجوبها : البلوغ ، والنقل ، والطهارة من الحيض والنفس على تفصيل^(٣) ، لا لاسلام فتجب على الكافر وإن لم تصح منه .

(١) هذا جواب عن سؤال مفرد تقريره : انه بعد تفضيل صلاة الصبح مثلاً ركعتين يصليهما المكلف في مرله على نحو الحج من الاعمال الشاقة مع اشتغاله على عدة عبادات ، وقد ورد في الحديث : « أفضل الاصل أحمرها » أي : اشقتها .

وتقرير الجواب : ان محصل هذا السؤال يرجع الى الاستناد ، ولا وجه له بعد ورود النص بتفضيل الصلاة على غيرها ، فان مشتق الصل بمجرد لا يقتضي التفصيل ، بل اما يقتضيه نص الشارع ، وقد ورد بتفضيل الصلاة مطلقاً فلا مسمى للاستناد والحديث لا يدل على شيء مماي ذلك ، فقد فر أهل السنة أحمرها : بأمتها وأموها ، على أن هذه الدلائل خاصة والعام لا يعارضها .

فان قيل : أي حكمة في تفضيل العمل القليل الذي لا مشتق فيه على العمل الكثير المشتق ؟ لنا : خفاء الحكمة علماً لا يقتضي نفيها من نفس الامر ، فان أكثر الشرعيات لا يعلم حكمته ، فان صلاة الظهر مثلاً في الصر ركعتان وهي أفضل من أربع ركعات ، حتى أنها لو صليت أربعاً لم تقبل ولم تكن صحيحة وحكمة ذلك غير معلومة ، وإلى هذا أشار بقوله : وخفاء الحكمة لا يقتضي نفيها . ع ل .

(٢) هذا إشارة الى وقوع سؤال تقديره : قد وجد في بعض الأحبار تفصيل غير الصلاة مطلقاً ، كما في بعض الأحبار الدالة على تفصيل الحج مطلقاً ، وكذا الجهاد ، وكذا الصوم . فلا يتم القول بتفضيل الصلاة .

وحوايه : الأحبار الدالة على تفصيل الصلاة أكثر واشهر ، ودا عارضها ، لا يكون مثله في القوة والشهرة وجب تأويله بما يوافقها دماً للتأني وعملاً بالدليلين .

(٣) هو : الحيض والنفس يشان الوجوب إذا اشتغل أحدهما وقت الصلاة من أوله

ويجب أمام فعلها معرفة الله تعالى، وصفات الثبوتية والسلبية، وعدله وحكمته ونموه مبينا محمد صلوات الله عليه وآله، وإمامة الأئمة عليهم السلام، والاقرار بكل ما جاء به السي صلوات الله عليه وآله من أحوال المعاد بالدليل لا بالتقليد.

وطريقة معرفة أحكامها لمن كان بعيداً عن الإمام عليه السلام^١ : الأخذ بالأدلة التفصيلية^٢ في أمكن المسائل^٣ أن كان مجتهداً والرجوع إلى المجتهد ولو بواسطة وإن تعددت إن كان تقليداً. واشتراط الأكثر كونه حياً، ومع التعدد يرجع إلى الأعلّم ثم الأورع^٤، ثم بتخير ولو في آحاد المسائل، بل في المسألة الواحدة فسي واقعين^٥، نعم يشترط عدالة الجميع.

ويثبت الاجتهاد بالممارسة المطلقة على الحال للعالم بطريقه^٦، أو بإذعان العلماء مطلقاً والتمسك بالمعاصرة الناطقة، أو بشهادة عدلين، أو الشباع.

إلى آخره، فلو خلا أول الوقت عنهما بمقدار الصلاة تامة الأعمال والشروط، أو آخره بمقدار ركنة تامة كذلك استقر الأدب، فإن لم يفعل وجب القضاء. ع ل.

(١) سواء كان في عصره أو لا. ع ل.

(٢) خرجت الاجمالية. ع ل.

(٣) أي : في كل مسألة بخصوصها. ع ل.

(٤) أي : فإن استويا رجع إلى الأورع، فإن استويا في جميع المسائل ومن آحادها؛ فإن شاء قلّد أحدهما بعضاً، والآخر بعضاً آخر. ولو قلّد أحدهما في مسألة فله أن يرجع إلى قول الآخر فيها إذا حالقه، بشرط أن يكون ذلك في وقتين لامي واحدة واحدة، لا متتابع تغير الحكم الذي تعلق به شراً لمجرد الاختيار. ع ل.

(٥) قوله : في واقعين أي : في زمانين، مثلاً يقلّد مجتهداً أن التسليم واجب ويصلي به ظهراً، ويقلّد مجتهداً آخراً أن التسليم مستحب ويصلي صراً. ع ل.

(٦) أي : العلم بالممارسة إما هو في حق من يعلم طريق الاجتهاد، بحيث يقدر أن يعلم المجتهد من غير العالم بطريقه فلا حيرة بممارسته ولا لقوله. ع ل.

وأما الابواب فاربعة

الاول : في الطهارة وفيه فصول :

الاول : في اقسامها واسبابها (١) :

الطهارة : هي الوضوء أو الغسل أو التيمم ، على وجهه سه تأثير في استباحة الصلاة ^(٢) ، وكل منها : واجب ، وتنبه .

فواجب من الوضوء : ما كان لواحب الصلاة ، والطواف ، ومس كتابه القرآن ، والمندوب ما عداه .

والواجب من الغسل : ما كان لأحد الامور الثلاثة ، أو لدخول المساجد مع التلبث في المسجدين ، أو قراءة العزائم ان وجب ^(٣) الا غسل اليدين ^(٤) ، واصوم الحجب مسح تصبغ الليل الا نعله ، وكذا الحائض والنفساء اذا انقطع دمهما قبل الفجر بمقدار نعله ، والمستحاضة الكثيرة الدم على تفصيل ^(٥) ، والمندوب ما عداه .
والواجب من التيمم : ما كان لأحد الامور المذكورة ، ولحروج الحجب

(١) الابواب جمع سبب ، والسبب : هو الوصف الوجودي المعروف بحكم شرعي ع ل .

(٢) اما قال : على وجهه سه تأثير في استباحة الصلاة ، ليخرج نحو وضوء الحائض لذكرها ، ع ل .

(٣) يمسى ودخول المساجد وقراءة العزائم ، ع ل .

(٤) في «ش» : «مس الميت» .

(٥) حاصل التفصيل : ان المستحاضة الكثيرة الدم : اما أن يكون دمها بحيث يمس القطنة ولا يمس ، أو يمس ويصل . وعلى التقديرين : فاما أن يكون قبل طلوع الفجر ، أو بعده قبل الصلاة أو بعدها . هي القسم الاول يجب الغسل للصوم قطعاً ، لكن هل يجب تقديمه حتى طلوع الفجر أم لا ؟ وجهان ، وأن التقديم أحوط ، فحيث يراهي صله آخر الليل قطعاً أو قطعاً . وفي الثاني يجب الغسل جمعاً على كل من التقديرين ، وفي الثالث اما يجب الغسل للصوم اذا كان الدم سائلاً مطلقاً ، اذ لا يجب الغسل في من غس دمها القطنة ولم يسل الا

والحائض والنفساء من المسجدين ، والمندوب ما عداه .

وانما يجب الوضوء لما ذكر^١ بخروج البول والدخول منفصلاً ، والريح من الطبيعي وغيره اذا صار معتاداً أو انسد الطبيعي ، والنوم المبطن للحس ولو تقديراً ، وكل مريل للفعل ، والاستحاضة على وجهه ، واغسل لجباية ، والحض ، والاستحاضة عبر القبلية ، والناس ، ومس الميت نجساً ، وموت المسلم ومن بحكمه ، والتيمم بموجباتهما والتمكّن من فعل مبدله ، وقد يجب الثلاثة بالذّر وشبهه .

ومنى اجتمعت أسباب كفى في رمعها قصد الاستحاضة ، أو الرقع مطلقاً ، أو مضاً إلى أحدها . وهي احزاء عبر الجباية عنها قولان ، والاجزاء قوي .

ويجب على المتحلي ستر العورة عن ناظر محترم^٢ ، وتجنب استقبال القبلة واستدراجها ولو في الأبية ، والاستحاضة عن البول بالماء خاصة ، والمشهور اعتبار المثلبين فبعتبر الفصل ، وكذا في عائط المتعدي والمعتبر فيه الآباء ، وبخبر في غيره به وبين مسحات ثلاثة بظاهر جاف قانع ولو بأطراف حجر ، أو محترماً وإن حرم ، فإن لم يبق بها وحيت الزيادة ، ولو تقي بما دونها اعتبر الاكمال ، ولا فرق في ذلك بين الطبيعي وغيره مع اعتياده .

الفصل الثاني : في المياه :

وهي : مطلق ، ومضاف ، وأمار ،

القدادة خاصة . ع ل .

(١) أي : من القامات السابقة ، وذلك لأنها جردت وعلة في ايجاب الوضوء ، اذ لا يجب بها وحدها من دون ضمنية شيء من الاسباب التي هي الاحداث . ع ل .

(٢) قوله : عن ناظر محترم ، احتراز عن الطفل الصغير المراهق ، والمجنون ، والروجة والهائم ، والملوكة الذي يحمل وطؤها . ع ل .

فالمطلق :

هو ما يستحق^(١) اطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ولا يصح سلبه عنه^(٢) ، وهو في أصل خلقته طهور ، فان لاقاه طاهر فهو على حكمه والتغييره مالم ينفق اطلاق اسم الماء عليه الى قيد ، وان لاقته النجاسة فان كان جارياً - وهو الناجس - لم ينجس بها وان نقص عن الكر ، مالم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه فينجس المتغير ، وما بعده ان نقص عن الكر واستوعب^(٣) التغير عمود الماء ، ويظهر بزوال التغير ولو من نفسه . وماء الحمام بالمادة المشتملة على الكثرة ، وماء الفيت منقلاً كالجارى ، وأن كان راكداً ينجس بها ان نقص عن الكر ، وفي طهره بالانمام قولان .

وان كان كراً مضافاً ، وهو ما بلغ تكبيره^(٤) ما أشار مستوي الحلقة الثين واربعين وسبعة أثمان ، أو كان وزه ألماً ومائتي دال بالعرافي لم ينجس الا بالتغير .

(١) والمراد بما يستحق : ثبوت ذلك عند أهل المرف ، ولا يهمل جوار تقيده مع ذلك كما يقال : ماء القرات وماء البحر ، فالاستحقاق ثبت وان جاز مثل هذا التقييد ، بخلاف المضاد فان تقيده لازم ولا يستحق الاطلاق المذكور ع ل .

(٢) والمراد بانتاع سلبه عنه : عدم صحته عند أهل الاستعمال ، بحيث يحطرون من سلب اسم الماء عن المستحق باطلافه عليه . ع ل .

(٣) المراد باستيعاب التغير عمود الماء : استيعاب التغير عرض العمود وصفه .

(٤) حساب ضرب الكر : أن تضرب ثلاثة الطول في ثلاثة العرض يطلع ستة ، ثم تضرب ثلاثة الطول في نصف العرض يطلع واحداً ونصفاً فيصير عشرة ونصفاً ، ثم تضرب نصف الطول في ثلاثة العرض يطلع واحداً ونصفاً يصير اثني عشر ، ثم تضرب نصف الطول في نصف العرض يطلع ربعاً يصير المجموع اثني عشر وربعاً ، ثم تضرب اثني عشر في ثلاثة العمق يطلع ستة وثلاثين ، ثم تضرب الاثنى عشر في نصف العمق يطلع ستة وعشرين وأربعين ، ثم تضرب الربع في ثلاثة العمق يطلع ثلاثة ارباع ، ثم تضرب الربع في نصف العمق يطلع ثلثاً ، فيصير المجموع اثنين واربعين وسبعة اثمان ع ل .

ويظهر ان^(١) بافناء كره دفعة واحدة ، فان لم يزل التغير فأحر حتى يزول التغير .
وان كان شرأ نجست بانتغير اجماعاً لا بالملاقة على الأصح ، ويظهر بالترح
حتى يزول التغير ، وعلى القول بالمجاسة بالملاقات ينزح للغير بها عند جماعة^(٢) .
ولموت البعير والثور ، ووقوع المسكر المائع والمقاع والمنى وأحد الدماء الثلاثة
جميع الماء .

ولموت الحمار ، والبغل ، والدابة ، والبقرة كره .
ولموت الانسان وان كان كافراً^(٣) عند الأكثر سبعون دلواً معتادة .
وخمسون : للمذرة الدائبة .
وارحون : لموت الكلب ، وسحوة ، والدم الكثير كدم الشاة^(٤) ، ولبول الرجل
وثلاثون : لماء المطر الذي فيه البول والمذرة ، وخره الكلاب .
وعشرة : للمذرة اليابسة ، والدم القليل كدم ذبح الطير .
وسبع : لموته ، ولجروح الكلب حياً ، ولغارة مع التمسح والانتعاخ ، ولبول
الصبي ، واغتسال الجنب على الشكل^(٥) .

(١) وكذا يظهر باتصالهما بالجاري ، أو بالمادة ، أو ببول المطر عليهما ، ع ل .
(٢) وعند بعض آخر يجب الترح حتى يزول التغير ، وعند بعض يستوفى المقدد هذا
بعد الترح وزوال التغير ان كانت المجاسة مقدراً ، والا فالجميع ، وعند بعض يجب أكثر
الامرئين من ذوال التغير والمقدد . ع ل .

(٣) سواء الذكر والانثى ، والصغير والكبير ، والمسلم والكافر . خلافاً لابن اديس
حيث أوجب نزع الجميع للكافر ، لانه لو وقع حياً لوجب نزع الجميع ، بناءً على أن مالا
بعض فيه ينزع له ذلك مميئاً بطريق أدنى . والمستند الاول ، سم لو وقع حياً ثم مات اتجه
وجوب نزع الجميع . ع ل .

(٤) قوله . والدم الكثير كدم ذبح الشاة : المشهودين الاصحاب وجوب نزع خمسين
في الدم الكثير . ع ل .

(٥) أي على أشكال في وجوب الترح ، ومثلاً الاشكال من الترح هاهنا : اما أن يكون نجاسة

وخمس : لثوب جلال الدجاج .

وثلاث : لموت الحية ، والفأرة مع عدم الأمرين .

ودلو : لبول الرضيع ، وموت المصعور ، وشبهه .

وعلى ما اخترناه فكل ذلك منجذب ، وينسحب تاعد الشر والمالوعة بحسب
أذرع ان كانت الأرض صلبة ، او كانت الشر أعلا^١ ولو بالجهة ، والامسح .

والمضاف :

ما لا يتناول الاسم ويصح عليه عنه كماء الورد ، والممتزج بما يسلبه الاطلاق
وهو في الاصل طاهر لكن لا يرفع حدثاً^٢ ولا يريل حدثاً ، وان اضطر الى الطهارة
معه نيم ، ويبسجس بالملاقات وان كثر ، وبطهر بضرورة مطلقاً وان بقي الحبر ،
لا باختلاطه بالكثير مع بقاء الاصابة .

ولومرج طاهره مطلوب الأوصاف بالمطلق قدر محالفاً وسطاً ، والشبح بحكم

البشرة بملاحة الحب دائرج تعود الطهارة ، أو لصبرورته مستملاً على لقول بأن المستعمل
في الطهارة لكبرى ليس طهوراً كما هو مذهب التحقيق وجماعة فالتروح تعود الطهورية
وكل من الأمرين غير مستقيم ، أما الاول ، فلان نجاسة الماء الطاهر بملاقاته لبسب الحب
الحالي من نجاسة عينية ، لانه القرض طاهر البطلان . وأما الثاني ، لان الماء اصلاً يتحقق
مستملاً في صورة التراجع على انقول به اذا استعمله الحب في رفع الحدث وحكم شرعاً
بارتفاع حدثه . وكل من الأمرين متف^٣ أما الاول ، فلان الحكم بالترج من لا يصح فيه ، وأما
الثاني ، فلان حدثه لا يرتفع ، ثبوت انتهى عنه في الحبر ، ونهى في العادات بسدل على
القاصد فمن اشكل القولين التروح هنا أصلاً ودائماً .

(١) في بعض الاخبار : أن مجرى الميرون كلها من جهة الشمال أعلى من غيرها من
الجهات ع ل .

(٢) الحدث : نجاسة حكمية يشترط في رفعها النية ، والحبس : نجاسة عينية يشار اليها
وتعنى مع الرطوبة ، ولا يشترط في رفعها النية . ع ل

بالأكثر ^(١) ولو اشتبه المطلق بالمصاف تطهر بكل منهما مع فقد ما ليس بمشبهه أما المشبه بالجس والمفصوب فيجب اجتنابه، ولو قصر المطلق عن الطهارة وأمكن مزجه بالمصاف مع بقاء الإطلاق وجب المزج على الأصح إن لم يجد غيره ، والاتخير .

والسؤر: ما باشره جسم حيوان، وهو تاسع له في الطهارة والنجاسة والكرامة. ويكره سؤر الذجاج ، والفواب ، والبعل ، والحيمر ، والحائض المنهية ، وما لا يؤكل لحمه كالجلال وآكل الجيف مع الحلوهن الجاسة ، والفأرة ، والوزغة والحبة ، والتعلب ، وأرب ، والمسوخ . وهي سؤر والد الزنا قول بالنجاسة ضعيف .

ولا يستعمل الجس في الطهارة مطلقاً ، فإن فعل فالحديث بحاله فيعبد مطلقاً ^(٢) ، وكذا الحث على تفصيل يأتي ، ولا في الأكل والشرب الاعتدال الضرورة فيقتصر على القدر الضروري .

والمفصل من الأعضاء هي الطهارتين طاهر اجمعاً ، ومطهر على الأصح في مستعمل الكبرى وإن كره ، ومن محل الحث نجس ، تغير أولاً على الأشهر إذا كان له مدخل ^(٣) في التطهير ، هذا ما استجاء من الحديث خاصة فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة أو تلاقه نجاسة عبر المحل ، ولو زاد الوزن فوجهان .

ويكره استعمال الشمس في الأناة وإن لم ينطبع ^(٤) ، والمسح بالنار في غسل الأموات .

(١) البوط ٨٥٦ .

(٢) في الوقت وحارجه ، مع العلم وبدونه . ع ل .

(٣) كماء الفلطين ، لأكماء الخلقة الثالثة فإنها طاهرة . ع ل .

(٤) الأواني المنظفة ، وهي الأواني المصنوعة من الفخار كالحديد والرماس والتحاس

الفصل الثالث : الوضوء :

ويجب فيه :

النية مقارنة لغسل الوجه ، ويجوز تقديمها عند غسل الكفين إذا كان مستحباً .
 واستدامتها ^(١) حكماً الى آخره : أنوضاً لاستباحة الصلاة لوجوبه قرينة الى
 الله ، ولو ضم الرفع أو اكتمى به صبح ان لم يكن دائم الحدث ، والا اقتصر على
 نية الاستباحة أو مع الضميمة ، الا أنه يفقد رفع ما سبق على زمان النية فيكتفي
 به ، ولو ضم ما قبله أولاً أجنبياً لم يصح .

وغسل الوجه من فصوص شعر الرأس ولو حكماً ، إذناً به الى محاذر شعر
 الدفن طولا ، وما حواه الأبهام والوسطى عرضاً ولو حكماً ، وغسل ظاهر الشعر
 لا ماتحته وان خف ، ولا يسترمل اللحية وان استحبها .

وغسل اليدين مع المرفقين ، والابتداء بهما ، وتقديم اليمنى ، وغسل الشهور
 وما تحتها ، والرائد من لحم واصبع وطمر وان طال ، ويدان ^(٢) لسم يتميز عن
 الاصلية ولم يكن فوق المرفق .

ومسح مقدم شعر الرأس المحتص به ، أو بشرته بقية البلل بماء ولو
 منكوساً .

ومسح بشرة الرجلين من رؤوس الأصابع الى العظمين الناشئ في وسط

وعبرها عدا الذهب والفضة ، وغير المظنة ، وهي الاواني المصنوعة من الخرف أو الخشب
 وغيرها .

(١) المراد من الاستدامة حكماً . أي لا يبرى معالماً . فان بوى مخالفاً للادل صبح من
 ما مضى ويظل في ما بقي . ع ل ،

(٢) اليد الرائدة ان كانت في محل الفرض يجب غسلها وان كانت متميزة عن الاصلية ،
 وان كانت فوق محل الفرض ان تميزت عن الاصلية لا يجب غسلها والا فيجب . ع ل .

القدم بمسماه بالنل ولومن شعور الوحه ، ويكره مكوساً ، ويجب البدء باليمنى .
والترتيب كما ذكر .

والموالاة : وهي أن يكمل طهارته قبل جفاف ما تقدم ^١ ، ومع التعذر ،
لأفراط الحر وقلة الماء قبل السقوط ^٢ ، وليس بعيد .

والمباخره بنفسه اختياراً .

وطهارة الماء ، وطهوريته فيه وفي العسل ، وإباحة السكبان ولو ظاهراً ، وطهارة
المحل خاصة بهما ولو تدريجاً ، وهي التيمم تفصيل .

ومتى شك في شيء من أمثاله قبل الفراغ أعاده وما بعده ، إلا مع الجفاف
فيستأنف ، وبعده لا يلبث . ولونقض الاحلال بواجب أتى به على الحالين ، ويسقط
اعتبار الشك ببلوغ لكثرة . ومن تبس الحدث أو الطهارة وشك في الصد حمل
بيقينه ، وإن يقههما والشك في السابق : فإن جهل حله قبل زمانهما تطهر ، وإلا
أحد بصدء قبلهما على الأصح ، ولو أفاد التعاقب ^٣ يقياً بسى عليه .

والجائز في موضع العسل نزع ، أو تحلل حتى يصل الماء البشرية مع
الطهارة ، فإن تعذر مسح ظاهرها طاهراً ، وفي موضع المسح نزع مطلقاً ، فإن

(١) المراد بالجفاف المتقدم هل هو جفاف الجميع ، أو جفاف النصف الأخير أم
مطلق جفاف النصف ؟ احتمالات ، أسماها الأخير ، وأوضحها الأول ، ع ل .

(٢) أى : ما قبل الطهارة والحدث المشكوك بهما بالتقديم والتأخير الواضح بعد
الروال ، فإن كان قبل ذلك محدثاً بنى على الطهارة ، لأنه تبس بعد الروال انتقاله عن تلك
الحالة إلى طهارة ، ولم يعلم بجعل الانتقاض ، صار متيقناً بالطهارة وشاكاً في الحدث فيبنى
على الطهارة ، وإن كان قبل الروال متطهراً بسى على الحدث لأن تلك الطهارة بطلت بالحدث
الذى وجد بعد الروال ، والطهارة الموجودة بعده يحتمل تقديمها على الحدث ، وما اختاره
المصنف مسى على القول الأصح ، إذ المسألة فيها قول آخر . شرح .

(٣) والمراد بالتعاقب : كون الطهارة عقب الحدث لا عقب طهارة ، وكون الحدث
عقب طهارة لا عقب حدث . شرح .

تعتبر فالمسح ، وكذا الطلاء والصبوق .

[الفصل الرابع : الغسل]

وهو انواع :

لغسل الحنابة :

يجب بانزال المني على كل حال واو وحدهانه في الثوب المفرد ، ويعمكم بالبلوغ به مع امكانه لافي المشترك فيسقط عنهما . وبالجماع حتى تغيب الحشمة أو قدرها ، في قل أو دبر ، لذكر أو انثى ، حيا أو ميتا ، واقال كالفاعل ، وفي البهيمة قول والوجوب أولى ، وعبر البالغ يتعلق به حكم الحدث لا الوجوب والحرمة .

فيحرم قبل الغسل الصلاة ، والطواف ، والصوم ، ومس حط المصحف ، واسم الله ، وانبيائه ، وأئمنه عليهم السلام^(١) ، ودحول المسجدين خاصة ، والبيت معلما ، ووضع شيء فيها ، وقراءة العزائم لأربع وأعاصها ولو بمضاً مشتركاً بنية احدهما .

ويجب في الغسل اليه مقارنة لتقدم لأعدل المستونة^(٢) ، أو لغسل جزء من الرأس مستدامة الحكم الى آخره : اغتسل لاستباحة الصلاة لوجوبه قرينة الى الله ، ولو ضم الرفع أو اكتمى به صح على ما سبق تفصيله .

وغسل الرأس والرقبة والأذنين وما طهر من الصماح^(٣) ، ثم الميامن ثم الميائسر ، وتحليل ما يمنع وصول الماء وان كان كثيباً ، لا يغسل الشعر الا أن يتوقف غسل

(١) وكذا فاسدة عليها السلام ، وكذا اسم الملائكة المقربين ع ل .

(٢) كغسل اليدين والمقصصة والاستنشق أو كان الغسل ترتيب . ع ق .

(٣) الصماح : خرق لادن ، ويقال هو الادن بها . الصحاح ١ : ٤٢٦ وصمغ .

البشرة عليه ، ويتحير في غسل المودتين والمرة مع أي جانب شاء .
والترتيب كما ذكر لا الموالاة ، ويسقط بالارتماس ، فيقارن بالنية إصابة الماء
لجزء من البدن ويتمه بالنافي من غير تحلف ، ولو وجد بعده لمة لم تغسل أعاد
إن طال الزمان بحيث تنفني الوحدة عرفاً ، وفي الترتيب يغسلها وما بعدها .
ويبغى الاستبراء بالبول للمنزل ويجتهد بعده ، ولا أثر لللال المشتبه ، وبدونهما
أو الأول خاصة مع امكانه بعد الغسل ، وبدون الثاني بعد الوضوء . ولو أحدث
في أثناءه كماء الاتمام على الأصح ، ولو قام على مكان نجس طهر المتنجس ثم أفاض
عليه الماء للغسل .

وغسل الحبض ، والاستحاضة ، والنقاس ، ومس الميت كفصل الجابة إلا
أنه لا بد من الوضوء قبله أو بعده ، ولو تحلله الحدث كفى اتمامه مع الوضوء .

الحيض :

هو الدم المتعلق بالعدة أسوداً حاراً عيظاً غالباً ، ومحلّه : المألعة تسعاً غير
يائسة يبلوغ ستين إن كانت فرشبة أو نبطية ^(١) ، وخمسين في غيرهما . ويتميز عن
العذرة باستقاء التطوق ، وعن القرح بحروجه من الأبر ، وبجامع الحمل على
الأولى . وأقله ثلاثة أيام متوالية بلباها ، وأكثره عشرة أيام وهي أبل الطهر ، ولاحد
لأكثره ، وإذا انقطع الدم على العشرة فالكل حيض وإن تحلله النقاء بعد ثلاثة
وإن عبر .

فالمعتادة : وهي التي اتفق حيضها وقتاً وعدداً أخذت وانقطاعاً ترجع إلى
عادتها ، ولو اتفق في أحدهما خاصة استقرت في المتفق دون الآخر ^(٢) وهذه بعد

(١) قوم يكتون الطائفة بين الكوفة والبصرة . ع ل .

(٢) علو اتفق العدد دون الوقت رجعت في المرة الثالثة إلى ذلك العدد دون الوقت
ولو تجاوز الدم العشرة ، ولو لم تعلم ابتداء عروس الدم كما في المرة الثالثة كالمجتونة تقيق

أيام العادة أن تستظهر يوم أو يومين إلى العشرة ، فبالتجاوز تقضي ما تركته زمان الاستظهار من صوم وصلاة وصوم العادة خاصة ، ويحكم لهذه بالحض برؤية المدم .

والمضطربة : ترجع إلى التميز ، ثم الروايات ان نسبت العدد والوقت معاً ، وان نسبت أحدهما عملت بما تعلم فتخبر في تخصيص العدد ان ذكرته ، وان ذكرت الوقت خاصة تحبضت في التيقن واحتاطت بالجمع بين تكلفي الحائض والمستحاضة في المحتمل ، ويرجع ردها إلى الروايات فتضم إلى ما عملته بقية أحدهما .

والمبتدأة بعد التميز ترجع إلى عادة نسبتها ، ثم إقرانها من بلدتها ، ثم الروايات وهي : ستة أو سبعة من كل شهر ، أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر مخيرة في التخصيص .

والاستحاضة :

دم أصفر بارد رقيق غالباً ، ويجب اعتباره ان لطح الكرسف ولم يثقبه وجب إبداله ، وتطهير ما ظهر من المحل ، والوضوء لكل صلاة . وان ثقبه ولم يسلم فمع ذلك تغير الخرفة ، وغسل للعادة . وان سال فمع ذلك غسل للطهرين وتجمع بينهما ، وآخر للمشاء بن كذلك . ومع الأعمال هي بحكم الطاهر ، فان أغلقت بشيء منها لم تصح صلاتها ، أو بشيء من علي الهاء لم يصح صومها ، وإذا انقطع للبره وجب ما اقتضاه الدم سابقاً من غسل ووضوء .

والدم مستمر لا تلطم متى ابتداء ، فالظاهر منها تخصيص ذلك العدد بوقت ، مخيرة في ذلك مع استواء الزمان . ولو انعكس القرص لا المستقرة اما هو الوقت خاصة ، متى انقطع الدم على العثرة فالجميع حيض ، فاذا عبرها فلا عدد لها وترجع بل بضم التميز ، فبان طابق الوقت الذي أعادته مع احتمال رجوعها إلى عادة النساء والإقرار في العدد ، لانها مبتدأة بالنسبة إليه . ع ل .

والناس :

دم الولادة معها أو بعدها ، فلا تماس بدونه ولا ما يكون قبها ، وأكثره عشرة في الأشهر ، ن عررها الدم عملت المعتادة في الحبض بعادتها ، والمستندة والمضطربة بالعشرة . وللتوأمين^(١) نفاان ، وتراق الحائض في : الأول ، والدلالة على البلوغ ، وقضاء العدة لامي الحامل من زنى^(٢) . ويشتركان في : تحريم ما سبق مما يشترط فيه الطهارة ، والوطء فلا فيعزر ويكفران استحل مع العلم بالتحريم ويستحب التكبير بدنتار قيمته عشرة دراهم في أوله ، ونصف في وسطه ، وربع في آخره ، وكذا الطلاق مع الدحول وانتفاء الحمل وحضور الروح أو حكمه ، ويكره الوطء قبل النسل على الأصح .

ومن الميت :

انما يوجب العسل بعد برده بالموت وقبل تطهيرة بالنسل على الوجه المنقول ، وكذا النعامة ذات النظم وإن أبيت من حي ، فلو مس معصوماً ، أو شهيداً ، أو من لم يبرد ، أو المنسل صحيحاً ، أو عضواً ثم غسله على قول قوي ، أو المنسل ليقتل بسبب وقتل به فلا غسل .

ولو مس من لم يظهر بعد الرد ، أو غسل فاسداً ولو بدمل الكافر لضرورة فقد المماثل والمحرم من المسلمين ، أو سبق موته قبله ، أو قبل بغير ما اغتسل له ، أو كان عيمماً ولو عن بعض الغسلات ، أو فقد في غسله أحد الحليطين ، أو كان كافراً

(١) لكن الدم الذي بعد وضع الأول تماس غير معدود ، فيحرم عليها ما يحرم على النساء ولا تحسب هذه الأيام من العادة ، وبعد وضع ساس الثاني معدود ، ولا فرق بين تخلل طهر بينهما وعلمه . ع ل .

(٢) لكن يحسب بحيضه وحدة كما لو طلق وهي حامل من الربي ، ثم رأت الدم مرتين ثم وضعت الحمل ، ثم رأت دم الناس فانه يقتضي العدة به ، وكذا لو وضعت ولم ترد ما فقت العدة ايضاً . ع ل .

وان غسل وجب الفسل ، واسما يجس الملاقي مع الرطوبة على لأقوى .
ويجب على كل مكلف على الكفاية توجبه المحنصر المسلم ومن يحكمه الى
القبلة ، بأن يلقى على ظهره وتجعل رجلاه اليها بحيث لو جلس لكان مستقيلاً ، ثم
ازالة المحاسنة من مدنه ، ثم تعيله بماء طرح فيه مسمى الصدر ، ثم بماء طرح
فيه كالأور كذلك ، ثم بماء حلاً منهما وهو القراح مرتباً كالحنابة .

ويسقط الترتيب بعمسه في الكثير مقارناً بالية أول كل غسة ، وتحرثه بسة
واحدة لها مرجها الى القبلة كالمحنصر ، ولو تعذر الخلط غسل ثلاثاً بالقراح ،
ولو وجد ماء عسله قدم الصدر وبمعه من المفقود ، ولو لم يجد شيئاً بمعه ثلاثاً ،
على الأقوى .

وأولى الناس بغسل الرجل الروحة^١ ، ثم الرجال المحارم ، ثم الأخانب ،
ثم النساء المحارم ، ومثله المرأة .

وتكفيه في مئزر وتبعض ورار احبراً ، من جنس ما يصلي فيه الرجل من
أصل تركه مقدماً على الديون والوصايا ، ومع بقدها فمن بيت المال أو من الزكاة
وكمن الزوجة الدائمة عبر الناشرة على زوجها وان كانت ذات مال . وتحيط مساحده
السبعة بمسمى الكاور ، وبكيب بترية الحسين عليه السلام على القبض والازار :
انه يشهد الشهادتين ويقر بالائمة ، ويجعل معه جريدان من الحبل ثم الصدر ثم
الخلاف ثم شجر وطب استحباباً فبهما .

ويجب كفاية أن يصلي على المسلم ومن يحكمه ممن بلغ ست سنين ، وأولى
الناس بها أولاهم بالألث ، فالأب أولى ، ثم الوالد ، ثم الجد ، ثم الأخ لأبوين ،
ثم لأب ، ثم الام ، ثم العم ، ثم النحال ، ثم ابن العم ، ثم من النحال . ومع صغر

(١) يعتمد بقس الروح زوجته ، وبالعكس ، وكذا المحارم سايكون من وراء الثياب
ما ستر البدين عادة ، فلا يجب كونه سائر الوجه واليدين والقدمين مع احتمال الوجوب . قاله

الأولى فالحكم للكبير، ومع فقدته فالحاكم، وإمام الأصل أولى مطلقاً ولا عبرة بأذن الولي، ومع تساوي الأولياء والنشاح يقدم الأقرأ فالأقرب فالأقرب ويستتيب الولي مع انتفاء الأهلية، ويجوز معها، ولا تعقد جماعة بدون إذنه فتصح فرادى.

ويعتبر فيها الاستقبال وستر العورة، دون الطهارة، وجعل رأس الميت عن يمين المصلي مسلطاً، وعدم التباعد كثيراً، والقيام، والنية، وتكبيرات خمس، والتشهد عقب الأولى، والصلاة على النبي وآله عقب الثانية، والدعاء للمؤمنين عقب الثالثة، وللميت عقب الرابعة، والانصراف بالخامسة، وحس الماتقين بالرابعة، ويدهر للمستضعف والطفل بنحو ما نقل.

ثم يجب دفنه في حفرة تكتم ريحه وتصلوه، موجهاً إلى القبلة، بأن يضجع على جانبه الأيمن، إلا في ذمة الحامل من مسلم فيستدبر بها القبلة، ومع تعذر البر يتقل، أو يجعل في وعاء ويسترسل مستقبلاً.

ويحرم نيش القبر إلا في مواضع، ونقل الميت بعد دفنه إلا إلى المشاهد المشرفة مع عدم المثلة، ولولم يصل على الميت صلى على قبره، ولا تعديد.

[الفصل] الخامس : التيمم بالصعيد :

وهو التراب بأي لون اتفق، أو المدر أو الحجر أو الرمل، وأرض النورة والجص قبل الاحراق، دون المعدن والنبات والمشوب بغيره مع سلب الاسم، ولو بشراف أو استنجار أو عارية أو شاهد حال، ويجب قول هبته وهبة الماء، لا الثمن، ومع فقدته فيغار الثوب والليد وحرف الدابة، ثم الوحل، لا بالثلج، ولو أمكن الصل بتدواته قدم على التيمم.

ويجب طلب الماء في الجهات الأربع طوة في الحزنة، وغلوتين في المعلة ولو بوكليه، وشراؤه وإن زاد عن ثمن المثل مع القدرة، وعدم الضرر وخوف

استعماله ولو في بعض الأعضاء كفضه ، ومنه الشين ، وكذا لخوف على نفس أو مال أو بضغ .

ولا إعادة على من صلى بشيم وإن كان متعمداً الجبابة ، أو الممنوع بزحام الجمعة ويقدم الجنب على الميت والمحدث بالماء المنقول الأوجح ، وكذا على باقي المحدثين ، وذو الجباسة على الجميع .

ويجب فيه البية مقارنة للضرب على الأرض مستدامة الحكم : أتيمم بدلا من الوضوء أو الغسل لاستباحة الصلاة أوجوبه قرينة إلى الله ، ولا مدخل للرفع هنا . ويجب الصرب بكلتا يديه معاً بطونهما اختياراً ، وطهارتهما ، وطهارة المضروب عليه ، ومحل التيمم . ولو تعذر إزالة الجباسة عن الأعضاء صح أن لم تكن حائلة^(١) ولا متعذبة .

ومسح الجبهة يغطي الكفين من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى بادئاً بأعلاهما ، والأولى مسح الجبينين والحاجبين وبلوغ طرف الأنف الأسفل ، ثم مسح ظهر كفه اليمنى يغطي اليسرى من الرند إلى أطراف الأصابع ، ثم مسح اليسرى كذلك والموالات ولو بدلا من العمل ، ولا يقدح الفصل بما لا يبعد تفرقاً ، والمباشرة بنفسه إلا مع التعمد كما ذكر .

ولا يشترط غلوq العبار ، بل يستحب النض ، ويجب للوضوء ضربة وللغسل اثنان . وتغير الجبابة تيممان ، لوجوب الطهارتين . ويتنقص ما يمكن من مبدله قبل التحريم لانهه ولو لم يكن قد ركع ، ويجوز مع السعة أن لم يكن العذر رجوع الروال ، ويستباح به كل ما يستباح بمبدله حتى الطواف .

(١) ولو كانت حائلة أو متعذبة ولا يمكن رصه سقط الأداء والقضاء وهو كإدام المطهر.

[الفصل السادس :]

تحب ازالة المجاسات عن الثوب والبدن للصلاة والطواف ودخول المساجد
مع النعدي وهي عشرة : البول والدخيل ومن غير المأكول اذا كان له نفس سائلة
وان عرض تحريمه ^(١).

والسي ولدم من ذي النفس مطعماً ولو غلفه في البهية وغيرها ، وأما
المنحلف من الدم في اللحم بعد الدبح والقذف تطهر .
والميتة منه ، وجزء من ذي النفس المبان ولو من حي ميتة الا الأنفحة وما لا
تحله الحياة .

والكلب والخنزير واجزائهما وفرعهما .

والكافر بأنواعه ، ومنه الفوارح والفلاة والواصب ^(٢) والمجسمة .

والمسكر المسخ ، وفي حكمه السقاع والعصير السبي اذا غلا واشتد .

والمسخر في الازالة زوال العين بالماء الطهور ، ولا عبرة بالرائحة واللون
اذا شق زواله ، والعصر في غير الكثير ان أمكن نزع الماء المفصول به ، والا
اشترط الكثير ، لا في الحشاي والجلود فيكفي التغميز فيها ، وفي بول الرضيع
الذي يفتد بالطعام كثيراً صب الماء عليه دون الرضعة ، وفي باقي التجاسات عن
الثوب والبدن مرتان ، وفي انا ولوع الكلب ثلاثاً أولاً من بالتراب الطاهر وان
ثم يمزح بالماء لافي باقي اعضائه ، وفي الكثير يكفي المرة بعد التراب ، وفي

(١) كالحلال ، وموطوءة الاسنان من الحيوان ، وكذلك النتائج فيهما ، ع ل .

(٢) الخارجي : من نزع على الامام وحارب ماله ، والغالي : من يقول في حق علي
أو واحد من الائمة ما جاور مرتبهم بحيث يحطه الاها أو بيا ، والتاصب : من يظهر بحدادة
أهل البيت عليهم السلام ومواليهم لاجل متابعتهم . ع ن .

إناء الخنزير مسح بغير تراب ، وكذا نجاسة الفأرة والحمر وإن كان إناء قرعاً ونحوه ومن غير ذلك ثلاثاً .

وتطهر الأرض والبواري والحصير ، وما لا ينقل عادة تتجفيف الشمس مع زوال المين .

واسفل القدم ، والنعل ولو من خشب بزوال عين النجاسة بالأرض والحجر الطاهرين مع الجفاف ، وليس المشي شرطاً .

وما أحالته النار رماداً أو دخاناً أو فحماً ، لا خروفاً .

والسلعة والعقبة بالاستحالة حيواناً ، ونحو الخنزير ملحاً ، والعدرة تراباً ، والكافر بإسلامه ، والجلال باستبرائه ، والمصير بنفسه أو انقلابه ، وكذا الحمر بالآباء ، والدم بانتقاله إلى البعوض ونحوه ، والبواطل وغير الأدمي بزوال المين وإن لم يصب .

وصحي عما نقص عن سعة درهم يغلي من الدم ، والمتنجس به غير الثلاثة ونجس العين مجتمعاً ومتفرقاً لا الدرهم ، وقدر بمنخفض الكف .

وعن دم القروح والجروح إلى أن يبرأ ، ولا يجب الغصب فيهما .

وعن نجاسة ما لا يتم الصلاة فيه وحده وإن كانت مغلطة ، واشترط بعضهم كونها في محالها ، وآخرون كونها ملابس ، ولأرباب أنه أحوط وإن كان عموم الخبر يذهب .

وعن نجاسة ثوب المرية للصبي حيث لا غيره إذا غسله كل يوم وليلة مرة ، والحق به الصبية والولد المتعدد ، وبها المربي والحصى الذي يتواتر بوله ، وليس يبعد .

وعن النجاسة مطلقاً مع تعذر الإزالة ، ولو اختص بها الثوب لم يجب نزعها ، بل الصلاة فيه الفضل ، وعلى التقديرين فلا قضاء . وإذا أمكن تخفيفها وجب مع

الفائدة ، كما اذا اختلف النوع ، أو انتهت بالتحفيف الى حد العفو .

تنبيه :

يحرم انحاد الانية من التقدين ولو لمحض القبة على الاقوى ، سواء الرجل والمرأة . ويكره المعضض ، ويجب عزل المم عن موضع القصة ، ويجوز نحو الحلقة للقصة ، والقصة^(١) للأناء ، والقيعة^(٢) والنمل للسيف ، والتحلية للمرأة بالقصة وكذا الميل منها لا المكحلة ، وتحلية المصحف بها وبالذهب . ولا يحرم الأناء من غيرهما وان كان نفيساً ، نعم يشترط طهارة أصله والتذكية في الجلد ، وفي غير المأكول الدبغ على قول .

الباب الثاني : في باقي مقدمات الصلاة وفيه فصول :

الاول : في اعدادها :

والواجبة سبع : اليومية ، والجمعة ، والعيدان ، والآيات ، والطواف ، والأموات ، وما يلتزم بنثر وشهه .

فالأيومية خمس : الظهر والعصر ، والعشاء ، - كل واحدة اربع ركعات - والمغرب ثلاث ، والصبح ركعتان والوسطى مهن هي العصر على الأقوى ، وتنصف الرباعيات في السفر والخوف .

ونوايلها لكل من الظهرين ثمان قبل الفرض ، وللمغرب أربع بعدها ، والعشاء ركعتان من جلوس بعدها تعدان بركعة ، ولليل ثمان وركعتان للشفيع وركعة للوتر وللصبح ركعتان قبلها . ويسقط في السفر نوايل الظهرين ، والوترية على المشهور وبافي الصلوات الواجبة تأتي انشاء الله تعالى .

(١) القصة : حديدة عريضة يضرب بها الباب وغيره . الصحاح ١ : ١٦٨ « ضب » .

(٢) قيعة السيف : ما على طرف مقبضه من صه أو حديد . الصحاح ٣ : ١٢٦ « وقع » .

الثاني : الوقت :

فالظهور زوال الشمس ، ويعلم بزيادة الظل بعد نقصه ، أو حدوثه بعد عدمه في أطول أيام السنة بمكة وصنعاء ، وبظهور الظل في جانب المشرق ، ويختص بمقدار أدائها تامة الأعمال ، والمشروط بأقل الواجب ، ويختلف باختلاف لزوم القصر والانعام ، ومصادفة أول الوقت منطهرأ ومحدثاً ونحوه ، ولو نسي بعض الأعمال كالقراءة لم يجب تأخير العصر بمقدار أدائه ، ولو كان مما يتلافى أو يسجد له اعتبر تقديمه ، ثم يشترك الوقت بينها وبين العصر والظهر مقدمة ، فلو نسي الظهر وأتى بالعصر في المشترك عند أن تذكر في الآثناء ، والاصحة العسروأتي بالظهر أداماً .

وقت المصيبة الى أن يصير الفيه الرائد مثل الشخص لا مثل المتخلف قبل الزوال .

وللعصر الى أن يصير مثليه ، ووقت الاجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار العصر فيختص بها . ولو ادرك قبل الغروب مقدار خمس تمامة الأعمال والشروط ولم يكن صلى وجب الغرضان أو مقدار ركعة وجبت العصر أداماً .

وللمغرب غروب الشمس ، ويعلم بذهاب الحمرة المشرقية ، لا باستتار القرص ويختص بمقدار أدائها ثم يدخل وقت العشاء على معنى الاشتراك الى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار العشاء فيختص بها . ووقت المصيبة الى ذهاب المغربية .

وللعشاء الى ربيع الليل ، ووقت الاجزاء الى أن يبقى لانتصاف مقدار العشاء ويدرك الغرضين لو لم يكن صلى بادره خمس والعشاء بادره ركعة .

وللمصبح طلوع العجر الثاني وهو المفترض ، ففضيلته الى الاسفار والنویر ، واجزاؤه الى طلوع الشمس .

وقت نافلة الزوال الى أن يزيد الفيه قديمين ، والعصر الى أربعة اقدام ،

وقبل : يمتدان بامتداد وقت العبلة ، وهو قوي .

ويوم الجمعة يزيد أربعاً ويصلي ستاً عند انبساط الشمس ، وستاً عند ارتفاعها ، وستاً عند قيامها ، وركعتين عند الزول ، ويجوز تأخيرها عن العصر . وصلاة ست بين العرضين ، ولو خرج وقت النافلة وقد تلى بركعة أتمها ، إلا يوم الجمعة . ووقت نافلة المغرب عند قراءتها إلى ذهاب الحمرة المفرية ، ولا يزاحمها ، ووقت الوتيرة بعد العشاء ويمتد كوقتها .

وصلاة الليل والشفع والوتر بعد انتصافه ، وقربها من الفجر أفضل ، ويجوز تقديمها لعذر كما في الشاب والمساكين ونساءها أفضل ، ولو طلع الفجر وقد تلى بركعة أتمها مخففة بالحمد .

ووقت نافلة الصبح بعد الفراغ من الطلبة ، وتأخيرها إلى طلوع الفجر الأول أفضل ، ويمتد وقتها إلى الأسفل .

ويجب معرفة الوقت باليقين ، ومع تعلقه يكفي الظن المستند من الإشارات كالإيراد والحراب ، فإن طاق أو دخل الوقت عليه متلبساً بأجزائه ، وإلا أعاد . والمكشوف يقلد العدل العارف بالوقت ، وكذا المحسوس والعامي .

الثالث : ستر العورة :

وهو شرط في الصلاة مع القدرة ، وفي غيرها وغير الطوائف إنما يجب مع نظر يحرم التكشف له . وعورة الرجل هي الفصيص والانتبان والدبر ، والمرأة جميع رأسها مع الشعر ولأذنين والعنق وبدنها ، عدا الوجه والكفين من الزند والقدمين من مفصل الساق ، طاهرهما وباطنهما ، نعم يجب ستر جزء من الكف والقدم من باب المقدمة ، كالتخل جره من غير محل العرض في الطهارات .

والأمة المحضة والصبية لا يجب ستر رأسها ، والخشى كالمرأة ، ولو تحرر

بعض الأمة فكالحرة ، ولو عرض في أثناء الصلاة وعلمت به استوت ، فإن استلزم العناني بطلت مع صفة الوقت .

ولو انكشفت عورة البصلي بقبر فقله فلا بطل ووجب الماردة الى السر ، ولو صلى عارياً نسباً أعاد حتى الأصح وإن خرج الوقت . وواجد سائر احدى العورتين يؤثره القتل ، واحدى قلمي الحشى ، قبل : يؤثر الذكر ، ويحتمل مخالف العورة المطلع . ولو حادى خرق الثوب العورة فجميعه أجزاء ، لا ان وضع يده عليه ، ويجب السر من الحوائب لا من تحت ، الا أن يصلي على مرتفع .

وضابط السر : ما يحمي به اللون والحجيم ولو حشياً ونحوه ، ومع فقد الطين ، ثم الماء الكدر ، ثم الحفيرة ، ثم الحب ونحوه . ومع فقد الجميع ولو بشراء أو استئجار يصلي عارياً قائماً مع أمن المطع ، وجالساً لامه ، مؤثماً في الحالين ، ويجعل السجود انخفض .

ويقتضي في السائر أن لا يكون جلد مينة ولو دسح أو كان شعراً ، وفي حكمه ما يوجد مطروحاً ، أو في يد كافر ، أو في سوق الكفر ، أو في يد مسلم مستحل الميت بالدباغ على قول ، الا أن يحبر بالذكبة يقل بخلاف ما يوجد في سوق الاسلام ، أو مع مسلم غير مستحل أو مجهول الحال ولا جلد غير المأكول وإن ذكي ودسح ، أو كان مالا يتم الصلاة مفرداً ، ولا شعره ولا صوفه ووبره ، الا الحز وراً وجلداً على الأصح ، والسحاب على كراهية ، ولا حريراً محصاً للرجل والحشى ، كما لا يجوز لبسه لهما أصلاً في غير الحرب والضرورة .

ويحوز الكف به الى أربع اصابع ، واللينة مه ، والتكة ونحوها على كراهية ، واقتراشه والصلاة عليه ويجوز للمرأة لبسه والصلاة فيه ، والمنتزج للجميع وأو قل الحليط ، الا مع صدق الحرير عليه لاضمحلاله ، لا الحشوية . ولولم يجد الا الحرير صلى عارياً بخلاف الجسم فيقدم عليه ، ولا ذهباً للرجل والحشى وأو

خاتماً أو سموها به ، ولا مقصوباً وإن لم يكن سائراً ، ولو جهل الغصب أو نسيه فلا إعادة ، لا إن جهل المحكم . ولو أذن المالك لمعين احتصى الجواز به ، أو مطلقاً جاز لغير الغاصب .

وما يستر ظهر القدم ولا ساق له نكراه الصلاة فيه ، ولو منع الثوب بعض الواجبات لنقله أو اللثام لم يجز الصلاة فيه ، إلا مع الضرورة .

الرابع : المكان :

ويشترط إباحته إما بكونه مملوك المين ، أو المنفعة بعوض وبدونه ، أو للأذن فيه إما صريحاً ، أو ضمناً ، أو فقوى ، أو بشاهد الحال حيث لا مانع . فلا يصح في المقصوب ولو صحراء ، سواء فيه غصب المين وهو طاهر ، أو المنفعة كإدعائه الاستتجار كذباً . ولو أذن المالك لمعين أو مطلقاً فكما سبق ، ولو رجع عن الأذن قبل الشروع لم يجز الفعل ، ولو ضاق الوقت صلى خارجاً ، وبعده ^(١) فيه أوجه ^(٢) . ويشترط طهارة موضع الجهة من كل نجاسة إذا كان محصوراً ، أما مساقط بالي الأعضاء فلا ، إلا أن تتعلق نجاسته التي لم ينف عنها إلى المصلى أو محموله . وفي جواز مخالفة الرجل للمرأة ، أو تقدمها عليه في الصلاة قولان ، أصحهما الكراهية ، سواء المحرم والأجنبية والروجة ، ولو فسدت إحدى الصلاتين فلا حرج ، ويؤزول المنع بالعائل أو التأخر ، أو بعد عشر أذرع .

(١) أي : بعد الشروع في الصلاة .

(٢) نسي للأصحاب فيه أقوال خمسة : الأول : القطع والصلاة بعد الخروج ، والثاني : إتمام الصلاة في المكان ، الثالث : إتمام الصلاة خارجاً جماً بين العتين ، الرابع : التفصيل لضيق الوقت فيصلّى خارجاً ومع السعة يقطع ويصلى بعد خروجه ، الخامس : التفصيل بأن يكون الأذن في الصلاة صريحاً فيتم ما لم يتجدد على المالك ضرراً ، وكونه ضمناً أو فقوى أو شاهد الحال ، يقطع ويصلى بعد خروجه وهو قريب إلا أن يضيّق الوقت فيصلّى خارجاً .

ويجب وضع الجبهة في السجود على الأرض واجزائها ، ما لم يخرج منها بالاستحالة كالنورة والمعدن ، وكذا السات إلا أن يكون مأكولاً أو ملوساً عادة كالقطن والكتان ولوقل أن يعمل ويحول المنع مع التثنية أو خوف الأذى من نحو حية في المظلمة ، ولقد غير الثوب ، ولو لم يجد شيئاً مع الخوف أو لا .

ولو كان شيء حالاً يؤكل في أحدهما دون الأخرى كفشر اللوز اختص التحريم محال الأكل ، ولو أكل شيء في قطر دون آخر فإظهاره شمول التحريم ويجوز السجود على القرطاس أن أتخذ من جنس ما يجوز السجود عليه ، وبكره المكتوب منه للقارئ المبصر دون غيره عند الشيخ^(١) ، وهو متجه في غير المبصر .
والواجب في المساجد المسمى ، واستواء مسافاتها ، أو التفاوت بمقدار أربع أصابع مضمومة علواً وانحاضاً ، فلو وقعت الجبهة على ما لا يسجد عليه رفعها إن كان أعلى بأربع أصابع ، وإلا جرها حذراً من تعدد السجود ويستحب السجود على الأرض وأفضل منه على التربة الحسينية ولو شويث بالنار .

الخامس: القبلة :

وهي عين الكعبة لمن تمكن من المشاهدة ، والجهة للناسي على الأصح ، وهي سمت التي يطل في الكعبة ، فإن علمها يقبلاً بمحراب معصوم فلا اجتهد أصلاً ، أو بقبلة المسلمين وقبورهم حيث لا يعلم العاطل مع جواز الاجتهاد للحاذق يمينه وبصره لا مطلقاً كماء ، والأحول على أماراتها . ومن صلى فوقها أو داخل بابها أجزأه بين يديه منها قليلاً ، ولا يحتاج إلى شاحص .

ولأهل كل إقليم علامات يتوجهون بها إلى ركنهم ، فإهل العراق جعل الجدي - وهو نجم مضى - بينه وبين القردين انجم صغار من الجانبين كصورة بطن الحوت

الجدي رأسه والعقردان الذنب، يدور في كل يوم وليلة دورة كاملة حول القطب -
خلف المكب الأيمن إذا كان مستقيماً بأن يكون في غاية الانحناء والعقردان
في غاية العلو. أو بالمكس، ومغرب الاعتدال على يمينه، ومشرق على يساره
وعكسه لمقابله.

ولاهل الشام جعل الجدي على المكب الأيسر، وسهيل وقت طلوعه بين
المبين، وعند مغيبه على العين اليمنى، وبسات نعل جال غيوتها - وهو غاية
استحاطها - خلف الأذن اليمنى، وعكسه لاهل اليمنى.

ولاهل المغرب جعل الثريا والمبق على اليمين واليسار، والجدي على
الخند الأيسر، وعكسه لاهل المشرق.

وما بين هذه البلدان له علامات مذكورة في بعض كتب الأصحاب، وقد
يستفاد من العلامات المذكورة بضرب من الاجتهاد.

والمشهور استحباب التياسر لاهل العراق يسيراً.

ولوعت العلامات فلا تقليد بل يصلي الى أربع جهات، ولو ضاق الوقت
صلى المحتمل ولو الى جهة، فان طابق والا أعاد مطلقاً ان تيقن الاستدبار، وفي
الوقت ان كان الى محض اليمين أو اليسار، ولو كان منحرفاً يسيراً فلا اهارة وان
علم في الاناء، بل يستقيم، وكذا المصلي باجتهاد، والناسي كالظان في قول قوي.
ولو جهل العلامات لكونه هامياً وتعذر عليه التعلم أو كان مكروباً فسد العدل
المعارف بالعلامات المخسر من الاجتهاد، أما المخبر عن يقين فانه شاهد يجوز
الرجوع اليه بطريق أولى وربما قبل يحوار رجوع القادر على الاجتهاد اليه
مع منعه من التقليد، فان طاق القبة، والا فكما سبق، ويجب تعلم العلامات
عند الحاجة اليها وبدونها على احتمال.

ويسقط الاستقبال عند الضرورة وان علم القبة، كصلاة المطاردة، والمصلوب

والعريض الذي لا يجد من يوجهه اليها . ولا تصح القربصة على الراحلة اختياراً
وان أمكن استيفاء أعمالها وشروطها ولو كانت بغيراً مقبولا ، وكذا الأرجوحة ،
بخلاف الرف بين حائطين أو نخلتين حيث لا يصطرب كثيراً ، وكذا الزورق المشدود
على الساحل وان تحرك سفعلا وصعداً كحركة الحرير مالم يؤد إلى الاضطراب ،
أما السبعية العائرة فهي جوار الصلاة فيها اختياراً مع التمكن من الأعمال والهيئات
خلاف ، والجواز قريب ، فإذا صلى محتاراً على القول بالجواز أو اضطر تحرى
الفيلة ، فلو انحرفت انحراف حتى لا يخرج عن الاستقبال ، ومع التعذر والضرورة
يستقبل ما أمكن ، فان تعذر فبالثخربة ، فان تعذر سقط ، وكذا الراحلة .

تنمية :

يستحب مؤكداً الأذان والإقامة في اليومية والجمعة دون غيرها ، ولا يجبان .
وكيفية الأذان أن يكبر أربع مرات ، وبشهادتين مشى ، وكذا الحيملات
الثلاث ، ثم يكبر ويهمل مشى .
والإقامة كالأذان إلا أن التكبير أولها مرتين والنهليل آخرها مرة ، ويزيد قبل
التكبير آخرها فقامت الصلاة مرتين .

الباب الثالث : في أفعال الصلاة وهي ثمانية :

الأول : السجدة :

وهي معتبرة في الصلاة تبطل بتركها عمداً وسهواً ، وشبهها بالشرط أكثر ،
ويعتبر فيها : القصد إلى فعل الصلاة المعينة أداء وقضاء لوجوبه أو نديه قربة إلى
الله تعالى ، وتجب مقارنتها لأول التكبير ، فلو تحلل بينهما زمان وان قل بطالت ،
واستدامتها حكماً إلى الفراغ .

ولا يشترط تعيين الأعمال مفصلة ، ولا التقصر ولا التمام ، إلا في مواضع التحجير
واشياء التقصر بالتمام إذا أراد قصاره .

وصفتها: أصلي فرض الظهر أداء لوجوبه قرينة إلى إقته، ولو نوى القطع في الإثناء أو فعل المنافي، أو تردد فيه، أو نوى قطعه في الثانية، أو قطعه بأمر ممكن، أو نوى سحس الصلاة غيرها، أو بواجبها الذنب، أو بأدائها القضاء، أو بأفعال الظهر العصر، أو الرباء ولو بالذكر السلوك بطلت على الأصح. أما لو نوى بالفعل الغير الواجب الوحوب، أو الرباء، أو غير الصلاة بطلت مع الكثرة لا بدونها، ولو ذكر صابغة عدل إليها، ولو كانت قضاء نواه.

الثاني: تكبيرة الاحرام:

وهي ركن تطل الصلاة تركها ولو سهواً، وصورتها: الله اكبر، فلو عكس الترتيب، أو أبدلها بمراد لها، أو زاد كلمة ونحوها وإن كانت مقصودة معنى كأكبر من كل شيء لم يصح. ويجب فيها الموالاة، والاعراب، واسماع نفسه كسائر الأذكار الواجبة، والعربية الامع المعزوضق الوقت، فيحرم بالترجمة من غير تماوت بين الالسة، وقطع الهمزتين، وعدم المد بحيث يصيرا استفهاماً وإن لم يقصده، وكذا لو مد أكثر بحيث يصير جملاً. ويكره مد الألف المتحلل بين اللام والهاء. ويعتبر فيها جميع ما يتر في الصلاة من الطهارة، والاستقبال، والقيام، وغيرها فلو كبر وهو آخذ في القيام أو ساجداً، أو كبر المأموم وهو آخذ في الهوي لم يصح ولو كبر ثانياً للافتتاح ولم يوسطه إلا بطلت وصحت الثالثة، ولو نواه صحت الثانية.

الثالث: القيام:

وهو ركن في الصلاة في موضعين لا مطلقاً، وكذا بدله. وحده الانتصاب، ويحصل بنصب العنق وإقامة السائب، ولا يضر اطراق الرأس، ويجب الانقلال بحيث لا يستند إلى ما يعتمد عليه والاعتماد على الرجلين معاً، وعدم تباعدهما بما يخرجهما عن حد القيام، والاستقرار بحيث لا يضطرب فلو صلى ماشياً، أو على

ما يستقر عليه قدماء كالثلج الذائب محتاراً لم يصح .

ولو عجز عن الانتصاب ولو بمعونة صلي محتبياً ، ولو بلغ الى حد الركوع فينحني يسيراً للركوع زيادة ليحصل الفرق ولو عجز عن الافلال استند ولو بأجرة مع المقدرة ، فان عجز قعد ومن العجز خوف العجز ، وزيادة المرض ، وحصول المشقة الشديدة ، أو قصر السقف لعير المشكك من الخروج .

ويجب ان يرفع محديه في الركوع ، ويحني قدر ما يحاذي وجهه ما قدام ركبتيه ولو عجز عن العمود ولو مستنداً اصطجع على جابه الايمن كالمحمود ، فان عجز فعلى الأيسر ، فان عجز اسلقى كالمحتصر ويوميء بالرأس ثم يتغمض العينين في الركوع ، والسجود أحفض ، ويأني بالادكار ، فان عجز كراه تصورهما ويفسد الأعمال عند الإيماء ويجوز الاستلقاء للمعاد على انبياء لملاح العين ، ومنى تجدد عجز القادر أو قدرة العاجز اسفل تاركاً لقراءة بهما على الأصح لو صادفها .

ولو حث بعد القراءة قام للركوع ، والأحوط الطمأنينة حيثئذ قبله ، ولو خف في الركوع قاعداً قبل الطمأنينة والدكر قام راکماً ثم يذكر ، أو بعدها قام للاعتدال في الركوع ، أو بعد الاعتدال قام للطمأنينة فيه ، أو بعدها قام للهوي الى السجود . ويستحب القنوت في كل ثنية بعد القراءة قبل الركوع ، وفي مفردة الوتر كذلك ، وفي أولي الجمعة ، وفي ثنتها بعد الركوع - وقبل يحب - والتكبير له ، ورفع اليدين تلقاء وجهه ويطونهما الى السماء مسوطين ، وتفريق الابهامين والظهر به مطلقاً ، وينفضبه الياسي بعد الركوع ، ثم بعد الصلاة وهو جالس ، ولو انصرف فضاء في الطريق مستتبلاً وأقله : سبحان الله ثلاثاً

ويجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلاة بالمباح للدين والدنيا ، لنفسه ولغيره ، والدعاء على الكفرة والساقين ، ومنه اللهم لمستحقه ، وأفضله كلمات الفرح وهي : لا اله الا الله العظيم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم ، سبحان الله

رب السموات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن وما تحتهن ، وهو
رب العرش العظيم وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

ويزيد: اللهم اليك شحصت الأبصار، ونقلت الأقدام، رفعت الأيدي، وملئت
الأعناق ، وأنت دعيت بالألسن واليك سرهم ونجواهم في الأعمال، ربنا افتح بيننا
وبين قومنا بالحق وأنت خير القانتين اللهم انا بشكوا اليك غيبة نبينا، وقلة عددنا
وكثرة عدونا ، وتظاهر الاعداء علينا ، ووقوع الغش بنا ، فخرح ذلك اللهم بعدل
نظرة ، وامام حق نعرفه ، اله الحق رب العالمين .

الرابع : القراءة :

وهي واجبة غير ركن ، وينتمى الحمد في الثابتة وفي الأولين من غيرها ،
والبسملة آية منها ومن كل سورة . ويجب سورة كاملة معها في مواضع تعيينها ،
ومراعات الأهراب، والتشديد، والمد المنفصل، وترتيب الكلمات والاي على الوجه
المنقول تواتراً وتجوز القراءة بالسبع والعشر على قول قوي ، واحراح حرولها
من محارجها كنافي الاذكار الواجبة ، وموالاتها .

فلو قرأ حلالها غيرها عمداً أعاد الصلاة ، وناسياً أعاد القراءة ، ولو سكت
في أنها لا بية القطع أعاد الصلاة ان طال فخرج من كونه مصلياً ، والقراءة
خاصة ان خرج من كونه قارئاً لا مصلياً . ولو نوى القطع مع السكوت بناءً على
تأثير نية المصلي وقد سبق أنه مبطل ، ولو نواه ولم يسكت فقولان أصحهما
البطلان بطريق أولى .

ولا يقدح تكرار كلمة أو آية للإصلاح ، وبراعى إعادة ما يسمى قرآماً ، ولا
سؤال الرحمة والاستعاذة من النعمة ^(١) عند آيتهما ، وكذا الحمد عند العطية

(١) في هامش نسخة « ض » : النعمة بكسر النون وسكون القاف، أو يفتح النون وكسر

والتسميت ، فان ذلك يستحب ، ورد جواب التسليم بمثله فانه واجب .

ويجب تقديم الحمد على السورة ، فلو حالف عمداً بطلت صلاته ، وباسياً بعد السورة . والقراءة بالعربية ، فلا تجري غيرها ولو مع العجز ، ورعاية النظم فلا تجرى القراءة مقطعة كأسماء العدد . ويجب كرتها عن طهر القلب على الأصح ، ومع العجز وصحى الوقت عن التعلم بجريء من المصحف ولو لم يحسن الفائدة قرأ ما يحسن منها مع الضيق ، وعوض عن الفائت من غيرها مراعاة للترتيب ، فلو علم أولها آخر العوض وبالعكس .

ولو لم يحسن شيئاً منها قرأ ما يحسن من غيرها بقدرها متتابعاً ، فان تعذر جاز متفرقاً ، ان لم يحسن شيئاً عوض بالسيح المجريء في الركعتين الأخيرتين ، والاول أنه يكرره ليساوي حروفها . ولو أحسن الذكر بالمحمية أتى به كذلك بحلاف القراءة . ولو لم يحسن قرأ ما ولا ذكر واجب الموقف بقدرها على قول ، وفي بعض الأحبار إيماء اليه ، ولو أمكن الإتمام حيث وجب ، ولا يجري مع امكان التعلم ، وفي السورة يقرأ ما ينسر عبد العجز عن الكفاية ، فان عجزت أجزاء لفائدة الضيق . والأحرس بحرك لسانه ويمقد قلبه بمعاها ان أمكن فهمه ، والاكتف بالحركة ويشير بأصبعه في رواية . وكذا تكبيره ونشده ، وسائر الأذكار . ولا تشع وشبهه يجتهد في اصلاح اللسان ، فان عجز أجزاء مقدوره .

ويجب الجهر للرجل احتياراً ، والمخفى ان لم يسمعه أجسي في الصبح وأوليبي العشاءين ، وأقله اسماع الصحيح القريب ولو تقديراً . والاحكام في البواقي مطلقاً ، وأقله اسماع نفسه ولو تقديراً ولا جهر على المرأة ، ويشترط لجوازه أن لا يسمع أجني . ولا يقرأ في العريضة عريضة ، ولا ما يموت الوقت بقراءتها .

ويكره القرآن بين سورتين على الأصح ، الا في الضحى والم نشرح ، والقيل والابلان ، فان كل التبتين منها كسورة واحدة ، وتجيب السئلة بينهما وترتيب المصحف

ويجوز العدول عن سورة إلى أخرى ما لم يبلغ النصف على الأشهر ، الأفي التوحيد فيحرم مطلقاً ، إلا إلى الجنتين في الجمعة وتظهرها بشرط عدم التعمد وأن لا يبلغ النصف ، وإذا عدل أعاد البسطة وجوباً . وهكذا لو بسمل بغير قصد سورة أعاد مع القصد ، ولو أخرى لسانه على بسطة وسورة بالأقرب الاجراء ، ولو لزمته سورة بعينها لم يجب القصد .

ولاسورة في الأنبرتين ، بل بتحير بين الحمد وتسيحات الأربع وصورتهما : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر . وتجب فيها الموالاة ، والاحفات وكونها بالعربية ، ومراعات ما ذكر ، ولو كررها ثلاثاً على قصد الوجوب أجراً ولا يعدل عنها إلى القراءة بعد الشروع ، ولو قصد احدهما فسق اللسان إلى الأخرى فالتغيير باق .

ويحرم قول آمين ولو في غير آخر الحمد سرّاً وجهراً ، وتبطل به الصلاة على الأصح الاللتية .

الخامس : الركوع :

وهو ركز في كل ركعة مرة ، ويجب فيه الانحناء حتى فصل كفيه ركبتيه ، سواء الرجل والمرأة ، وفافد اليدين وقصيرهما وطويلهما يحنى كمستوي الحلقة . ويجب أن لا يقصد بهويه غير الركوع ، بل يقصد غيره كقتل الحبة لم يعتد به ، ويجب الانتصاب ثم الركوع ، ولو انفر إلى ما يعتمد عليه في الانحناء وجب بحسب الممكن .

وتجب الطمأنينة فيه بمعنى السكون ، والاستقرار بقدر الذكر الواجب وإن لم يحسنه ، والذكر فيه والصله : سبحان ربي العظيم وبحمده ، وأكمله تكرارها ثلاثاً ، وبخبر في تعين الواجبة منها ، ولو أطلق أجراً وحمل على الأولى ، ويجزيه سبحان الله ونحوه مما يعد ذكراً .

وتجب فيه الموالاة، وكونه بالعربة مع الامكان، وترتيبه، وفعله راكمًا مطمئنًا. فلو شرع فيه قبل انتهائه، أو أكمله بعد رفعه عامداً بطلت صلاته، وناسياً بسانف ان تذكر ما لم يخرج عن حد الركع. ولو سقط قبل الركوع أعاده أو بعده وبعد الطمأنينة أجراً، وكذا فيها على قول، ويجب رفع الرأس منه معتدلاً ومطمئناً، بحيث يسكن ولو يسيراً، وليس ركناً.

ويستحب الدعاء أمام الذكر، وقول: سمع الله لمن حمده بعد الرفع، والتكبير للهوي الى الركوع فتماً، ولو شك بعد الانتصاب في اكمال الانحناء بحيث يصل الى حد الركع لم يلتفت.

السادس: المجود:

ويجب في كل ركعة سجدتان هما مائة ركز في المشهور، فلا تبطل الاحلال بالواحدة سهواً، ويجب الانحناء فيه الى أن يساوي مسجد الجهة الموائف، أو يكون التفاوت بمقدار أربع أصابع فقط، فان تعذر الانحناء اتى بما يمكن ويرفع ما يسجد عليه، فان تعذر أوماً.

ويجب السجود على الجهة واليدين والركبتين وابهامي الرجلين، والواجب في كل منها سماء، ويجب الاعتماد على الأصماء بالقاء ثقله عليها، فلا يتحمل صها، ولا تجب المبالغة. ولو منه قرح بالجهة احمر صغيرة يقع السليم على الأرض، فان تعذر سجد على أحد الجيبين، فان تعذر فعلى الدق.

ويجب وضع الجهة على ما يصح المجود عليه كما مر، والذكر فيه وأصله: سبحان ربي الأعلى وحمده، ويجريه سبحانه الله، وكل ما يمد ذكرًا ويجب حريته مع الامكان، وموالاته، وترتيبه، والطمأنينة فيه ساجداً بقدره، فلو شرع فيه قبل بلوغ حد الساجد، أو أكمله بعد رفعه عامداً بطلت صلاته، وناسياً تداركه ان تذكر في محله، ولو جهل الذكر لم يسقط وجوب الطمأنينة. ويجب الرفع بين السجدين

والاعتدال فيه مطمأناً، ولا يجب الطمأنينة في الرفع من السجدة الثانية ولا الجلوس، نعم يستحب . ويجب أن لا يقصد بهويه غير السجود، فلو هوى لأخذ شيء عادالي القيام وهوى ، ولو صار بسورة الساجد حيث أمكن البطلان للريادة .

ويستحب التكبير قبل الهوي وبعد الرفع من الأولى ، ثم للهوي الى الثانية ، ثم للرفع منها معتدلاً ، والدعاء أمام السبيح وتثنيته ، وإزغام الألف ، والدعاء بين السجدين ، وبعد القيام بعد الثانية ، والاعتماد فيه على اليدين مبسوطتين سابقاً برفع ركبته .

السابع : التشهد :

ويجب في الثانية مرة، وفي الثالثة والرابعة مرتين ، وليس ركناً . ويجب الجلوس له مطمئناً الاعم الثقة والضرورة، وعريته الاعم العجز وضيق الوقت ، وموالاته ، ومراعات المنقول وهو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صلى على محمد وآل محمد فلو أبد له بمراذله، أو أسقط واوالهطف ، أو اكتمى به ، أو أضاف الال والرسول الى المضمر مع ترك عبده لم يجز ، ولو ترك وحده لا شريك له أو لفظ عبده وأظهر المضمر في رسوله أجزاء ، ولو لم يحسن التشهد وضاق الوقت بحريء بالحمد لله بقدره .

ويستحب التورك بأن يجلس على وركه الأيسر ويخرج رجله من تحته ، جامعاً رجله اليمنى على اليسرى واليسرى على الأرض، ووضع اليدين على الفخذين مبسوطتين مضمومتين الاصابع ، وسبق بسم الله وبالله والحمد لله وخبر الأسماء لله ، وزيادة الشاء والتحيات في التشهد الذي يسلم فيه دون الاول ، والريادة في الصلاة على النبي وآله واسماع الامام من جلعه ، ويكره مطلقاً الاقامة .

الثامن . التسليم :

وفي وجوبه خلاف ولا ريب أن الوجوب أحوط، والأولى تعيين السلام عليكم

ورحمته الله وبركاته للخروج ، لا التحير بينها وبين السلام عليها وعلى عباد الله
 الصالحين ، لأن في بعض الاخبار وكلام جمع من الأصحاب أنها لا تعد تسليماً .
 ويجب الجلوس له والطمأنينة بقدره مع الاحتيار ، وعريته مع الامكان أو سعة
 الوقت ، لانية الخروج على الأقوى ، ويجب مراعات ما ذكر ، فلو أبدله بموافقه ، أو
 نكسر السلام ، أو جمع الرحمة ، أو وحد البركات ، أو أضمر مظهراً ، أو عكسه
 لم يصح .

ثم ان كان المصلي منفرداً يسلم تسليمة واحدة بصيغة : السلام عليكم ورحمة
 الله وبركاته ، مستقبلاً يومه بمؤخر جنبه عن يمينه استنجاباً ، فاصداً بها الانبياء ،
 والائمة والحفظة ، وان قصد الملائكة أجمعين كان حسناً ، والامام كذلك الا انه
 يومه بصفحة وجهه ويقصد المأمومين أيضاً ، والامام يسلم مرتين ان كان على يساره
 أحد - قبل : ولوحاط - يميناً وشمالاً ، يقصد باولاهما الرد على الامام استنجاباً
 وبالثانية الانبياء والائمة والحفظة والملائكة والمأمومين ، والاقتصار على الواحدة .

تتمة في التعقيب :

وهو مستحب استنجاباً مؤكداً ، وفضله عظيم ، ولا ينبغي لقطه غير أن المأثور
 اصل ، وأصله تسبيح الزهراء عليها السلام : وهو أربع وثلاثون تكبيرة ، ثم
 ثلاث وثلاثون تحميلة ، ثم ثلاث وثلاثون تسيحة . ولبدأ في التعقيب بالتكبير
 ثلاثاً رافعاً يديه في كل منها الى أذنيه ويقول : لا اله الا الله الاعلى واحداً ونحن له
 مسلمون ، الى أن يقول : اللهم أهدني من عندك ، حتى يسأني على آخر تسبيح
 الزهراء عليها السلام ، ويدعو رافعاً يديه لنفسه ولوالديه ولإخوانه وللمؤمنين
 ويسأل الجنة ويستعذ من النار ، ويمسح بهما وجهه وصدره عند الفراغ .

ويستحب مؤكداً سجدة الشكر بعد التعقيب بحيث يجعلان خاتمة ، وعند
 تجديد نعمة ودفع نقمة . ويستحب أن يفرش ذراعيه ويلصق صدره ويطنه بالأرض

ويعمر بينهما حديه وجينيه ، وأفضله الوضع على التراب ، والمسالمة في الدعاء
 وطلب الحوائج ، ويقول : شكراً مائة مرة وأقله ثلاثين . فإذا رفع رأسه مسح يده
 على موضع سجوده ، وأمرها على وجهه من جانب خده الأيسر وعلى جبهته إلى
 جانب خده الأيمن ويقول : بسم الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
 الرحمان الرحيم ، اللهم أذهب عني الغم والحزن ، ثلاثاً والانصراف عن يمينه .
 ويلحق بذلك سجدة الثلاثة ، وهي في خمسة عشر موضعاً : في الاعراف ،
 والرهد ، والنخل ، وبني اسرائيل ، ومريم ، والحج في موضعين ، والفرقان ،
 والنمل ، وص ، وانثقت ، والم تنريل ، وحمل فعلت ، والنجم ، واقرأ فالربع
 الأخيرة منها يجب فيه السجود وهي التي يقال لها العرائم ، وفيما عداها يستحب .
 ويجب السجود على 'قاري' والمنمنع وهو المصمت ، وفي الوجوب على السامع
 قولان ، والوجوب قوي عند التلطف به والفراع من الآية ، سواء سجدة حم وغيرها .
 ولا يشترط فيها الطهارة على الأصح ، وهل يشترط الستر ، والاستقبال ، والحلو
 عن المجاسة ، والسجود على الأعضاء السبعة ، ووضع الجبهة على ما يصح السجود
 عليه ؟ وجهان ، وجوبه قوي ، وطاهر بمصهم وجوبية الأداء عند المبادرة إلى
 فعله ، ونية القضاء بالأحبر . وتجب مقارنة اليد لوضع الجبهة ، لانه السجود ،
 ولا ريب في تعدده وتعدد السبب وان لم يتحلل السجود ، ولا يجب فيها ذكر مل
 يستحب ، وكذا التذكير للرفع منها .

الباب الرابع : في التواضع : وفيه فصوله :

الأول : في العنايات :

يقطع الصلاة كل ناقض للطهارة وان كان سهواً ، سواء المائبة والثرابية ، وكذا
 مواعصحتها كالطهارة بالماء الجس ، والمصاف مطلقاً ، والمغصوب مع العالم

بالعصب والتمدد ، والردة ، والالتفات دبراً ولو بوجهه وان لم يتعمد ، أو يميساً وشمالاً ب كله لا بوجهه خاصة ، ويميد في الوقت خاصة اذا كان ساهياً .

والفعل الكثير عادة اذا لم يكن من الصلاة بشرط التوالي ، وقد سبق الصكوت الطويل بحيث لا يعد مصلياً ، وابقاعها في مكان مفصوب مع العلم والعمد والاحتياط ، وكذا في ثوب مفصوب فيعيد مطلقاً . ولو كان المكان نجساً تمتدى نجاسته ، أو همت مسجد الجهة أعاده مطلقاً مع سبق العلم ، وفي الوقت خاصة اذا تجدد وكذا الثوب والبدن .

وربادة ركن وقصانه مع تجاوز محله ولو سهواً ، وبفصان ركعة أو أكثر سهواً ولم يذكر حتى أتى بالمصافي مطلقاً ، دون المصافي عمداً خاصة على الأصح والكلام بحر فين فصاعداً غير قرآن ولا دعاء ولا ذكر عمداً ، ولو جواباً لمعصوم أو لأحد الأبوين أو مع الإكراه ، ومنه التسليم . وكذا الحرف المعهم ، والحرف بعده مدة ، وفي اشارة الانحراس المهمة نظر .

وتعمد الفهنة وان لم يكن دفعها ، لا التيسم ، وكذا الكاء لأمور الدنيا دون الآخرة ، وتعمد الكف الاللتفة ، وتعمد الأكل والشرب المؤذين بالامراض عن الصلاة ، لا نحو اردداد ما بين أسنانه ، أو ابتلاع ذوب سكرة ، واستثنى الشرب في الوتر لمريد الصيام وهو عطشان اذا غشي صبغة الفجر بشرط عدم مناف غير الشرب .

وكذا تعمد الانحراف عن القبلة يسيراً ، وتعمد ترك الواجب فعلاً ، أو كيفية ، وزيادته ولو جاهلاً بالحكم أو ساهياً له ، الا الجهر والاحتفات فيعذر الجاهل فيهما ، وكذا جاهل وجوب القصر والانعام . ولو جهل كون الجلد والشعر والعظم من جنس مالا يصلى فيه فقد صرح الأصحاب بوجوب الاعادة أو صلى في شيء منها ، وخرج بعض المتأخرين وجوب الاعادة بالمنافيات لحق آدمي مضيق ، وفيه ضعف .

ويكره قص الشعر على الأفرى للرجل خاصة ، وكذا الطيق مطلقاً .

الثاني : في احكام السهو :

من سهى عن واجب في الصلاة ولم يتجاوز محله أتى به ركناً كان أولاً ، كمن سهى عن القراءة أو أبعاضها أو صفاتها وذكر قبل الركوع ، إلا الجهر والاحكام على قول قوي ، أو عن الركوع أو الرفع منه أو الطمأنينة فيه ولما يسجد أو عن الذكر فيه أو شيء من واجباته ولما يرفع رأسه ، أو عن السجدين أو أحدهما ، أو التشهد أو أبعاضه ، أو شيء من واجباته ولما يركع ، أو بعده ، أو الطمأنينة في إحدى السجدين أو الذكر فيهما ، أو شيء من واجباته ولما ترايل جبهته مسجداً ، أو عن رفع الرأس من الأولى أو الطمأنينة فيه ولما يسجد ثانياً .

ولو تجاوز محله بأن دخل في ركن آخر بطلت صلاته إن كان المتروك ركعاً ، والا استمر وجوباً ، فإن عادله عمداً بطلت صلاته لاسهوا . ثم إن كان المتروك سجدة أو أكثر كل واحدة من ركعة ولو من الركعتين الأولىين ، أو تشهد ، أو صلوات على النبي وآله ، أو أبعاضها به بعد التسليم ناوياً : أسجد السجدة المسبية ، أو تشهد التشهد المنسي ، أو أصلي الصلاة المسبية في فرض كذا أداء أو قضاءً لوجوبه قربة إلى الله .

ويجب فيه ما يجب في أجزاء الصلاة ، وفي بعض التشهد مع ذلك إعادته ، وكذا في بعض الصلاة إعادتها ، ويسجد لله مع الجزء المقضي بعده . ولو تعددت الأجزاء تعدد السجود ما لم يبلغ الكثرة ، وأما يأتي به بعد الفراغ منها مرتباً بترتيبها .

وتجبان أيضاً لزيادة سجدة ، والقيام في موضع القعود ، وبالعكس ، والتسليم في غير محله نسياناً ، وللكلام الممنوع منه كذلك ، وللشك بين الأربع والخمس والأربع وجوبهما مع ذلك لكل زيادة وانقلا ، ولتغيبه الواجب خاصة كبعض

القراءة إذا لم تكونا مبطلتين ولو تعدد السبب فلا تداحل ويراعى فيهما ترتيب الأسباب وتأخيرهما عن الأجزاء المنسية ، وإن تقدم السبب وهما بعد التسليم مطلقاً . ويجب فيهما ما يجب في سحود الصلاة ، وفعلهما بعدها يغير فصل ، وهما تابعان في الأداء والقضاء كالأجزاء ، وبتهما : اسجد سجدة السهو في فرض كذا أداء أو قضاءً لوجوبهما قربة إلى الله وذكرهما : بسم الله وبالله وصلّى الله على محمد وآل محمد ، ويشهد بعدهما خفياً ويسلم .

ولو تحلل المنافي بينهما وبين الصلاة لم تنطل ، ولا حكم لسهو الإمام مع حفظ المأموم وإن اتحد ، وبالعكس ، إلا أن يطأ شيئاً فيلزمهما حكمه ، ولا للسهو في موجب السهو أو في حصوله ، ولا مع علة طى أحد الطرفين بل يعمل عليه ، ولا مع بلوغ الكثرة ويتحقق بتواليه ثلاثاً في ثلاث فرائض أو فريضة واحدة ، فيبني على فعل الواجب وعدم لحوق المبطل ، ولو ترك جزءاً يقضى مراراً أثرت الكثرة سقوط السجدة لا سقوط تداركه .

وإن شك في واجب أتى به إن لم يتجاوز محله ، فإن تذكر أنه كان قد فعله بطلت صلاته إن كان ركعاً ، وإلا فهو زبادة سهواً . ولو تجاوز محله لم يلغى ، كمن شك في البية والكبير ، أو الكبير وقد قرأ ، أو في القراءة بعد الركوع ، ولو كان قباه قولان .

والأولى عدم الانتعاش لو شك قائماً ، أو في رفع الرأس منه بعد السجود لاقبله ، أو في شيء من واجباته بعد الرفع منه ، أو في شيء من واجبات السجود بعد الرفع منه ، أو في الطمأنينة وقد سجد ثانياً ، أو في السجود وقد ركع بعده ، وكذا التشهد وأماضه ، ولو شك فيهما قبل الركوع وبعد استيفاء القيام فعدم الانتعاش قوي .

ولو تعلق الشك بالركعات : فإن كان في الثانية أو الثالثة ، أو أم يدرككم

صلى ، أو شك في الأولين من الرباعية ، أو في ما زاد قبل اكمالهما ولم يتذكر حتى أتى بالصامى بطلت ولو كان بعده : فإن شك بين الاثنين والثلاث ، أو بين الاثنين والأربع ، أو بين الثلاث والأربع مطلقاً ، أو بين الاثنين والثلاث والأربع بعد السجود بنى على الأكثر ، وأتم في الأولى ما بقي بعد البناء ، واحتاط فيها وفي الثالثة بركعة قائماً أو ركعتين جالساً ، وفي الثانية بركعتين قائماً ، وفي الرابعة بركعتين قائماً وركعتين جالساً ، أو ثلاث قائماً بشطبتين مخيراً في التقديم .

ولو تعلق الشك بالحامسة : فإن شك بين الاثنين والخمس مطلقاً ، أو بين الثلاث والخمس الا قبل الركوع فإنه شك بين الاثنين والأربع فيحاط له ويسجد للزيادة أو بين الاثنين والثلاث والخمس مطلقاً بطلت على الأقرب ، لتعذر البناء على أحد طرفي الكثرة والقلة .

وان شك بين الأربع والخمس بعد السجود بنى على أربع وأتم ما بقي وسجد للسهو ، وقبل الركوع يكون شكاً بين الثلاث والأربع ، وبعد الركوع فيه قولان أصحهما البطلان أو بين الاثنين والأربع والخمس بعد السجود بنى على الأربع واحتاط بركعتين من قيام وسجد للسهو . أو بين الثلاث والأربع والخمس : فإن كان قبل الركوع فهو شك بين الاثنين والثلاث والأربع ، أو بعد الركوع وقبل تمام السجود فصاحح البطلان ، لتعذر البناء ، أو بعد السجود بنى على الأربع واحتاط بركعة قائماً أو بركعتين جالساً ، وسجد لاحتمال الزيادة .

وان شك بين الاثنين والثلاث والأربع والخمس بعد السجود بنى على الأربع ، وأتى بالاحتياطين وسجد للزيادة المحتملة .

ولو تعلق الشك بالسادسة فثالث الأوجه ^(١) الحاقه بالشك في الحامسة فكل

(١) في هامش نسخة « ض » الأولى : الأبطال مطلقاً والركن الثاني : الصحة مطلقاً والبناء على الأقل ، والوجه الثالث بالتفصيل وهو الحكم ما في المتن . ع ل .

موضع أمكن فيه البناء على أحد طرفي الشك أو اطرافه لم تطل الصلاة ، وماعداه تبطل والصور خمس عشرة .

أربع ثمانية : الشك بين الاثنين والست ، بين الثلاث والست ، بين الأربع والست ، بين الخمس والست . وماعدا الثالثة بعد السجود ، والرابعة قبل الركوع مبطل .

وست ثلثة : الشك بين الاثنين والثلاث والست ، بين الاثنين والأربع والست ، بين الاثنين والخمس والست ، بين الثلاث والأربع والست ، بين الثلاث والخمس والست ، بين الأربع والخمس والست ، ففي الثانية لا تبطل إذا كان الشك بعد السجود ، واحتاط بركتين قائماً وسجداً للزيادة ، وفي الرابعة إن كان الشك بعد السجود احتاط بركمة قائماً وسجداً ، وإن كان قبله بطلت في جميع صورة ، وفي الخامسة والسادسة يصح إذا كان الشك قبل الركوع فهما أو بعد السجود في الثانية ، وما عدا ذلك مبطل ، وكذا صورتان الباقيتان .

وأربع رباعية : الشك بين الاثنين والثلاث والثلاث والأربع والست ، بين الاثنين والثلاث والخمس والست ، الشك بين الاثنين والأربع والخمس والست ، بين الثلاث والأربع والخمس والست ففي الأولى إن وقع الشك بعد السجود واحتاط بركتين من قيام وركعتين من جلوس وسجداً للسهو ، وفي الثانية كذلك لكن يقتصر على الركعتين من قيام ، وإن كان قبله بطلت فيهما ، وفي الرابعة إن كان الشك قبل الركوع فهو الشك بين الاثنين والثلاث والأربع والخمس ، وإن كان بعد السجود احتاط بركتين من جلوس وسجدة الزيادة المحتملة وبعد الركوع وقبل السجود مبطل وفي الثانية الإبطال مطلقاً .

وصورة واحدة خماسية وهي : الشك بين الاثنين والثلاث والأربع والخمس والست ، وحكمها معلوم مما سبق .

ولو تطلق الشك بالسابعة فما زاد أمكن انسحاب الأحكام فيها .

ويجب في الاحتياط النية : أصلي ركعة احتياطاً أو ركعتين قائماً أو جالساً في فرض كذا أداء أو قضاء لوجوبها قرينة إلى الله ، والتحرير ، والتسليم ، وجميع ما يعتبر في الصلوات ويتمن الحمد وحدها احتياطاً ، ولا يجزئ التسيب .

ولو تحلل المنافي بينه وبين الصلاة فهي الأبطال قولان أفواهها العلم ، وفي اجزاء المسببة تردد ، ولو ذكر قبله القضاء تداركه ، أو بعده لم يلتفت ، وكذا في أثناءه ويشكل في صورة تخلل المنافي ، وفي ذات الاحتياطين إذا لم يكن المبدوء به مطابقاً . ولو ذكر التمام تخير في القطع والانمام ، ولو خرج الوقت نوى القضاء ، ولو أعاد الفريضة من وجب عليه الاحتياط لم يجزئه عنه ، وكذا من وجب عليه الجزء ، فإن قلنا بالبطلان بتحلل المنافي أعادها حيثذ ، والا أنسى بالجبران .

الثالث : في القضاء :

وهو واجب مع اللوغ حين الفوات والنقل والاسلام والسلامة من الأعماء المستوعب للوقت ، وكذا الحبض والناس ، لا النوم والمكر والردة وإن كانت فطرية . ولو شرب المرقد فاستوعب : فإن جهل كونه مرقداً أو شرب لحاجة فلا قضاء ، والا وجب ولو فقد المطهر لم يجب على الأقرب ، ولو استبصر المخالف أجرأه ما كان صلاه ، ويسقط عن الكافر بالاسلام وكذا غير الصلاة من الواجبات ، لاحكم الحديث السابق ونحوه .

ووقته حين يذكر ، والأصح عدم وجوب الفورية وإن انحلت القائمة أو كانت من يومه ، ولا ريب أنه أحوط ، فيصح الأداء والنقل ممن عليه قضاء ، وكذا القضاء من الغير ولو تبرعاً .

ويجب الترتيب في الفرائض والجبران كما فئت ، ولو نسب أمكن وجوب

تحصيله بالتكرار ، والاسمح السقوط . ومراعات العدد تماماً وقصراً ، وجميع الشروط والواجبات من الهيئة وغيرها المحتبرة في الصلاة وإن لم تكن مقدورة حين القوات ، ولو تطلعت قصى بحسب مقدوره ولو موتاً ، ولا ينتظر التمكن وإن قامت حال الكمال إلا الطهارة . ولو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل إن لم يتجاوز محله رجباً إن كانتا أداء وفصاء ، والأاستحباباً إن لم تنطبق الحاضرة ، وهو أن يقصد تلك الصلاة ولا يشترط التماثل في الجهر والاحفات .

ولو لم يحص قدر العوائت أو الفائتة كرر حتى يقلب على الظن الوفاء ، ولو جهل حين الفائتة صلى الصبح والمغرب ورباعية مطلقة ثلاثياً ، ولو كان القوات صفراً ثنائية مطلقة ورباعياً ومغرباً ، ومع الاستثناء فثابتة كذلك ورباعية مطلقة ثلاثياً ومغرباً ، ولو كانت اثنتين من يوم قصى الحاضر صبحاً ورباعيتين بطلق فهما ثلاثياً والمغرب بينهما ، والمسافر ثابنتين كذلك وإطلاقه ثلاثي ، والمستثنى^١ ، يزيد على الحاضر ثنائية بعد المغرب .

ولو كانتا من يومين ، أو جهل الجمع والتعريق قصى الحاضر عن كل يوم ثلاثاً ، والمسافر اثنين . ولو كان الاختيار يوم التخير . فإن اختار التمام فمقيم والا فمسافر . ولا تقضى الجمعة ولا العيذان وإن كانتا واجبتين ، ولو ارتد أو صكر ثم جن ، أو حاضت فاقضاء لزمان الارتداد والسكر خاصة .

تكملة :

يعرن الصبي على الصلاة لسبع ، ويضرب لعشر ، ويقهر بعد بلوغه بالاحتلام أو الانبات أو اكمال خمس عشرة في الذكر ، وتسع في الأنثى ، وبتخير بين

(١) في هامش نسخة « ص » - يصلى خمس صلوات ثنائية يطلع بين الصبح والظهر والعصر ورباعية يطلع بين الظهر والعصر ، ثم يصلى المغرب ، ثم رباعية يطلع بين العصر والعشاء ، ثم ثنائية بين الظهر والعصر والعشاء فيحصل ترتيبه . ع ل .

الوجوب والندب . ويجب على الولي وهو الولد الذكر الأكبر في المشهور ، قصاء ما فات أباه من صلاة وصيام لعذر ، لا ما تركه عمداً على الأطهر ، ومع الوصية لأقصاه على الولي . ولو عين لها مالا لم تنجبه أنه من الثلث ، وقبل : من الأصل ، فلو لم يوص ولم يكن له ولي وجب الإحراج .

الرابع : في القصر :

وهو حذف الأخيرتين من الرابعة وله سيان :

الأول : السفر :

وشروطه ثمانية :

الأول : ربط القصد بمعلوم ، فلا يفصر الصائم وطالب الأبق ونحوه وإن تجاوز مسافة ، لافي عوده . وقصد المنبوع كاف ولو في الصديق إذا كان تابهاً ، ومتعطر الرفقة على حد مسافة مسافر يقصر إلى ثلاثين يوماً ما لم يعزم العشرة ، ثم يتم ولو فريضة واحدة . وكذا كل مسافر تردد عزمه في غير بلده ثلاثين يوماً ، وفي حدود بلده مقيم . وكذا في محل الترحص قلها إذا علق السفر على الرفقة ، والمكره يعول على ظنه .

الثاني : كون المقصود مسافة ولو بشهادة عدلين . وهي ثمانية فراسخ من منتهى حمارة البلد المتوسط - والمعرض ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف ذراع - أو أربعة إذا أراد الرجوع ليومه أو لبلته لا أهل ، ويكفي مع الشك مسير يوم في النهار والسير المعتدلين ، ولو سلك أحد الطريقين ميلاً إلى الترحص قصر وإن لم يبلغ الآخر مسافة .

الثالث : العسر في الأرض بحيث يخفى أذان البلد وجدراته ، لا السور والأعلام والبساتين ، ويقدر في المرتفع والسحنض الاستواء ، والحلة البدوي والمحلة في المصر العظيم كالمدة ، وفي العود يتم بأدراكه أحدهما .

الرابع : كون السفر سائعاً ، فالائق ، والناشر ، و ترك وقوف عرفه ، أو الجمعة مع الوجوب ، وسالك ما يظن فيه المطب ، والمتصيد لهوا ، وتابع الجائر و ذو الغاية المحرمة لا يترخصون .

الخامس : بقاء المقصد ، فلو رجع عنه قبل بلوغ مسافة ، أو هزم على إقامة عشرة مطلقاً ، أو حرم عليها من أول السفر خلال المسافة لم يقصر . ولو تغير عزم الأفاصة بعد بلوغها قصران لم يكن صلى تماماً ولو بالركوع في الثالثة ، وفي الاكتماء بحروح وقت الرابعة ، أو الشروع في صوم واجب ، أو بالانتماء في مواضع التخيير تردد ^(١) .

السادس : عدم بلوغه حدود بلد له فيه ملك ولو نحاة ونحوها ، قد استوطنه زمان الملك ستة أشهر مقيماً ولو متفرقة ، أرا تحده وطأ على الدوام بشرط الاستيطان ، فلا يترخص حينئذ ، ولو قصد ذلك من أول السفر لم يقصران لم يبلغ ما بينهما مسافة . السابع : أن لا يكثر السفر ، فالبدوي والملاح والمكاري والتاجر والبريد ونحوهم يتمون إذا صدق الاسم ، بأن يسافر أحدهم إلى مسافة مرتين ، فبالثالثة تصدق الكثرة بشرط عدم إقامة عشرة مطلقاً في بلده ، ومع البية في غيره يسها . ولو أقام العشرة بعدها ثم سافر وجب التقصر ، ويكفي في العشرة كونها ملققة بحيث لا ينحلها السفر إلى مسافة .

الثامن : استيعاب السفر لوقت الأداء ، فلو أدرك من أول الوقت قدر الطهارة والصلاة حاضراً ولو دون محل الترخيص ، أو من آخره قصرها مع ركعة أتم . وكذا يتم فوائت الحضوران قصت سفرأ ، بخلاف فوائت السعروان قصت حضراً . وإنما ينحتم التقصر في غير مسجد مكة والمدينة وجامع الكوفة وحائر الحسين

(١) في هامش نسخة د ش : المتعمد الانتماء فيه ، وفي الثالث تبسوى ، وفي الثاني ان كان التخيير بعد الزوال فكذلك وفيه التردد باق . ح ل .

عليه السلام ، أما فيها من اتمام الصلاة مع سعة الوقت أفضل ، ويجوز القصر .
ولو فانت في احدهما فالظاهر أن التحجير بحاله ، وإن قصت في غيرها فالظاهر
اشتراط نية التمام وضده في البية وعدم الحروح بها عن النخير ، نعم بترتيب حكم
الشك على ما نواه فيسقط في المصوبة قصرأ ، ويحتاط في الأخرى .

ولو أتم المسافر مع علم المسافة أعاد مطلقاً ، ولو تجدد العلم بها في الوقت
وقد صلى فكذلك ، لأن حرج وإن قصر ولو أتم جاهلاً بالحكم فلا إعادة في
الصلاة والصوم ، ولو سبه فالمشهور الإعادة في الوقت خاصة . ولو خرج باوي
المقام عشر إلى ماديون المسافة وبلغ حد الترخص : فإن عزم على العود والإقامة
عشرة مستأنفة أتم مطلقاً ، فإن عزم على المداومة فصربلوع محل الترخص ، أو على
العود خاصة بالأقوى الأمام في الذهاب والبلد ، والمصر في العود . ولو لم يقصد
شيئاً ذاهلاً أو متردداً فوجهه ، ولو خرج كذلك بعزم التردد مراراً والإقامة آخرأ
فالاتمام كما سبق .

ويستحب الجمع بين الفريقتين للمسافر كالفرق للحاضر ، وجبر المقصورة
بالتسيحات الأربع بعدها ثلاثين مرة .

الثاني : الخوف :

وهو موجب للقصر أيضاً حضراً وسفراً ، جمعة وفردى . فإن كان العدو في
غير جهة القبلة ، ويحاف هجومه على المسلمين ، وفيهم قوة الانفراق فريقتين مع
عدم الاحتياج إلى الزيادة صلى الإمام بالاولى ركعة ، فإذا قام امردوا وأتموا ، ثم
تأتي الأخرى فتدخل معه في الثانية ، ويفارقونه في التشهد فيتمون ويطول يسام بهم
وفي المغرب يصلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين ، أو بالعكس ، وهذه
الصلاة ذات الرقاع . وإن أكملت الصلاة بكل فرقة صح ، والثانية نفل له ، وهي
صلاة بطن النخل .

وان كان العدو في جهة القبلة مريضاً يحاف هجومه ، وأمكن الاقتراف منهم صفين وأحرم بهم جميعاً وركع ، فإذا سجد تابعه الأول وحرس الثاني ، فإذا قام سجد الحارسون وحرس الساجدون ، والأولى انتقال كل صف الى موضع آخر . ولو تماكنت الحراسة والسجود ، أو احتص كل صف بها في ركعة واحدة ، أو احتص بها أحد الصفين في الركعتين ، أو تكثرت الصفوف فترتوا في السجود والحراسة أمكن الجواز ، وهي صلاة همتان .

وان التحم القتال وانتهى الى المسافة ، وتعدلت الهيئات العالقة ، صلوا بحسب الامكان رجالاً وركباً الى القلعة وغيرها مع عدم امكانها ، ويسجد الراكب على قربوس سرجه أو عرف دابته ، فان تعذر أوماً ، وكذا الماشي ، والسجود أخفص . ويعتذر العمل الكثير مع الحاجة اليه ، وتشرع للجماعة وان اختلف الجهة ، ومع تعذر الأعمال والأذكار يعتريه من الركعة بالنسيحات الأربع مع التسهل والتكبير والشهود والتسليم ، ولا يجب الاعادة وان أس ، ولو كان عادياً بقتاله أو قاراً من الزحف أمكن الوجوب .

وفائنة الخوف تقضى بحسب الامكان قصراً ، وكل أسبابه سواء في قصر الكم والكيف حتى السبل والسع ، ولو انكشف خطأ طئه وقد صلى بحسبه اجزأ . والموتحل والغريق بتحريك الممكن من الكعبة ، ولا يفصران الا مع الضر أو الخوف .

الخامس : في الجماعة :

وهي مستحبة في الفرائض ، وثمأ كد في الخمس ، وتجب في الجمعة والمبد الواجبة والنذر ، ويحرم في النافلة الا الاستسقاء والعبد ندأً والعدير . وفصلها عظيم لقول النبي صلى الله عليه وآله : « صلاة الجماعة تعدل صلاة ألف ببيع وعشرين

درجة ^(١) ، والغد بالدال المعجمة هو الواحد .

وصه صلى الله عليه وآله : « ما من ثلاثة في قرية أو بلد لا تقوم فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان . فليكن بالجماعة فان الذنب يأخذ القاصية » .
وعن ابن بابويه : من ترك ثلاث جمع متواليات من غير حلة فهو عذوق ^(٢) .
وقد ورد عن الرضا عليه السلام : « ان صلاة الجماعة أفضل من صلاة الانفراد في مسجد الكوفة » ^(٣) ، الى غير ذلك من الأحبار الخيرة ، وما كثرة جمعه أفضل ، الا أن يتصل بمسجد قريب بغيبته ، ويجوز في الصحراء ، ولا ريب أن المسجد أفضل .

وشروطها ستة :

أحدها : بلوغ الامام ، وعقله ، وإيمانه ، وعدالته ، وطهارة مواده ، وصحة صلاته طاهراً ، وقبامه بالنسبة الى من فرضه القيام ، وإتقان القراءة الامع المسانلة ، وذكره ان لم يذكر أو حشى ، وكونه غير مؤتم . فلا تصح امامة الصبي وان بلغ عشراً الا لثمة في النفل في بعض كلام الأصحاب ، ولا المجنون وان كان أدواراً لاحال الافاة بذكره ، ولا الكافر والقاسق ، ومنه المخالف ، وكذا ولد الزنا وان أموا امثالهم .

وطريق معرفة العدالة كما مر ، وصلاة عدلين حلقه . ولا يكفي الاسلام ، ولا التمويل على حسن الظاهر على الأصح ، والخلاف في الفروع مانع ان أطل عند المأموم . وتقوم المرأة النساء . ولو نشأح الائمة قدم مختار المأمومين ، ومع اختلاف دلالة ، فالهاشمي ، فالأقدم هجرة ، فالاس في الاسلام ، فالأصح وجهاً ، فالفرقة . والامير في أمارة ، والرائب ، وذو السرل يقدمون مطلقاً .

(١) انظر الوسائل ٣٧٠ : ٥ باب ١ من أبواب صلاة الجماعة .

(٢) (٣٧٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٢٤٥ .

الثاني : العود : وأقله اثنان ، الا في الجمعة والعيد مع وجوبها .

الثالث : عدم تقدم المأموم على الإمام في الموقف ، والميرة ما يقبلا بالمسجد ، الا في الجماعة في حول الكعبة ، ثلثا يكون المأموم أقرب اليها . وكذا يشترط عدم علو الإمام بما يعتد به ، وهو مالا يتحطى في العادة ، ويجوز العكس ما لم يضر في حد العبد المعرط ، وفي المسحورة يعتز العلو من الجانبين . ويشترط القرب عادة ولا يتقدر بثلاث مائة ذراع على الأصح ، ومع اتصال الصفوف لا يضر البعد وان أفرط اذا كان بين كل صفين القرب العرفي .

الرابع : نية الائتتمام ، فلو ناسخ بغير نية طلت ان أحل مما يلزم المفرد ، ويجب تأخيرها عن نية الإمام ، فلا يجري المساواة ، ولا تنجب نية الإمامة الا في الجمعة الواجبة ، لكن يتوقف حصول الثواب عليها . ويجب وحدة الإمام وتبعه فلو نوى الاقتداء بآئتين ، أو بأحدهما لا يعبه لم يصح ، ولو انقل الى آخر عند عروض مانع للأول جاز .

الخامس : مشاهدة المأموم للإمام ، او لمن يشاهده من المأمومين ولو بوسائل فيعتبر عدم العلم بفساد صلاتهم ، الا أن نقضى المرأة بالرجل فيفتقر الحائل . وليس النهر ، والطريق ، والقصر الحائل وقت الجلوس خاصة ، والمحرم ، والظلمة موانع . ولو صلى الإمام في محراب داخل ، أو مقصورة غير محرمة فصلاة الجانبين باطلة ان لم يشاهدوا من يشاهده .

السادس : توافق نظم الصلوتين ، فلا يقضى في اليومية بنحو الكسوف والعبد وبالعكس . ويجوز في ركعتي الطواف باليومية ، وعكسه ، وكذا العرس بالنعل والنعل بالنعل في مواضع ، وبعض اليومية ببعض ، ومع نقص صلاة المأموم بتخير بين التسليم وانتظار تسليم الإمام وهو أفضل ، ولو زادت فله الاقتداء في التمة بمسبوق من المأمومين .

ويجب متابعة الامام في الأقوال والأفعال ، فبأنتم بالتقدم عمداً ، ولا تبطل الا أن يركع قبل فراغه من القراءة ، ونسياناً يرجع فيتابع . وإن زاد ركوعاً : فإن لم يرجع فهو متعمد . والطان كالناسي ، ولو تحلف بركي فأكثر لم تقطع القدوة ويحتمل الاسام القراءة في الجهرية والسرية ، فيكره للمأموم القراءة فيهما على الأشهر .

ولو لم يسمع في الجهرية ولا مهمة استحب أن يقرأ ، ويقي آية ان نفعت قراءته عن قراءة الامام ليركع عنها ، ويدرك الركعة بادراكه ركعاً ولو بعد الذكر الواجب على الاصح ، لا ان شك هل أدرك ركعاً أم رافعاً ولو أدركه بعد الركوع أو بعد سجود الاولى وسجد معه واستأنف النية عند قيامه الى الركعة اللاحقة ، ولو كانت الاحيرة استأنف بعد التسليم ، ولو كان بعد السجود كبر مقتدياً ، وتابعه في التشهد ان شاء ، فان كان الاخير قام بعد تسليمه بغير استئناف ، والظاهر انه يدرك فضل القدوة ولو كان التشهد هو الاول تابعه بعد القيام أيضاً .

ويراعى المسبوق نظم صلاته ، فيجعل ما يدركه معه أولها ، وينخير في الاخيرتين بين التسبيح والتمنيعة وان صبح أمامه على الاصح ، ولو كان غير مرضي فلا قدوة ، بل يقرأ لنفسه ولو سراً في الجهرية ، أو مثل حديث النفس ، ويتشهد قائماً ويسلم ان اضطر .

ويستحب تسوية الصفوف باستواء المتكئين ، واختصاص الفضلاء بالاول ، ويمينه افضل ، ويكره تمكين نحو المييد والمصيان منه . واذا اتحد المأموم وكان ذكراً وقف عن يمين الامام ، وإن تعدد فحله كالمرأة الواحدة والحشي . ولو أمة النساء لم تتقدمهن كجماعة المرأة ، ولو أحرم الامام قطع المتأمل نعله ودخل معه ، ولو كان فرضاً نقل النية الى المتأمل وأتم الركعتين ، ومع فوت الفوات بقطعها استحباً ، كما لو كان امام الاصل .

ويكره النفل بعد الإقامة، ووقت القيام عند قد قامت الصلاة ، وحائث فوات الركوع بالالتحاق يكبر مكانه ، ويسجد ان شاء ويلحق بالصف ، وان شاء مشى في ركوعه بشرط عدم فعل كثير ، وأن يكون مكان التكبير صالحاً للاقتداء ، ويعبد المنفرد صلاته مع الجماعة استحباباً ، وكذا الجامع اماماً ومؤتماً ، وينتخير بين نية الوجوب والندب .

ويكره وقوف المأموم وحده احتیاراً ، ونخصيص الامام نفسه بالدهاء .

ويجوز التسليم قبل الامام لعذر لبنوي الانفراد، ولو نواه لالعذر جاز، حيث لا تجب الجماعة ، فينبني على ما مضى من صلاته ، فان كان قبل القراءة قرأ لنفسه ، أو بعدها اجتزأ بقراءة الامام ، أو في اثنائها احتمل البناء ووجوب الاعادة . وفي جواز الاقتداء بمن علم نجاسة في ثوبه أو بدنه تردد ، أوجهه المنع . ولو علمت حق من تعلی مكشوفة الرأس أمكن جوار الاقتداء بها .

ولا ينبغي ترك الجماعة الا لعذر عام أو خاص كالمرض والمريض ، فيصلي في منزله جماعة . ويستحب التأخير ان رجا روال العذر وادراك الجماعة ، ولو عرض للامام قاطع كالحدث استتاب ، فاد لم يعمل أو عرض جسون أو موت استتاب المأمون ، فينبني الدنب على فعل الامام ولو في أثناء القراءة .

وأما الخاتمة ففي باقي الصلوات :

أما الجمعة : فهي ركعتان يسقط معها الظهر بشروط زائدة على اليومية :

الامام العادل :

أو من نصبه ، ولا ريب في اعتبار شرائط الامة السالفة . وفي النية يجتمعون مع الأمن ، ووجود نائب النية وهو الجامع للشرائط ، فيبوءون الوجوب وان لم يتحتم ، ويجزىء عن الظهر . ولو مات بعد التلبس لم تبطل القدوة ، فيقدمون من

يتم مع وجود باقي الشرائط ، ولو أحدث قدم من يتم به ، ولا يشرع إنشاء الجمعة جهنذاً إلا أن يستتيب امام الأصل .

والوقت :

وهو وقت الفضيلة للظهر ، فإذا خرج ولم يأت بها صلى الظهر ، ولو كان متلبساً صحت ان ادرك ركعة قبله ، ان شرع عالماً أو ظاناً ادراكها بشروطها على المشهور ، ولو صلى الظهر وهو مخاطب بها لم تصح فان أدركها ، والا أعاد ظهره .

والعدد :

وهو خمسة أحدهم الامام ، ويشترط ابتداءً لادواماً ، فلو انقضوا بعد التكبير لم يطل ، وان لم يبق الا واحداً ، أما قبله فنسقط ، ولو عادوا أعاد الخطبة ان لم يسمعوا الواجب منها .

وانما تحقق بالمكلف الذكر المسلم وفي العبد وان تحرر بعبه اذا أذن مولاه ، والمسافر الذي لا يلزم الانتماء تردد أقربه الاعتقاد ، ولو لم يمتنع وجب عليه كالعاصي بالسفر . أما الأعمى ، ولا مخرج الدال على حد الاعتقاد ، والمريض المتضرر بالحضور أو يشق عليه كثيراً ، ومن بعد من موصع اقامتها نازيد من فرسحين ، والمشتغل بتجهيز ميت ، أو رعاية مريض ، والحائض على نفس أو مال ولو حبساً أو غصباً يبطل أو بحق هو عاجز عنه ، والممنوع بمطر أو وحل شديد ونحوهما : فان حضروا قبل صلاة الظهر وجب عليهم وانقضت بهم ، إلا المرض اذا تضرروا بالصبر .

والخطبتان :

بعد الروال قبل الصلاة ، ويجب القيام فيهما مطمئناً مع القدرة ، واشتمال كل واحدة على لفظ الحمد لله ، والصلاة على النبي وآله ، والوعظ ولا يتعين له لفظ ، وقراءة سورة خفيفة ، أو آية تامة الفاتحة ، والصلاة على أئمة المسلمين ، والفصل

بينهما بجلسة ، ورفع الصوت بحيث يسمعه العدد . والأحوط اشتراط الطهارة ، وجوب الاصغاء ، وتحريم الكلام في اثباتهما وإن لم ينطل . ويجوز كون الخطيب غير الامام ، وفي اشتراط عدالته نظر .

ويستحب بلاعنه ، وكونه منصفاً بما يأمر به ، والارتداء ببرد يسية ، والاعتماد على شيء ولو عصا ، والتسليم أولاً ، فيجب عليهم الرد ، والحلوس قبل الخطبة حتى يفرغ المؤذنون .

والجماعة :

فلاتصح فرادى ، ويشترط نية الامام والمأموم بها ، ولو ادرك المسبوق الامام راكمأ في الثانية ادرك الجمعة فبتم بدفراغه ، ولو شك في ادراكه راكمأ فلاجماحة له .

والوحدة :

وتحقق بأن تكون بين المجتمعين مرسخ ، فلو قصر بطلت ان اقترنا بالتحريم ، ويبعدون جمعة ، واللاحقة حاصة ان سبقت احدهما ولو بها ، ومع السابقة يصلون جميعاً الظهر فيتجه اعتبار فعلها فرادى أو بامام من خارج ومع اشتباه السبق قبل : يصلون الجمعة والظهر ، وهو مشجع ، فيعتبر في الظهر ما سبق .

ويستحب الجهر بالقراءة ، واحتياط الجمعة في الأولى والمنافقين في الثانية ، ويحرم الأذان الثاني زمناً ، والسر قبلها بعد وجوبها ، والبيع وشبهه بعد الأذان وان سقطت عن أحد المتنفذين ويعقد ، ويستحب مؤكداً المسلأداء من فجر الجمعة الى الروال ، ونصاء الى آخر السبت ، وتقديماً من أول الخميس لحادث الاعزاز .

ومن زوحم عن سجود الأولى ان لم يتمكن من اللحاق بعد قيام الامام بسجد معه في ثانية تاوياً بهما الأولى لا الثانية فيبطل صلاته ، ولو أهمل قولان اظهرهما الصحة ، ولو تمكن من السجدين بعد قيام الامام فأتى بهما ثم قام فوجده قد ركع في الثانية جلس حتى يفرغ ، وله أن يتنرد وينها جمعة على التقديرين .

تمت:

السنن الحنيفة ^(١) خمس في الرأس : المضمضة ، والاستسقاء ، والسواك ، وفرق الشعر ، وقص الشارب . وخمس في البدن : قص الأظفار ، وحلق العانة ، والابطين ، والحنك ، والاستسقاء . ويجوز الوفرة في الشرباء يبلغ شحمة الأذن . ويستحب السواك مؤكداً عند كل صلاة عرضاً - ويكره في الحلاء والحمام والادهان خياً ^(٢) والاكحال وترأ ، وقلم الأظفار يوم الجمعة فمن فاتته فيه ففي يوم الثلاثاء ، ويجوز مطلقاً ، ويكره بالأسنان .

ويستحب مؤكداً الخضاب ، ويتأكد للساء ، وقد ورد انه يظل وصومة الشيطان ، وتفرح به الملائكة ، ويستحب منه منكر ونكير ، وهو براءة له في القبر . والاستحمام حياً ، ويستحب يوم الأربعاء والجمعة ، والاكحال بالائتد عند النوم وترأ ، والاطلاء بالنورة كل خمسة عشر يوماً .

وأما صلاة عيد الفطر والأضحى فيجب بشروط الجمعة على من تجب عليه ، وتسقط عن تسقط عنه ، ومع اختلالها تصلى ندباً جماعة وفرداً ، وقبل : لا تشرع الجماعة حيثئذ والحطيان بعدها ، ويستحب ذكر أحكام الفطرة في الفطر ، والأضحية في الأضحى ، والأحوط القيام بهما ، ويعتبر الاتحاد كالجمعة الا مع نديتهما لأحد الفريقين ، ووقها من طلوع الشمس الى الزوال فيحرم السفر بعد وجوبها .

وهي ركعتان كغيرها من الصلوات ، لكن يزيد خمس تكبيرات بعد القراءة في الأولى ، وأربعاً كذلك في الثانية ، ويقت بعد كل تكبيرة وجوباً ، ولا ينعين

(١) في هامش نسخة « ص » : السنن الحنيفة : هي التي كانت في ملة ابراهيم عليه السلام . السنة أهم من المستحب ، ويشتمل الواجب ، ولم يسخ في شريعة بل بقيت ، ولا تسخ الى يوم القيامة ، واصل الحديث الاستقامة . شرح .

(٢) القب : أن تدهن يوماً وتدهن يوماً . انظر الصحاح ١ : ١٩٠ « غيب » .

له امط غير أن المأثور أصل ، ويقول المؤذن فيها وفي كل ما يجمع فيه غير ما سبق :
 الصلاة ثلاثاً بالنصب والرفع .

ويستحب الاصحاح بها الا بمكة ، وغروج الامام ماشياً حافياً بالسكينة
 والوقار ، وذكر الله تعالى ، وغرامة الأعلى في الاولى والشمس في الثانية ، والفعل
 والتنظيف ، والتطيب ، ولبس الفاخر ، وان يطعم قبل خروجه في المطر حلو ، وبعد
 حوده في الاضحى من اخصيته .

والتكبير في المطر عقب أربع صلات أوله المغرب ليلة العطرو هو : الله أكبر
 ثلاثاً ، لا اله الا الله والله أكبر ، الحمد لله على ما هدانا ، وله الشكر على ما أولانا
 وفي الاضحى عقب خمس عشرة لمن كان بمسكن ناسكاً على قول ، وعقب عشر
 لغيره أولها ظهر ويريد ، ورزقنا من بهيمة الانعام : وينتخير حاضر العيد في حضور
 الجمعة لو اتفقا ، سواء القروي وعبره ، وعلى الامام الحضور ، ولو نسي التكبير
 أو بعضه وتجاوز محله سجد لله .

وأما صلاة الآيات : فهي ركعتان كاللومية ، إلا أن في كل ركعة خمس ركوعات ،
 يقرأ الحمد وسورة أو بعضها ثم يركع ، فاذا قام قرأ الحمد وسورة ، أو بعضها ان
 كان أتم السورة ، والا قرأ من حيث قطع ان شاء ، وان قرأ الحمد وسورة أو بعضها
 بحيث ينم له في الركعة سورة صح على قول قوي ، وهكذا خمساً ، ثم يسجد ،
 ويجب في الية تعيين السبب .

وتستحب الجماعة ، والاطالة بقدره ، وقراءة السور الطوال مع السعة ، والجهر
 بها ليلاً أو نهاراً ، والقنوت على كل مزدوج أو على الخامس والعاشر ، وأقله على
 العاشر بعد القراءة ، ومساواة الركوع والسجود والقنوت للقراءة ، والتكبير عند
 كل رفع ، وفي الخامس والعاشر سمع الله لمن حمده ، والبروز تحت السماء ،
 والاعادة لو فرغ قبل الانحلاء .

وموجها كسوف الشمس ، وكسوف القمر وكل محوف سماوي كالزلازل
والظلمة الشديدة والريح والسيول والصفراء ، لا نحو كسوف النواكب .

ووقتها في الكسوف من ابتدائه الى تمام الاجلاء على الأقرب ، وفي غيره
مدت السبب ، فان قصر لم يجب الا الزلزلة ومن ثم يكون اداء مدة العمر ، مع
أن الوجوب فوري جمعا بين التأنيث واعتبار سعة العمل ، وتقضى حيث يجب الاداء
مع الغوات صمداً أو نسياناً لا جهلاً ، الا أن يستوجب الاحتراق ، ويقدم المضيق
منها ومن الحاصرة وجوباً ، فان تعيقا قدست الحاصرة ، ولو كان في اثناء الكسوف
قطعا واشتمل بالحاصرة على قول ، ومع ستمها ينحصر ، وتقديم الحاصرة الفصل .

اما صلاة الطواف :

فركعتان كالتيومية ، لكن يجب فعلهما عند مقام ابراهيم عليه السلام في المكان
المعروف المعد لذلك الآن ، فلو منه زحام صلى خلفه أو الى جانبه ، ولو نسيهما
رجع الى المقام ، ثم الى الحرم ، ثم حيث يذكر ، ولومات قضاهما الولي .
ويجب كونهما بعد الطواف الواجب وقبل السعي ان وجب ، ويستحب المبادرة
بهما ، ولا اداء في فيتهما ولا قضاء .

وقد تقدم في الفصل صلاة الأموات .

وأما الملزم من الصلاة سدر وشبهه : ويعتبر فيه ما يعتبر في اليومية ، ويزيد
الصعاب المعينة فيه اذا كانت مشروعة ، فلو قيد بزمان شخصي - كيوم الجمعة -
معين وأحل به صمداً فصى وكثر ، والا أتى به موسماً الى أن يطلب الموت .
وتعتبر فيه الاداء والقضاء في الأول خاصة ، ولو عين مكاناً انعقد مع المزية لأبدونها
على قول .

وفي الفرق بينه وبين الزمان عندي نظر ، فلو أتى به فيما هو أزيد منية قبل :
يجريه ، وللمنظر فيه مجال ، ولو عين عدداً تعين ، فيسلم بعد كل ركعتين ، ولو قيد

أربعاً بتسليمة صبح لاجمداً ، إلا أن يطلق فيزل على المشروع . ولو اطاق الصلاة وجب ركعتان على الأقوى ، ولو نذر نحو الكسوف والعيد وقت شرعتهما انقضى ، والا فلا .

وشبه النذر العهد واليمين ، والتحمل من الغير باجارة ونحوها ، ولا ريب في اشتراط العدالة في الأخير ، وعدم نقصان صلاته بنقصان صفة ، كالماجر من القيام ، أو من بعض القراءة . ولو تجدد العجز احتمل الانسحاب ، والفسخ والرجوع بالتفاوت ، واصحها الاجتزاء بمقتوره ، وهل هو على الفور^١ أم على التراخي ؟ لا أعلم فيه تصريحاً ، ويحتمل وجوب ما يمد به متشافلاً .

فتنة :

من الصلاة المندوبة الاستغناء عند انقطاع الأمطار وهور الأنهار ، وهي كالعيد ، إلا القنوت فانه بالاستغفار ، وسؤال الرحمة وتوغير الجاه ، ومأثوره أنصل . ويستحب في خطبة الجمعة أمر الناس بالنوبة ، والخروج عن المطالم ، وصوم ثلاثة أولها السبت أو الأربعاء ، والخروج في الثالث حفاة بالسكينة والوقار مع أهل لصلاح والشيوع والإطفال . ويستحب الجماعة والحجرات بالقراءة ، ويحول الإمام رده من اليمن إلى اليسار ، ولو تأخرت الإجابة كره الخروج ، ولو سقوا في الخطبة صلوا شكراً ، ولو كثرت الميت وحيف منه استحب الدعاء بازالته . ويكره نسي المطر إلى الأنواء ويحرم اعتقاده

وبها صلاة يوم المدير قبل الزوال نصف ساعة ، وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وكلام التوحيد وآية الكرسي إلى قوله : « فيها حال دون » عشراً جماعاً في الصحراء بعد أن يحطب الإمام بهم ، ويعرفهم فضل اليوم ، ناداً انقضت تصاميحوا وتهاونا ، وثوابها مائة ألف حجة وعمرة ، ويمطى ما يسأل .

(١) الظاهر أن الوجوب على الولي مودى . ع ل .

وباقى الصلوات المطلوبة المذكورة في كتب الأصحاب من أراد فطلب من هناك .

وكل النوافل ركعتان بشهد وتسليم، إلا الوقت فإنها ركعة ، وصلاة الأحرابي فإنها أربع ركعات .

ولكن هذا آخر ما أوردناه في هذه الرسالة، والحمد لله الذي وفق لانعامها وحسن الحسنى في افتتاحها واختتامها ، وأنا أتضرع اليه بحاضته وخالفته محمد وأطيب عترته ، مع ما أنا عليه من الاعتراف بالعجز والتقصير ، والافتقار الى وجوده المطلق في الجليل والحضر ، أن يجعل ما بقى من أيام هذه المهلة مقصوراً على ما فيه رضا ، مصروفاً فيما يحبه ويرضاه .

وفرح من تسويدها مؤلفهما العبد المذنب الجاني علي بن عبد العالي ، وسط
نهار الخميس تقرباً الى الله ، عاشر شهر جمادى الاولى سنة سبع عشر وتسعمائة
من الهجرة النبوية المصطفوية عليه أفضل الصلاة واكمل التحية بمشهد سيدي
ومولاي ثامن الأئمة الأطهار أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه وعلى آياته
وأولاده المعصومين أفضل الصلاة والسلام حامداً ومصلباً .

(٣)

رسالة صلاة الجمعة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

بعد حمد الله على سوانح نعمة الغامرة^(١)، والصلاة والسلام على حبيبه محمد وعترته الطاهرة، بعد طال تكرار سؤال المترددين الي من حال شرعية صلاة الجمعة في هذه الأزمان، التي ممي أهلها بغية الإمام عليه صلوات الله الحي القبول، وانها على تقدير الشرعية ما الذي يعتبر اصحتها واجرائها عن صلاة الظهر، وأطهروا هدي في مرات^(٢) كثيرة أن الناس في ذلك كالمتمحيرين لا يدرون ما يصنعون، ولا يعلمون أي طريق يسلكون فلما رأيت أن الأمر قد تعاقم، والخلف والحلاف قد تراكم سألت الله الحيرة في املاء جملة من القول لتحقيق الحق في هذه المسألة، على وجه أرجو من التوفيقات الالهية أن يكشف بها القناع وبرول بها اللبس، متصراً اليه سبحانه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وموجبة اثوابه الجسيم، وحين أجلت الرؤية في ما لا بد منه لايضاح الصواب خطر لي أن أضعها على ثلاثة أبواب :

(١) الفهرست : الماء الكثير ، الصحاح ٢ : ٧٧٢ و عمر ٤ .

(٢) في ٥ عشر : مراتب .

الباب الأول

في المقدمات ، وهي ثلاثة :

الأولى :

اختلف علماء الأصول في أن الوجوب إذا رفع هل يبقى الجواز أم لا وتحريز
محل المراع : أنه إذا ثبت الوجوب بدليل شرعي في محل ، ثم رفع بدليل آخر
عن ذلك المحل هل يبقى الجواز ثابتاً فيه ، حيث أن الدليل الدال على الوجوب
دل على شيئين : الوجوب ، والجواز ، والدليل الراجع له إنما يرفع الوجوب
خاصه ؟ بكل من القولين قال جمع من العلماء :

أما الثابتون ببقاء الجواز^١ فاحتجوا بأن المفتصي للجواز موجود ، والمانع
منه متف موجب القول بتحقيقه .

أما الأول : فلأن الأمر الدال على الوجوب متحقق ، لأنه المفروض ، والوجوب
ماهية مركبة من الأدن في الفعل والسمع من المرك ، فيكون مفصلاً لهما ضرورة كون
المفتصي للمركب مفصلاً لكل جزء من أجزائه ، لا مناع تحقق المركب من دون
تحقق الأجزاء .

وأما الثاني : لأن الموانع كلها متفية بحكم الأصل ، ما عدا رفع الوجوب
وهو غير صالح للمانية ، لأنه إنما يقضي رفع الوجوب الذي قد علمت تركه من
الجزأين ، ورفع المركب قد يكون برفع جميع الأجزاء ، وقد يكون برفع أحدها ،
فهو أنتم من كل منها ، والعام لا يدل على خاص معين ، فإدأ لإدالة لرفع الوجوب

(١) ذهب إليه جمع من الأصوليين منهم محب الله بن عبد الشكور في شرح الزمخشري
بشرح مسلم النوب ١ : ١٠٣ ، والقاضي البضاوي في منهاج الأصول المطبوع بمقر الإيهام
في شرح منهاج ١ : ١٢٦ . ولمزيد لاطلاع أنظر : الفواوين للسيرة أ-هـ والقاسم القمي

على رفع الجواز .

قبل عليه : بعد رفع المركب لا يعلم بقاء الجواز ، لأن رفع المركب قد يكون برفع الحرين مما ، والمقصي منسوخ فلا يقطع بقاء مقتضيه .

ورد : بأن بقاء الجواز متحقق لتحقق منصبه أولاً ، والأصل استمراره فلا يرفع بالاحتمال ، والمنسوخ إنما هو الوجوب لا نفس الأمر المقتضي الجواز ، فلا يقطع بعدم بقائه ، إلا كدعاء في رفع الوجوب برفع المنع من الترك ، وعدم القطع بقاء مقتضي الأمر غير قادح ، لأن المدعى ظهور بقاءه لا القطع به .

والتحقيق : أن جواز المدلول عليه بالأمر الدال على الوجوب هو الجنس - أعني : الأدنى في الفعل - لا لحدود لذي معناه استواء الطرفين ، وذلك أركلي لا تحقيق له الأمر صير فرد من أفراد أربعة ، أعني : الوجوب والندب والكراهة والأباحة . وبعد رفع الوجوب بمنع بقاء الجواز امدلول عليه بالأمر نفساً ، لا مناع تحقيق الكلي لا في صميم فرد من أفراد الجواز الذي معناه استواء الطرفين لم يدل عليه دليل أصلاً ، إذ لا يلزم من ثبوت الوجوب ثبوته ، كما لا يلزم من رفعه رفعه ولا ثبوته فيسمى بحكم الأصل ، وحشد فيقطع بانتفاء ذلك الجواز .

إذا عرفت ذلك فقوله في الجواب : (بقاء الجواز متحقق لتحقق مقتضيه) إن أراد به : الجواز الذي هو الأمر الكلي فهو مد ، لأن بقاءه بعد انتهاء الوجوب ممكن ، لأن تحققه إنما كان ضمناً ، وذلك بقضي بقاءه بعد انتهاء الجزء الآخر ، بل انتفاء ذلك الجزء يقضي انتفاءه إن لم يدل دليل على تنفيده بجزء آخر ، والفرض أن لا دليل يدل على ذلك أصلاً .

وإن أراد الجواز بالمعنى الآخر فظاهر بطلانه .

وأما القائلون بعدم بقاء الجواز^١ فاحتجوا بأن الجواز الذي هو جزء من

(١) منهم : الشيخ حسين بن دين الدين الشهيد الثاني في معالم العلماء وملاذ المجتهدين :

مفهوم الوجوب هو الجواز بالمعنى الأعم كما عرفت ، لانتفاء ذلك في الأحص ،
وتقومه بالفصل الذي هو المنع من الترك ، فإذا ارتفع ارتفع لاستحالة بقائه منفكاً
عن فصل .

قبل عليه : نسمع استلزام ارتفاع هذا الفصل ارتفاع الجنس لتقومه بفصل عدم
المسح من الترك ، لأن ارتفاع المسح من الترك الذي هو فصل الوجوب يقتضي ثبوت
عدم المسح منه ، يقوم به الجنس لاحتياجه إلى فصل ما ، لا إلى فصل معين .
وجوابه : أن ارتفاع المسح من الترك قد يكون برفع كل من الجرائين ، وقد
يكون برفع الحرج بالترك خاصة . فارتفاعه أهم من كل منهما ، ولادلالة للعام على
المحاصر ، فلم يتحقق فصل عدم الحرج بالترك ، وحكم الأصل يقتضي بعبه فيتبني
الجواز ، وهذا هو الحق .

القدمة الثالثة :

اتفق أصحابنا رضوان الله عليهم على أن الفقه العدل الأمامي الجامع
أشراط القوى ، المعرعة بالمجتهد في الأحكام الشرعية نائب من قبل أئمة
الهدى سنوات الله وصلاحه عليهم في حال النية في جميع ما للبيعة فيه
مدخل - وربما استثنى لأصحاب القل والحدود مطلقاً - فيجب التحاكم إليه ،
والانقياد إلى حكمه ، وله أن يبيع مال المنع من أداء الحقوق احتيج إليه ، وبلي
أموال العيالب والأطفال والمهتاء والمطلين ، وينصرف على المحجور عليهم ،
إلى آخره ، ثبت للحاكم المنسوب من قبل الإمام عليه السلام .

٩٠ ، وأبو حامد محمد بن محمد البرقي في المستصفي من علم الأصول ١ : ٧٣ ، ومحمد بن
نظام الدين محمد الأصبهاني في فوائذ الرحمات بشرح مسلم الثبوت ١ : ١٠٣ ، والعلامة الحلبي
في نهاية الأصول (مطبوع) البحث الرابع أحكام الرحمة ورقة ٩١ ، وعلى بن عبد الكافي
السكي في الإبهاح في شرح المسهاج ١ : ١٢٦ ، وليريد الاطلاع أنظر : القوانين للميرزا
أبو القاسم القمي ١ : ١٢٧ .

والأصل فيه ما رواه الشيخ في التهذيب باسناد الى عمر بن حفظة ، عن مولانا الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال : « أنظروا الى من كان منكم قد روى حديثا ، ونظر في حلالا وحراما ، وعرف أحكاما فارضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما ، فإذا حكم بحكما ولسم بقوله منه فانما بعحكم الله استخف وعليارد ، وهو راد على الله ، وهو على حد الشرك بالله ، وإذا احلما فالحكم ما حكم به أعداهما وأقنهما وأصداهما في الحديث وأورعهما »^(١) ، وفي معناه أحاديث كثيرة^(٢).

وقد استخرج الأصحاب لأوصاف المعصية في الفقه المعتمد من هذا الحديث ونحوه ، وضبطوها في ثلاثة عشر شيئا (سيأتي بيانها انشاء الله تعالى في آخر الرسالة)^(٣).

والمقصود من هذا الحديث هنا : أن الفقه الموصوف بالأوصاف المعينة ، منصوب من قبل أئمتنا عليهم السلام ، نائب عنهم في جميع ما للولاية فيه مدخل بمقتضى قوله : « فاني قد جعلته عليكم حاكما » ، وهذه استانة على وجه كلي . ولا يفتح كون ذلك في زمن الصادق عليه السلام ، لأن حكمهم وأمرهم عليهم السلام واحد كما دللت عليه أخبار أخرى ، ولا يكون الخطاب لأهل ذلك العصر ، لأن حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والامام عليه السلام على الواحد حكم على الجماعة بغير تفاوت كما ورد في حديث آخر^(٤).

(١) التهذيب ٦ : ٣٠١ حديث ٨٤٥ .

(٢) انظر : الحقيقه ٣ : ٢ حديث ١ ، التهذيب ٦ : ٢١٩ حديث ٥١٦ .

(٣) في نسخة « و » : من أراد معرفتها فليرجع الى مضامها من كتب الأصحاب .

(٤) عوالي اللآلي ١ : ٤٥٦ حديث ١٩٧ و ٩٨ : ٢٧٠ حديث ٢٧٠ : « قال صلى الله عليه وآله : « حكمي على الواحد حكمي على الجوامع » وروى الترمذي في ص ١٥١ : ٤ كتاب السير (٢٢) باب ما جاء في بيعة النساء (٣٧) حديث ١٥٩٧ عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : « إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة » ، ورواه الدارقطني

المقدمة الثالثة :

يشترط لصلاة الجمعة وجود الإمام المعصوم أو نائبه ، وعلى ذلك اجماع علماء فاطمية ، ومن نقل لاجماع على ذلك من سآخري أصحابنا : المحقق نعم الدين بن سعد في المعتمد ^(١) ، والعلامة المنبجر جمال الدين ابن المطهر في كنه كاتذكرة ^(٢) وغيرها ^(٣) ، وشيخنا الشهيد في الذكرى ^(٤) ، وبعد التسع الصادق تظهر حقيقة ما بعثوه ، والأصل في ذلك قبل الاجماع الاتفاق على أن النبي صلى الله عليه وآله كان يمين لامامة الجمعة - وكذا الخلفاء بعده - كما يمين للقضاء ^(٥) ، وكذا لا يصح أن ينصب الإنسان نفسه قاضياً من دون إذن الإمام فكذا امام الجمعة ، وليس هذا قياساً بل استدلال بالعمل المستمر في الأعصار ، فمحالته حرق للاجماع وبسبه على ذلك ما روي عن أهل البيت عليهم السلام من عدة طرق ، منها رواية محمد بن مسلم قل : « لا تجب الجمعة على أقل من سبعة : الإمام ، وقاضيه ومدعي حقاً ، ومدعي عليه ، وشاهدان ، ومن يضرب الحدود بين يدي الإمام » ^(٦) ، وفي سنة ١٤٧١ : حديث ١٦ كتاب المكاتب (نوادر) ، والشوكاني في نيل الاوطار ٣٠١١ : والشهيد في الاربعون حديثاً : ٢٣ .

(١) المعتمد ٢ : ٢٢٩ .

(٢) التذكرة ١ : ١٤٤ .

(٣) تحرير الاحكام ١ : ٤٣ ، منبى المطلب ١ : ٣١٧ ، نهاية الاحكام ٢ : ١٣ .

(٤) الذكرى : ٢٣٠ .

(٥) انظر : السن الكبرى للدهلي ٣ : ١٢٢ ، مصنف ابن شيعة ٢١٣ : ١٢ ، كثر المال

٧ : ٦٠٠ : حديث ٢٠٤٥٣ .

(٦) روى الشيخ الصدوق رحمه الله في التقيه ١ : ٢٦٧ : حديث ١٢٢٢ من محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « تجب الجمعة على ستة نفر من المؤمنين ، ولا تجب على أقل منهم : الإمام ، وقاضيه ، ومدعي حق ، وشاهدان ، والذي يضرب الحدود بين يدي الإمام »

وروى الشيخ الطوسي رحمه الله في التهذيب ٣ : ٢٠ : حديث ١٧٥ ، والاستبصار ١ : ٤١٨

هذا دلالة على اشتراط الامام قال في التذكرة : ولأنه اجماع أهل الأعصار ، فإنه لا يقيم الجمعة في كل عصر الا الائمة ^(١) .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا كلام بين الأصحاب في اشتراط الجمعة بالامام أو نائبه ، إنما الكلام في اشتراط كون النائب منصوباً مخصوصه أو يكفي نفسه ولو على وجه كفي حيث يتعذر غيره ، وأكثر الأصحاب على الثاني ، وسيأتي لذلك مزيد تحقيق ان شاء الله .

الباب الثاني

اختلف أصحابنا في حكم صلاة الجمعة حال غيبة الامام عليه السلام على قولين ، بعد انعقاد الاجماع منهم ، ومن كابة أهل الاسلام على وجوبها شرائطها حال ظهوره ^(٢) :

الاول :

القول بجواز فعلها إذا اجتمعت باقي الشرائط ، وهو المشهور بين الأصحاب ، وبه قال الشيخ رحمه الله في النهاية والخلاف ^(٣) ، وأبو الصلاح ^(٤) ، والمحقق في المختار وغيره ^(٥) ، والعلامة في المختلف وغيره ^(٦) ، وشيخنا الشهيد ^(٧) .

حديث ١٦٠٨ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يجب الجمعة على سعة نفر من المسلمين ، ولا يجب على أقل منهم : الامام ، وقاضيه ، والمدعي حياً ، والمدعي عليه والشاهدان ، والذي يضرب الحدود بين يدي الامام » .

(١) التذكرة ١ : ١٤٤ .

(٢) في « شرح » وجوده .

(٣) النهاية ١ : ٧ ، الخلاف ١ : ٦٧٦ مسألة ٣٩٧ كتب الصلاة .

(٤) الكافي في الفقه ١ : ١٥٦ .

(٥) المختار ٢ : ٢٩٧ ، شرائع الاسلام ١ : ٩٨ ، المختصر النافع ٢ : ٣٦ .

(٦) المختلف ١ : ١٠٨ ، نهاية الاحكام ٢ : ١٤ .

(٧) الذكرى ١ : ٢٣١ .

وجمع من المتأخرين^(١) ، وهو الأقوى ، وتدل عليه وجوه :

الأول . قوله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع »^(٢) ، ووجه الدلالة : أنه علق الأمر بالسعي إلى الذكر المخصوص ، وهو الجمعة أو الحطة اتفاقاً ، لئلا يخلط الأمر وهو الأدب لها ، وليس النداء شرطاً اتفاقاً ، والأمر للوجوب كما نقرر في موضعه ، فيجب السعي لها حينئذ ، ووجوبه يقتضي وجوبها ، ولأن رب الأمر بالسعي إنما هو حال اجتماع الشرائط من العمد والحطين وغيرهما .

فإن قيل : المدعى هو شرعية الجمعة حال العمة ، والآية إنما تدل عليها في الجملة فلا يشتد المدعى .

قل : لا ريب أن المراد بالأمر هنا التكرار وإن لم يكن مستعاداً من لفظ الأمر فإنه لا يدل بنفسه على وحدة ولا تكرار ، إذ هو مستند بدليل من خارج ، للاجماع على أنه لا يكفي للاشتغال في الجمعة فعلها مرة أو مرات بل دائماً ، وذلك بشاغل زمان العمة .

فإن قيل : المدعى جواز فعل الجمعة زمان العمة ، والذي دل عليه دليلكم هو الوجوب مطلقاً ، مقتضى لوجوبها حينئذ .

(١) قال السيد محمد جواد الحسيني العاملي في مفتاح الكرامة ٣ : ٦٢ : وأما القول الرابع وهو الوجوب تحييراً من دون اشتراط الفقيه ، ويعبر عنه بالجواز نادرة ، وبالاتجاه إلى أخرى فهو المشهور كما في التذكرة وعناية المراد ، ومذهب المعظم كما في الذكرى ، والأكثر كما في لروض وانصاف العلية والمأخوذة وربما من المسائل ، وهو خيرة النهاية والمسوط والنصاح وجامع الشرائع والشرائع والرفع والمقرر والتحصيل وحواشي الشهيد والبيان وعناية المراد كما سمعت ، والموسر الحاوي والمقتصر وتماثيل الإرشاد والميسرة والروض والروضة .

قلنا: ليس المراد بالجواز هنا معناه الاحصاء وهو ما استوى طرأ فعله وتركه
لامتناع ذلك في العبادات، فان العبادة تستدعي رجحاناً لتعمل كونهما قرينة، وكون
الاحلاص معتبراً في نيتها والثواب مترتباً على فعلها، وانما المراد به معناه الأعم
- أهني مطلق الاذان في العمل شرعاً - وذلك جنس للوجوب والندب وقسميهما.
فان قيل: أي الأقسام الأربعة مراد؟

قلنا: معلوم انتفاء الاباحة والكراهة وكذا الندب، لاجتماع على أن الجمعة
حيث تشرع تجريء عن الظهور، ويمتنع التعمد بهما معاً، لامتناع الجمع بين الندب
ومبدله، فلم يبق الا الوجوب التحيري بينها وبين الجمعة، فالحوار المدعى في
معنى الوجوب.

فان قيل: لم آثرتم التعبير بالجواز على الوجوب؟

قلنا: لوجهين:

أحدهما: ان التعبير بالوجوب يوهم ارادة الحتم.

والثاني: ان مناط الحلاف هو الشرعية حاشد وعدمها ومعنى الشرعية. الاذن
في العمل شرعاً، فاذا مناط الحلاف هو الجواز وعدمه، فلو غير بغيره لم يقع
الموقع.

ون قيل: قد عبر بعض الفقهاء باستحباب الجمعة حال الغيبة.

قلنا: هو صحيح وان كان التعبير بالجواز أولى، لما فيها عليه، ووجه الصحة:
ان الوجوب التحيري لا ينافيه الاستحباب العيني، لان أحد فردي الواجب قد يكون
أفضل من الفرد الآخر، فيكون مستحباً بالنسبة إليه، فيستحب اختياره.
فان قيل: دليكم بقتضي الوجوب العيني الحتمي، والمدعى هو الوجوب
التخييري فلم يتلأما.

قلنا: أجمع علماءنا الامامية وضوا ان الله عليهم طيفة بعد طيفة، من حصر امتنا

عليهم السلام الى عصر واحد على انتهاء الوجوب العيني عن الجمعة حال غيبة الامام عليه السلام وعدم تصرفه وتعدد أحكامه ، وامل الصوابه أن اجتماع الناس كافة في مكان واحد ، مل الجمعة - كما هو الواجب في كل بلد - منط التنازع والتجاذب ، فمع عدم ظهور الامام وتعدد أحكامه ربما كان مثيرا لشر والفساد فلم يحسن الامر به مطالعا .

ويؤيد الى ذلك ما رواه طليحة بن ريد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : لا الجمعة الا في مصر تقام فيه لحدود^(١) وان كان في الحديث ضعف ، وحيث كان كذلك لم يكن عبوم لاية الوجوب الحتمي في الارمان الشامل لزمان الغيبة المستفاد من التكرار ، الذي دل الاجماع على كونه مراداً بالامر ثابتاً ، مل الثابت حدوثها مطابق الوجوب الصادق بالوجوب الحتمي حالئذ وهو المدعى .

واحترض شيخنا في شرح الارشاد على الاحتجاج بالاية على جواز الجمعة حال الغيبة أو استصحابها : بأنه يحتمل أن يراد به تودي : فداء خاص ، وقربته الامر بالسعي^(٢) يعني : يحتمل ارادة استدعاء حول وجود الامام عليه السلام بقربة الامر بالسعي الدال على الوجوب في زمان الغيبة .

وجوابه : ان الوجوب ثابت في زمان الغيبة وغيره كما قررناه ، لأن الوجوب التخييري وجوب فلا اشكال .

الثاني : الاخبار : فمنها صحيحة زرارة ، قال : حدثنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت أنه يريد أن يأتيه ، فقات : نقدوا عليك ، فقال : ولا ، انما عتيت عندكم^(٣) .

(١) التهذيب ٢ : ٢٣٩ حديث ٦٣٩ ، الاستبصار ١ : ٤٢٠ حديث ١٦١٧ .

(٢) غاية المراد : ٢٩ .

(٣) التهذيب ٣ : ٢٣٩ حديث ٦٣٥ ، الاستبصار ١ : ٤٢٠ حديث ١٦١٤ .

ومنها موثقة زرارة ، عن عبد الملك ، عن الباقر عليه السلام قال : « شك هلك
ولم يصل فريضة فرضها الله » ، قال : قلت : كيف أصنع ، قال : قال : « صلوا
جماعة »^(١) يعني الجمعة .

ومنها صحيحة عمر بن يزيد ، عن الصادق عليه السلام قال : « إذا كانوا سبعة
يوم الجمعة فليصلوا في جماعة »^(٢).

ومنها صحيحة منصور ، عن الصادق عليه السلام قال : « يجمع نفوس يوم
الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد ، فإن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم ، والجمعة
واجبة على كل أحد ، لا يضر اليأس فيها الاحتمال »^(٣) الحديث

واعترض شيخنا في شرح الارشاد على الحديثين الأولين : بأنه يجوز استناد
الجواز فيهما إلى ادن الإمام وهو يسلم بصدوث ، لأنه من باب المقدمة قال :
وتنه عليه العلامة في نهايته بقوله : لما أذا لررارة عهد لملك جازل وجوده القصى
وهو ادن الإمام^(٤) .

وجوابه : ان تجويز فعل أو إيجاه من الإمام عليه السلام لأهل عصره لا يكون
مقصوراً عليهم ، لأن حكمه عليه السلام على الواحد حكمه على الجماعة ، كما في قول
النبي صلى الله عليه وآله وقد سئل عن انقصر : « إنما هي صدقة تصدق الله بها عليكم
فاقبلوا صدقته » ، فان ذلك غير مقصور على السائل ، ولا على أهل عصره قطاً ،
فتجويز الإمام عليه السلام فعل الجمعة لأهل عصره مع عدم عود أحكامه ونصرائه
يكون أدباً لهم ولغيرهم ، ولا يلزم إلى نصب نائب من باب المقدمة كما ذكره ،

(١) التهذيب ٣ : ٢٣٩ حديث ٦٣٨ ، الاستبصار ١ : ٤٢٠ حديث ١٦١٦ .

(٢) التهذيب ٣ : ٢٤٥ حديث ٦٦٤ ، الاستبصار ١ : ٤١٨ حديث ١٦٠٧ .

(٣) التهذيب ٣ : ٢٣٩ حديث ٦٣٦ ، الاستبصار ١ : ٤١٩ حديث ١٦١٠ .

(٤) النهاية ٢ : ١٤ ، غاية المراد ٢ : ٢٦ .

لأنه حيث لا يكون خاصاً ، والامام غير متوقف على نصبهم ، لما عرفت من أن الامام قد نصب نائباً على وجه العموم بقوله عليه السلام : « فاني قد جعلته عليكم حاكماً » ، وهذا لا يختلف فيه عصره وعصرنا

ويظهر من قول زرارة رحمه الله : حشا أبو عبيدة عليه السلام ، ومن قول الباقر عليه السلام لعبد الملك : « مثلك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله تعالى » أن ذلك ليس على طريق الوجوب الحتمي المبني ، وان كان قوله عليه السلام : « فريضة فرضها الله تعالى » يدل على الوجوب في الحملة ، وما ذاك الا لأن زمانه وزمان الغيبة لا يجعله ان لا اشتراكهما في المسع من التصرف وتبعية لأحكام الذي هو المطلوب الاقصى من الامام ، ولولا ذلك لم يكن نصبه للحاكم حيث منازلا لعصرنا وما قبله وما بعده ، وأي فرق بين الحكمين حتى يجعل أحدهما مقصوراً على عصره عليه السلام والآخر عاماً في كل زمان ؟

وعند التأمل الصادق لهدى الحديثين تتضح دلالتهما على مشروعية فعل الجمعة وان لم نجب حتماً ، إذ لو كان الوجوب حتماً لكان حقه أن يأمر ويحرم وينكر على التاركين كمال الانتكاز. والعجب أن لأصحاب لم يقصروا نصب الحاكم على الوجه الذي عرفت على من مسع ذلك في زمنهم عليهم السلام ، واعتصموا بمعمومه لكل زمان ، وما اختلفوا وصار بعضهم إلى تجوز قصر الأذن على أهل عصرهم عليهم السلام واعتصموا رحمه الله على الحديثين الآخرين بأنهما مطلقان ، والمطلق محمول على المقيد^١ .

وجوابه : القول بالموجب ، فانهما مقيدان بوجود الامام أو من يقوم مقامه ، فبدلان حيث على مطلق وجوب الجمعة مع الشرائط المذكورة وان تحتمت مع ظهوره عليه السلام ، لما عرفت سابقاً من انتفاء الوجوب الحتمي حال الغيبة باجماعها.

الثالث : استصحاب الحال، فإن الأجماع من جمیع أهل الاسلام على وجوب الجمعة^(١) حال ظهور الامام عليه السلام بشرط حضوره أو نائبه ثابت ، فيستصحب الى زمان الفیة الى أن يحصل الدليل القل وهو منتف .

فإن قيل : شرط ظهور الامام فينتفي .

قلنا : ممنوع ، وام لا يجوز أن يكون شرطاً لتحتم الوجوب ، فيحتص بالانقضاء بانتفائه .

فإن قيل : يلزم بحكم الاستصحاب القول بالوجوب العيني .

قلنا : هناك أمران ، أحدهما : أصل الوجوب في الجملة ، والثاني : تحتمه وتعين الفعل ، والذي يلزم استصحابه هو الأول دون الثاني ، لما عرفت من أن تحتم الوجوب مشروط بظهور الامام اجماعاً ما ، فإذا انتفى شرط كيف يستصحب .
فإن قيل : فيلزم بمقتضى الاستصحاب شرعية الجمعة حال الفیة وان لم يكن من له النيابة حاضراً .

قلنا : لم يمتد الاجماع على وجوبها حال ظهوره عليه السلام مطلقاً ، بل بشرط حضوره أو نائبه اجماعاً ما ، فهذا هو الذي يلزم استصحابه دون ما عده ، ورده ببناء أن اشتراط الجمعة بالامام أو نائبه اجماعي كما عرفت ، فان كان شرط الصحة فظاهر ، وان كان شرط الوجوب فإذا انتفى لم يلزم بقاء الجوار كما عرفت ، على أن بقاء الجوار هنا لم يقل وان جورياه في مواضع أخرى ، لأن الجوار إنما يت هو الجوار بالمعنى الاحص ، لأن الفصل المقيد للحس - وهو عدم الحرج الذي يقتضي فصل الوجوب - لا يستلزم رجحاناً يصدق الاستصحاب ، لعدم اسطرار الأعم الاحص ، ولانتهائه بالأصل وبانقضاء ما يقتضيه ، والجوار بالمعنى الاحص لا ينظم مع العبارة .

(١) في نسخة ٣ ش : وجوب الجمعة في الجملة .

واعلم أن شعباً الشهيد قسالة في شرح الارشاد بعد أن اعترض على دلائل المجوزين بما حكيناه سابقاً : والمتمند في ذلك أصالة الجواز ، وعموم الآية ، وعدم دليل مانع ^(١) .

هذا كلامه ، وهو استدلال عجيب ، فإن أصالة الجواز لا يستدل بها على فعل شيء من العبادات ، إذ كون الفعل قربة وراجحاً بحيث يتعبد به توقيفي يحتاج إلى أدل اشارة ، وبدونه يكون بدعة ، وأما الآية فلا عموم لها ، وإطلاقها مقيد بمحصول الشرط بانتهق أهل الاسلام ، ومن الشرائط حضور الإمام أو نائبه أجمعاً ما ، وأما عدم الدليل المانع فلا يقتضي الجواز ، إذ لا بد من كون المجوز موجود .

القول الثاني :

المنع من صلاة الجمعة حال الغيبة ونفسي شريعتها ، وهو المنقول عن المرتضى في المسائل الميانارقيات ظاهراً ^(٢) وهن سائر ^(٣) وابن ادريس صريحاً ^(٤) ، واختاره العلامة في المنتهى ^(٥) وقال في الذكرى : انه متوجه بعد أن أمسى بالجواز ^(٦) ، وذلك ينصبي اضطراب كلامه في حكمها ، واحتجوا على ذلك بوجوه :

الأول : شرط انعقاد الجمعة الإمام أو من نفعه لذلك اتفاقاً ، وفي حال الغيبة الشرط منف بمتنعي الانعقاد ، لامتداع ثبوت المشروط مع انتهاء الشرط .

وأجاب في المختلف بمنع الإجماع على خلاف صور النزاع ، وبالقول

(١) غاية المراد : ٢٦٠ ،

(٢) جواب المسائل لميانارقيات (ضمن رسائل الشرح المرتضى) المجموعة الاولى :

(٣) المراسم : ٧٧١ .

(٤) المرائر : ٦٣١ .

(٥) تنهى المطلب : ١ : ٣٣٦٠ .

(٦) الذكرى : ٢٣١ .

بالموجب، لأن الفقيه المأمون منصوب من قبل الإمام، ولهذا تمضي أحكامه وتجب مساعدته على إقامة الحدود وانقضاء بين الناس^(١).

لا يقل : الفقيه منصوب للحكم والافتاء ، والصلاة أمر خارج عنهما .

لأننا نقول : هذا في غاية السقط ، لأن الفقيه منصوب من قلمهم عليهم السلام حاكماً في جميع الأمور الشرعية ، كما علمته في المقدمة .

الثاني : أن الظهر ثالثة في الدمة يقين ، فلا يرأ المكلف إلا بفعلها .

وأجاب أيضاً بأن اليقين متف بما ذكرناه ، يعني من الدلائل الدالة على مشروعية الجمعة^(٢).

وأجاب في شرح الإرشاد بأنه يكفي في الرامة الطن الشرعي ، والألزم التكليف بما لا يطاق^(٣) . وفي هذا الجواب اعتراف بوجوب الطهر ، والأدلى في الجواب منع نيق وجوب الطهر في محل النزاع ، وكيف وهو المتعارف ؟ أليكون الاحتجاج به مصادرة .

الثالث : ذكره شيخنا في الذكرى يقال - بعد أن حكى القول بالمنع ودليل القائلين به - وهذا القول متوجه ، والألزم وجوب العبي ، وأصحاب القول الأول - يعني المجورين - لا يقولون به^(٤).

وحاصله : أنه لو جاز فعل الجمعة حال المية - كما قال المجوزون - أرم وجوبها عبناً فلا يجوز فعل الطهر ، والثاني باطل باتفاقنا .

ويك الملامرة : أن الدلائل الدالة على الجواز دالة على الوجوب عبناً ، لأن

(١) المختلف : ١٠٩ .

(٢) المختلف : ١٠٩ .

(٣) غاية المراد : ٢٦ .

(٤) الذكرى : ٢٣١ .

اعتبرت ادلائها لزم القول بالوجوب، ولأن الجمعة لم تشرع الا واجبة عباً، فمتى صاغ فعلها لزم وجوبها كذلك .

هذا أقصى ما يقال في توجيهه ، وصحف هذا الاستدلال أظهر من أن يحتاج الى البيان ، فان الدلائل الدالة على الجواز دالة على الوجوب في الجملة لأعلى الوجوب عباً ، ونحن نقول بموجبه ، وكون الجمعة لم تشرع الا واجبة عباً ليس أمراً زائداً على محل النزاع فالمطالبة بالبيان محالها .

فإن قيل : المتبادر من الوجوب هو العيني لا التحيري .

قلنا : إن اريد كونه لا يستعمل فيه حقيقة معلوم بطلانه ، وإذا اريد كونه العيني أكثر في الاستعمال فمسلم ، لكن ذلك لا يمسح من العمل عليه ، على أنا نحمله على الوجوب في اللحظة أهم من كل منهما ، وهو الموضوع الحقيقي وجبته فيتم المراد ، لاسيما وقد أجمعنا على امتناع ارادة العيني ، للاجماع على نفيه حال الغيبة ، وصحبة زرارة ^(١) وموافقة عبد الملك ^(٢) سيهان على ذلك .

واعلم أن من الأصحاب من بين القولين في المسألة على أن الإمام هل هو شرط الصحة أو شرط الوجوب ؟ من أصل الاشتراط لاختلاف فيه ، فان كان شرط الصحة امتنع فعل الجمعة حال الغيبة كما يقول ابن ادريس ^(٣) والجماعة ^(٤) ، وإن شرط الوجوب لم يمسح ، إذا لازم استفاؤه حيث هو الوجوب خاصة ، وأول من أشار الى هذا البناء شيخنا الشهيد في الذكرى ، فانه قال بعد حكاية القول بالصحة عن ابن ادريس والجماعة - : وهو القول الثاني من القولين ، بناءً على أن ادن

(١) التهذيب ٣ : ٢٣٩ حديث ٦٣٥ ، الاستصار ١١ : ٤٢٠ حديث ١٦١٤ .

(٢) التهذيب ٣ : ٢٣٩ حديث ٦٣٨ ، الاستصار ١ : ٤٢٠ حديث ١٦١٦ .

(٣) الرازي : ٦٣ .

(٤) السيد المرتضى في جواب المسائل البياعاقيات (ص ١٠٠) وسائل الشريعة المرتضى (المجموعة الأولى : ٢٧٢ ، وسائر في المراسم : ٧٧ ، والعلامة في المنتهى ١ : ٣٣٦ .

الامام شرط الصحة وهو مفقود^(١).

وتيمه تلمبه المقداد في شرح النافع قال فيه : ومبنى الخلاف أن حضور الامام هل يشترط في ماهية الجمعة ومشروعيتها أم في وجوبها ؟ فابن ادريس على الأول، وبإمام الاصحاب على الثاني وهو أولى، لأن الفقيه المأمون كما تنعذ أحكامه حال الغيبة كذا يحور الاقضاء به في الجمعة^(٢)، هذا كلامه .

وما أشار اليه شيعا من البناء لا يحلو : اما أن يراد بالأذن فيه : الأذن مطلقاً، أو الأذن الخاص وهو الصادر من الامام عليه السلام لشخص معين . والأول منظور فيه ، فان اذن الامام في الجملة متى ثبت كونه شرطاً للجمعة لم يرد عدم مشروعيتها بانتفاءه ، سواء كان شرطاً لصحتها أو لوجوبها ، أما اذا كان شرط الصحة فظاهر، وأما اذا كان شرط الوجوب ، فلأن انتفاء الوجوب لانتهاء الشرط لا يلزم منه ثبوت الجواز لوجوبه :

الأول : ما سبق بيانه في المقدمة من أن الوجوب اذا رفع لا يبقى الجواز .
الثاني : ان الجواز^(٣) بمعنى الاباحة لا يتصور في العادة، وانبات الاستحباب بغير مثبت باطل ، ومع ذلك لاقتل بواحد منهما من أهل الاسلام .

الثالث : ان وجوب الجمعة اذا اختص بحال الأذن يقتضي كون الدلائل الدالة على فعلها محتصة بحال الأذن ، لبطان ما خالها، وجبته بحال عدم الأذن لا يدل عليه وجوب ولا اباحة ، فلا يدل فيه ارتفاع الوجوب فيبقى الجواز ، لأن متعلق الوجوب والجواز يعتبر اتحاداً لبأني فيه ذلك ، وهو متفق هنا . وأيضاً فان بناء الحوار حال الغيبة على الأذن في الجملة شرط الوجوب لا يستقيم ، لأن ذلك يقتضي الوجوب حال الغيبة ، لتحقيق الشرط بوجود الفقيه ، ولا فائل به .

(١) الذكرى ١ : ٢٣١ .

(٢) التفتيح الرائع لمختصر الشرائع ١ : ٢٣١ .

(٣) م ٥ ش : الوجوب

فان قيل : حاز ان يكون المراد بالوجوب المشروط بالامام هو العيني ، فاذا انتهى لانتفاء الشرط لم يلزم انتفاء الوجوب التخييري .

قلنا : لا يلزم انتفاؤه اذا ثبت الا انه لا مشك له حيث ، لأن الوجوب العيني اذا جعلت دلائل وجوب الجمعة من الآية والحديث مقصورة عليه لم يكن على ما سواه دليل

فان قيل : يمكن أن يراد بالآية والحديث الوجوب العيني في حال ظهور الامام ، والتخييري في حال غيبه .

قلنا : يمنع فهم ذلك من التلويح ونفح ارادته منه ، ومع ذلك فمجرد امكان ارادته عقلاً لا يقتضي ارادته .

والنهي ما يقال في تفسير الآية : ان الامر اما أن يكون للوجوب العيني ، أو الوجوب في الجملة أعم منه ومن التخييري ، ولما دل الاجماع على نهي العيني زمان الغيبة امتنع حمل الآية عليه ، وتعين الحمل على الوجوب في الجملة .

وأيضاً فان بناء القول بالجمع من الجمعة حال الغيبة على كون الاذن مطلقاً - وان لم يكن على وجه خاص - شرط الصحة لا يستقيم ، لأن هذا البناء يقتضي الجواز حال الغيبة ، وقد عرفت أن الغيبة المأمون الحامع للشرائط مأذون له بوجه كلي ، وكيف يبني الشيء على ما ينافيه ؟ هذا اذا اريد المعنى الأول .

وان اريد الثاني - أعني الاذن الخاص - صح البناء ، لأنه اذا ثبت كونه شرطاً للصحة لزم فيها حال الغيبة لامحالة ، وان كان شرط الوجوب لا يلزم فيها حاله ، لأن الوجوب المشروط بالاذن الخاص اما هو العيني ايضاً ، وشرط الصحة في تلك الحالة وهو الاذن في الجملة متحقق ، والظاهر أن هذا هو المراد ، بل كاد يكون قطعاً ، لأن بناء الشيء على ما ينافيه في كلام شيخنا الشهيد مع كمال تحققه ودقة نظره من أبعد الأشياء .

وانما أوردنا الكلام كما ترى ليتضح أن المراد ما ذكرناه، وما ذكره المقداد رحمه الله من البناء غير مستقيم، لأن حضور الامام عليه السلام إذا اريد به ظهوره توسعاً، وتجاوزاً إذا اريد حضوره أو حضور نائبه الخاص اكتفاء لوضوحه، وازيد بالوجوب المشروط على الشق الثاني الوجوب الحتمي لم يحرج عن كلام الشهيد. إلا أن قوله : وهو أولى، لأن العقبه الى آخره تعال من الربط، اذا لا يلزم من بعد الأحكام الدينية الى آخره كون الأولى اشتراط الوجوب بحضور الامام دون صحة الجمعة .

ولو قبل في الساء : شرط الجمعة : اما اذن الامام عليه السلام على وجه خاص، أو مطلقاً، فعلى الأول يتخرج المصحح، وعلى الثاني الجواز، وكما دل الدليل على اعتبار الأذن في الجملة حيث يتمذر الأذن الخاص، كان الأصح من القولين الجواز فكان أجود .

وانما قلنا ذلك، لأن اشتراط الجمعة بالامام أو نائبه اجماعي كما عرفت، ومع ظهوره عليه السلام وتمكنه لا بد من الاستنباط صريح الاجماع .
تنبيه :

قد علم مما قدمناه أنه ليس المراد بجواز الجمعة حال الغيبة أو استحبابها إيقاعها كذلك، لامتناعه من وجوه، فإن الإباحة لا تنظم مع العادة، وإرادتها مع ذلك إرادة الاستحباب بساطل، لعدم دليل يدل على واحد منهما، وإسدية على كلا^(١) التقديرين متعددة، والجمع بين الجمعة وانظهر استقلاله مشروع اتفاقاً، فلم يبق إلا إرادة الجواز بمعنى السائغ، وهو جنس للوجوب كما عرفت، أو الاستحباب المعنى فانه يجامع الوجوب التحيري كما سبق .

إذا عرفت ذلك فقد قال شيخنا في الذكرى في تحقيق ما يراد بالاستحباب هنا :

(١) في نسخة « فر » : أحد .

فلاستحياب إنما هو في الاجتماع ، أو بمعنى أسه أفضل الأمرين الواجبين على التخيير^(١). هذا كلامه ، والمعنى الثاني هو الصواب ، فإن استحباب الاجتماع مع وجوب الفعل ليس بجيد .

الباب الثالث

في أن الجمعة لا تشرع حال العيصة الامع حضور الفقه الجامع للشرائط ، وكونه اماماً .

قد علم مما مضى أن اجتماع الامامية في كل عصر على اشتراط الجمعة بالامام أو نائبه واقع ، وأشرنا الى أن كراه الأصحاب قد نفلوا ذلك صريحاً ، فمن نقله المحقق نجم الدين بن سعيد في المعبر ، قل في بيان سياق شروط الجمعة - وقد عد منها السلطان العادل أورثته - : وهو قول علمائنا^(٢).

ومن الناقلين له العلامة في كتبه ، فإن في التذكرة مسألة : يشترط في وجوب الجمعة السلطان أو نائبه عند علمائنا أجمع ثم قال : مسألة : أجمع علماءنا كانه على اشتراط عدالة السلطان ، وهو الامام المعصوم أو من يأمره بذلك^(٣).

وسهم شيخنا المدقق الشهيد ، قل في الذكرى : وشروطها - يعني الجمعة - : السلطان وهو الامام المعصوم أو نائبه اجماعاً ما^(٤) . والتصريح بذلك في باقي عبارات الأصحاب أمر ظاهر لا حاجة الى المطويع نقل جميعها ، وأنت تعلم أن ثبوت الاجتماع يكفي فيه شهادة الواحد فما طك بهؤلاء الأئمة .

(١) الذكرى : ٢٣١ .

(٢) المعبر : ٢ : ٢٧٩ .

(٣) التذكرة : ١ : ١٤٤ .

(٤) الذكرى : ٢٣٠ .

وحيث نقول: إذا ثبت كون الاجتماع واقعاً على اشتراط الامام أو نائبه في وجوب الجمعة امتنع وجوبها بدون الشرط ، فإذا أمكن النائب الخاص تعين ، لأن النيابة على الوجه الخاص مقدمة على النيابة العامة ، وإنما يصر إلى الثانية مع تميز الأولى ، ولأرباب أن مشروعية الجمعة حال النية إنما هو بطريق الوجوب تحيراً ، كما عرفته غير مرة في تناوله الاشتراط المذكور .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون المراد كون المشروط بالامام أو نائبه هو وجوبها حياً حتماً ، بل هو المتبادر إلى الأذهان من معنى الوجوب ؟

قلنا : الوجوب مفهوم كلي يصدق على الحتمي والتحيري ، والمضيق والموسع ، والعيني والكفائي . وكل من صرف اصطلاح الفقهاء والأصوليين علم ذلك قطعاً على وجه لا يرتاب فيه ، ويؤيده أنه ينقل القسمة إلى الأقسام كلها ، ومورد القسمة يجب اشتراكه بين الأقسام ، فإذا خلق حكم بالوجوب وجبت أجزاءه على الماهية الكلية ، أعني مفهوم الوجوب المضاف إلى الجمعة مطلقاً ، ولا يجوز حمله ببعض الأفراد دون بعض الأدليل يدل عليه ، وبدون ذلك يمتنع شرعاً ، فمن عمد إلى ما نقله الأصحاب من الاجتماع الذي حكيناه موحملة على فرد مخصوص من أفراد الوجوب - والحال ما قدمناه - كان كمن حمل قوله عليه السلام : « مفتاح الصلاة الطهور »^١ على الصلاة الواجبة أو اليومية مثلاً ، لأنها أشبع وأكثر دوراناً على لسان أهل الشرع ، وكفاه بذلك عاراً وأمرأه .

ويريد ذلك بياناً أن أجفة الأصحاب صرحوا في كتبهم بكون الفقيه الجامع

(١) الفقيه ٢٣ : ١ حديث ٦٨ ، سنن أبي داود ١٦ : ١ حديث ٦٦ باب : فرص الوضوء ، سنن الترمذي ٨ : ١ حديث ٣ باب : ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، سنن ابن ماجه ١٠١ : ١ حديث ٢٧٥ - ٢٧٦ باب : مفتاح الصلاة الطهور ، سنن الدارمي ١٧٥ : ١ باب : مفتاح الصلاة الطهور ، سنن أحمد بن حنبل ١٢٩ : ١ .

للشروط معتبراً حال الغيبة، وهم الذين بقوا ألبا الاجماع في هذه المسألة وغيرها
وعمدنا في الادلة الغلبة إما هو نقلهم ، ولاريب أنهم أعرف بموقع الاجماع
وأعلم بما نقلوه ، فلو كان الاجماع واقعاً على خلاف المدعى لكانوا أحق بمناقضته
وأبعد عن مخالفته .

وبحقيق ما قلناه ما ذكره علم المتعدين وعلامة المتأخرين في المختلف لما
ذكر احتجاج المختلف بوجهين : أحدهما : ان من شرط انعقاد الجمعة الامام أو
من نصبه ، وانقضاء الشرط يتبع المشروط قطعاً الى آخر احتجاجهم قال : والجواب
عن الأول بمنع الاجماع على خلاف صورة النزاع ، وأيضاً فاما نقول بوجهه ،
لان الغيبة المأمون منصوب من قبل الامام ، ولهذا تمضي أحكامه ونجب مساعدته
على إقامة الحدود والقضاء من الناس^١

هذا كلامه ، وحاصله : انه أجاب عن دليل الخصم - ان الاشتراط المذكور
ثابت اجماعاً ، وهو يقتضي عدم المشروعية في الغيبة - بجوابين :

أحدهما : اننا نمنع ثبوت الاجماع على عدم مشروعية الجمعة حال الغيبة .
وقد بينا الدليل الدال على المشروعية حيث يجب العمل به ، لعدم المصافي ، والاشتراط
المذكور ان أدهي على وجه ينافي فعلها حال الغيبة منقضاء ، والا لم يصرنا .

الثاني : القول بالموجب ، وهو بفتح الجيم معناه . تسليم الدليل مع بقاء ،
المراد ، وحاصله : الاعتراف بصحة الدليل على وجه لا يلزم منه تسليم المتنازع به .
وتقريره : ان اشتراط الجمعة بالامام أو من نصبه حق ، ولا يلزم عدم صحتها
حال الغيبة ، لأن الشرط حيثئذ حاصل ، وان الغيبة المأمون منصوب من قبل الامام
ولهذا تمضي أحكامه ، ويقام الحدود ، ويقضي بين الناس ، وهذه الأحكام مشروطة
بالامام أو من نصبه قطعاً بغير خلاف ، بلولا أن الغيبة المذكور منصوب من قبل

الامام لجميع المناصب الشرعية لما صحت منه الأحكام المذكورة قطعاً ، وقد علمت بجميع ذلك في المقدمة الثانية .

والمراد بالفتية : هو الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد ، صارة ينوهم ساعها لقلّة لفظها سهولة معانيها ، وانما أوقعه في هذا اللفظ شدة الانحطاط عن مرتبتها ^(١) ، وسذكر تلك الشرائط عما قريب انشاء الله تعالى .

ولا ريب أن من تأمل هذا الكلام وفهم معناه علم من سوجه أن اشتراط الجمعة حال العية أمر محقق مفروع منه ، كاشتراطها بالامام أو منصوبه الخاص حال ظهوره على وجه لا يحتاج لخواطر ذوي الآماب فيه الشك .

وقريب مما ذكره في المحتاتف كلام شيخنا في شرح الارشاد ، فإنه قال في حكاية دليل المخالف على عدم الشرعية : لأن الشرط الامام أو نائبه ، والمشروط هدم عند عدم الشرط أما الصغرى فلرواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام : « يجب الجمعة على سبعة نفر ، ولا تحب على أقل منهم : الامام ، وقاضيه » ^(٢) ثم . ساق الحديث الى آخره ، ذل : وأما الكبرى فلما تقرّر في الأصول . ويشكل بأنه نفي الوجوب ، ولا يلزم منه نفي الجواز المتعارف ، ثم نقول : انفيه منصوب من قبل الامام لوجوب التراجع اليه ^(٣) هذا كلامه .

أما الاشكال الذي أبداه فقير منجه ، لأن نفي الوجوب وان لم يستلزم نفي الجواز بنفسه الا أنه يلزم بوجه آخر وهو انتهاء مشته ، نعم جوازه الثاني - أعني القول بالموجب - صحيح في موضعه ، فإن لشرط حاصل ، لأن الشرط هو الامام أو منصوبه اتفاقاً .

(١) في « ش » ٤ مرتعاها .

(٢) الفقيه ١ : ٢٦٧ حديث ١٢٢٢ ، التهذيب ٣ : ٢٠٠ حديث ٧٥ ، الاستبصار ١ : ١٨٠ حديث ١٦٠٧ .

(٣) غاية المراد : ٢٦ .

ويعنى ما في المختلف أجب المقداد في شرح الدافع^(١)، وكذا ابن لهدي في شرحه له^(٢).

فأما المقداد فقال في مبنى الخلاف : ان حضور الإمام هل هو شرط في ماهية الجمعة ومشروعيتها ، أم هي وجوبها؟ فابن ادريس على الأول^(٣) ، وباقي الأصحاب على الثاني وهو أولى ، لأن الفقه المأمون كما نفذ أحكامه حال الغيبة كذا يجوز الاقتداء به في الجمعة^(٤) ، هذا كلامه . وقد عرفت ما فيه سابقاً ، لكن الفرض منه هنا بيان تصريحه باشتراط الغيبة المأمون في الجمعة ، ومن سياق عبارته يعلم أن اشتراط الفقيه أمر محقق لا شك فيه .

وأما ابن لهدي فإن عبارته في شرح الدافع هي عبارة المختلف بعينها من غير زيادة ولا نقصان^(٥) ، وقد حكينا عبارة المختلف للاحتاجة الى التكرار بغير فائدة ، فهذه العبارة المذكورة مصرحة بالاشتراط .

ومما هو في حكم المصريح عبارة التذكرة فإنه قال فيها : مسألة . وهل للفتواء المؤمنين حال الغيبة والتسكن من الاجتماع والحطتين صلاة الجمعة؟ أطبق علمائنا على عدم الوجوب ، لانتهاء الشرط وهو ظهور الأذن من الإمام عليه السلام ، واختلوا في استحباب إقامة الجمعة والمشهور ذلك^(٦) . هذا كلامه .

ومراد به عدم الوجوب هو الحتمى ، لأن الاستحباب لا يراد به إيقاع الجمعة

(١) التقيح الرائع لمختصر الشرائع ١ : ٢٣١ .

(٢) المهذب البارع في شرح مختصر النافع ١ : ٤١٤ .

(٣) السرائر ١ : ٦٣ .

(٤) التقيح الرائع لمختصر الشرائع ١ : ٢٣١ .

(٥) المختلف ١ : ١٠٩ ، المهذب البارع في شرح مختصر النافع ١ : ٤١٤ .

(٦) التذكرة ١ : ١٤٥ .

مستحبة كما عرفته ، فلا بد من حمل الوجوب المنفي على ما ذكرناه .

وقوله : لانتفاء الشرط وهو ظهور الأذن من الإمام عليه السلام مراده به : الأذن الخاص ، لأن الفقيه مأذون له على وجه العموم ، وهو قد فرض المسألة من أزلها في أنه هل للفقيه فعلها أم لا ، ولو لم يرد بالأذن ما قلناه لندفع كلامه .

ومراد به بالفقيه أن كل واحد منهم هل له أن يجمع بجماعة مستقلاً أم لا ؟ كما هو ظاهر ، ومن نظر إلى تصويره المسألة بين التحقيق علم أن اعتبار الفقيه في الجمعة ليس موضع كلام ، أما الكلام في أنها هل تشرع معه أم لا .

وغريب من هذه العبارة عبارة شيعنا في الدروس فانه قال فيها : تجب صلاة الجمعة ركعتين بدلاً عن الظهر بشرط الإمام أو نائبه ، وفي الفية يجمع الفقهاء مع الأمن وتجري عن الظهر على الأصح (١) .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لو كان اشتراط الجمعة بالفقيه حال الفية موضع خلاف الأصحاب ، مع ما تلوناه من الدلائل ، وما حكيه من عبارات كرام الأصحاب المصرحة بالاشتراط ، لكان للارم بحكم الدليل الابتعاد إلى ما فالوه والمصير إلى ما نقلوه ، فكيف ولا يعلم أن أحداً من العلماء الإمامية في عصر من الأعصار صرح بكون الجمعة في حال الغيبة واجبة حتماً مطلقاً أو تحييراً بدون حضور الفقيه ، فالاجترار على المعاملة في واحد من الأمرين عوان الحرأة على الله سبحانه ، وهم المنحرج من القول عليه ، وآية الجهل الصرف في سلوك ما هیچ الشريعة المصطفوية المطهرة أعادنا الله من ذلك بعنه وكرمه .

وقديماً آتست من بعض الفضلاء أن عبارة الذكرى تدل على أن الفقيه المذكور ليس شرطاً لمشروعية الجمعة حال الغيبة ، فرددت ذلك وأعلمته أنه خلاف الإجماع ، والعبارة لا تقتضي ما ذكره ، ونحن نذكر العبارة ونحقق ما فيها بعون الله تعالى .

قال في صياق شروط الدئب : التاسع : اذن الامام ، كما كان النبي صلى الله عليه وآله يأذن لأئمة الجمعات ، وأمير المؤمنين عليه السلام بعده ، وعليه اطبق الامامية ، هذا مع حضور الامام عليه السلام ، وأما مع غيبته كهذا الزمان ففي انعقادها قولان ، أصحهما - وه [قال] معظم الأصحاب - الجواز إذا أمكن الاجتماع والتعطيلان ، وبطل بأمرين :

أحدهما : ان الاذن حاصل من الأئمة الساهين ، وهو كالاذن من امام الوقت ، وساق الكلام الى أن قال : ولأن الفقهاء حل العيبة في شروط ما هو أعظم من ذلك بالاذن كالحكم والافتاء ، فهذا أولى

والثاني : أن الاذن إنما يعتبر مع إكراه ، أما مع عدمه فيسقط اعتباره ويبقى عموم القرآن والأخبار حاليًا عن المعارض . ثم أورد صاحبني عمر بن يزيد^١ ومصور^٢ المالعين واحتج باطلاتهما وإطلاق غيرهما من الأخبار ، ثم قال : والتعليل حسن ولا اعتماد على الثاني^٣ . هذا آخر كلامه والمقتضي لحصول الوهم فيه ثلاثة أشياء :

الأول : انه جعل بناء التعليل الثاني على سقوط اعتبار اذن الامام في الجمعة حيث لا يمكن ، وجعل الاعتماد على هذا التعليل ، وإذا سقط اعتباره لم يمتنع الى وجود العيبة المأمون ، لأن الباعث على اعتباره وجوده هو كون الاذن من الامام شرطاً للصلاة .

الثاني : انه اعتبر في أحد التعليلين ضرورة الجمعة عن الفقهاء حول العيبة وام يشره في الثاني ، فلو لا أن المراد عدم اعتبار الفقيه لمشروعيته لكان التعليلان شيئاً

(١) التهذيب ٣ : ٢٤٥ حديث ٦٦٤ ، الاستبصار ١ : ١٨٨ حديث ١٦٠٧ .

(٢) التهذيب ٣ : ٢٣٩ حديث ٦٣٦ ، الاستبصار ١ : ٤١٩ حديث ١٦١٠ .

(٣) الذكرى : ٢٣١ .

واحدًا لأشبين .

الثالث : انه احتج بعموم القرآن - يعني إطلاقه وإطلاق لأخبار - وذلك يقتضي علم الاشتراط المذكور ، لمضافة الإطلاق للاشتراط ولا يخفى على ذوي الطباع السليمة ضعف هذه الحجالات ، ومباد هذه الأوهام : أما الأول ، فلا المراد بالأذن الذي يبي التعليل الثاني على سقوط اعتباره مع عدم انكائه : هو الأذن الحاصل دون الأذن مطلقاً ، ولا يلزم من سقوط اعتبار الأذن الحاصل سقوط اعتبار الأذن مطلقاً . وبذلك على أن المراد بالأذن الحاصل ماسق من كلامه قبل هذا ، وما ذكره بعده .

فأما ما سبق بقوله : ان اشتراط الجمعة بالامام أو نائبه اجسامي ، وحيث فلا يقل سقوط الأذن مطلقاً ، لعمدة الاجماع اه (١) .

وقوله : وبطل بأمرين : أحدهما : ان الأذن حاصل من الأئمة المعتبرين وهو كالأذن من إمام الوقت ، فان معتقده ان الأذن من الأئمة المعتبرين قائم مقام الأذن من إمام العصر حيث أنه معتبر وشرط ، فإذا قوبل التعليل الثاني بهذا التعليل ، وبني على عدم اعتبار الأذن بتأثيره في العلم بغير شك الأذن الخاص .

وأما ما ذكره بعده بقوله عدم ما حكى قول المانعين من الجمعة في حال الغيبة - وهو القول الثاني من القولين - بناءً على أن الأذن لازم شرط الصحة وهو مفقود ، فإن المراد بالأذن ، هو الأذن الخاص كما حققناه فيما مضى ، وإذا جعلناه قول المانعين على كون الأذن شرطاً فالمناسب أن يبنى قول المجوزين على أن ذلك الأذن غير شرط ، ولو سلم فيمكن لعدم تحقق المحالفة احتمال إرادته .

فان قيل : ما ذكرتم من أن سقوط اعتبار الأذن الخاص لا يستلزم سقوط اعتبار

(١) الذكرى : ٢٣٠٤ .

(٢) الذكرى : ٢٣١٠ .

الادان مطلقاً حق ، لكن كما لا يستلزم سقوطه مطلقاً لا يستلزم نبوته في الجملة ، فمن أين يستمد اشتراط الفقيه في محل النزاع ؟

فلذا : قد علم أنه أسلف في أول كلامه أن اشتراط وجوب الجمعة بالامام أو نائبه اجماعي فليزم منه اشتراط الفقيه في الغية ، لما ثبت من كونه نائباً .

فان قيل : فما الذي يكون حاصل لتعليل الثاني حيث ؟

فلذا : حاصله أن ادان الامام الذي ادعى المانع كونه شرطاً للجمعة اما نقول بشرطينه حال الامكان لامطلقاً إذ لا دليل يدل على الاطلاق ، فاذا تمزق سقط وبقي وجوب الادان في الجملة مستمداً من الاجماع .

فان قيل : فما الفرق بين التعليلين حيث ؟

فلذا : الفرق بينهما أن التعليل الأول فيه اعتراف باشتراط ادان الامام مطلقاً على كل حال ، وفي حال الغيبة يكفى فيه بما يقوم يقوم مقامه ، وهو الادان في الجملة . والتعليل الثاني حاصله في اشتراط ادان الامام مع عدم الامكان ، واشتراط الفقيه ان لم يكن لازماً من هذا ، لكنه يثبت بمقتضى لاجماع السابق .

وكيف قدر فلا يلزم أن يكون ما في الذكرى خلافاً لما عليه الأصحاب لأمرين : أحدهما : أنه قد اضطرب رأيه في الفتوى ، حيث أنه عند حكاية قول المامعين قال : وهذا القول متجه . . . إلى آخره ^(١) ، وظاهره رجحان هذا القول الثاني .
الثاني : ان عبارة الدروس ^(٢) على خلاف ذلك وهي بعد الذكرى ، وسمعتنا كثيراً من بعض أشياخنا رحمهم الله : أنه رحمه الله كان يقول : خدوا حني ما في الدروس ، فلا مجال لمتعنت أن يجعل ذلك قولاً يخالف ما عليه الأصحاب .
وبما ذكرناه من اليان اتضح بطلان الوهم الثاني ايضاً .

(١) الذكرى : ٢٣١ .

(٢) الدروس = ٤٩ .

وأما الثالث ، فلأن عموم القرآن والاخبار إنما يربط به في مقابل ما يدعيه الخصم من اشتراط الجمعة بالاذن المعاص في زمان الغيبة ، فهو عموم اضافي ، لا امتناع ارادة العموم مطلقاً ، للاتفاق على اشتراط العدد والحطبتين والجماعة ، وذلك مقيد للاطلاق وان لم يكن مذكوراً فإنه مراد كما في قوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا »^(١) ، فان التقدير ، اذا قمتم محدثين ، نشأت أنه صلى الله عليه وآله صلى الحمس بطهارة واحدة وقال : « إنما أردت أن اعلمكم »^(٢) ، وحيث اجريت الآية على الاطلاق بالاضافة الى المتنازع فيه ، لعدم ما يوجب التقييد لا يلزم أن لا يكون مقيد بما دل الدليل على التقييد به من اعتبار النائب في الغيبة .
وبنه على أن مراده ما قلناه : انه في شرح الارشاد بعد أن رد استدلال المانعين بالقول بموجب دليلهم من حيث أن الغيبة منصوب من قبل الامام ، احتج في آخر البحث على الجواز بعموم الآية^(٣) ، علواً أن مراده بالعموم ما قلناه لساني أول كلامه وآخره .

خاتمة وارشاد

هذا أو ان بيان أوصاف الغيبة النائب في زمان الغيبة ، الموهود بذكرها في المقلمة الثانية ، وقد سبق أنها ثلاثة هنر :
الاول : الايمان ، لأن العدالة شرط كما سنسب ، وغير المؤمن لا يكون عدلاً ،

(١) المائدة : ٦٢ .

(٢) صحيح مسلم : ٢٣٢ : ١ حديث ٢٧٧ ، سنن أبي داود : ٤٤ : ١١ حديث ١٧٦١ ، سنن الترمذي : ٨٩ : ١ حديث ٦١ ، سنن ابن ماجه : ٧٠ : ١٠٠١٠ ، سنن النسائي : ٨٥١ : ١ باب الوضوء لكل صلاة ، مستد أحمد بن حنبل : ٣ : ١٣٢ : ١٣٣ وغيرها و : ٣٥٠ : ٣٥٨ .

(٣) غاية المراد : ٢٦ .

واليه الإشارة بقوله عليه السلام في حديث عمر بن حفظة الساسي : « تنكم »^(١).
 الثاني : العدالة ، لوجوب الثبوت عند خبر الساسي ، واليه الإشارة بقوله عليه
 السلام : « اعدلها »^(٢).

الثالث : العلم بالكتاب .

الرابع : العلم بالنسبة . لأعلى معنى أن يعلم الجميع ، بل لابد منه في درك
 الأحكام ، ولا يشترط حفظ ذلك ، بل أهلية التصرف ، بحيث إذا راجع أصلاً
 معتمداً أمكنه الوقوف على ما هو بصدد .

الخامس : العلم بالأجماع ، لأنه أحد المدارك ، ولتحرز من الفتوى بعلاقه .

السادس : العلم بالقواعد الكلامية التي تعتمد فيها الأصول ولأحكام .

السابع : العلم بشرائط الحد والبرهان ، لامتناع الاستدلال من دونه .

الثامن : العلم باللغة والنحو والصرف ، لا بالجميع بل المحتاج اليه على
 وجه يقتدر على التصرف إذا راجع .

التاسع : العلم بالاسم والمصوغ وأحكامهما ، وكذا أحكام الأوامر والنواهي
 والعموم والخصوص ، والاطلاق والتقييد ، والأجمال والبيان ، والعلم بمقتضى
 اللفظ شرعاً وعرفاً وثقة ، ونحو ذلك مما يتوقف عليه فهم الخطاب ، ككون المراد
 مقتضى اللفظ أن تجرد من القرينة ، وما دلت عليه على تقدير وجودها .

العاشر : أن يعلم أحوال المعارض والترجيح .

الحادي عشر : العلم بالحرج والتعديل وأحوال الرواة ، وتكفي فيه شهادة
 من يعتمد عليه من الأولين ، وقد اشتمل على ذلك الكتب المعتمدة في الحديث
 والرجال ، ونفع الفقهاء جملة من ذلك في الكتب الفقهية .

(١) الكافي ١ : ٦٧ حديث ١٠ باب اختلاف الحديث ٧ : ٤١٢ حديث ٥ باب كراهية

الارتفاع إلى قضاء الجور ، التهذيب ٦ : ١ - ٣ حديث ٨٤٥ .

(٢) المصادر السابقة .

الثاني عشر : أن له نفساً قدسية وملكة نفسانية يقتدر معها على اقتناص الفروع من الأصول ، ورد الجريئات الى قواعدها ، وتقوية القوي ، وتضعيف الضعيف ، والترجيح في موضع التعارض ، فملا يكفي العلم بالأمور السالفة بدون الملكة المذكورة ، وكذا لا يكفي الاطلاع على استدلال الفقهاء وفهم كلامهم من دون أن يكون موصوفاً بما ذكرنا ، بحيث يتفق مما اتاه الله ولا يكون كلا على من سواه .

ولابد في ذلك من ممارسة أهل الصنعة ، واقتناس التدريب في ذلك منهم ، و ظهور الامتقانة على صفحات أحواله فيهم على وجه لا يتكاد يسدفع ، فلا يجوز لمن يحاف عذاب الآخرة وتتلون وحتاه بالعباء أن يقدم على القول على أقدم رسوله وأئمة صلوات الله عليه وعليهم لمجرد اعتقاده في نفسه فهم المراد ، وظنه سلوك نهج السداد ، ومطالعة عبارات الأولين ، قال حياطة ثوب وإصلاح طعام مع كونه من الأمور الحسبية لا يتم بدون التوفيق ، مما ظنك بالشريعة المطهرة التي قرع نبينا وامامنا صلوات الله عليهما وآلهما لاجلها رؤوس جماجم فريش ، وأضرب عن كونهم واسطة فلادة الرحم ، والمنحرفين بحرمة ذلك الحرم .

ومن حمي عليه ما قلناه فليستمع الى قوله عليه السلام : « حذ العلم من أفواه الرجال »^(١) ، وقوله عليه السلام : « لا يبركم الصحفيون »^(٢) أي : الذين يأخذون علمهم من الصحف والدفاتر .

(١) ذكره العلامة في البحث الثالث من المقدمة من كتاب تحرير الأحكام ١ : ٣ ، ورواه الاحشائي في عوالي اللآلي ٤ : ٨٧ حديث ٦٨ ، وعنه في بحار الأنوار ٢ : ١٠٥ حديث ٦٤ باب : من يجوز أخذ العلم منه ومن لا يجوز ، وصفية البحار ١٧ : ٢ .

(٢) ذكره العلامة في البحث الثالث من المقدمة من كتاب تحرير الأحكام ١ : ٣ ، ورواه الاحشائي في عوالي اللآلي ٢ : ٨٧ حديث ٦٩ ، وعنه في بحار الأنوار ٢ : ١٠٥ حديث ٦٥ باب : من يجوز أخذ العلم منه ومن لا يجوز ، وصفية البحار ١٧ : ٢ .

وليشبه المقتحم لجنة الهلكة بالتوثب على هذه المتزنة أنه قائل على الله ،
فاما مع كمال البصيرة واليقين ، واما من الافتراء عليه سبحانه [فهو] في خسران
مبين بدليل قوله تعالى : « قل آله أدن لكم أم على الله تفترون »^(١).

وتعلم ذوي الأوهام الفاسدة بقول أكثر العلماء بجوار تجرؤ الاجتهاد كتأمل
الطبل بما لا يشغب ، فان المراد بتجرؤ الاجتهاد : القدرة على الاستنباط بالملكة
المذكورة في بعض أبواب الفقه ومسائله دون بعض ، بعد العلم بالأور المذكورة
كلها على الوجه المعتبر = ان أمكن وقوع هذا الفرض = الى أن يسمع أو يرى
من يفهم كلام العلماء دليل مسألة فيحسن من نفسه رجحانه والاذعان الى قبوله ،
فان ذلك مشترك بين هؤلاء وبين كثير من صلحاء عجائز أهل الاسلام مع تحاشي
عن انثوث بالجرأة على الله الى هذا المقام والى هذه الأمور المذكورة كلها
وقعت الإشارة بقوله عليه السلام : « وروى حديثنا وحرف أحكامنا » ، فان معرفة
الأحكام بدون ذلك ممنوع ، ويستفاد منه أن وصف النيابة لا يثبت للمنجزية فان
الإضافة في الجميع تعيد الصوم ، والمراد معرفتها باعتبار النهي والاستعداد القريب .
الثالث عشر : أن يكون حائطاً ، بحيث لا يعطب عليه النسيان فيختل تصرفه في
الصناعة لتعذر ذلك الأحكام جتئذ ، وليس المراد عدم حرص النسيان كما هو ظاهر
فان السهو كالطبيعة الثابتة للانسان ، وما أحسن ما قيل : أول ناس أول الناس .

وهاها نجس شأن البراعة حامدين الله سبحانه ، مصلين على حبه وصفوته
محمد وأطايب عترته ، ومن وقف على ما أمداه في هذه العناية المهمة ، فليشبه الى
ما أودعاه في مطاوي صارتها من الموائد العلمية والنصائح الدبية ، وليجعل محط
نظره في مطالعتها وملاحظتها ، بل في جميع حالاته هو قصد وجه الله العظيم ،

وليعلم أن أيام هذه المهلة عما قليل يصرم، فاما نعيم لايعنى، واما الى سوء الحميم.
وفرغ من تموينها مؤلفها العبد المعترف بذنوبه وصيوبه علي بن عبد العالي
تجاوز الله عن اسائه، وحشره في زمرة مواليه وساداته، سادس شهر محرم الحرام
افتتاح سنة احدى وعشرين وتسعمائة حامداً مصلياً عوداً علي يده .



(٤)

رسالة صيغ العقود والایقاعات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله.
أما بعد، فهذه جملة كاطة بيان، صيغ العقود والایقاعات، إذ كان لابد من
معرفة لمن احتاج إلى شيء منها من المكلمين، لترقب حصول الأمور المطلوبة
منها شرعاً على الأتيان بها على الوجه المعبر، الذي ثبت كونه مشمراً لحصولها
دون غيره من الوجوه.

فإن نقل الملك من حين أو منعمة، وإباحة الفرج، وقطع سلطة النكاح،
والترام الدمة البرينة بشيء من الحقوق، واسقاط ما في الدمة إنما يكون بالطريق
المعبر لذلك شرعاً، دون مجرد القصد والتراضي من المتعاملين والمتناكحين.
ألا ترى أن المرأة لو رعت بالوطء لم يحل ذلك وإن كانت حلبة من موانع
النكاح، وصاحب المال لو قصد تنقله إلى غيره لم يكف ذلك ولم ينتقل المال عن
ملك المالك، وكذا لو أنى كل منهما بغير اللفظ المعبر لذلك شرعاً وتلك حدوده فلا تغلغلها^(١).

واعلم أن العقد صيغة شرعية لابد لها من متعاطيين ولو بالقوة، يترقب حلها

نقل ملك ، أو سقوط حق ، أو حل فرج ، أو تسلط على تصرف .

والعقود :

عقد البيع ، والقرض ، والرهن ، والصلح ، والصمان ، والحوالة ، والكفالة ،
والوديعة ، والغارية ، والوكالة ، والسق والرمي ، والجعالة ، والشركة ، والمصاربة
والاجارة ، والمرارعة ، والمساواة ، والهبة ، والصدقة ، والعمرى ، والنحيب ،
والوقف ، والوصية ، والنكاح ، والكتابة ، وفي حكم ذلك الخلع والمبارات .

والعقد على ثلاثة أصناف :

لازم من الطرفين باعتبار أصله : وهو الذي لا يتسلط على فسخه إلا بسبب أجنبي
وذلك : البيع ، والصلح ، والصمان ، والحوالة ، والكفالة ، والاجارة ، والمزارعة
والمساواة ، والصدقة ، والعمرى ، والنحيب ، والوقف ، والنكاح .

لازم من أحدهما خاصة : وهو الذي لا يتسلط على فسخه من طرف اللزوم
الأسبب أجنبي ، وذلك : الرهن ، فإنه لازم من طرف الراهن جائز من طرف
المرتهن ، وبإلغائه الخلع والمبارات ، فإن الرجعة لما كان لها الرجوع في
البدل ، وكان للزوج الرجوع معه فهو في قوة المسخ ، فهو لازم من طرفه جائز
من طرفها .

وغير لازم من أحدهما : وهو الحائز في أصله ، وحكمه تسلط كل منهما على
الفسخ ، وقد يعرض له اللزوم بنذر وما جرى مجراه ، وهو باقي العقود .

والإيقاع :

صفة شرعية يكفي فيها الواحد ، يترتب عليها قطع وصلة ، أو نقل ملك ، أو
استحقاق حق أو حقوبة ، أو سقوط ذلك .

والإيقاعات :

الطلاق ، والرجعة ، الظهار ، والإسلاء ، واللعان ، والعنق ، والتدبير ،

والإيمان ، والنذور ، والعهود ، والحجر ، والشفعة ، والحكم . ومعلوم أن الحجر
للسنة والقلس وغيرهما ضرب من الحكم ، وليس الاقرار من الابتعاثات ، لأنه ،
أخبار ، والمفهوم من الابتعاثات كونها اشياء .

أما البيع :

فانقسامه باعتبار النقد والنسيئة في الثمن والمثمن أربعة ، واعتبار وجوب مساواة
الثمن للمثمن وعدمه فثمان ، فهذه عشرة أقسام ، بعد التأمل لها يعلم أن فيها تداخلا
وهذه هي النقد ، والنسيئة ، والسلف ، وبيع الكالئ ، وبيع المراجعة ، والمواضعة
والتولية ، والمساومة ، وبيع الرموي ، وغيره ، ومن ذلك الصرف .
ويقسم البيع باعتبارات أخر إلى أقسام منها : بيع العرد ، ومنه بيع الملائح
والمصامين ، وبيع الحصاة ، والمتابذة ، والملاسة ، وغير ذلك .
والبيع المعلق على شرط أو صفة ، وبيع الشرط ، ومنه بيع خيار الشرط الذي
منه : بيع المؤامرة ، والبيع المشتمل على اشتراط رد الثمن أو مثله في مدة
معلومة واسترجاع المبيع .

وبيع البراءة من عب معين ، أو صوب معينة ، أو سائر الميوس .

وبيع الشجرة قبل ظهورها حاماً أو أريد مع الصميصة ونحوها ، وبيعها بعد الظهور
قبل بدو الصلاح ، وبيع المزانة ، والمحافظة ، وبيع العروة ، وبيع الرطة ،
والتفيل للشريك .

واعلم أنه لا بد في كل عقد لازم ولومن أحد الطرفين من وقوعه باللفظ الصحيح
الشرعي العربي ، فلا يقع بغيره ، إلا إذا سمع يعلم المتعاقدان أو أحدهما ذلك ،
ويشق تعلمه عادة .

ولا بد من وقوع الإيجاب والقول بلفظ الماضي ، وتقديم الإيجاب على أصبح
القولين ، وفورية القول بحيث لا يشغل كلام أجني ، ولا سكوت طويل في العادة .

ولا يضر التنفس والمعامل ، ونحو ذلك ، بخلاف العقود الجائزة .

ويشترط إيقاعها بالأنفاظ المبرحة في بابها ، فلا يقع البيع بلفظ الاجارة ، والنكاح ، وبالعكس ، فان صراحة كل من هذه الأنفاظ في غير بابها منتبة .

ويشترط في الأبقاعات أيضاً وقوعها باللفظ الصحيح الربوي مع الامكان ، ويشترط صراحته في بابه أيضاً ، فلو أوقع البيع بغير ما قلناه وعلم التراضي منهما كان معاطاة ، لا يلزم الا بذهاب أحد العينين ، وكذا القول في الاجارة ونحوها ، بخلاف النكاح والطلاق ونحوهما فلا تقع أصلاً .

فائدة :

تكفي اشارة الأعرس الدالة على ارادة صبيغ العقود والأبقاعات ، ويترتب ، طلبها أثرها ، وكذا المعاجز عن النطق لمرض أو نحوه .

فصل : النقد :

هو بيع الحال بالحال ، سواء كان معه شرط أم لا ، وسواء كان الشرط خياراً أو سقوط خيار .

وصيغته : بعثك ، أو اشتريتك ، أو ملكتك هذا المتاع المعين الموصوف الفلاني بعشرة دراهم ، أو بهذه العشرة الدراهم ، أو بهذا الثوب ، أو بثوب صفته كذا . فيقول : قبلت ، أو ابتعت ، أو شريت ، أو اشتريت ، أو تملكيت ، ونحو ذلك . ولا بد في الموصوف ثمناً أو مثماً من وصفه بصفات السلم ، ولو كان حيناً غائبة كالدابة الفلانية ولم يكن رآها الآخر ، فلا بد من ذكر أوصافها الموجبة لرفع الجهالة عنها .

ومنى كان أحد المتعاقدين وكيلًا جار التصريح في الإيجاب والقبول بذلك فيقول : بعثك بالوكالة عن فلان ، ويقول الآخر في القبول لموكله : قبلت لموكلي فلان . ولو لم يصرح أحدهما بالوكالة كمن قصد ، لكن لا يعلم ظاهراً وقوعه

عن الموكل أوله الأباختار القاصد، ولا يفقد ذلك تحمل الشاهد الأعلى إقرار المقر.
ولو أراد شرط شيء كتأجيل دين حال، أو رهن بدين، أو ضمين قال: بعثك
هذا بكذا وشرطت عليك تأجيل دينك الفلاني إلى سنة، أو شرطت رهن كذا بدين
كذا، أو تضمين فلان كذا، أو شرطت سقوط خيار الفسخ، أو خيار الرؤية
كذلك، أو شرطت لنفسه الخيار مدة سنة، أو لك، أو لي ولك، أو بعثك بشرط
استئمان زيد إلى سنة مثلا، أو بشرط اني متى رددت الثمن أو مثله إلى سنة
استرجع المبيع، ونحو ذلك.

أو بشرط البراءة من عيب كذا وكذا، أو بالبراءة من جميع العيوب على أصح
القولين، أو بعثك ثمرة البستان الفلاني الموجودة بكذا، أو مضممة إلى ثمرة
مستتب مثلا أو مضممة إلى الشيء الفلاني، أو بعثك بهذه الأشجار وثمرتها، فانه
يصح في هذه وأن لم يكن قد ظهرت، كما لو باع حاملا وضم إليها الحمل

ولو حرص العرية بتغار مثلا قال: بعثك ثمرة هذه النحلة بتغار تمر موصوف
بصفات كذا، وذكر صفات السلم وإن كان الثمن مضموماً، والأشياء إلى معين.
فصل: بيع النسبة:

هو بيع حين أو مضمون في الذمة حالا بشئ مؤجل، وصيغته: بعثك هذا
المبيع بعشرة دراهم وأجلتك في الثمن إلى شهر وكل ما سبق من الشروط والأحكام
والوكالة آت هنا، ولأريب انه يشترط في الأجل ما وفي كل موضع يذكر كونه
محروراً عن احتمال الزيادة والنقصان، لكونه معين في حد ذاته. فلا يصح
التأجيل مادراك الغلات، وقطوع المسافرين، ونحو ذلك.

فصل: بيع السلف:

هو بيع موصوف في الذمة إلى أجل بشئ حال معين أو مضمون، وهو مقابل
النسيئة وبشرط ذكر الصفات التي لها دخل في تفاوت القيمة بسبب تفاوت

الرخات ، وقد ذكر الفقهاء لكل نوع من الأنواع التي يكثر دورانها ويجوز فيها السلم صفاتاً مخصوصة على طريق التدريب للمكلف ، ليستعلم منها ما يجب ذكره في العقد من صفات عالم يتعرضوا إليه .

ويجب أيضاً أن يذكر موضع التسليم أن كان المتعاقدان بهدد مفارقة موضوع العقد قبل الحلول كما لو كانا غربيين مجتازين ، وكذا أحدهما ، والأحوط ذكره مطلقاً .

ويضرب في أجل السلم ماسبق من كونه محروصاً عن الزيادة والنقصان ، وتسليم الثمن قبل الترق .

والإيجاب للسلم : سلفتك ، أو أسلمت إليك من المشتري ، وبعتك ، وممكنك وما جرى محراء من البائع . ولو كان المسلم فيه حنطة قال : أسلمت إليك كذا في تغار حطة يوصفة عرافة حمراء كبيرة الحب جديدة جيدة ضربية الى شهرين ، مسلمة في موضع كذا . فيقول البائع : قبلت .

ولو ابتداء الدئع مايجاب وقال : بعتك تغار حطة يوصفة الى آخرها ، بكذا مؤجلة الى كذا مسلمة في موضع كذا ، قال المشتري : قبلت ، صح .

والمرجع في ذكر الأوصاف الى العرف ، فكل وصف تخلف الأغراض بسببه ، وتريد القيمة وتنقص باعتباره زيادة يعتد بها يجب التعرض إليه ، وغيره لا يجب ذكره ، وجميع ما سبق ذكره من الشروط والجارات هنا . والظاهر أنه لا يجيء في السلم فيه اشتراط البراءة من العيوب ، لأنه لا بد من اشتراط ذكر الأوصاف التي لها دخل في تفاوت القيمة والسلامة من العيوب في السلم فيه ، أو كونه مبيعاً مما تفاوتت به القيمة تفاوتاً ظاهراً .

فصل : بيع الكالء بالكالء :

هو بيع الدين بالدين - يجوز بهمة وترك الهمة - ، وقد ثبت في السنة

المطهرة التي هي عنه ، وكونه محرماً .

وصيغته أن يقول : بعثك ديني الفلاني بدينك الفلاني ، أو بعثك ديني الفلاني بعشرة دراهم مؤجلة الى شهر . فيقول : قبلت .

ومنه أن يسلك ديناً له عليه في شيء مما يجوز السلم فيه على أصح القولين ، كما لو أسلفه العشرة التي في ذمته في تعار حطة موصوف بصفاته ، مؤجل الى كذا ، مسلم في موضح كذا .

ولو ادعت الحاجة الى مثل ذلك أسلفه عشرة مضمومة غير مقبذة بكونها دينه ، بعد تمام العقد، وثبت العشرة في ذمة المشتري فاقصه بها ولو باع الدين بمضمون حال جاز ، إذ لا يعد ديناً ، والظاهر انه يصح ذلك وان كان الدين مؤجلاً لم يحل

فصل : المراجعة :

هي البيع برأس المال مع زيادة، فلا بد فيه من الاحبار برأس المال ان لم يكن ثم المشتري حالاً به. ونحقيقه: ان جرى على ما وقع به الشراء للدائع فصيغته أن يقول بعد الاحبار بالثمن: بعثك كذا بما اشتريته به وبيع عشرة ، أو بعثك كذا بما بذلت من الثمن فيه ، الى آخر صبيغ البيع المألفة ، وهي: شريكك ، وملكتك .

وللمراجعة صيغتان اخريان :

أحدهما : أن يقول : بعثك بما قام علي وبيع كذا .

الثانية : بعثك برأس المال وبيع كذا .

والفرق بين هذه الصيغ الثلاث : أن الاولى لا تتناول الا الثمن خاصة ، ولو بذل مالا في حمل فيه ، أو عمل بنفسه فيه ما يبدل في مقابلة مال ، أو لحقه مؤنة دلالة ونحوها لم يتناول شيئاً من ذلك القطعة وان احبره قبل الصيغة وكذا الثالثة على اظهر القولين .

وأما الثابتة فانه يتدرج فيها جميع ما لحق من المؤن التي يقصد بالتزامها

الاسترباح ، مثل اجرة الدلال والكيال والعمال والحارس والقصار والخياط ،
وقيمة الصبغ ، واجرة ختان المملوك وتطين الدار ، ونحو ذلك ، اذا بذل اجرة
ذلك كله .

ولا بد أن يكون تطييب الدار لا لكونها قد تجدد فيها عدد ما يقتضي التطييب ،
وكذا اجرة الرفاء لو بدلها لو كان القماش مقطوعاً ولم يتجدد عنده ، ومن ذلك اجرة
البيت الذي يحفظ فيه المتاع منه من المؤن اللازمة للاسترباح ، بخلاف المؤن
التي بها بقاء الملك كصفة المد التي بها بقاؤه عادة ، ومن جعلها اجرة مسكنه الذي
لا بد منه ، وكذا كسوته الضرورية ، ومثل حطب الدابة واجرة الاصطبل وجمل الدابة ،
ونحو ذلك .

والفرق بين اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع واجرة مسكن العبد واصطبل
الدابة لا يكاد يتحقق ، خصوصاً اذا كان استبعاد العبد والدابة ليس الا للتجارة .

واو زاد في العلف على المعتاد للتسمين فهو مما يدخل ، وكذا اجرة الطبيب
اذا زال المرض ولم يكن حادثاً في يده . ولو عمل شيئاً من هذه الاعمال بنفسه ،
أو تبرع له بها متبرع ، فأراد ادخالها في البيع قال : اشتريته بكذا وعلقت فيه ما
يساوي كذا ، ثم يبيعه بذلك وربح كذا .

واهللم أن بين الصبغ الثلاث السالفة فرماً آخرأ وهو : ان الاولى لا تصح الا
حيث يكون المتاع قد انتقل اليه بالصلح ، أو بالهبة المشروطة بالعوض ، ونحو
ذلك ، فلا يصح البيع مرابحة بالصيغة الاولى ، بخلاف الثانية . وبناء على ذلك
أن المبدول عوض العمل اجرة مع انه يندرج في قوله : تقوم علي ، ولا يبعد
في الشيء الجوار لو انتقل بالصلح ، وفي القرض والهبة مشروطة بالعوض نظراً .
ولا يخفى انه لا يصدق رأس المال والتمن وما تقوم به المتاع الا فيما تقبل
به استقلالاً فما أصاب المتاع بالتقبط - اذا جرى البيع على عدة امثلة - لا يبعد

واحداً منهما .

والمعاطاة كالعقد في ذلك كله .

فصل : التولية :

هي البيع برأس المال من غير زيادة ولا نقصان ، فلا بد من الإخبار برأس المال ، الأمع العلم به .

والصفة : بتك بما اشتريت ، أو وليتك . وإذا اشترى شيئاً ثم قال : وليك هذا العقد جاز . قال في الدروس : وليتك السلعة احتمل الجواز ^(١) .
والقبول : أن يقول : قبلت ، أو توليت . ويلزمه مثل الثمن الأول جساً وقدرأ ووصفاً .

وبشروط في التولية كون الثمن متبياً ، ليأخذ المولى مثل ما يدل ، فلو اشترى بمعرض لم تجر التولية ، وامتنع من ذلك قبض ما انتقل العرض من البائع الى انسان ، فلو اشترى العقد ، وحكاه في التذكرة عن بعض الشافعية . وحكى أيضاً ما لو اشترى بمعرض وقال : قام علي بكذا ، أو قد وليتك العقد بما قام علي ، أو أرادة المرأة عقد التولية على صداقها بلفظ القيام ، أو أراد الرجل التولية على ما أخذ من عرض الطبع ، ثم قال : ان في ذلك وجهين للشافعية ، وعندما تجوز التولية في مثل هذه الأشياء ^(٢) .

وبجوز البيع لبعض المبيع تولية بلفظ : بمت ووليت ، بشرط تميز البعض ، ويلزم قطعه في الثمن .

فصل : المواضعة :

وهي المعاطاة ، مأخوذة من الوضع ، والمراد هنا : أن يبيع برأس المال

(١) الدروس : ٣٤٥ .

(٢) التذكرة ١ : ٥٤٥ .

ووضيعة معلومة وهي كالمرايعة فسي الأحكام والهيبة ، إلا أنه يضيف : وضيعة كذا ، فيقول : بعثك هذا بما اشتريته ووضيعة كذا .

ويكره في المرايعة والمواصاة نسبة الريح والوضيعة إلى المال ، بأن يقول : بعثك برأس المال وريح كل عشرة درهماً ، أو وضيعة درهم من كل عشرة .

فخرج :

لو قال : الثمن مائة ، بعثك برأس المال ووضيعة درهم من كل عشرة فالثمن ثمنون ولو قال : ووضيعة درهم لكل عشرة ، فالحط دراهم وجزء من أحد عشر جزءاً من درهم . (فيكون ثمن تسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزء من درهم)^(١) ولو قال : بوضيعة عشرة درهماً ، احتمل كلا من الأمرين ، لاحتمال أن تكون الإضافة بمعنى من أو بمعنى اللام ، على أن يكون المراد : بوضيعة من العشرة درهماً ، أو للعشرة درهماً . ونحيل أن الاحتمال الثاني لا يأتي ، لأن العبارة لا تحتمل حيث أن وضيعة العشرة درهماً لا يكون إلا في العشرة الدراهم دون ما سواها من أجزاء الدرهم ، مدفوع بأن اللفظ لا بد فيه من تقدير هو : أما بوضيعة كل عشرة درهماً ، أو بقياس وضيعة العشرة درهماً ، أو مساجري هذا المجري ، وكل من التقديرين محتمل ، ولا ترجح لأحدهما على الآخر .

فصل : بيع المساومة :

هو البيع من غير تعرض إلى ذكر رأس المال ، وصيغته معلومة مما سبق ، وهو أجود من باقي الأقسام ، لما فيه من السلامة من وقوع الكذب تعمداً أو غلطاً . وأما بيع الربوا فلا يفرد بصيغة ، إنما يجب فيه التحرز من الزيادة مع انحاد الجنس ، وانتفاء ما تجوز معه الزيادة كالآبوة والزوجية .

وكذا القول في الصرف فإنه لا يختص بصيغة عن باقي أقسام البيع ، نعم يشترط

(١) ما بين القوسين لم يرد في نسخة « ش » .

التفاض قبل التفرق ، والسلامة من الربوا أن اتحد الجنس من الجانبين .

وكذا بيع الثمار والحيوان .

وبيع المزينة : وهو بيع ثمرة النحل بعد حرصها بقدر حرصها ثمراً ، وإن لم

يشترط كون الثمن منها ، ويلحق بها في ذلك ثمرة باقي الأشجار المثمرة .

وبيع المحاطة : بيع الررع بحب من جنسه وإن حرص وبيع بقدر حرصه ،

سواء شرط الثمن من الزرع ، أو باع بحب آخر على الأصح .

فصل :

تصح القبالة بين الشريكين في الثمرة والروع ، بأن يحرص أحدهما

خاصة ثم يفضلها شريكه بحرصها فنقل ، وهي عقد صحيح ، لورود النص عليها ،

ولازم ، لأن الأصل في العقود لزوم الأمانة حرجه دليل ، وذلك قضية كلام الأصحاب .

وصيغتها : فلتك نصبي في هذه الثمرة كذا ، يقول : فلتك أو فلتك .

وحكمها وجوب العوض مع سلامتها من الآفة ، ولو تلفت فلا شيء ، ولو

تلف البعض : فإن وفي الباقي بمال الفالة ، ولا سقط عنه قدر ما نقص . ومتى

راد المخروص عن قدر مال القبالة فالرائد للمقبل اباحة ولو نقص أكمه .

وهل هذه عقد برأسه ، أم ضرب من الصلح ؟

قال في الدروس بالتام ، فيصح بلفظ الصلح ' ' . وللظر في ذلك مجال ،

لأن الربوا يعم الصلح على الأصح ، ولأنه لا يبطل تلف المعوض بعد القبض ، وليس

بمبد أن يكون ذلك عقداً برأسه .

فصل :

بيع الغرر فأسد كبيع الملاقعة : وهو بيع ما في بطون الأموات .

وبيع المصامين : وهو بيع ما في أصلاب المحول .

وبيع الحصاة : وهو أن يقول : ارم هذه الحصاة على أي ثوب وقعت فهي لك بكذا .

وبيع الملامسة . وهو أن يبيع عبر مشاهد على أنه متى لمسه وقع البيع .
وبيع المايضة : وهو أن يقول : ان نبدته الي فقد اشتريته بكذا .
والبيع المعلق على شرط وهو ممكن الحصول عادة ، مثل : بعثك ان دخل زيد الدار . وعلى صفته وهو معلوم الحصول عادة ، مثل : بعثك ان طلعت الشمس .

تنبيهات :

الأول : المقوض بالبيع الفاسد لا يجوز التصرف فيه للبايع ، وهو مضمون عليه ، بمعنى أنه لو تلف أو نقص بحال من الأحوال كان عليه ضمانه . ولا يضمن القيمي بقيمته حين التلف ، وكذا زوائده .

اثناسي : الشرط الواقع في العقد اللازم يجب أن يكون لازماً ، ولو امتنع المشتري من فعل الشرط كان للأحرار رفع الأمر إلى الحاكم لإجباره عليه بمعوم قوله تعالى : « أو فوا بالمقود »^(١) ، والشرط من جملة المقود عليه ، ولقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم ، إلا من عصى الله »^(٢) ، والأكثر على القدم ، وفائدة الشرط عندهم تسلط الأحرار على الفسخ .

الثالث : لا يصح اشراط شيء من اشمن على غير المشتري ، فلو قال : بع عندك من فلان على أن علي خمسة مئة مثلاً ، فباعه على ذلك لم يصح ، لأنه خلاف مقتضى البيع ، بخلاف ما لو قال : اعنق عندك وعلي كذا ، وطلق روجتك وعلي كذا ، فإنه إذا اعنق وطلق لزمه العوض ، فإن ذلك لما كان فكاً ولم يكن معاوضة كان المبدول ضرباً من الجمالة .

(١) المائدة : ١ .

(٢) عوالي اللآلي ١ : ٢١٨ - حديث ٨٤ .

واو قال في الصورة الاولى ماقاله على طريق الضمان، فاع المائع المدلزيد بشرط أن يضمم عمرو المقدر المذكور من ثمنه صح البيع والشرط ، وكان يما بشرط .

فصل :

الافالة فسخ وليست بيعاً في حق المتبايعين وعيرهما ، فلا يشت بها حبار المجلس ، ولا شفعة لو كان المبيع شحصاً مشموماً ، ويصح في المبيع والمض مع بقاء السلفة وتلفها ، فيجب المثل أو القيمة ، ولا تصح مزبادة ، بالتمس ولا التضمن ولا نقص في أحدهما .

وصيغتها أن يقول : تغايلا في بيع كذا ، أو تفاسحما ، أو أفلتك ، فيقبل الآخر . ولو التمس أحدهما ، الافالة ، فقال الآخر : أفلك ، هي الاكتفاء بالاستدعاء هي قبول المتضمن لردد ، ولا ريب أن القبول أولى .

القرض :

عقد جائر من الطرفين ، ثمرته تسليم العين مع رد العوض ، ففي المثلي المثل ، وفي القيمي القيمة ، ولا بد فيه من إيجاب وقبول .

فأما الإيجاب : فلا بد أن يكون بانقول ، فلا يكفي الدفع على وجه القرض من غير لفظ في حصول الملك ، نعم يكون ذلك في القرض كالمعاطاة في البيع فيشتر إباحة التصرف ، فإذا تلف العين وجب العوض .

والذي ينساق اليه النظر أن المعاطاة في البيع تشتر ملكاً متراً لراً ، ويستقر بنهب أحد العينين أو بمضها . ومقتضى هذا أن الماء الحاصل من المبيع قبل التلف شيء من العينين يجب أن يكون للمشتري ، بخلاف الرفع للقرض هنا فانه لا يشتر الامتصاص الاذن في التصرف وإباحة الاتلاف ، فيجب أن يكون تمام العين للمقرض ، لئانها على الملك ، اذ لا معاوضة هنا ولا تمليك ، بخلاف الأول .

وصيغة الإيجاب : أقرضك كذا ، أو ملتك كذا وعليك رد عوضه . ولا بد من هذا التقيد في الثاني دون الأول ، لأن رد العوض جزء ومفهوم القرض ، بخلاف التمليك ومثله : أسلفتك كذا ، أو أخذه وأصره ورد عوضه ، أو تصرف فيه ورد عوضه ، أو انتفع به ورد عوضه ، وبحر ذلك .

ولا بد من قبول : أما قولاً كقلت ، أو اقترعت ، ونحوهما . أو فعلاً كالأخذ ، على وجه الرضى ولو بوكيله .

وبصح في عقد القرض اشتراط ما لا ينافي بمقتضاه ، كما لو شرط رهناً ، أو ضمناً به ، أو مال آخر على الأصح في الثاني ، بخلاف ما لو شرط زيادة في العين أو الصفة . وزيادة الصفة مثل ما لو شرط الدراهم الصحيحة عوض المكسرة ولو عكس فشرط المكسرة عوض الصحيحة لهذا الشرط وصح القرض .

أما الأول ، ولأن الزيادة في القرض والقبضة على حد سواء .

وأما الثاني ، فلأن الرضى بالمكسرة يقتضي الرضى بالصحيح بطريق أولى .

وبصح اشتراط فرض آخر في عقد القرض للمقرض أو المقترض ، ولا بد من ذلك زيادة ، لاحتصار الزيادة في زيادة العين والصفة .

وبصح اشتراط إيهاء القرض في بلد آخر ، وإذا طالب المقرض في غير بلد الشرط ، أو في غير بلد القرض مع عدم الشرط وجب على المقرض الوفاء مع عدم الضرر ، بأن نكون قيمة المثلي في موضع المطالبة أزيد . وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض طاهرة .

الرهن :

عقد لازم من طرف المأهن خاصة ، فثبته التوثيق للدين ليستوفي منه .

والإيجاب فيه : رهنتك هذا على الدين الفلاني وعلى كل جزء منه ، وشرطت لك أن ما يتجدد من ثمائه يكون رهناً ، وأن يوضع على يد العدل الفلاني أو يكون

بيدك ، وأن يكون وكيلاً في بيعه بعد شهر ونحو ذلك .

والقبول : قلت ، وأرحت ، وما جرى مجراه .

ويجزىء في الإيجاب : هذا وثقة صدك ، أو هذا رهن صدك ، وكل ما أدى هذا المعنى .

ويشترط وقوعه باللفظ العربي الصحيح الصريح مع القدرة ، والتطبيق بين الإيجاب والقبول ، وعدم تأخر القبول بما يستد به في العادة ، وكونهما بلفظ الماضي الذي هو صريح في الإنشاء ولا يندح في ذلك صحته ، بهذا وثقة صدك ، لأن اسم الإشارة مع ما بعده مفيد لهذا المعنى ، وقد أظفأ على الاكتفاء به ها .

ولا يكفي شرط الرهن في عقد السع عن القول لو أوجب الراهن الرهن ضمنه بغير فصل ، ولو شرط فيه أن لا يباع إلا بادن فلان مثلاً ، أو أن لا يباع إلا بكذا فيه تردد ، وفي البطائن قوة .

ولو شرط عليه الرهن في بيع فاسد بطل لزومه فزهرن فله الفسخ ، ومثله ما لو أبرئت ذمة الزوج بطل صحة الطلاق فتبين الساد ، أو وهب من وأهبه بطل صحة الهبة الأولى ونحو ذلك .

وعقد الرهن قابل للشروط إذا لم تكن متافية لمقصود العقد ، ولم يثبت في الكتاب والسنة ما يقتضي معها ، فلو شرط أن لا يباع أصلاً لم يصح ، لمنافاته مقصود الرهن ، وكذا لو شرط بيع العبد المسلم من كافر . ولو شرط دخول النماء المتجدد في الرهن صح ، ولا بدخل بدلونه على الأصح ، كما لا يدخل الموجود . ولو رهنه إلى مدة معينة على أنه إن لم يقصه في الأجل كان ميماً ، فكل من الرهن والبيع فاسد ، وليس محسوماً في المدة ، لأنه رهن فاسد فيها ، بخلاف ما بعدها فإنه حيتئذ مبيع فاسد .

ومن الأصول المقررة أن كل عقد يترب على صحته ضمان العين المقبوضة

به على القبض ، على معنى أنها لو تلفت كان تلفها منه بضمناً بفاسده ، وكل عقد لا يضمن بصحيحه لا يضمن بفاسده ويسمى إذا رهن على الدين أن يرهن على كل جزء منه ، حذراً من تطرق احتمال الاتمكالك بأداء شيء منه ، ولا يشترط لصحة الرهن قبض المرتهن المهرية على أصبح القولين

الصلح :

عقد لازم من الطرفين ، شرع لقطع تنازع المختلفين ، وهو على أنواع : صلح بين المسلمين وأهل الحرب على ترك الحرب إلى إحد تقضيه المصلحة ، و صلح بين أهل العدل وأهل البغي ، و صلح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما يتولاه الحكمان من أهلها ، و صلح بين المختلفين في المال وقد يجري بين المتعاضدين لنقل حين أو منعة ، من غير أن تسبق خصومة .

والصحة في الجميع متقاربة ، فالإيجاب : صالحتك على ما استحقته في ذمتك من جميع الحقوق الشرعية بكدا ، ولو قال الآخر : صالحتك على ما تستحقه في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكدا صح .

ولو أراد الصلح لقطع المسرعة ظاهراً خاصة قال : صالحتك على قطع المنازعة بيني وبينك من جهة كذا بكدا . وبحوز الصلح على الأقرار والانكار . والصلح أصل في نفسه ، وليس فرعاً على شيء من العقود على الأصح ، إلا أنه يفيد فائدة عقود خمسة :

الأول : البيع :

وذلك فيما إذا كان بيد الإنسان عين فادعاهما آخر ، أو ادعى ديناً في ذمته فأقر فصالحه على إعيى أو الدين بما يتفقان عليه ، فإن الصلح هنا بمنزلة البيع في نقل الملك . ومثله ما إذا صالحه على عين أو دين استداه ، من غير سبق خصومة بما يتفقان عليه عندنا .

الثاني : الاجارة :

وذلك في ما اذا كان المصالح عليه منفعة، كما لو كان لأحدهما عند الآخر دين أو عين أو منفعة فصالحه على منفعة، فإن الصلح هنا يفيد فائدة الاجارة .

الثالث : الاراء والحطبة :

وذلك في ما اذا كان له فسي ذمته دين فيقر به ثم يصالحه على اسقاط بعضه واعطاء بعض، وهو هنا يفيد فائدة الاراء .

الرابع : الهبة :

وذلك في ما اذا ادعى عليه عديد أو دارين مثلاً، فأقر له بهما وصالحه مهما على أحدهما، فإنه هنا يفيد فائدة الهبة .

الخامس : العارية :

وذلك في ما اذا ادعى عليه داراً مثلاً، فأقر له بها فصالحه على سكنها سنة، فإن الصلح هنا يفيد فائدة العارية، وأصح القولين لزوم، فليس لصاحب الدار الرجوع خلافاً للشيخ .

ويجب فسي الصلح التخلص من الربوا، كما يجب التخلص منه في البيع على الأصح ولو ألتف ثوباً قيمته دينار، ثم صالح مالكه على دينارين لم يصح أن كان النقد الغالب هو جنس ما صالح به، بخلاف ما إذا تعدد الجنس واستويا بأن كان دراهم ودنانير .

ويصح الصلح على مثل حق الشععة لاسقاطه، وعلى حق الحجر، وأولية سكن المدرسة، ونحوها، وعلى اسقاط اليمين، والخيار، وعلى اجراء الماء المعين على سطوح الغير مدة مطومة ويجوز الاشتراط في عقد الصلح كما يجوز في البيع .

الضمان :

عقد ثمرته نقل المال من دمة المضمون عنه إلى دمة الضامن .

وصيغته : ضمنت لك ما استحقته في ذمة زيد ، أو تحملت لك ، أو تكفلت ،
أو التزمت ، أو أنا ضامن ، أو ضمين ، أو زعيم ، وما أدى هذا المعنى ،
والقول : قبلت ، أو ضمنت ، أو كملت ، ونحو ذلك . ولو قال : أؤدي ،
أو أحضر لم يكن صاماً . ولا يكفي الكتابة ، ولا لاشارة مع القدرة على النطق ،
ولا التلصق بالصيغة بغير العربية مع القدرة عليها ، الى آخر ما سبق يباه مما يعتبر
في العقود اللازمة

ويجوز الصمان حالاً ومؤجلاً ، فان شرط أجلاً وجب كونه مضبوطاً لا كنحو
ان ذلك العلات ومردم الحاح ولو شرط ما لا ينافي مقتضى الغل ولم يمنع منه شرهاً
صح ولزم ، كاشتراط الخيار مع تعيين المدة ، وكاشتراط الأداء من مال بعينه ،
فيبطل لو تلف بغير تقربط في وجه .

وصيغة الصمان المؤجل والمشروط به الخيار ما سبق ، مع اضافة التأجيل
واشتراط الخيار ، كقوله : ضمنت لك الى كذا وشرطت لنفسي الخيار شهراً
مثلاً ، أو لك وشرطت الأداء من المال فلاني ، ونحو ذلك .

وضمان عهده قد يكون للنائع عن المشتري ، بأن يضمن الثمن الواجب
بالباع قبل تسليمه ، وضمان عهده ان ظهر عيب بالنسبة الى الأرض ، أو استحق ،
أو نقص الصنعة به .

وقد يكون للمشتري عن النائع ، بأن يضمن الثمن بعد قبضه متى خرج المبيع
مستحقاً ، وكذا أرض يبيع المبيع ونقص الصنعة به .

الحوالة :

عقد ثمرته تحويل المال من ذمة الى اخرى .

وصيغة العقد: كل لفظ يدل على النقل والتحويل ، مثل أحللك على فلان بكذا ،
فيقول : قلت ، واحتلت ، ومثله : قبلتك ، وذكر في التذكرة : اتبعتك الى آخر

الصيغة ^(١) .

ويشترط فيها كل ما يشترط في العقود اللازمة من الإيجاب والقبول، وكونهما بالعربية ، وغير ذلك مما يشترط في باقي العقود .

الكفالة :

عقد ثمرته التعهد ببعض من عليه حق وإن كان ذلك الحق الحضور إلى مجلس الحكم .

وصيغته قريبة من صيغة الضمان ، فإنه تعهد بالمال ، والكفالة بالنفس يقول :
ضمنت لك احضاره ، اما مطلقاً ، أو إلى شهر ، أو في الوقت الملائم أو تكفلت أو
التزمت باحضاره ، أو أنا كعيل حالا ، أو مؤجلاً لكن مع ضبط الأجل .

والمطبق الأصحاب على أنه إذا قل : أنا كعيل به على ، أي أن لم احضره كان
علي كذا لزمه الاحضار خاصة ، ولو قل : أنا كعيل به على أن علي كذا إلى كذا
أن لم احضره لزمه المال خاصة ولا يحصى أنه لا بد من القول ، والشروط الواجبة
في هذا العقد فلم إذا كانت جائزة كغيره من العقود اللازمة .

الوديعة :

من العقود الجائرة من الطرفين ، ثمرته : الاستانة في الحفظ . ويمكن في
الإيجاب كل لفظ دل على الاستانة في ذلك ، ولا ينبغي له لفظ ولا عبارة مخصوصة
ويكتفي في القبول ما دل على الرضى من قول وفعل . ولا يشترط فوريتها ، ومتى
شرط الحفظ على وجه مخصوص قل لم يكن له الحفظ الا على ذلك الوجه .

العارية :

عقد جائز من الطرفين ، ثمرته تسوية الانتفاع بالعين مع بقائها ، اما مطلقاً ،
أو مدة معينة ولا ينبغي له لفظ ، بل كل لفظ عا دل على هذا المعنى كاف في ذلك

ويكفي القبول الفعلي به ، وكل ما يشترط فيها من الشروط الجائزة نافذ ، ومنها اشتراط الزمان على المستعير .

الاجارة :

عقد جائز من الطرفين ، ثمرته استحقاق المال المجموع أو المقدر شرعاً أو عرفاً في مقابل عمل مقصود محلل ، ولا بد من صيغة ، ويكفي في ايجابها ما دل على العمل المخصوص بعرض ، مثل : من رد عيدي ، أو دخل داري ، أو بنى جداري ، أو من رد عيدي من بلد كذا وفي يوم كذا فله كذا ، أو فله عوض .

والقبول يكفي فيه العمل ، ولكل منهما المصح قبل الشروع في العمل ، وكذا بعده ، إلا بالنسبة إلى ما مضى من العمل فإن فسخ الجاحل لا يستقط استحقاقه من الجعل .

الاجارة :

عقد ثمرته نقل المنفعة خاصة بعوض معلوم متمول ، والإيجاب : آجرتك ، أو اكريتك الدار العلوية شهراً بكذا ، أو ملكتك مكنتي هذا الدار شهراً بكذا . ولا ينقد بلفظ العارية ولا البيع ، بل يكون اجارة فاسدة .

ولا بد من القول ، وهو اللفظ الدال على الرضى ، كقيلت واستأجرت ونحوه . ولما كان هذا من العقود اللازمة من الطرفين اعتبر فيه ما اشتركت فيه العقود اللازمة ، مثل فورية القول ، وكونهما بالعربية . وبصلح اشتراط ما لا ينافي مقتضى العقد من الشروط السائغة المطلوبة حتى الجبار ، ويلزم الشرط .

المزارعة :

معاملة على الأرض بحصة من نماء رزقها .

والإيجاب : زارعتك وعاملتك على هذه الأرض ، أو سلمتها اليك للزراع ، وما أشبه ذلك ، مدة نصف سنة ، على أن لكل منانصف حاصلها مثلاً .

والقبول : قبلت ، ونحوه .

وهو عقد لازم من الطرفين ، يطل بالتقابل ، ويعتبر فيه ما يعتبر في العقود اللازمة ويصح اشتراط السائع الذي لا يتنافى مقتضى العقد ، ولا يقتضى جهالة ، ولو شرط مع المحصة شيئاً من ذهب أو فضة جاز على كراهة .

المساواة :

معاملة على أصول أشجار ثابتة بحصة من ثمرها ، وما جرى مجرى الثمر . وهي عقد لازم من الطرفين ، يطل بالتقابل

والإيجاب : ساقبتك أو عاملتك ، أو سلمت اليك هذا السنان لتعمل فيه مدة كذا ، على أن لك نصف ثمرته مثلاً ، وما جرى هذا المجرى ، ولا بد من القول لفظاً ، ويصح الاشتراط فيه كما سبق .

الشركة :

عقد جائز من الطرفين ، ثمرته جواز الاذن في التصرف لمن امنح مالهما بحيث لا يتميز .

والهبة : قولهما : اشتركما ، وما جرى مجراه . فيجوز لكل منهما التصرف بما فيه الهبة ، ولو احتض أحدهما بالاذن جار له التصرف خاصة ، ومع طلاق الاذن ينصرف مع المبطة كيف شاء متى شاء ، ولو قيد بوقت ، أو موضع ، أو وجه لم يجز تجاوزه ، ويجوز اشتراط السائغ ، ولو شرطاً التفاوت في الربح مع تساوي المائس أو التساوي فيه مع تعاونهما فالأصح الإعلان ، إلا أن تختص ذو الزيادة بالعمل أو بالزيادة فيه .

القراض :

عقد جائز من الطرفين ، ثمرته جواز التجارة بالتد بحصة من ربحه .

والإيجاب : قارضتك ، أو ضاربتك ، أو عاملتك على هذا المال ، أو المال

القلاي على أن الربح بيننا نصفين مثلاً .

والقول : ما دل على الرضى منهما .

ولو شرط به من الشروط الحائرة من البيع على وجه محصور ، أو في جهة معينة ، أو على شخص معين ، أو إلى أمد معين لم يجز للعامل تجارزه .

الوكالة :

عقد جائز من الطرفين ، ثمرته الاستجابة في التصرف .

والإيجاب : كل لفظ دل على الامتانة ، مثل : استئبتك ، أو وكلتك ، أو فوضت إليك ، أو مع ، أو اشتر كذا بكذا مثلاً ، أو اعتق عيدي ، أو زوجني من فلانة ، أو أطلقها ، ونحو ذلك . ولو قال الوكيل : وكنتي أن أفعل كذا ؟ قال : نعم ، أو أشار بما يدل على ذلك كفى في الإيجاب ، والظاهر أن سائر العقود الجائزة كذلك .

وبكفي في القول كل ما يدل على الرضى من قول أو فعل ، ولا يشترط فورته وينسخ بفسخ كل منهما ، فإذا فسخ الموكل اشترط علم الوكيل ، وكذا يشترط علم الموكل لو رد الوكيل ، وبدونه يبقى جواز التصرف بالأذن بحاله وإن لم يكن وكيلًا .

ويجب اتناع ما يشترط الموكل من الشروط الجائزة دون غيرها ، ويلزم الجعل لو شرطه ، فإنه وكيل بالعمل الذي بذل الجعل في مقابله .

السق والرمى :

عقد لازم من الطرفين على أصح القولين ، ويشترط فيه ما اشتركت فيه ، العقود اللازمة .

والإيجاب : آمنتك على المسابقة على هذين الفرسين ، وبين ما يركبه كل منهما في مسافة كذا - فبين ابتداءهما وانتهاءهما - على أن من سبق منا كان له هذه

العشرة المبذولة من بيت المال أو من أجنبي، أو العشرة التي بذلها إذا كان كل منهما قد أخرج عشرة . ولو كان بينهما محل قال : على أن من سبق منا ومن المحلل كان له ذلك .

والقبول : ما دل على الرضى لفظاً .

ولو كان ربيعاً قال : ما ملكت على المرامات من موضع كذا إلى الفرض الفلاني عشرين رمية من فوس كذا ، ويعين جسده بحيث يتناوبان فيه ، وكذا السهم ، على أن من يادر مثلاً إلى إصابة خمس من عشرين كان له كذا ، يقول : قبلت .

الوقف :

عقد يفيد تحبيس الأصل وإطلاق المصلحة ، وأفظه الصريح : وقف . وفي حيث وسبقت قول ، والأولى اعتبار ما يدل على الوقف اليهما مثل : لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وأما حرمت وتصدقت وأهدت فلا بد من اقترانها بما يدل صريحاً على الواقف .

ويشترط القول إذا تشخص الموقوف عليه ، أما إذا وقف على جهة عامة في اعتبار القبول ممن له أمرها قول ، وأهتاره أو هي . ولا بد من القبض ممن يعتبر قبوله في صحة الوقف بإذن الواقف ، ولا يشترط فوريته ، أما بشرط فورية القبول كما يشترط في العقد ما تشترك فيه العقود اللازمة .

ويكفي في المسجد أن يقول : جعلت هذه البقعة مسجداً إذا صلى فيه شخص صلاة صحيحة على قصد القبض بإذن الواقف . وتكفي صلاة الواقف بهذا القصد أو قبضه الحاكم بأشلية المعبرة في قبض أمثاله .

ويصح اشتراط ما لا ينهي مقتضى العقد إذا كان ساعياً ، وإذا تم الوقف بشرائعه لم تغل بالتقابل والتفاسخ بحال من الأحوال .

السكنى والرقبى والعمرى :

عقد لارم ثمرته تسليم الماكى على استيفاء المنفعة الملة المشروطة، فان كانت مقرونة بالعمر فهي عمرى ، أو بالسكان فهي سكنى ، أو بمدة معينة فهي رقبى . عبارات شتى والمقصود واحد .

ولابد من الإيجاب : اسكنك ، أو اعمرتك ، أو رقبك هذا الدار مثلاً مدة صمرك ، أو عمري ، أو شهراً وقبول : وهو ما دل على الرضى من الألفاظ التي صيغت غير مرة . وتعتبر فوريتها ، وكونهما بالعربية ، الى غير ذلك من الشروط . وصيغة الصدقة : تصدقت عليك ، أو على موكلك بكذا ، فيقول : قبلت . وهما لازمان من الطرفين ، فيشترط فيهما ما سبق .

الهبة :

عقد يفيد انتقال الملك ، ويقع على بعض الوجوه لازماً أو آتلاً الى اللزوم . والإيجاب : وهتك وملكتك واهدبت اليك هذا ، وكذا أعطيتك ، وهذا لك . والقبول : قبلت ، ونحوه .

الوصية :

عقد ثمرته تسليم العين أو المنفعة بعد الموت ، فلا إيجاب : أوصيت بكذا ، أو أعطوا كذا ، أو أعطوا فلاناً بعد وفاتي ، أو أعلن كذا بعد وفاتي ، أو جعلت له كذا . وصيغت له كذا فهو كتابة إنما ينعذ مع اليقينة . والقبول إنما يكون بعد الموت ولا يشترط القول لفظاً بل يكفي الفعل الدال عليه .

التكاح :

عقد لارم من الطرفين ، وهو دائم ومعتق .

الذالم :

زوجتك ، أو أنكحتك ، أو متعتك نفسي بألف درهم مثلاً .

ولو كان العاقد وكيلًا قال : زوجتك ، موكلتي الى آخر ما ذكر .

ولو كان العقد مع وكيل الزوج قالت : زوجت نفسي ، من موكلك ، ولا نقول : زوجتك نفسي ، بخلاف غير النكاح من العقود فإنه يصح أن يقال للوكيل : بمنك . والفرق : أن الأمر في النكاح مبني على الاحتياط التام ، وحل الفروج لا يقبل النقل . ولو كان العاقد الوكيل قال وكبتها : زوجت موكلتي من موكلك .

والقول : قبلت الترويع ، وبصح قلت وحده ، وكذا كل لفظ يدل على الرضى بالإيجاب .

ولو كان العقد مع وكيل الزوج قال : قلت لموكلتي ، ومنى كان وكيل أحد الزوجين أو وليه فلا بد من نعيته بما يرفع المحالة ؛ إما بالإشارة ، أو بالاسم المميز ، أو بالوصف الراجع للاشتراك .

وصيغة العتة :

زوجتك : أو اسكتك ، أو متعتك نفسي ، أو موكلتي فلانة بقيت هذا اليوم ، أو هذا الشهر مثلاً بمشرة دراهم . يقول : قلت الى آخر ما سبق .

ولو قيل للولي : زوجت بتك من فلان بكذا ؟ قال الولي : نعم على قصد الانشاء ايجاباً ، قال الزوج : قبلت ، فلاصح عدم الاعتقاد . ولو قدم القول على الإيجاب فلا أثر على جوازه .

ولا بد من إيقاعه بالعربة ، إلا مع التعذر ، وكونه لفظ الماضي كسائر العقود اللازمة ، ولو لم يذكر المهر في العقد صح في غير العتة ، ولا ينقذ النكاح بغير الألفاظ الثلاثة .

وصيغة التحليل : أحلت لك وطء فلانة ، أو هذه ، أو جعلتك في حل من وطئها . ولو أراد تحليل مفدمات الوطء خاصة كالنظر واللمس والتفيل قال : أحلت

لك النظر الى يد فلانة ، أو لمسه ، أو ثقلها ، والأصح الاعتصام على لفظ التحليل ، فلا يمتد الى الإباحة . ولو كانت لشريكين وكلا في التحليل واحداً ، أو قال كل واحد منهما . أحلت للزوج ، ولا يكفي أن يقول : أحلت لك وطه حصتي . ولا بد من قول ، ولفظه مثل ما سبق ، ويعتبر مع إحلال الشريكين قولان لتحليل كل قبول ، ولا يشترط تمييز مدة ، بل يكفي الإطلاق ويستصحب حكمه إلا أن يمنع وإذا أحل الوطء طلب المقدمات دون العكس .

ويجوز أن يجعل عتق أمة صداقها بمعناها ويروجها ويجعل العتق مهرأ لها ، ولا فرق بين عديم العتق والترويح وصيغته : اعتقتك وتزوجتك وجعلت عتقك مهرك ، وفي اشراط قبولها بردد ، واشترطه أحوط . وفي قول قري أنه يكفي في الإيجاب : تزوجتك وجعلت مهرك عتقك ، من دون أن يقول : واعتقتك .

وصيغة القسح في النكاح «الميب وبالعق ونحوهما : فسخت النكاح الذي بيني وبين فلان أو فلانة ، وما أدى هذا المعنى .

وفي نكاح العبد لأمة مولاه : فسخت عقدكما ، أو أمر كل واحد منهما باعتزال الآخر .

وعقد النكاح بأقسامه قابل لشروط السابعة التي لا تنافي مقتضى العقد ، وإنما يجب الوفاء منها بما وقع في متن العقد . ومنى أراد اشترط شيء من الأجسام غير النقود وصف ما يشترط بعدت السلم ، وهي ما بها ترفع الجهالة ، ولو اعتبر قدر قيمته من النقد فاشترط في العقد فهو حسن .

الطلاق :

لا بد فيه من اللفظ الصريح فهو : أنت ، أو هذه ، أو فلانة ، أو زوجني طالق . ولا يقع بغير هذا اللفظ مثل : أنت طلاق ، أو الطلاق ، أو من المطلقات ، أو طلقت

فلانة . ولو قيل للروح : طلقت فلانة؟ قال: نعم ، لم يقع وان قصد الإنشاء . وكذا لا يقع بالكلمات وان قدرتها الية مثل : أنت خطبة ، أو برة ، أو حرام ، أو أعندي . ولا يقع بالإشارة إلا مع العجز عن النطق كالأحرس ، ولا بالكناية مع القدرة على النطق ، نعم لو كتب العاجز مع النية وقع .

ولو قال : أنت طالق لرضى فلان ، فإن قصد الغرض صح ، لاقضائه التعليل ، وإن قصد التعلق بطل . ولو قال : أنت طالق إن كان الطلاق يقع بك ، فإن جهل حالها لم يقع وإن كانت طاهراً ، لأن الشك في الشرط يقتضي بالشك في المشروط فكان تعليقاً ، بخلاف ما إذا علم طهرها فإنه يقع

ولو عقب الصيغة بالمبطل ، كأن قال للطاهر المدحول بها : أنت طالق للبدعة لم يقع .

وتصح الرجعة في الرجمي باللفظ مثل : راجعتك ، ورجعتك ، وارتجعتك . ولو قال : رددتك إلى الكاح ، أو أمسكتك كان رجعة مع النية . ولا بد من تجريد الصيغة عن الشرط .

وبالفعل كالوطء ، والتفليل ، واللمس بشهوة إذا وقع عن قصد ، لا من نحو النائم والساهي . ورجعت الأحرس بالإشارة ، وكذا العاجز عن النطق .

الخلع :

ولا بد فيه من سؤال الخلع ، أو الطلاق بموضع يملكه من الروجة أو وكيلها أو ولها لا الأجسي ، مثل : طلقني على ألف مثلاً ، وأحلني على كذا ، وعلى مالي في ذلك إذا كان معلوماً متمولاً ، وكذا بشرط في كل فدية .

ولا بد من كون الجواب على الفور ، وصورته : طلعك على كذا ، أو أنت مختلعه على ذلك ، أو أنت طالق على ذلك .

ويشترط سماع شاهدين عدلين لفظة الطلاق ، وتجريده من شرط لا يقتضيه

المخلع بحلاف ما يقتضيه ، مثل : ان رجعت في البذل رجعت في الطلاق .

ولو قال السؤال من وكبها أو وليها قل : بدلت لك كذا على أن تطلق فلانة به ، أو طى فلانة على كذا ، فيقول الزوج : هي طالق على ما بدلت عنها ، أو على ذلك ولو طلبت طلاقاً بعوض فحلها محرراً عن لفظ الطلاق لم يقع ، وبالعكس يقع ، ويلزم البذل أن قلنا : أن المخلع طلاقاً ، وهو الأصح .

المباراة :

مثل المخلع في الصيغة والشرط ، ويزيد كون الكراهية من كل من الزوجين لصاحبه ، وهي المخلع تعتبر كراهية إياه ، وكون العدي به قدر المهر أو أقل لا أريد ، بحلاف المخلع ، إلا أنه لا يقع للمجرده ، بل لابد من اتعاضه بلفظ الطلاق .
وصورة السؤال : بارئني على كذا ، فيقول : بارئتك على ذلك فأنت طالق .

الظهار :

صيحته : أنت علي كظهر أمي ، أو زوجتي ، أو هذه ، أو فلانة . ولا ينحصر في هذه العبارات ، بل كل لفظ وإشارة يدل عليها .
ولو قال : أنت مسي ، أو عدي ، أو معي كظهر أمي وقع . وكذا لو اقتصر على قواه : أنت كظهر أمي .

ولو قال : أنت علي كأمي لم يقع وإن قصد الظهار في قوله ، وكذا قوله : أنت أمي ، أو زوجتي أمي . ولو قال : جعلتك ، أو ذاك ، أو بدنك ، أو جسمك علي كظهر أمي ومع ، بحلاف ما لو قال : أمي امرأتي ، أو مثل امرأتي . وكذا لو قال : بدك علي كظهر أمي ، أو فرجك ، أو بطنك ، أو رأسك ، أو جلدك وكذا لو عكس فذل : أنت علي كبد أمي أو شعرها ، أو بطنها ، أو فرجها . وكذا لو قال : أنت كزوج أمي أو معها ، فإن الزوج ليست محل الاستمتاع .

ولو قال : أنت علي حرام لم يقع وإن نوى به الظهار . وفي أنت علي حرام

كظهر امي تردد ، بحلاف ما لو قال : أنت علي كظهر امي حرام ، أو أنت حرام أنت علي كظهر امي أو أنت كظهر امي طالق ولو قال : أنت طالق كظهر امي قيل : وقع الطلاق خاصة وان قصد هما وكان الطلاق رجعياً . ولو قال : علي الطهار أو الظهار يلزمي لم يقع .

الایلاء :

هو الحلف على ترك وطء الزوجة بلعظة الوطء ، أو تنيب الحشفة في المرح وكذا الإيلاح والبيك أما الجماع ، والمباصة ، والملامسة ، والمباشرة ، يقع بها مع الية لا بدونها ، ولا ينقذ إلا بأسماء الله تعالى الخاصة .

وصيغته : والله لا وطأتك أبداً ، أو خمسة أشهر ، أو حتى أذهب نبي الصين وأعود وهو بالعراق . والصابط في المدة أن تزيد على أربعة أشهر علماً أو ظناً ، بحلاف ما لو حلف على الامتناع أربعة فما دون ، أو قال : حتى أعود من الموصل وهو ببغداد مثلاً ، فإنه لا يعد ایلاءً .

وصابط هذا ما يحصل في الأربعة علماً أو ظناً ، أو احتمال الحصول وعدمه على السواء . ولوكرر اليمين كذلك ، كما لو حلف على الامتناع أربعة أشهر ، وقبل خروجها حلف كذلك لم يكن موثقاً . ولو حلف بغير الله تعالى وأسمائه كالهاتف والظهار ، والصدقة ، والكعبة ، والنبي ، والأئمة عليهم السلام ، أو التزام صوم أو صلاة أو غير ذلك لم ينفذ . وكذا لو قال : ان وطأتك فله علي صلاة أو صوم .

ويشترط تجريده عن الشروط ، ولو قال لأربع . لاوطأتك لسم يكن موطأ في الحال ، وله وطء ثلاث ، فإذا عمل كان حكم الإيلاء ثانياً في الأربعة . ولو قال : لاوطأت واحدة متكن ، فإن أراد تعلق اليمين بكل واحدة فالإيلاء من الجميع ، فإن وطأ واحدة حنث وانحلت ، وإن أراد واحدة معينة قيل قوله ، ولو أراد مبهم

ففي وقوع الأيلاء وتعلقه بواحدة منهن يتعين بتعيينه نظر وإن أطلق اللفظ ولم يرد واحداً من الأمور الثلاثة لم يعد كونه مولياً من الجميع .

اللعان :

وصيغته - بعد الهدف بالرة ، قبلاً أو دبراً للرجوة المحصنة ، الدائمة ، البالغة ، الرشيدة ، السليمة من الصمم والعمى ، وإن لم يكن مدحولاً بها ، إلا أن يكون بسبب اللعان في الولد فيشترط كونه لاحقاً به ظاهراً وذلك يستلزم الدخول - أن يقول الزوج أربعة مرات تلقين الحاكم : أشهد بالله أنني لمن الصادقين فيما ربيت فلانة ، أو هذه زوجتي بحيث يتميز ، ثم يسطه الحاكم ويخوفه ، فإن رجع أو بكل من اكمال البين صده وصفت اللعان . وإن أصر أمره أن يقول : إن لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين ، فإذا قل ذلك ترتب على المرأة الحد .

وأما أن تسقطه بأن تقول أربع مرات : أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رمانني به ، فإذا قلت ذلك وعطها الحاكم وجوهاً وقال لها : إن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فإن رجعت أو بكلت من اكمال البين رجعتها ، وإن أصررت أمرها أن تقول : إن غضب الله علي إن كان من الصادقين .

ويشترط أن يكون ذلك عند الحاكم أو منصوبه ، ولا بد من التعلق بالعربة مع الأمكان ، واحتفاء هذا الترتيب ، ورعاية لفظ الشهادة على الوجه المذكور ، وكذا لفظ الجلالة ، ولفظ اللعن والنصب ، ولفظ الصدق والكذب مع لام الابتداء والموالاة بين الكلمات ، وسبق لعان الرجل ، وقيامه عند لعان كل منهما .

العتق :

وصيغته من جائر التصرف : أنت ، أو هذا ، أو عبدي فلان حر ، أو عتقي ، أو عتق . ولا بد من وقوع اللفظ على قصد الإنشاء ، فلو قال لمن اسمها حرة : أنت حرة على قصد الإخبار لم تمتق ، بخلاف ما لو قصد الإنشاء للعتق ، ولو جهل

قصده وأمكن استعماله رجع إليه وقيل قوله ، وإن تعذر أم يحكم بالعق بمجرد
الاحتمال .

وأول : يا حرة ، أو يا عتيق لم يقع وإن قصد الإنشاء .

ولابد من كونه على وجه القرينة وإن صرح بها في الصيغة كأن أكمل . ولا يقع
بغير التحرير والاعتاق ، سواء كان صريحاً نحو : فك الرقية ، وإزالة قيد الملك ،
أو كناية نحو : أنت مائة ، أو لا يصل عليك وكذا لا يقع بالإشارة والكتابة
الامع العجز عن النطق ، ولا بغير العربية مع القدرة عليها . ويجب فيها مراعاة مادة
اللفظ وصورته .

ويشترط تنجيذه ، فلا يقع مطلقاً على شرط أو صفة ، مثل : إن دخلت الدار ،
أو إذا طلعت الشمس . وأمره بشرط لم يصح مثل : أنت حر على أن عليك خدمة
سنة مثلاً ، أو مائة درهم .

ويشترط قبول العبد في الثاني ، فيطل العتيق إن لم يقل ، بحلاف الأول .
ولابد من إيقاع العتيق على الجملة ، أو على جزء شائع مثل نعلك أو ثلثك
بحلاف ما أو قال : يدك ورجلك . ولو قال : يدك أو جسدك فالوقوع قوي .

التدبير :

صيغة تنفذي حق المملوك بعد وفاة مولاه ومن جرى مجراه ، كمن جعلت
له الخدمة وصيغة : أنت حر بعد وفائي ، أو إذا مت فأنت حر أو عتيق ، أو عتيق .
ولو قال : أنت مدمر ، فهي وفوعه نظراً ، ولو حقه بقوله فإذا مت فأنت حر صح
اجماعاً . ولا يفرق في أدوات الشرط بين أن يقول : إن مت ، أو إذا مت ، أو أي
وقت مت . وكذا ألفاظ التدبير مثل : أنت حر لو دلائ ونميره ، أو هذا .

والتدبير ينقسم إلى مطلق كما سبق ، ومقيد مثل : إذا مت في سفري هذا ،
أو سنتي هذه ، أو في مرضي ، أو شهري ، أو بلدي فأنت حر ولا يقع مطلقاً بشرط

أو صفة مثل : إن قدم زيد ، أو إذا أهل شوال فأنت حر بعد وفاتي . وقد يسأل عن الفرق بين هذا وبين المقيد .

ولو قال الشريكان : إذا منا فأنت حر ، انصرف فمول كل منهما إلى نصيبه وصح التدبير ، ولم يكن ذلك تعليقاً على شرط . ولو ثبت في أحدهما بصيبه خاصة احتصص ، بالاتفاق ، بخلاف ما لو قصد حقه بعد موتهما فإنه يطل التدبير .

الكتابة :

وهي معاملة مستقلة عن البيع ، وهي عقد لازم من الطرفين ، سواء كانت مطلقة أو مشروطة على الأصح ، فإنه يجب على المد السمي فيها أيضاً ، ويجبر عليه لو امتنع . وتطل بالتقابل ، والبراء من مال الكتابة فيعتق وبالاغتاف بالمعز في المشروطة .

فالأبواب أد يقول : كاتبك على ألف مثلاً واجلتك فيها إلى شهر على أن تؤدي جميعها عند آخر الشهر ، أو على نجمين مثلاً ، أو ثلاثة . ولابد من تعيين النجوم كرامس عشرة أيام أو خمسة عشر .

والقبول : قلت ، وكل ما جرى مجراه من الألفاظ الدالة على الرضى ، هذا إذا كانت مطلقة ، ولو كانت مشروطة أصاف إلى ذلك قوله : فأد عجزت فأنت رد في الرق ومهما اشترط المولى على المكاتب عدي العقد لزماً إذا لم يحالف المشروع . وهل يجب في كل من الصيغتين إلى قوله : فإن أدبت فأنت حر ؟ فيه احتمال ، فإن لم توجه فلا بد من نية .

اليمين :

وأما يتخذ باللفظ الدال على الدات المقدسة مع النية مثل : والله ، وبالله ، وتالله ، وأبمن الله ، وأبمن الله ، وم الله ، ومن الله ، والذي نفسي بيده ، ومقلب القلوب والأنصار ، والأول الذي ليس كمثله شيء ، والذي فتق الحبة وبرأ النملة .

أو بأسمائه المحنصة به مثل ، الرحمن ، والتقديم ، والأرلي .

أو بأسمائه التي ينصرف إطلاقها إليه ، وإن اطلقت على غيره مجازاً مثل :
الرب ، والخالق ، والرازق ، بشرط القصد في الجميع لا بدونه ولا يتعد بما
لا ينصرف إطلاقه إليه كالموجود ، والحي ، والسميع ، والصبر ، وإن نموى بها
الحلف ، ولا قدرة الله وعامه إذا قصد المعاني ، بخلاف ما إذا قصد كونه ذا قدرة
وذا علم . ولو قال : وجلال الله وعظمته وكبرياءه ، ولم يرقه وأقسم بالله وأحلف
بالله ، وأقسمت بالله ، وحلفت بالله أن قصد به الله الحق أو المستحق للإلهية في
قول ، لا أن قصد به ما يجب لله على عباده .

وكذا لا يتعد لو حلف بالطلاق والمثاق ، أو المحلوقات المشرفة كالسي والأئمة
عليه وعليهم السلام على قول ، ونحو ذلك . ولا يستثناء بمشيئة الله تعالى بوقف
اليمين مع الاتصال عادة فلا يضرب النفس والسعال ونحوهما والطلاق به فلا أثر
لنية بدون نطق .

النذر :

النزام المكلف المسلم القاصد طاعة مقدورة ناسوباً القرية بقوله : إن عافاني
الله مثلاً لله على صدقة ، أو صوم ، أو غيرها مما يعد طاعة . ومثله : إن وفقني
الله للجمع ، أو أعطاني مالا ، مثلاً ، أو أعانني على منع النفس بالمعصية لله على
صدقة ، وهذا نذر البر والطاعة .

ولو قال : إن عصيت الله طله على صلاة على قصد منع النفس اعتقد وهو : نذر
اللجاج والمغضب ، ومنه ما لو قال : إن لم أحج مثلاً لله على صلاة قصد الحث على
الفعل .

ويصح النذر بغير شرط على أصح القولين ، وهو التبرع ولا بد من التلطف
بالصيغة ، فلا نواها لم يعتقد على الأصح ، نعم يستحب الوفاء .

ويشترط في المنذور أن يكون طاعة مقدوراً ، بحلاف اليمين فإنها تعقد على المباح إذا تساوى عمله وتركه في الدين والدنيا .

النهد :

كالنذر في ذلك ، وصيغته : عاهدت الله ، أو على عهد الله أنه متى كان كذا فعلتي كذا . ولو حرره عن الشرط ، مثل : على عهد الله أن أفعل كذا . ويشترط فيه ما يشترط في النذر ، والحلاف في ابتغاده بالية كالنذر .

الآخذ بالشفعة :

وقد يكون معلاً بأن يأخذه الشفيع ويدفع الثمن ، أو يرعى المشتري بالصبر فيملكه حرّاً . وقد يكون لفظاً كقولك : أحذته ، أو تملكته ، أو أحذت بالشفعة ، وما أشبه ذلك .

ويشترط علم الشفيع بالثمن والعثم معاً ، ويجب تسليم الثمن أولاً ، فلا يجب على المشتري الرفع قبله .

عقد ضمن الجورة :

أن يقول أحد المتعاقدين : عاهدتك على أن تصبرني وانصرك ، وتدفع عني وأدفع عك ، وتعمل عني وأعمل عك ، وترثني وارثك . فيقول : قبلته ، وهو من العقود اللازمة ، فيلزم فيه ما يلزم فيها .

صورة حكم الحاكم الذي لا ينقض :

أن يقول الحاكم بعد استبصار المقدمات : حكمت بكذا ، أو أفدت ، أو أعفيت ، أو أرمب ، أو أدفع إليه ماله ، أو أخرج من حقه ، أو يأمره بالبيع ، ونحو ذلك . ولو قال : ثبت عدي حقك ، أو أنت قد أقمت بالحجة ، أو دهوك ثابتة شرعاً لم يعد ذلك حكماً .

والفرق بينه وبين الفتوى : أن متلفه لا يكون إلا شخصاً ، ومتعلق الفتوى كليات .

والحكم بالحجر والسنة والعس قسم من الحكم ، وأخذ المال في الدين

ونحوه مقاصد في موضع الجواز لا يشترط فيه اللفظ، بل يكفي العمل المقترن بما يدل على ارادة ذلك ، وان أتى بصيغة تدل على ذلك كان أولى ، وكذا التملك للعبد الجاني عبداً أو خطاً .

واما الاقرار :

فليس من العقود والایقاعات في شيء ، لأنه ليس بانشاء ، وانما هو اقرار جازم من حق لازم للمعبر . وضاعفه : كل لفظ دل على اشتغال ذمة المقر بحق كقوله له : علي ، أو عندي ، أو في ذمتي ، أو قبلي كذا . بالعربة وغيرها ، بشرط علمه بمدلول ما نلفظ به .

ولو قال : نعم ، أو أجل عقب قول المدعى : لي عليك كذا ، فهو اقرار . ومثله قوله عقيه : صدقت ، أو برئت ، أو أنا مقر لك به ، أو يدعوك . وكذا لو قال : قبضت اياه ، أو بعته ، أو وهبته ، أو بعته ، فهي كونه اقراراً قولان ، أصحهما المساراة ، بخلاف ما لو قال : افترته ، أو رنه ، أو حده ، أو عده ، أو علق الاقرار بشرط ، مثل : له علي كذا ان دخل الدار واذا ظلمت الشمس ، وان كاه التملق بمشيئة الله تعالى على الأصح ، الا أن يصرح بأنه قصد الشرك .

وكذا لو قال : اذا جاء رأس الشهر ، الا أن يضر ارادة التأجيل . ومثله ما لو قال : ان شهد فلان فهو صادق ، وان شهد فانه لا يكون مقراً في شيء من ذلك . ولو قال له في داري ، أو في ميراثي من أبي كذا ، فان قال : بحق واجب ، أو بسبب صحيح ونحوه لزم ، وان أطلق فهي كونه اقراراً قولان أصحهما نعم ولو أبهم الاقرار في شيئين طوالب بالبين ، ولو أقر بلفظ فيهم فهو أنواع ، ولو استثنى من المقر به فله أقسام ، وأحكام جميع ذلك مذكورة في معادنه من كتب الأصحاب ورحمهم الله فليطلب هناك .

وليكن هذا آخر الرسالة ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين المعصومين .



(٥)

الرسالة الرضاعية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو أهله ، والصلاة على محمد وآله .

اعلم وفقك الله أنه قد اشتهر على السنة الطلبة في هذا العصر تحريم المرأة على معاليها بإرضاع بعض ما سذكروه ، ولا يعرف لهم في ذلك أصلاً يرجعون إليه من كتاب الله ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قول لأحد من المعترين ، أو عبارة يعتد بها تشمر بذلك ، أو دليل مستنبط في الحملة يقول على مثله بين الفقهاء .

فإن الدين شاهدناهم من الطلبة وجدناهم يرجعون أنه من فتاوى شيوخنا الشهيد قدس الله روحه ، ونحن لأجل مياينة هذه الفتوى لأصول المذهب استبعد كونها مفاة لمثل شيخنا على غرارة طده ونفوب فهمه ، لاسيما ولا نجد لهؤلاء المدعين لذلك اساداً يتصل بشيخنا في هذه الفتوى يعتد به ، ولا مرجحاً يركن إليه . ولنا نافين لهذه السبة مع رحمة الله استعانة على القول بهما هذه الفتوى ، فإن الأدلة على ما هو الحق اليقين واحتيارنا المبين بحمد الله كثيرة جداً ، لا يستوحش منها من قلة الرفيق .

نعم اختلف اصحابنا في ثلاث مسائل ، فقد يتوهم منها القاصر عن درجة

الاستنباط أن يكون دليلاً لشيء من هذه المسائل ، أو شاهداً عليها . وسنبين المسائل التي نحرص بصحتها مما لم يتعرض له الأصحاب ، واثلاث التي ذكرها للأصحاب فيها اختلافاً ، معطين البحث حقه في المقامين ، سالكين معجزة الانصاف في المقصدين ، عبر تاركين لأحد في ذلك تملأ مادام على جادة العدل متحلياً بحيلة التحقيق .

وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الله تعالى ، فنقول : المسائل المتصورة في هذا الباب كثيرة لانكاد نتحصر ، والذي سنح لنا ذكره ، لأن خارجاً عن المسائل الثلاث المشار إليها :

- أ : أن ترضع المرأة لمن فحلها الذي هي في نكاحه حين الارضاع أختها أو أختها لأبويها أو لأحدهما .
- ب : أن ترضع ولد أختها .
- ج : أن ترضع ولد أختها .
- د : أن ترضع ولد ولدها ابناً أو بنتاً ، ومثله ما لو أرضعت إحدى زوجتيه ولد ولد الأخرى .
- هـ : أن ترضع صبيها لو عمتها .
- و : أن ترضع خالتها أو خالتها .
- ز : أن ترضع ولد عمتها .
- ح : أن ترضع ولد خالتها أو ولد خالتها .
- ط : أن ترضع أخت الزوج أو أخته .
- ي : أن ترضع ولد ولد الزوج .
- يا : أن ترضع ولد أخ الزوج أو ولد أخته .
- يب : أن ترضع عم الزوج أو عمة .

يج : أن ترضع خلال الزوج أو خالته .

فهذه ثلاث عشرة صورة يتبين بها حكم ما لم تذكره ، أما المسائل الثلاث التي اختلف فيها الأصحاب :

الأولى : جدات المرتضع بالنسبة إلى صاحب اللبن هل تحل له أم لا ؟ فولان الأصحاب . وقريب منه أم المرضعة وجدتها بالنسبة إلى أب المرتضع

الثانية : أخوات المرتضع نسباً أو رضاعاً بشرط اتحاد الفعل هل يحلن له أم لا ؟ فولان أيضاً .

الثالثة : أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً ، وكذا أولاد المرضعة ولادة وكذا رضاعاً مع اتحاد الفعل بالنسبة إلى أخوة المرضع هل يحلن لهم أم لا ؟ فولان أيضاً .

إذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الأول وجوه :

الأول : المسك بالبراءة الأصلية ، فإن التحريم حكم شرعي ، فينوقف على مستند شرعي .

فإن قيل : كما أن التحريم حكم شرعي فكذا الإباحة أيضاً حكم شرعي ، فالمطالبة بالمستند أيضاً قائمة .

أجبنا بوجهين :

أحدهما : أنه قد تقرر في الأصول أن الأصل في المنافع الإباحة ، والمنافع منقذة ، لأنه القرض ، فيكون مباحاً .

الثاني : أن القائل بالتحريم مثبت ، والقائل بالإباحة نافي ، وقد تقرر أيضاً أن الذي لا دليل عليه ، فيحتص مدعي التحريم بالمطالبة بالدليل .

فإن قيل : القائل بإحدى المقالتين ناف للآخرى ، فلم تحصلت القائل بالإباحة بكونه نافياً ؟

قلنا : معلوم أن التحريم أمر رثى على أصل الذات ، والمانع له يكفي في المنع برده وإن لم يصرح بدعوى الإباحة ، وحيث أن الإباحة ثابتة بطريق اللزوم .
 والتحقيق أن يقال : إن أردت بالإباحة : الإذن الصريح المصوغ لذلك ، فمسلم توجه المطالبة عليه ، وبحسب لا ندعيه ، فإن مطلوبنا غير متوقف عليه . وإن أردت الإباحة المستفادة من الأصل المقرر المذكور سابقاً ، فهو مدعانا ، ولا نسلم توجه المطالبة حيث .

فإن قيل : الأصل حجة مع عدم الدليل الناقل وقد وجدنا هاهنا ، فإن الروايات التي سنذكرها تدل على التحريم .

قلنا : أما الروايات فسيأتي الكلام عليها في الموضع اللائق بها ، ونبين أن لاحجة فيها ، ولإدالة توجه من الوجوه ، وتتسع ذلك بها وجدناه من كلام الفقهاء الدال على المراد .

الثاني - عموم آيات الكتاب العزيز الدالة على الإباحة مطلقاً ، مثل قوله تعالى : « وأكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »^(١) ، فإنها بعمومها تناول محل النزاع ، فإن ما من أدوات العموم .

وكذا قوله تعالى : « وأكحوا الأيامى منكم »^(٢) والأيامى جمع أيم ، وهي التي لا روح لها ، بكراً كانت أو ثيباً ، والجمع المعروف باللام العموم ، فيشمل محل النزاع .

وغير ذلك من عمومات الكتاب والسنة الدالة على التزويج من غير تعيين ، فإنها بعمومها تناول محل النزاع ، وهي كثيرة جداً ، بل لا تحصى ، وظاهر

(١) النساء : ٣ .

(٢) النور : ٣٢ .

العموم حجة كما تقرر في الأصول .

فان قيل : العموم في ما ادعيته غير مراد قطعاً ، لتناول طاهره مائتة تحريره ،
فتنتفى دلالة .

قلنا : مائتة فيه التحريم يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه ، فان
العام المخصوص حجة في الباقي .

فان قيل : يخص العموم في المدارع به أيضاً .

قلنا : التخصيص بغير دليل باطل ، ولا دليل سوى القياس على ما ثبت فيه
التحريم من المحرمات بالرضاع ، ولا يجوز التمسك به فضلاً عن أن يخص به
عموم الكتاب .

الثالث : قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلك » بعد تعداد المحرمات المذكورة
في الآية ، وذلك نص في الباب ، ودلالته على المطلوب أظهر ، فان المعنى والله
أعلم : وأحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة قبل هذه . ومعلوم أن شيئاً من
المتنازع فيه من لبس عين شيء من المحرمات المذكورة في الآية ، ولاداخل في
مفهومه ، ولا يدل عليه بموجه من الوجوه المعتمدة في الدلالة ، فاذا عدد الحكم
أنواعاً وغصها بالتحريم ، ثم أحل ما سواها امتنع عدم الحل في غير المذكورات
والا لكان من مفرياً بالقيح .

فان قلت : قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكورات ، كالمطلقة تسماً
للعدة ، والمعتود عليها في العدة مع العلم والدخول ، وغير ذلك .

قلنا : اما ثبت المنع ولزم المحذور لو لم يكن هناك معارض ينتهض محصفاً
لكتاب الله ، أما مع فلا محذور ، ولا شيء مما ادعى تحريره خارجاً عن المذكور
في الآية بناتية التحريم الا وله شاهد يتمسك بمثله ويصلح لتخصيص الكتاب .

والقرض أن المتنازع لأشاهد له أصلاً ورأساً ، فمن ادعى شيئاً عليه البيان .

الرابع : الإجماع ، فإن جميع العلماء ممن نقلت أقوالهم واشتهرت مصنفاتهم عدوا المحرمات في النكاح وأباحوا نكاح ما سواها ، ولم يعد أحد منهم شيئاً من المتنازع في جملة المحرمات ، بل ولا يقل عن أحد من الأئمة الذين يرجع إلى أقوالهم ويعول على أشغالهم ، بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى ، وسنشير إليه في موضعه . فمن ادعى التحريم في شيء من ذلك احتاج مع إقامة الدليل إلى سلف يوافقه ، حذراً من أن يكون خارقاً للإجماع .

فإن قيل : هذا الإجماع الذي ادعيته لو ثبت لكان إجماعاً سكوتياً ، وهو غير حجة عند المحققين كما تقرر في الأصول .

قلنا . الإجماع السكوني حقيقته أن يعني واحداً من أهل العصر بحضرة الباقرين فلا يصححون بسوقه ولا يردون فتواه . ولا كذلك محل الرابع ، لأن الفقهاء لما عقدوا للمحرمات في النكاح ما أبا واستوفوا أقسامهم فيه ، وتحرزوا أن لا يدهروا من أقسام المحرمات شيئاً إلا ذكروه ، كان ذلك جارياً مجرى التصريح بحل ما سواهن ، وهذا حقيقي لا سكوتي .

فإن قيل : قد ذكرت في ما سبق نسبة القول بذلك إلى الشهيد رحمه الله ، فقد ثبت القائل بالتحريم ، نحصل السلف واندمع المحذور .

قلنا : هذه النسبة غير ثابتة عدداً ، فإنا لم نجدها في مصنف منسوب إليه رحمه الله ، ولا سمعناها من يركن إلى قوله سماعاً يوثق بمثله ويستند إليه ، وإنما كنا نجدها مكتبة في ظهر بعض كتب الفقه مستندة إليه ، وفي خصال المحاورة كنا نسمعها من بعض الطلبة الذين عاصرواهم ، وهؤلاء أيضاً لو طولبوا بإسناد في ذلك تسكن النفس إلى مثله لم يجدوا إليه ميلاً . ومثل هذا لا يشمي غلة ، ولا يقطع غلة . وقد رأيت في عصري كثيراً من الحواشي والقيود مسوبة إليه رحمه الله وأنا

أجزم بفساد تلك النسبة ، والسرف في ذلك نصرف الطلبة الذي تمر سلامته من الزيادة والنقصان ، أو الخطأ وسوء الفهم . وما هذا شأنه كيف يجوز أن يجعل قولاً لأحد من المعتبرين ، أو يجترأ به على معالجة الأجماع ، أو ما يكاد يكون اجماعاً ومخالفة ظاهر الكتاب والسنة والأدلة الجلية الصريحة ، ويجرم لأجله تحريم ما هو معلوم الحل ، ويقطع به عقد النكاح ، وتحل زوجة الرجل بنيه لمن سواه ، ويعحكم بسقوط أحكام الزوجية الدنية شرعاً بغير شبهة ، ان هذا أمر عظيم وبلاء مبین .

الخامس : الاستصحاب ، وهو من وجوه :

أ : استصحاب الحال ، فان الروجة حل قبل الرضاع المذكور ، والأصل بقاء ما كان على ما كان الى أن يثبت الناقل عن حكم الأصل الثابت ، ولم يوجد . ومن ادعى شيئاً فطلبه البيان ، وما يمكن أن يتعلق به المحصن من الأحبار بأضعف سبب سنين ما فيه مستوفاً انشاء الله تعالى .

ب : استصحاب الأجماع الى موضع النزاع ، فان المرأة قبل الرضاع المذكور حلال اجماعاً ، فكذا بعده ، عملاً بالاستصحاب ، وهذان النوعان من الاستصحاب حجة كما بين في موضعه .

ج : ان حقوق الروجة ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذا بعده ، لما تقدم من الاستصحاب ، ففيها يحتاج الى دليل .

السادس : الاحتياط ، فان المروءة مينة على الاحتياط المأم ، ولا ريب أن حل المرأة لغير من هي روجة له بمجرد الرضاع المذكور قول «جانب للاحتياط ، بل التدين ، وفيه من الاجترار على الله ، ومخالفة لأرشاد السنة المطهرة ما هو بين جلي .

فان قيل : بقاء المرأة المذكورة على حكم النكاح مع بعلها أيضاً محالاً للاحتياط فيعارض الاحتياط مثله .

فلنا : لانسلم ، فان ذلك انما يخالف الاحتياط لو كان الدليل من الكتاب أو السنة أو الاجماع على حلاله ، لو كان ثم اختلاف الفقهاء ظاهر شهير ، على انه لو ثبت ذلك لم يستويا ، فان المحكم يحل ما يثبت تحريمه ليس كالحكم بحل ما كان حلالا ، وابن هذا من ذلك ؟

السابع : انتفاء المقصدي للتحريم في المسائل المذكورة من حيث المراد بالمعنى ، والمراد بالمعنى : ما يصلح كونه علة للحل في العلة المستبطة .

أما في الأولى ، لأن المرتضع - أعني أcha المرضعة - صار ولدا لها وللعمل وأخت الولد انما تحرم بالنسبة أو بالدخول بأبها . ولهذا اذا انتفى الأمران جاز النكاح ، كما في أخت أحم الولد مع اختلاف الملافة . ومعلوم انتفاء الأمرين هنا ، على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »^(١) ، وأخت الولد انما تحرم من جهة النسب اذا كانت بنتا ، والا فتحريمها بالمصاهرة ، أعني كونها ربية مدحولا بأبها ، والرضاع كالنسب بالمصاهرة . وأما الثانية ، فلأن أقصى ما يقال : ان الزوجة - أعني المرضعة - صارت أما للولد وهي عمته ، ولا يلزم من ذلك تحريم ، لأن حمة الولد انما تحرم على من هي أخته ، اذ ليس في الكتاب والسنة ما يدل على تحريم حمة الولد ، وجه من الوجوه ، الا اذا كانت أختا . وحشد التحريم بسبب آخر لا بسبب عمومة الولد ، ولا أخوة بين المذكورة وبين أبي المرتضع - أعني زوجها - بنسب ولا رضاع . والحكم في المسألة الثالثة اظهر ، لأن حالة الولد لا تحرم الا للجمع بينها وبين أختها ، وذلك متفق هنا .

وأما الرابعة ، فلأن أقصى ما يقال : ان المرضعة صارت جدة ولد الولد من

الرضاعة، وانثناء تحريم جدة الولد من الرضاعة مبني على بيانه في المسائل الثلاث التي هي موضع خلاف للأصحاب ، على أنه لو ادعى انقضاء التحريم فيها بغير خلاف أمكن ، نظراً الى لحوق الرضاع المشكوك في كونه محرماً للنكاح المعلوم حله وان بعد ، لأن الظاهر عدم الفرق .

وأما الخامسة، فلأن المرضعة أصبحت الزوجة قد صارت بنت أخ ولد صاحب اللبن، وبنت أخ الولد إنما تحرم بأحد السبب السابقين ، فهي: كونها بنت الابن، أو كونها بنت ابن الزوجة المدخول بها ، وكلاهما متفق هنا .

وأما في السادسة فلأن المرضعة صارت بنت اخت ولده، والتقريب ما تقدم . ومن ذلك يعلم الوجه في السابعة والثامنة ، لأن المرضعة صارت بنت ابن عم ولده ، أو عمته ، أو بنت ابن خال ولده ، أو خالته .

وأما في التاسعة، فلأن الزوجة قد صارت أم أخ الزوج، وأم الأخ إنما تحرم بالأمومة ، أو بكونها مدخولة الأب .

وأما في العاشرة ، فلأنها وإن صارت أمًا لحافده إلا أنها لا تحرم إلا بكونها زوجة ولده .

وأما في الحادية عشرة فأظهر ، لأن أم ولد الأخ لا تحرم .
وأما الثانية عشرة ، فلأنها وإن صارت أم عمه أو عمته لا تحرم ، إذ المحرم في ذلك إما أمومة الأب ، أو كونها مدخولة الجد .
وقريب منه الحكم في الثالثة عشرة .

ومما يشهد لذلك من عبارات الفقهاء قول الشيخ في المبسوط بعد أن ذكر أحكام الرضاع : فإذا ثبت هذا فإما يحرم من الرضاع من الأعيان السبع التي مضت حرفاً بحرف ^(١) . وأراد بالأعيان السبع : الأمهات ، والبنات ، والأخوات،

والعمات ، والحالات ، وبنات الأخ ، وبنات الاخت . وهذا صريح في المراد .
وقال أيضاً : يجوز للمحل أن يتزوج بأم المرتضع وبنته وأخته وجدته . ويجوز
لوالد هذا المرتضع أن يتزوج بالنثي ارضعته ، لأنه لما جاز أن يتزوج أم ولده
من النسب ، فبأن يجوز أن يتزوج بأم ولده من الرضاع أولى .

قالوا : أليس لا يجوز أن يتزوج أم أم ولده من النسب ، ويجوز أن يتزوج
بأم أم ولده من الرضاع ، فكيف جاز ذلك وقد قلتم انه يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب ؟

قلنا : أم أم ولده من النسب ، ما حرمت بالنسب ، بل بالمصاهرة قبل وجود
النسب ، والسي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب »^(١) .

فانظر الى ما أرشد اليه رحمه الله من التعليل والتوجيه ، وأن التحريم في
الرضاع فرع التحريم في النسب في ما لم يثبت نظير لحمه النسب حقيقة للتحريم
وحكى العلامة في المختلف عبارة ابن حمزة ، وهي لا تطلو من اضطراب ،
ولكن ذكر في آخرها ما صورته : ويجوز للمحل الزوج بأم الصبي وجداته ولوالد
الصبي الترويح بالمرضة وبأمها وبجدته^(٢) .

وقال ابن البراج في المذهب : ويجوز أن يتزوج الرجل بالمرأة التي ارضعت
ابنه ، وكذلك بزوجه من بنه غير الذي ارضعته ، لأنها ليست أما لهم وإنما هي أم
أخيهم الذي ارضعته ، فلا تحرم عليهم ، لأنها ليست بزوجة لأبيهم ، وإنما حرم الله
صحابه نساء الآباء ، وهذه المرأة ليست من الأب بسبيل .

وهكذا يجوز أن يتزوجوا ابنتها التي هي رضيع أخيهم ولدها وولد ولدها ،

(١) من لا يضره الفقيه ٣ : ٣٠٥ حديث ١٤٦٧ ، البسيط ٥ : ٣٠٥ .

(٢) الوسيلة الى نيل الفضيلة ٣ : ٣٠٢ ، المختلف ٥ : ٥٢٠ .

وكذلك يتزوج الرجل بنات المرأة التي أرضعت ولده وبنائهن أبناً ، لأنهن لم يرضعن من لبنه ، ولا ينفقن وبه قرابة من رضاع ولا غيره ، وإنما يحرم تكاثرهن على المرتضع^(١) .

فانظر الى وجه تخلصه من التحريم في المذكورات نفق المقتضي له ، حيث أن المقتضي له اما القرابة بالنسب أو الرضاع ، أو المصاهرة ، وجميع ذلك منتف في المذكورات ، وهذا بعينه آت في المسائل المذكورة .
والحاصل من ذلك : أن تحريم الرضاع مقصور على نظير المحرمات بالنسب دون المحرمات بالمصاهرة ، والحديث النبوي صلى الله عليه وآله وسلم يرشد الى ذلك .

وقال العلامة في التذكرة ما صورته : يحرم في النسب أربع نسوة وقد يحرم بالرضاع وقد لا يحرم :

أ : أم الأخ في النسب حرام ، لأنها اما أم أو زوجة أب ، واما في الرضاع ، فإن كانت كذلك حرمت أيضاً ، وإن لم تكن كذلك لم تحرم ، كما لو أرضعت اجنية أخاك أو اختك لم تحرم .

ب : أم ولد لولد حرام ، لأنها اما بته أو زوجة ابيه ، وفي الرضاع قد لا تكون احدهما ، مثل أن ترضع الاجبية ابن الابن ، فانها ام ولد الولد وليست حراماً .

ج : جدة الولد في النسب حرام لأنها اما امك أو أم زوجتك ، وفي الرضاع قد لا يكون كذلك ، اذا أرضعت اجبية ولداً فان امها جدته ، وليست بأمك ولا ام زوجتك .

د : اخت ولدك في النسب حرام عليك ، لأنها اما بنتك أو ريبتك ، وإذا أرضعت اجنبية ولدك فبنتها أخت ولدك ، وليست بنت ولا ريبة .

ولأنحرم أخت الأخ في النسب ولا في الرضاع إذا لم تكن اختاً له ، بأن يكون له أخ من الأب والأخت من الأم ، فإنه يجوز للأخ من الأب تكاح الأخت من الأم وفي الرضاع لو أرضعتك امرأة راضعت صغيرة اجنبية منك يجوز لأخيك تكاحها ، وهي أختك من الرضاع ^(١) .

فهذا تصريح منه بالمراد ، وتنبه على طة التحريم هي صيرورة المرأة بسبب الرضاع إحدى المحرمات بالنسب لا بالمصاهرة .

فإن قلت : ستأتي حكاية خلاف الأصحاب في بعض المسائل المذكورة .

قلنا : لا سلم ، لكن ذلك لا يضرنا ، مع كون الدليل دالاً على المراد وتاماً لمقالة الخصم .

وقل في التحرير : والابن أن ينكح أم البت التي لم ترصمه ^(٢) .

قلت : مراده لو ارتضع صبي وصية اجنبتان من امرأة بلبن فحل واحد ، كان له أن ينكح أم البت التي لم ترصمه ، لأنها وإن كانت أم اخته إلا أنه لأنسب بينه وبينها ولا مصاهرة . وأم أخيه من النسب اما حرمت اما لأنها أمه ، أو لأنها موطوءة أبيه .

قال أيضاً : لو أرضعت امرأة صبين صاروا أخوين ، ولكل منهما أن ينكح أم أخيه من النسب . بخلاف الأخوين من النسب ، لأن أم الأخ من النسب اما حرمت لأنها مكروهة الأب ، بخلاف أم الأخ من الرضاع . وكذا لو كان لأخيه من النسب أم من الرضاع جاز له أن يتزوج بها . كذا لو أرضعت أمه من النسب

(١) التذكرة ٢ : ٦١٤ .

(٢) التحرير ٢ : ١١١ .

صبياً صار أحاه ، وكان له أن يتزوج أمه ^(١) .

هذا كلامه ، فانظر الى جملة هذه المسائل التي تفي عنها التحريم ، والى استدلاله كيف يقتضي على محل النزاع في كلامنا بانتفاء التحريم ، إذ لو ثبت التحريم في شيء من المسائل السابقة يلزمه مثله هنا ، إذ أم الأخ والأخت من الرضاع قد صارت بمنزلة أم الأخ من السب .

وقال المقداد في كبر العرفان ماصورته : قال الرسخشري : قالوا : تحريم الرضاع كتحريم النسب الا في مسائلين :

احدهما : انه لا يجوز للرجل أن يتزوج أخت ابنه من السب ، والطفلة وطء أمها ، وهذا المعنى عبر بوجود في الرضاع .

وثانيها : لا يجوز أن يتزوج أم أخته من السب ، ويجوز في الرضاع ، لأن المانع في النسب وطء الأب إياها ، وهذا المعنى عبر بوجود في الرضاع .

وكذا استثنى مسألان آخران :

احدهما : أم الحفيدة .

وثانيها : جدة الولد ، فانهما محرمتان من النسب دون الرضاع . أما أم الحفيدة فانها بنتك أو زوجة ابنتك ، ولو ارضعت أجنبية ولدك لم تحرم .

وأما جدة الولد فانها أمك أو أم زوجتك ، ولو ارضعت أجنبية ولدك كانت أمها جدة ولدك ولم تحرم عليك ^(٢) .

قل المقداد : وفي استثناء هذه الصورة نظر ، لأن النص انما دل على أن جهة الحرمة في السب جهة الحرمة في الرضاع ، والجهات التي في هذه الصور ليست جهات الحرمة في السب ، فان جهة اختة الابن مثلاً لم تعتبر من جهات

(٢) التحرير ١١ : ٢ .

(١) الكشاف ١ : ٥١٦ .

الحرمة ، بل المعتبر فيها إما كونها ربية ، وإما كونها بتاً ، وأي جهة من هاتين الجهتين لو وجدت كانت محرمة .

وتوضيحه : إن أخت الأبسن إذا كانت بتاً يكون لها جهتان : جهة الأختية للأب ، وجهة البنتية لك ، ولا شك في تفايرهما ، والصمد دل على الحرمة من جهة البنتية لأن جهة الأختية للأب .

وكذا إذا كانت ربية كان لها جهتان : الأختية للأبسن ، وكونها ربية . وجهة الحرمة منها ليست إلا كونها ربية ، على أن جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب النسب ، فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب ^(١) .

هذا كلامه ، وأنت إذا تأملت هذا الكلام وجدته شارحاً للمراد ، وإفياً لبيان ما نحن بصدده .

ولقد وقع الي تحقير كنيته قديماً على بعض هذه المسائل ، وهي : امرأة الرجل إذا رضعت ابن أختها هل تحرم عليه ، لأنها صارت عمه ولده ، فهي بمنزلة أخته أم لا ؟ .

وحاصل ما كنته في الجواب : إن العمومة من طرف الأب في النسب ، لأن طرف الفحل ، أعني صاحب اللبن ، فإن صاحب اللبن لا قرابة بينها وبينه بنسب ، وهو ظاهر ، ولا رضاع ، لعدم ارتصافهما بلبن فحل واحد ، والمقتضي للتحريم في عمه الوالد القرابة بينهما وبين أبيه ، أعني أختها إما بالنسب أو بالرضاع ، فإن ثبوت العمومة المذكورة تابع لاحوة الأب ، وهي متممة من طرف الفحل أصلاً ورأساً ، وثبوتها من طرف الأب لا يقتضي ثبوتها من طرف الآخر قطعاً ، فيقتضي التحريم بينهما ، إذ هو فرع القرابة المتتمة . والذي أوقع في الغلط صدق اسم العمومة للولد على المذكورة ، مع عدم ملاحظة اختلاف جهتي الفحل والأب النسب .

فإن قيل : قد روى الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال : سأل عيسى ابن جعفر بن عيسى أبا جعفر الثاني عن امرأة أرضعت لي صبياً ، فهل يحل لي أن أتزوج ابنة زوجها؟ قال لي : « ما أجود ما سألت ، من هاهنا يؤتى أن يقول الناس : حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل ، هذا هو لبن الفحل لا غير » .

قلت له : الجارية ليست ابنة المرأة التي أرضعت لي ، هي ابنة غيرها .

فقال : ولو كن حشراً متفرقات ما حل لك منهن شيء و كن في موضع بناتك^(١) . وروى ابن يعقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : إن امرأة أرضعت ولداً لرجل ، هل يحل لذلك الرجل أن يتزوج ابنة هذه المرأة أم لا ؟ فوقع : « لا يحل له »^(٢) .

وروى أيوب بن نوح قال : كتب علي بن شبيب إلى أبي الحسن عليه السلام : امرأة أرضعت بعض ولدي هل يحور لي أن أتزوج بعض ولدها؟ فكتب : « لا يجوز ذلك ، لأن ولدها صارت بمنزلة ولده »^(٣) .

فهذه الروايات الثلاث دالة على أن من صار بالرضاع في موضع المحرم حرم نكاحه ، وذلك دال على التحريم في المسائل المتنازع فيها .

فلا : الجواب عن ذلك من وجوه :

الأول : أن الروايات الثلاث تضمنت واقعة معينة فلا عموم لها ، وما هذا شأنه لا يكون حجة على محل النزاع .

فإن قيل : أليس قد تضمنت تحليل التحريم ، بأنهن في موضع بنات أبي المرتضع ،

(١) التهذيب ٧ : ٣٢٠ حديث ١٣٢٠ .

(٢) الكافي ٥ : ٤٤٧ حديث ١٨ باب : أنه لا رضاع بعد طلاق ، من لا يحضره الفقيه

٣٠٦١٣ حديث ١٤٧١ .

(٣) التهذيب ٧ : ٣٢١ حديث ١٣٢٤ .

فإذا انتفت الدلالة الصريحة كفى الاستدلال بجهة نصوص العلة .

أجبت: بأن الثانية مهن لا تعليل فيها ، فلا دلالة لها بوجه ، وأما الأولى والثانية فانهما وإن تضمنت التعليل كما ذكر في السؤال ، إلا أن ذلك لا يفيد ما ادعاه الخصم ، لأن التعليل في النصوص إنما يقضي ثبوت الحكم حيث تثبت تلك العلة بعينها ، لا حيث ثبت ما أشبهها ، فإن ذلك عين القياس المستنوع عنه .

وبعض نقول بالموجب ، فإما بعد تسليم الدلالة المذكورة وانتفاء القواعد يحكم بالتحريم ، حيث صارت بمنزلة الولد ، وهو المنصوص والمتعارف فيه ما إذا صارت بمنزلة المحرم مطلقاً . وأبى هذا من ذلك ، فمن حاول تعدية الحكم المستند إلى العلة المنصوص عليها إلى موضع انتفت فيه تلك العلة ، لكن شبهه فيه ما هو شبهها ، فقد ارتكب العمل بالقياس وحرج عن الأصول المقررة وذلك باطل قطعاً ، وقول في الدين بغير علم .

الثاني : أن في التعليل المذكور إجمالاً ولبساً ، لأن موضع البنات الحقيقي ومنزلتهن في قوله : « وكى في موضع بانك » ، وقوله : « وصارت بمنزلة ولدك » غير مراد قطعاً ، إذ لا معنى له ، والمجاز غير متعين ، لاحتمال إرادة المساواة في الوصف المقضي للتحريم ، وإرادة غير ذلك كالأحترام أو استحقاق الشفعة مثلاً .

ومع الإجمال المذكور كيف يمكن الحمل على ذلك المعنى ليحصل تعدية الحكم إلى محل آخر . سلمنا الحمل على المساواة لثمينه فما المراد من هذه المساواة أم من بعض الوجود أم من جميعها . لا جائز أن يراد البعض ولا يشت التحريم بالمساواة في أمرها ، عملاً بمقتضى التعليل المذكور ، ولا جائز أن يراد المساواة من جميع الوجوه ، لاستناع تحققه ، ولا من وجه معين بخصوصه ، لعدم اشعار اللفظ له بشيء .

الثالث : أنا إذا سلمنا دلالة الروايات المذكورة على المراد بغير مانع مما

ذكر أمكن القدح بوجه آخر ، وذلك لأن حكاية الحال في السؤال أعني قوله :
 امرأة أرضعت لي صبياً فهل يحل لي أن أتزوج ابنة زوجها ، تحتمل كون زوجها
 هو صاحب اللبن وغيره ، ومع ذلك فتحتمل كون البنت المذكورة منها ومن غيرها
 وترك الاستفصال في نحو ذلك دليل العموم ، فيقتضي تحريم بنت الزوج من
 غيرها وإن لم يكن الزوج هو صاحب اللبن ، وهو باطل بالإجماع .

ومثل هذا بعبارة من الثانية والثالثة ، لأن قوله في السؤال : هل يحل لذلك
 الرجل أن يتزوج ابنة هذه المرأة ، وقوله : هل يجوز لي أن أتزوج بعض ولدها ،
 كما يحتمل أن تكون ابنة المرأة ابنة لصاحب اللبن يحتمل أن تكون ابنة لغيره
 أيضاً . وكما يحتمل كونها ابنة لها من النسب يحتمل كونها ابنة لها من الرضاع ،
 فيقتضي ترك الاستفصال تحريم بنت المرضعة من الرضاع بل فيحل آخر على أب
 الصبي ، وهو باطل قطعاً ، ومع ذلك فهما مكابيان ، وما هذا شأنه كيف يتمسك
 به ، بل كيف يتعدى حكمه إلى غيره قياساً !

وأما المسائل الثلاث التي تكلم فيها الأصحاب :

فالأولى : أم أم المرضع نساء أو صاعاً هل تحرم على صاحب اللبن - أعني
 الفحل - أم لا ؟ فوالان للأصحاب :

أحدهما : [عدم التحريم] ، وبه قال الشيع في المبسوط^(١) ، وابن حمزة^(٢)
 وابن البراج^(٣) ، والعلامة في التحرير والقواعد والتلخيص^(٤) ، وظاهر عبارته في
 الإرشاد عدم التحريم ، لعدم المفتضي له ، فإنه ليس إلا كونها جدة أبه . وذلك لا
 يصلح دليلاً على التحريم ، لأن جدة الولد إذا حرمت بالمصاهرة ، أعني الدخول

(١) المبسوط ٣٠٥ : ٣٠٥ .

(٢) الوسيطة ٣٠٢٢ : ٣٠٢٢ .

(٣) المهذب ٢ : ١٩٠ .

(٤) التحرير ٢ : ٥٠ ، القواعد ٢ : ١١ .

بابتها ، وذلك متفق هنا ، فتسلك بأصالة الحل الى أن يثبت الدليل المحرم .
والثاني : التحريم ، وبه أفتى الشيخ في الخلاف^(١) ، ونصره ابن ادريس^(٢) ،
واحتاره العلامة في المختلف مع اعترافه بقوة المذهب الأول^(٣) ، وفي التذكرة لم
يصرح بشيء لكن الظاهر منه الميل الى التحريم^(٤) .

وحجبتهم ما تقدم من الأحبار الصحيحة ، ووجه الاستدلال بها حكمهم عليهم
السلام بتحريم أخت الابن من الرضاع وجعلها في موضع البنت ، وأخت الابن
تحريمها بالنسب إذا كانت بنتاً ، وبالنسب إذا كانت بنت الزوجة . والتحريم هنا
بالمصاهرة ، وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك ، فيكون في أم الأم كذلك ،
وليس قياساً لانه به يجزئي من كلي على حكم الكل ، كذا احتج شيخنا في شرح
الارشاد ، وفيه نظر .

أما أولاً فلان المشار اليه قوله : في ذلك ، هو تحريم بنت الزوجة ، أي
جعل الرضاع كالنسب في تحريم بنت الزوجة ، أي كما تحرم بالنسب تحرم
بالرضاع ، ومعلوم أن تحريمها إذا لم تكن بنتاً ليس بالنسب ، إنما هو بالمصاهرة ،
فلا يستقيم قوله : جعل الرضاع كالنسب في ذلك .

وأما ثانياً فلانه لا يلزم من ثبوت التحريم في هذا الفرد المعين مع خروجه
عن حكم الأصل ، وطائر القواعد المقررة - ورود النص عليه بخصوصه - تعدية
الحكم الى مما أشبهه من المسائل ، فان ذلك عين القياس . وادعائه نفي القياس
فيه ، واعتذاره بانه به يجزئي من كلي على حكم الكل لا يبعد شيئاً ، لأن تعريق

(١) الخلاف ٢ : ٢١٦ .

(٢) الرائر : ٢٩٤ .

(٣) المختلف : ٥٢ .

(٤) التذكرة ٢ : ٦١٤ .

القياس صادق عليه ، فقد عرف بأنه تعدية الحكم من الأصل الى الفرع بعلّة متحدة فيهما ، والأصل في ما ذكره هو احت الولد من الرضاع ، والفرع هو جدة الولد من الرضاع ، والحكم لمطلوب تعديته هو التحريم الثابت في الأصول بالنص ، وما يظن كونه علّة التحريم هو كون احت الولد من الرضاع في موضع من يحرم من النسب ، أهني البنت النسية .

وهذا بعينه قائم في جدة الولد من الرضاع فانها في موضع جدته من النسب بل ما ذكره أسوء حالا من القياس ، لأنك قد عرفت أن القياس تعدية الحكم من جزئي الى آخر ، لا اشتراكهما في ما يظن كونه علّة للحكم ، وهو رحمه الله قد حاول تعدية الحكم من الجزئي الى الكلي ، ونبه على العلة وشوّهها في المربع أول كلامه واغرب في عبارته فسمى ذلك تبها على الحكم ومعنى عنه اسم القياس ، وذلك لايحصنه من الابراد والاعتراض ، ولا يلبس على الساطر المتأمل كونه قياساً الثانية : أولاد الفعل ولادة ورضاعاً هل يحرم على أب المرتضع أم لا ؟

الحلاف هنا كالحلاف في ما سبق ، غير أن التحريم هنا راجع عملاً بظاهر دلالة النصوص الساتفة ، ولا محذور في استثناء هذه المسألة من قاعدة عدم التحريم في الرضاع بالمصاهرة لاحتصاصها بالنص .

فان قيل : انصوص الساتفة ذات على تحريم أولاد المرضعة ، وهو ينفي شبث : أحدهما : عدم الاشعار بتحريم أولاد الفعل من غيرها فكيف عممتم التحريم ؟ والثاني : تحريم أولادها من الرضاعة وان كان بلن فعل آخر ، لعموم صادق أولادها عليهم وانتم لا تقولون به .

قف : أما الامر الأول فصحيح بالنسبة الى الروايتين الأخيرتين ، وأما بالنسبة الى الأول فلا ، لانها مصرحة بتحريم أولاد الفعل ، فان أول السؤال معنون به ، ولا يضر التعرّض بالزوج ، فانه وان كان أعم من الفعل إلا أن الأصحاب مطبقون على

إرادة صاحب اللبن ، ونعطيهم فهموه من لفظ واحتسوا اليه باقتضاء الاجماع له .
وأما الأمر الثاني فالعموم بحسب الظاهر ثابت ، لكن الاجماع منعقد على
اعتبار اتحاد الفعل في ثبوت التحريم .

فان قيل : هذا شأن أولاد الفعل بالنسبة الى أب المرتضع ، فما تقول في
أولاد أب المرتضع ولادة ورضاعاً ، وأحواته هل تحرم على الفعل أم لا ؟

قلنا : الخلاف السابق جارها ، وقد صرح العلامة بعدم التحريم ، قال في
التحرير في البحث السادس من الواحق ماصورته : قال الشيخ في الخلاف : إذا
حصل الرضاع المحرم لم يحل للفعل تكاح أخت المرتضع بلبنه ، ولا لأحد من أولاده
من غير المرضعة ومنها ، لأن أحوته وأخواته صاروا بمنزلة أولاده^(١) وليس بمعتد^(٢) .

وفي القواعد بعد أن قرى عدم تحريم الرضاع بالمصاهرة فرع عليه عدم
التحريم في المسائل المذكورة ، وصرح بعدم التحريم في هذه المسألة قال :
فللفعل تكاح أم المرتضع وأخته وجدته . والظاهر عدم الفرق بين بنات الفعل بالنسبة
الى أب المرتضع وأخوات المرتضع بالنسبة الى الفعل ، نظراً الى العلة المذكورة
في الحديثين السابقين . فان كانا حجة وجب التمسك بمقتضى العلة المنصوصة ،
والا انتهى التحريم في المقامين ، وعلى كل حال فالعمل بالاحتياط فيهما أولى
وأحرى .

الثالثة . هل لأولاد أبي المرتضع الذين لم يرتضوا من هذا اللبن أن ينكحوا
في أولاد المرضعة ولادة ، وفي أولاد فعلها ولادة ورضاعاً ، أم لا ؟ قولان أيضاً

(١) الخلاف ٢ : ٢١٦ .

(٢) التحرير ٢ : ١٢٠ .

(٣) القواعد ٢ : ١٢٠ .

للأصحاب كنعوما سبق، لكن القائل بالتحريم هنا هو الشيخ في الخلاف والنهاية^(١).
وقال ابن ادريس : قول شيخنا في ذلك غير واضح، وأي تحريم حصل بين
أخت هذا المولود المرتضع وبين أولاد الفحل، وليست أختهم لأنهم أمهم ولأنهم
أيهم، والتي صلى الله عليه وآله وسلم جعل السب أصلاً للرضاع في التحريم
فقال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من السب »، وفي النسب لا تحرم على الإنسان
أخت أخيه التي لأن أمه ولا من أبيه^(٢).

وفي المبسوط حكم بعدم التحريم في ذلك، والتجأ إلى ما أصله من أن
التحريم بالمرتضع وحده، ومن كان من نسله دون من كان من طبقته، وهذه من
طبقته، لأنه لا نسب بينه وبين أخت أخيه ولا رضاع، وهو واضح^(٣).

فإن قيل : النص السابق يدل على التحريم هنا التاماً، لأنه لما تضمن تحريم
الأولاد على أب المرتضع، معللاً بأنهم يسرله أولاده في التحريم، لزم من ذلك
أن يكونوا لأولاده كالأخوة، فيحرم بعضهم على بعض، لأن البنوة لصاحب
اللبن والأخوة لأولاده مثل الرعا، فيمنع ثبوت أحدهما مع نفيه الأخرى، وقد
ثبتت البنوة بالنصوص السالفة فتثبت الأخوة، فيلزم التحريم.

قلنا نمنع الدلالة الالتزامية هنا، لأن من شرطها اللزوم الذهني، والمعنى الأحص،
وليس بثابت، بل بمنع التلازم أصلاً، فإن ثبوت بنوة شخص لأخر تقتضي ثبوت
الأخوة لأولاده، لا ثبوت الأخوة لأخوة أولاده، وذلك غير مقتضى التحريم بوجه
من الوجوه، والله اعلم بالصواب.

(١) الخلاف ٢: ٢١٦، النهاية ٤٦٢.

(٢) الرائر ٢٩٥.

(٣) المبسوط ٥: ٢٩٢.



(٦)

رسالة قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أبدى كلمة الحق بالبراهين القاطعة ، وأعلا كلمة الصدق بالحجج
اللامعة ، ودرج أباطيل المغترين بالدلائل الدامغة ، وأذل أعناق المعالين بالمعاليات
القائمة . والصلاة والسلام على السموات بخير الأديين ، محمد المحضار من شجرة
بني هديك ، وعلى آله الأطهار المهتدين ، وعترته الأجيال المحظية للدين .

وبعد ، فإني لما توالى على سمي تصدي جماعة من المنسجين بسمه الصلاح ،
ونلة من عوغاء الهيج الرعاع أنبا كل باعق ، الدين أخذوا من الجهالة بحفظ
وافر ، واستولى عليهم الشيطان ، فحل منهم في سويداء الحاطر ، لتقرب من المرض
وتمزق الأديم ، والقذح بمخالفة الشرع الكريم ، والمخرج عن سواء السهج
القوم .

حيث أنا لما أرمنا الإقامة ببلاد العراق ، وتعدر علينا الانتشار في الأفاق ،
لأسباب ليس هذا محل ذكرها ، لم نجد بداً من التعلق بالفرة لسدفع الأمور
الضرورية من لوازم متممات المعيشة ، مقتنين في ذلك أنرجس كثير من الطعام ،
وجم غفير من الكبراء الأتقاء ، اعتماداً على مائت بطريق أهل البيت عليهم السلام :

من أن أرض العراق ونحوها مما فتح سنة بالسيف لإيملكها مالك مخصوص بل للمسلمين قاطبة ، يؤخذ منها الخراج أو المقاسمة ، ويصرف في مصلحته التي بها رواج الدين بأمر امام الحق من أهل البيت عليهم السلام ، كما وقع في أيام أمير المؤمنين عليه السلام .

وفي حال عيت عليهم السلام قد أدن أئمتنا عليهم السلام لشبهتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور - كما سذكره مفصلاً - فلهذا تداوله الطغاة الماضون والسلف الصالحون ، غير مستكر ولا منتهجن وفي زماننا حيث استولى الجهل على أكثر أهل العصر ، واندس بينهم معظم الأحكام ، وحقت مواقع الحلال والحرام ، هدرت شقائق الجاهلين ، وكثرت جرأتهم على أهل الدين ، استخرت الله تعالى وكنت في تحقيق هذه المسألة رسالة ضمنتها ما نفعه فقهاءنا في ذلك من الأحاديث عن الأئمة الأطهار عليهم السلام ، وأودعتها ما صرحوا به في كتبهم من الفتوى بأن ذلك حلال لا شك فيه ، وطلق لا شبهة تعتريه ، على وجه مدبج ، قدغن له قلوب الطغاة ، ولا نعبه اسماع الفضلاء .

واعتمدت في ذلك أن أبين عن هذه المسألة التي قل بذرها ، وجهل قدرها ، خيرة على عقائل المسائل ، لأحرصاً على حطام هذا العاجل ، ولا تعادياً من تمويض جاهل ، فإن لنا بموالينا أهل البيت عليهم السلام أعظم أسوة وأكمل قدوة ، فقد قال الناس فيهم الأقاويل ونسبوا اليهم الأباطيل ، وبملاحظة لو كان المؤمن في حجر ضب يبر كل طبل .

مع امي لما اقتصر في ما اشرت اليه على مجرد ما نبهنا عليه ، بل انضمت الى ذلك من الأسباب التي تضر الملك وتبطل الحل ، ما لا يشوبه شك ولا يلحقه لبس من شراء حصة في الاشجار ، والاختصاص بمقدار معين من البذر ، فقد ذكر اصحابنا طرقاً للتخلص من الرما واسقاط الشفعة ، ونحوها مما هو مشهور متداول

بل لا ينفك بها الا القليل النادر ، وقد استقر في الغوس قبوله وعدم النفر منه ، مع أن ما اعتمدته في ذلك أولى بالبعد عن الشبهة واخرى بسلوك جادة الشريعة . ولم اودع في هذه الرسالة من الفتوى الا ما اعتقدت صحته ، واقدمت على لقاء الله به ، مع علمي بأن من خلا قلبه من الهوى وبصر بصيرته من الغوى ، وراقب الله تعالى في سريره وعلاينه ، لا يجد بدا من الاعتراف به والحكم بصحته ، وسببها به « قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج » وربتها على مقدمات خمس ، ومقالة ، وخاتمة ، وسألت الله أن يلهمني اصابة الحق ويجنبني القول بالهوى ، انه ولي ذلك والقادر عليه .

المقدمة الاولى

في تقسيم الارضين

وهي في الأصل على قسمين :

احدهما :

أرض بلاد الاسلام ، وهي على قسمين أيضاً : عامر ، وموات . فالعامر ملك لأهله ، لا يجوز التصرف فيه الا بإذن ملائكة والموات ان لم يجر عليه ملك مسلم فهو لامام المسلمين يفعل به ما يشاء ، وليس هذا القسم من محل البحث المقصود

القسم الثاني :

ما ليس كذلك وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما يملك بالاستفهام ويؤخذ بالسيف ، وهو المسمى بالمفتوح عتوة . وهذه الأرض للمسلمين قاطبة ، لا يختص بها المقاتلة عند اصحابنا كافة ، خلافاً لبعض العامة . ولا يفضلون فيها على غيرهم ، ولا يتخير الامام بين قسمتها ووقفها وتقرير أهلها عليها بالخراج ، بل يقراها الامام لمن يقوم بعمارتها بما يراه من النصف ،

لواثالث ، أو غير ذلك .

وعلى المتقل احراج مال القباة التي هي حق الرقة ، وبما يفصل في يده اذا كان نصيباً العشر أو نصف العشر .

ولا يصح التصرف في هذه الأرض بالبيع والشراء والوقف ، وغير ذلك وللإمام أن يقلها من منزل الى آخر اذا انتقصت هذه القباة : أو انتقصت المصلحة ذلك ، وله التصرف فيها بحسب ما يراه الإمام من مصلحة المسلمين واتساع الأرض بصرف الى المسلمين وإلى مصالحهم ، وليس للمقاتلة فيه الا مثل ما لغيرهم من النصيب في الارتفاق .

وثانيها : أرض من اسلم أهلها عليها طوعاً من غير قتال ، وحكمها أن تترك في أيديهم ، لكناً لهم يتصرفون فيها بالبيع والشراء والوقف ، وسائر انواع التصرف ، اذا اقاموا بعمارتها ، ويؤخذ منهم العشر أو نصفه بالشرائط . فان تركوا عمارتها وتركوها حراباً كانت للمسلمين قاطبة ، وحاز للإمام أن يقلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع ، ونحو ذلك .

وعلى المتقبل بعد اخراج حق القباة ومؤنة الأرض مع وجود النصاب العشر أو نصفه .

وعلى الإمام أن يعطي إربابها حق الرقة من القباة على المشهور ، التي به الشيخ رحمه الله في المبسوط والنهاية ^(١) ، وأبو الصلاح ^(٢) ، وهو الظاهر من عبارة المحقق نجم الدين في الشرائع ^(٣) ، واحراز العلامة في المستهى والتذكرة والتحرير ^(٤) ، وإلى حمزة ، وابن البراج ذهبوا الى أنها نصير للمسلمين قاطبة وأمرها

(١) المبسوط ٢٣٥ : ١ النهاية : ١٩٤ .

(٢) الكافي في الفقه : ٢٦٠ .

(٣) الشرائع ٣٢٣ : ١ .

(٤) المستهى ٢ - ٩٣٥ ، التذكرة ١ : ٤٢٧ ، التحرير ١ : ١٤٢ .

الى الامام ^(١) ، وكلام شيوخنا في الدروس قريب من كلامهما فانه قال: يقبلها الامام بما يراه ويصرفه في مصالح المسلمين ^(٢) .

وابن اديس مع من ذلك كله وقال: انها باقية على ملك لأول ، ولا يجوز التصرف فيها الا بآذنه ^(٣) ، وهو متروك .

احتج الشيخ بما رواه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن أبي نصر قال: ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الحراج ، وما سار فيها أهل بيته فقال: « من اسلم طوعاً تركت ارضه في يده ، وأخذ منه العشر مما سقت السماء والأنهار ، ونصف العشر مما كان بالرضا في ما همروه بها ، وما لم همروه بها أخذته الامام قبله ممن همره ، وكان للمسلمين ، وعلى السبيلين في حصصهم العشر أو نصف العشر » ^(٤) .

وفي الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : ذكرت لأبي الحسن الرضا عليه السلام الحراج وما سار به أهل بيته فقال : « العشر ونصف العشر على من اسلم طوعاً تركت ارضه في يده ، وأخذ منه العشر ونصف العشر في ما همر منها ، وما لم همر أخذها الوالي قبله ممن همره وكان للمسلمين ، وليس في ما كان أقل من خمسة أو ساق شيء ، وما أخذ بالسيف فذلك للامام قبله بالذي يرى ، كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بحبر » ^(٥) .

واعترض في المخلف بأن السؤال انما وقع عن أرض الحراج ، ولا نزاع

(١) الوسيلة : ١٣٢ ، التهذيب : ١ : ١٨١ .

(٢) الدروس : ١٦٣ .

(٣) السرائر : ١١٠ .

(٤) التهذيب : ٤ : ١١٨ حديث ٣٤١ .

(٥) التهذيب : ٤ : ١١٩ حديث ٣٤٢ .

فيه ، بل الراع في أرض من أسلم أهلها عليها . ثم أجاب بأن الجواب أولا عن أرض من أسلم أهلها عليها ، ثم انه عليه السلام أجاب عن أرض العتوة ^(١) .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن العلامة في المختلف أجاب بهاتين الروايتين على مختار الشيخ والجماعة ، وهما في الدلالة على مختار ابن حمزة وابن البراج أظهر . ثم احتج لهما برواية لا تدل على مطلوبهما ، بل ولا تثبت على مقالتهما ، وليس لنا في بيان ذلك كثير فائدة ، نعم بمقتضى الروايتين المشج ما ذهب إليه .

وثانها: أرض الصلح ، وهي كل أرض صالح أهلها عليها ، وهي أرض الجزية فيلزمهم ما يصالحهم الإمام عليه من نصف أو ثلث أو ربع ، أو غير ذلك . وليس عليهم شيء سواه ، فإذا أسلم أربابها كان حكم أرضهم حكم أرض من أسلم طوعا ابتداء ، ويسقط عنهم الصلح لأنه جزية .

ويصح لأربابها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة ، وغير ذلك . وللإمام أن يزيد وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها ، ولو باعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها إلى رقة البائع . وهذا إذا حولوها على أن لأرض لهم ، أما لو حولوها على أن الأرض للمسلمين وعلى أصانهم الجزية كان حكمها حكم الأرض المفتوحة عنوة ، عامرها للمسلمين وموانها للإمام عليه السلام .

وراعها : أرض الأموال : وهي كل أرض اجبى أهلها عنها وتركوها أو كانت موانا لغير ذلك فأحييت ، أو كانت آجاما وغيرها مما لا يزرع فاستحدثت مزارع فانها كلها للإمام خاصة ، لا تنصيب لأحد معه فيها ، وله التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة والقض حسب ما يراه . وكان له أن يقلها بما يراه من نصف أو ثلث أو ربع .

ويجوز له نزعها من يد منقلها اذا انقضت مدة الزمان ، الا ما أحيت بعد موتها ، فان من أحياها أولى بالتصرف فيها اذا قبلها بما يتقبلها غيره ، فان أبى كان للامام نزعها من يده وتقبلها لمن يراه ، وعلى المتقبل بعد اخراج مال القبالة في ما يحصل العشر أو نصفه .

مسائل :

الاولى : تقسيم الأرض الى هذا الأقسام الأربعة بعينه موجود في كلام الشيخ رحمه الله في المبسوط والنهاية ^(١) ، بل تكاد عبارته تطابق العبارة المذكورة هنا . والظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب في ذلك ، فقد ذكره كذلك جماعة المتأخرين كابن اديس ^(٢) ، والمحقق ابن سعيد ^(٣) ، والعلامة في مطولاته كالمتنهي والذاكرة ^(٤) ، ومتوسطاته كالتهذيب ^(٥) ومختصراته كالقواعد والارشاد ^(٦) ، وكذا لشيخنا الشهيد في دروسه ^(٧) .

الثانية : قال الشيخ : كل موضع أوجنا فيه العشر أو نصف العشر من أقسام الأرضين ، اذا اخرج الانسان مؤننه ومؤنة عباله لسه وجب عليه في الذي بقي بعد ذلك الخمس لأحله ^(٨) ، وهو منجبه .

(١) المبسوط ٢ : ٢٩ ، النهاية ١ : ١٩٤ .

(٢) الررائر : ١١٠ .

(٣) الشرائع ١ : ٣٢٣ .

(٤) المتنهي ٢ : ٩٣٥ ، الذاكرة ١ : ٤٢٧ .

(٥) التهذيب ١ : ١٤٢ .

(٦) القواعد ١ : ١٠٦ .

(٧) الدروس : ١٦٣ .

(٨) المبسوط ١ : ٢٣٦ .

الثالثة : ما يؤخذ من هذه الأراضي اما مقاسمة بالحصص ، أو ضريبة تسمى المخراج ، يصرف لمن له رتبة تلك الأرض ، فما كان من المفتوح حصة لمصرفه للمسلمين قاطبة . وكذا ما يؤخذ من أرض المصلح - اعني الحزبية - وما يؤخذ مما اسلم أهلها عليها اذا تركوا عمارتها على ما سبق ، وما كان من أرض الأتغال فهو للإمام عليه السلام ، ومباني تفصيل ذلك في موضعه انشاء الله تعالى .

المقدمة الثانية

في حكم المفتوح حنة

اعني المأخوذة بالسيف قهراً ، لأن فيه معنى الادلال، ومنه قوله تعالى «وعت الوجوه للحي القيوم» ^(١) أي ذلت ، وفيه مسائل :

الاولى : قد قدما أن هذه الأرض للمسلمين قاطبة ، لا يخص بها المقابلة ، لكن اذا كانت محبة وقت الفتح فلا يصح بيعها والماله هذه ، ولا وقفها ولا هبتها ، بل يصرف الإمام حاصلها في مصالح المسلمين ، مثل سد الثغور ، ومعونة الفزاة وبناء القناطر . ويخرج منها أرزاق القضاة والولاة وصاحب الديوان ، وغير ذلك من مصالح المسلمين ، ذهب الى ذلك اصحابنا كانه .

قال الشيخ في المبسوط عند ما ذكر هذا القسم من الأرضين : ويكون للإمام النظر فيها وتقبلها وتضمينها بما شاء ، وبأخذ ارتفاعها ويصرفه في مصالح المسلمين وما يوجبهم من سد الثغور ، ومعونة المجاهدين ، وبناء القناطر ، وغير ذلك من المصالح . وأيسر للمسلمين في هذه الأرض شيء خصوصاً ، بل هم والمسلمين فيه سواء ولا يصح بيع شيء من هذه الأرض ، ولا هبته ، ولا موارضته ، ولا تملكه ، ولا وقفه

ولا رهنه ، ولا اجارته ، ولا لونه . ولا يصح أن يشأ دوراً ، ولا مازل ، ولا مساجد
ومقابات ، ولا غير ذلك من انواع التصرف الذي ينسج الملك ومنى فعل شيء
من ذلك كان التصرف باطلا ، وهو باق على الأصل ^(١) .

هذا كلامه رحمه الله بحروفه ، وكلامه في النهاية قريب من ذلك ^(٢) ، وكذا
كلام ابن ادريس في المرائر ^(٣) ، والذي قلنا عليه من كلام السأحرين عن زمان
الشيخ غير مخالف لشيء من ذلك .

وهذا العلامة في كتاب منتهى المطلب ، وتذكرة الفقهاء ، والتحرير مخرج
بذلك . قل في المنتهى : قدسا أن الارض المأجودة صوة لا يختص بها القامون
بل هي للمسلمين قاطنة ان كانت محبة وقت الفتح ، ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا
وقها ، بل يصرف الامام حاصلها في المصالح مثل : سد الثغور ، ومعونة العرة
وبناء القناطر . ويخرج منها أرزاق الفضاة والولاة وصاحب الديوان ، وغير ذلك
من مصالح المسلمين ^(٤) . وقد تكرر ذلك في كلامه نحو هذا قبل وبعد ^(٥) .

وكذا قال في التذكرة والتحرير ^(٦) ، فلا حاجة الى التطويل بإيراد عبارته
فيهما .

وقد روى الشيخ في التهذيب عن حماد بن عيسى قال : رواه لي بعض اصحابنا
ذكره عن العبد الصالح أبي الحسن الأول عليه السلام في حديث طويل أخذنا منه

(١) البسوط ٢ : ٣٤١ .

(٢) النهاية : ١٩٤ .

(٣) المرائر : ١١٠ .

(٤) المنتهى ٢ : ٩٣٦ .

(٥) المنتهى ٢ : ٩٣٤ ، ٩٣٥ .

(٦) التذكرة ١ : ٤٢٧ ، التحرير ١ : ١٤٢ .

موضع الحاجة قال: «وليس لمن قاتل شيء من الأرضين وما غلبوا عليه إلا ما احتوى
العسكر - إلى أن قال - : والأرض التي أخذت عبوة بخيل وركاب فهي موقوفة
متروكة في أيدي من يعمرها ويحييها ، ويقوم عليها على صلح ما يصلحهم الوالي
على قدر طاقتهم من الحراج النصف أو الثلث أو الثلثان . وعلى قدر ما يكون لهم
صالحاً ولا يضر بهم .

فإذا خرج منها شيء بدأ فأخرج منها المشر من الجميع مما سقت المماء أو سقي
سبحاً ، ونصف المشر مما سقي بالدوالي والواصح فأحده الوالي فوجهه في
الوجه الذي وجهه الله تعالى له - إلى أن قال - : ويؤخذ بعد ما يبقى من المشر
فيقسم بين الوالي وبين شركائه الذين هم عمال الأرض واكرتها ، فيدفع اليهم
انصابتهم على قدر ما يصلحهم عليه ، ويأخذ الباقي فيكون ذلك اوراق أهوانه على
دين الله ، وفي مصلحة ما يوبىه من تقوية الاسلام وتقوية الدين في وجوه الجهاد،
وغير ذلك مما فيه مصلحة العامة ، ليس لعمه من ذلك قليل ولا كثير وله بعد الخمس
الانفال .

والانفال كل أرض خربة قد ياد أهلها ، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا
ركاب ، ولكن صولحوا عليها واعطوا بأيديهم على غير قتال .

وله رؤوس الجبال ، ويطون الأودية ، والاجام ، وكل أرض مبة لأرب لها ،
وله صوامي المماوك مما كان بأيديهم من غير وجه النصب ، لان المنصوب كله
مردود وهو وارث من لا وارث له ^١ الحديث بتمامه .

وهذا الحديث وان كان من المراسيل ، الا أن أصحاب تلقوه بالقبول ، ولم
تجد له راد ، وقد عملوا بمضمونه ، واحتج به على ما تضمن من مسائل هذا الباب

العلامة في المنتهى^(١)، وما هذا شأنه فهو حجة بين الأصحاب، فإن ما فيه من الضعف ينبغي بهذا القدر من الشهرة .

بقي شيء ، وهو أنه نفس وجوب الزكاة قبل حق الأرض، وبعد ذلك يؤخذ حق الأرض ، والمشهور بين الأصحاب أن الزكاة بعد المؤن نعم هو قول الشيخ رحمه الله^(٢).

وروى الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « ما أخذ بالسيف فذلك للامام عليه السلام يقبله بالذي يرى ، كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخير ، قبل أرضها ونخلها ، والباقى يقولون : لا تصح قبالة الأرض والنخل إذا كان الباقى أكثر من السواد ، وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر . وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر »^(٣).

وفي معناه ما رواه أيضاً مفلوحاً عن صفوان بن يحيى وأحمد بن أبي نصر^(٤).
الثانية : موات هذه الأرض - أعني المفتوحة عنوة ، وهو ما كان في وقت الفتح مواتاً - للامام عليه السلام خاصة ، لا يجوز لأحد غيره إلا إياه أن كان ظاهراً . ولو تصرف فيها متصرف بغير إياه كان عليه طعنها . وحال العمية يملكها المحمي بغير إذن .

ويرشد إلى بعض هذه الأحكام ما أورده في الحديث السابق عن أبي الحسن الأول عليه السلام . وأدل منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمرو بن يزيد : أنه سمع

(١) المنتهى ٢ : ٩٣٤ .

(٢) المبوط ١ : ٢٣٦ .

(٣) التهذيب ٤ : ١١٩ حديث ٣٤٢ .

(٤) التهذيب ٤ : ١١٨ حديث ٣٤١ .

رجلا يسئل الصادق عليه السلام عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها فحسرها ، وأكرى انهاراً ، وبنى فيها بيوتاً ، وغرس فيها نخلاً وشجراً قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : من أحبب أرضاً من المؤمنين فهي له ، وعليه طسقا يؤديه الى الامام في حال الهدية ، فاذا ظهر القائم عليه السلام للبوطن نفسه على أن تؤخذ منه » ^(١) .

وروى الشيخ عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشراء من أرض اليهود والنصارى ، قال : « ليس به بأس - الى أن قال - : وأيما قوم أحبوا شيئاً من الأرض وعملوا فهم أحق بها وهي لهم » ^(٢) .

الثالثة : قال الشيخ رحمه الله في النهاية والمبسوط ^(٣) ، وكافة الأصحاب : لا يجوز بيع هذه ، ولا هبتها ، ولا وقفها ، كما حكىناه سابقاً عنهم ، لأنها أرض المسلمين قاطبة ، فلا يختص بها أحد على وجه التملك لرقبة الأرض ، إنما يجوز له التصرف فيها ، وبؤدي حق القالة الى الامام ، ويخرج الركاة مع اجتماع الشرائط . وإذا تصرف فيها أحد بالنساء والفرس صح له بيعها على معنى انه يبيع ماله فيها من الآثار وحق الاختصاص بالتصرف لا الرقة ، لأنها ملك للمسلمين قاطبة .

روى الشيخ عن صفوان بن يحيى ، عن أبي بردة عن رجاء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كيف ترى في شراء أرض الخراج ؟ قال : « ومن يبيع ذلك وهي أرض للمسلمين ! » قال : قلت : يبيعه الذي في يديه ، قال : « ويصنع بخراج المسلمين ما شاء » ثم قال : « لا بأس اشتري حقه منها ويحول حق المسلمين عليه ، ولعله يكون أقوى عليها وأملأ بحراجها منه » ^(٤) .

(١) التهذيب ٤ : ١٤٥٠ حديث ٤٠٤ .

(٢) التهذيب ٤ : ١٤٦١ حديث ٤٠٧ .

(٣) البسوط ١ : ٢٣٥ ، النهاية ١ : ١٩٩ .

(٤) التهذيب ٤ : ١٤٦١ حديث ٤٠٦ .

وهذا صريح في جواز بيع حقه - أعني آثار التصرف - ومنع بيع الأرض ،
ولا نعرف أحداً من الأصحاب يحالف ما في مضمون الحديث .

وعن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشراء من أرض
اليهود والنصارى فقال : « ليس به بأس ، قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
على أهل حبر فحارجهم على أن يترك الأرض بأيديهم يعملونها ويمرونها ، فلا
أرى بأساً لو أنك اشتريت منها » (١) الحديث .

وهذا يراد به ما أريد بالأول من بيع حقه منها ، إذ قد صرح أولاً بأنها ليست
ملكاً لهم وإنما حارجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكيف يتصور منهم بيع
الرقبة والحالة هذه .

وفريب من ذلك ما روي حساً عن جرير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
سمعتَه يقول : « رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل مسلم اشترى أرضاً من
أراضي الحراج ، فقال عليه السلام : له ما علينا وعليه مالنا مسلماً كان أو كافراً ، له ما
لأهل الله وعليه ما عليهم » (٢) .

وهذا في الدلالة كالأول .

وعن جرير عن محمد بن مسلم وعمر بن حفظة عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : سأته عن ذلك فقال : « لا بأس بشرائها ، فإنها إذا كانت يملكتها في أيديهم
يؤدي عنها كما يؤدي عنها » (٣) .

وأدل من ذلك ما رواه محمد بن الحلي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام
وقد سأله عن السواد ما منكرته فقال : « هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ،

(١) التهذيب ٤ : ١٤٦ حديث ٤٠٧ .

(٢) التهذيب ٤ : ١٤٧ حديث ٤١١ .

(٣) التهذيب ٤ : ١٤٧ حديث ٤٠٨ .

ولم يدخل في الإسلام بعد اليوم ، ولم يخلق بعد ، قلنا : الشراء من الدهاقين ؟ قال : « لا يصلح ، إلا أن يشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين ، فإن شاء ولي الأمر أن يأخذها أحدها ، قلنا : فإن أحدها منه ؟ قال : « يرد إليه رأس ماله وله ما أكل من غلتها بما عمل »^١ .

وفي التذكرة رواه هكذا : قال : « يرد »^٢ بسالواو بدل الرأه من الأداء ، مجزوماً بأنه أمر للعائب محذوف اللام . وما أوردهاه أولى .

فإن قلت : إذا حوزتم البيع ونحوه تمأ الآثار التصرف فكيف يجوز لولي الأمر أخذها من المشتري ؟ وكيف يسترد رأس ماله مع أنه قد أخذ عوضه ، أعني تلك الآثار ؟

قلت : لا ريب أن ولي الأمر له أن يتزع أرض الفراح من يده متقبلها إذا انقضت مدة الفبالة ، وإن كان له بها شيء من الآثار فانتزاعها من يد المشتري أولى بالجوار وحشد طه الرجوع برأس ماله اثلا يفوت الثمن والمنع ، ولكن الذي يرد الثمن يحتمل أن يكون هو الإمام عليه السلام ، لانتزاعه ذلك ، ويحتمل أن يكون النائع ، لما في الرد من الأشعار بسبق الأحد .

وقوله : « وله ما أكل » . . . الظاهر أنه يريد به المشتري ، وفي معنى هذه الأحبار احبار آخر كثيرة اعرضنا عنها إثاراً للاختصار .

تنبيهات :

الأول : قد عرفت أن الممنوعة منة لا يصح بيع شيء منها ، ولأوقه ولايته قال في المبسوط : ولا أن تنى دوراً ، ولا منازل ، ولا مساجد ومقابات ، ولا غير

(١) التهذيب ٧ : ١٤٧ : حديث ٦٥٢ .

(٢) التذكرة ١ : ٤٢٨ .

ذلك من أنواع التصرفات الذي يتبع الملك ومتى فعل شيء من ذلك كان التصرف باطلاً ، وهو باق على الأصل ^(١) . وقد حكينا عبارته قبل ذلك .

وقال ابن ادريس : فان قيل : فواكم تبعون وتشترون وتفتون أرض العراق وقد أخذت غنوة قلنا : اما نبيع ونف نسرما بها ونحجبرها وماؤبا ، فاما نفص الأرض فلا يجوز ذلك فيها ^(٢) .

قال العلامة في المختلف بعد حكاية كلام ابن ادريس هذا : وهو يشعر بجوار البناء والتصرف ، وهو أقرب ^(٣) .

قلنا : هذا واضح لا غبار عليه ، يدل عليه ما تقدم في قول الصادق عليه السلام : « اشتر حقه منها » ^(٤) ، وانه أثر محترم مملوك لم يخرج عن ملك مالكه بشيء من الأسباب النافذة ، فيكون قابلاً لتعلق التصرفات به .

ونحو ذلك قال في كتاب التذكرة في كتاب البيع فانه قال : لا يصح بيع الأرض الخراجية ، لأنها ملك المسلمين قاطنة لا يحتص بها أحد ، نعم يصح بيعها تبعاً لاثار التصرف ^(٥) . وكذا قال في القواعد والتحرير ^(٦) .

ثم نعود الى كلامه في المختلف فانه قال فيه في آخر الممانعة في كتاب البيع ويحمل قول الشيخ على الأرض المحيطة دون الموات .

قلت : هذا مشكل ، لان المحيطة هي التي تطلق بها هذه الأحكام المذكورة ،

(١) البسوط ٢ : ٣٤ .

(٢) الرائر : ١١١ .

(٣) المختار : ٣٣٣ .

(٤) التهذيب ٤ : ١٤٦ حديث ٤٠٦ .

(٥) التذكرة ١ : ٤٦٥ .

(٦) القواعد ١ : ١٢٦ ، التحرير ١ : ١٦٥ .

وأما الموات فساتها في حال العيبة مملوكة للمعطي ، ومع وجود الامام لا يجوز التصرف فيها الا بآلته ، مع أن الحمل لا ينافي ما قرره من مختار ابن ادریس ، لأن مراده بأرض المراق المعمورة المحبة التي فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها ، لأنها أرض الخراج . نعم يمكن حمل كلام الشيخ رحمه الله على حال وجود الامام وظهوره ، لا مطلقاً .

الثاني : نفوذ هذه التصرفات التي ذكرناها اما هو في ضية الامام ، أما في حال ظهوره فلا ، لأنه اما يجوز التصرف فيها بآلته . وعلى هذا فلا ينفذ شيء من تصرفات المتصرف فيها استقلالاً .

وقد أرشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في التهذيب ، فانه أورد على نفسه سؤالاً وجواباً ، محصلها مع رعاية الله طه بحسب الامكان : انه ان قال قائل : اذا كان الأمر في أموال الناس ما ذكرت من لزوم الخمس فيها ، وكذا الغنائم وكان حکام الأرضين ما بينهم من وجوب اختصاص التصرف فيها بالائمة عليهم السلام ، اما لاختصاصهم بها كالآل ، أو للزوم التصرف فيها بالتفيل والتسليم لهم مثل أرض الخراج ، فيجب أن لا يجعل لكم مكح ، ولا يخلص لكم منجر ، ولا يسوع لكم مطعم على وجه من الوجوه .

قيل له : الأمر وان كان كما ذكرت من اختصاص الائمة عليهم السلام بالتصرف في هذه الأشياء فان لنا طريقاً الى الخلاص .

ثم أورد الأحاديث التي وردت بالآلان للشيعة ، لاختصاصهم في حقوقهم عليهم السلام حال العيبة .

ثم قال : ان قال قائل : ان ما ذكرتموه اما يدل على اباحة التصرف في هذه الأرضين ، ولا يدل على صحة تملكها بالشراء والبيع ، ومع عدم صحتها لا يصح ما يتفرع عنها .

قبل له : قد قسمنا الأرض على ثلاثة أقسام : أرض يمس أهلها عليها ، فهي ملك لهم يتصرفون فيها . وأرض تؤخذ عبوة أو يصالح أهلها عليها فقد ابعا شراءها وبيعها ، لأن لنا في ذلك قدماً ، لأنها أراضي المسلمين ، وهذا القسم أيضاً يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه . وأما الأبدل وما يجري مجراها فليس يصح تملكها بالشراء ، وإنما ابيع لنا التصرف حسب .

ثم استدل على حكم أراضي الحراج برواية أبي بردة بن رجا السامية الدالة على جواز بيع آثار التصرف دون رقة الأرض ^(١) .

وهذا كلام واضح السيل ، ووجهه من حيث المعنى : ان التصرف في المفتوحة عبوة اما يكون بادن الامام ، وقد حصل منهم الاذن لشبعنهم حال القبة فيكون آثار تصرفهم محترمة بحيث يمكن ترتيب لبيع وبحوه عليها .

وعبارة شيخنا في الدروس ايضاً ترشد الى ذلك ، حيث قال : ولا يجوز التصرف في المفتوحة عبوة الا بادن الامام عليه السلام ، سواء كان بالبيع أو بالوقف أو غيرهما ، نعم في حال القبة ينفذ ذلك . واطلق في المسوط أن التصرف فيها لا ينفذ ^(٢) ، أي لم يقبله بحال ظهور الامام أو علمه . ثم قال : وقال ابن ادريس : اما بيع ويوقف تحجيرنا وبنائنا وتصرفنا لانفس الأرض ^(٣) .

ومراد به بذلك ان ابن ادريس ايضاً اطلق جواز التصرف في مقابل اطلاق الشيخ رحمه الله عدم جوازه والصواب التقييد بحال القبة لينفذ ، وعدمه لعدمه ، وهذا ظاهر بحمد الله تعالى .

(١) التهذيب ٤ : ١٤٦ حديث ٤٠٦

(٢) المبسوط ١ : ٢٣٥ .

(٣) السرائر : ١١١ ، الدروس : ١٦٣ .

المقدمة الثالثة :

في بيان أرض الأفعال وحكمها

الأفعال : جمع فعل ، بسكون الفاء وفتحها ، وهو الزيادة ، ومنه النائلة .
والمراد به هنا : كل ما يخص الإمام عليه السلام . وقد كانت الأفعال لرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في حياته ، وهي بعده للإمام القائم مقامه عليه السلام .

وضابطها : كل أرض شئت من غير أن يوجف عليها بخيل ولا ركاب ،
والأرضون الموات ، وتركات من لا وارث له من الأهل والقربان ، والأجام ، والمعاوز
وبطون ، لأودية ، ورؤس الجبال ، وقطائع الملوك . وقد تقدم في الحديث الطويل
عن أبي الحسن الأول عليه السلام ذكر ذلك كله ^(١) .

وقد روى الشيخ عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ما تقول
في قول الله : « يستولفك من الأفعال قل الأفعال لله » ^(٢) قال : « الأفعال لله ولرسوله
وهي كل أرض جلا أهلها من غير أن يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب فهي نقل
لله ولرسوله » ^(٣) .

وعن مساعة بن مهران قال : سألت عن الأفعال فقال : « كل أرض جزية أو
شيء كان للملوك فهو خالص للإمام ليس للناس فيها سهم ، قال : ومنها البحرين
لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب » ^(٤) .

وفي رسالة العباس الوراق ، عن رجل سماه ، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) التهذيب ٤ : ١٢٨ حديث ٣٦٦ .

(٢) الأفعال : ١ .

(٣) التهذيب ٤ : ١٣٢ حديث ٣٦٨ .

(٤) التهذيب ٤ : ٣٣٠ حديث ٣٧٣ .

قال: « إذا غزا قوم بغير إذن الامام فغنموا كانت الغنمة كلها للامام ، وإذا غزوا بأمر الامام فغنموا كان للامام الخمس »^(١).

ومضمون هذه الرواية مشهور بين الأصحاب مع كونها مرسلة ، وجهالة بعض رجال إسادتها وعدم إمكان التمسك بظاهرها ، إذ من غرأ نادى الامام لا يكون خمس غنيمته كلها للامام عليه السلام .

إذا عرفت فاعلم أن الأرض الممدودة من الأفعال : إما أن تكون محبة ، أو مواتاً . وعلى التقديرين : فإما أن يكون الواضع يده عليها من الشيعة ، أولاً . فهذه أقسام أربعة .

وحكمها أن كل ما كان بيد الشيعة من ذلك فهو حلال عليهم ، مع احتصاص كل من المحبة والموات بحكمه ، لأن الأئمة عليهم السلام أحلوا ذلك لشيعتهم حال الغيبة .

وأما غيرهم فإنه عليهم حرام وإن كان لا يستترع عنهم في الحال على الظاهر ، حيث أن المستحق لانتزاعه هو الامام عليه السلام فيوقف على أمره .

وروى الشيخ رحمه الله عن عمر بن يزيد قال : رأيت أبا سيار مسمع بن عبد الملك بالمدينة ، وقد كان حمل إلى أبي عداقة عليه السلام مالا في تلك السنة فردّه عليه ، فقلت : لم رد عليك أبو عداقة عليه السلام المال الذي حملته إليه ؟ فقال : اني قلت له حين حملة إليه المال : اني كنت وليت العوص فأصبحت منه أربع مائة ألف درهم وقد جئت بحمستها ثمانين ألف درهم - إلى أن قال - : « يا أناسيار قد طيناه لك فمض اليك ما لك وكل ما كان في أيدي هبتنا من الأرض فهم فيه محللون ، محلل لهم ذلك إلى أن قام قائمنا فيحييهم طلق ما كان في أيدي سواهم ، فإن كسبهم

حرام عليهم حتى يقوم قائمتا فيأخذ الأرض من أيديهم ويخرجهم عنها صغرة^(١).
قال في الصحاح : الطسق : الوطبة من حراج الأرض فارسي مغرب^(٢).

وعن الحرث بن المغيرة الضري قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام فجلست عنده ، فإذا نجية قد أسادت عليه فآذن له فدخل فجننا على ركبته ثم قال : جعلت فداك أبي أريد أن أسألك عن مسألة واقعة ما أريد بها إلا نكاح رقبتي من النار فكأنه رق له فاستوى جالساً فقال : « يا نجية سلمي فلا تسألني اليوم عن شيء إلا أحبرتك به » قال : جعلت فداك ما أقول في فلان وفلان؟ قال : « يا نجية لنا الخمس في كتاب الله ، ولنا الأنفال ، ولنا صفو الأموال ، وهما واقعة أول من ظلمنا حقاً في كتاب الله ، وأول من حمل الناس على رقابنا ، ودمرونا في أصنافهم إلى يوم القيامة بظلمنا أهل البيت ، وأن الناس لينقلون في حرام إلى يوم القيامة بظلمنا أهل البيت »

فقال نجية : أما الله وأنا إليه راجعون ، ثلاث مرات ، هلكتا ورب الكعبة .
قال : مرفوع فحده عن الوسادة فاستقل القبة فدها بدعاء لم ألق منهم شيئاً ، إلا أنا سمعناه في آخر دعائه وهو يقول : « اللهم أنا قد احللتنا ذلك لشيعتنا » ، قال : ثم أقبل إلينا بوجه وقال يا نجية ما على فطرة إبراهيم عليه السلام غيرنا وغير شيعتنا^(٣).
وهذان الحديثان ونحوهما من الأحاديث الكثيرة مما لا حلاف في مضمونها بين الأصحاب بلا شك ولا فربة ، فلا حاجة إلى المحت عن أسادهما والفحص عن رجاله ، فإن أخبار الأحاد بين محقق الأصحاب والمحصلين منهم إنما يكون حجة إذا انضم إليها من النامات والشواهد وقرائن الأحوال ما يدل على صدقها ، فما ظنك باجماع القرقة .

(١) التهذيب ٤ : ١٤٤ : حديث ٤-٣ .

(٢) الصحاح ٤ : ١٥١٧ « طسق » .

(٣) التهذيب ٤ : ١٤٥ : حديث ٤٠٥ .

فان قيل : ما معنى جعل هذه الاشياء في حال الغيبة للشبهة ، أمي على العموم
أو على جهة مخصوصة ؟ وعلى التقدير الثاني فما هذه الجهة ؟

قلنا : ليس المراد حلها على جهة العموم ، والا لازم سقوط حقهم عليهم السلام
من المحض حال الغيبة ، وهو خلاف ما عليه اكثر الأصحاب ، بل القول بمنسوب
الى الشذوذ ، بل يلزم منه جواز تناول حقهم عليهم السلام والصرف فيه ، الى غير
ذلك مما هو معلوم البطلان وانما المراد : احلال ما لا يمتنع من المساكن والمساكن
والمناجر الطيب ولادتهم وبخروجوا عن النصب في المسكن والمطعم ونحوهما .
وقد بين الأصحاب لذلك مواضع مخصوصة في باب المحض ، فلا حاجة بنا الى
ذكرها هاهنا ، فاذا كان بيد أحدنا من أرض الأفعال شيء اما بالأحياء أو بالشراء من
بعض المتعطلين ونحو ذلك ، كانت عليه حلالا باحلال الأئمة عليهم السلام .

فان قيل : ليس على الشبهة في هذا النوع من الأرض خراج ، فهل على غيرهم
فيه شيء من ذلك ؟

قلنا : لا يعرف في ذلك تصريحاً للأصحاب ، ولكن قد وقع في الحديث
السابق تصريحاً به ، ووجهه من حيث المعنى انه تصرف في مال الغير بغير إذنه ،
فلا يكون مجازاً .

فان قيل : فهل يجوز لمن استجمع صفات النيابة حال الغيبة جباية شيء من
ذلك ؟

قلنا : ان ثبت أن جهة نيابته عامة احتمل ذلك ، والى الآن لم يظهر بشيء فيه
وكلام الأصحاب قد يشرى بالعلم ، لأن هذا خاصة الامام ، وليس هو كخراج الأرض
المأخوذة عنوة ، فإن هذا القسم كثيرة كما سيأتي انشاء الله .

فان قيل : فلو استولى سلطان الجور على جباية شيء من خراج هذه لأرضين
اعتماداً منه انه يستحقه لزعمه أنه الامام ، فهل يحمل تناوله ؟

قلنا : الأحاديث التي تأتي تحل تناول الحراج الذي يأخذه الجائر ، وكلام الأصحاب يتناول هذا القسم وإن كان الساقى إلى الإيهام في الحراج ما يؤخذ من المفتوح ، ولا بعد الحاقه . ولم أفت على شيء صريح في ذلك سوى إطلاق ماورد عنهم عليهم السلام .

فائدة :

لا فرق بين عبة الإمام وحضوره في زمان النوبة ، لاستوائهما في كونه موجوداً منزوعاً عن التصرف والأخبار وكلام الأصحاب يومئذ إلى ذلك ، وإباحتهم عليهم السلام لشيئهم إنما وقع في زمانهم وكذا الأمر بالجمعة . وقد احتج لأصحاب بذلك بشيئهما في زمان العبة ، وفي الواقع لا فرق بينهما .

العقيدة الرابعة

في تعيين ما فتح حنوة من الأرضين

اعلم أن الذي ذكره الأصحاب في ذلك : مكة زادها الله شرفاً ، والعراق ، والشام ، وخراسان ، وبعض لأقطار بلاد العجم وقد تقدم في بعض الأخبار السابقة أن المحرين من الأفعال .

فأما مكة فإن الأصحاب في كونها فتحت حنوة أو صلحاً خلافاً ، اشتهر أنها فتحت حنوة . قال الشيخ رحمه الله في المبسوط : ظاهر المذهب أن النبي صلى وآله وسلم فتح مكة حنوة بالسيف ثم أمنهم بعد ذلك ، وإنما لم يقسم الأرضين والدور ، لأنها لجميع المسلمين كما تقول في كل ما فتح حنوة إذا لم يكن نقله إلى بلد الإسلام فإنه يكون للمسلمين قاطبة . ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجال من المشركين فأطلقهم ، وعقدنا أن للإمام أن يصل ذلك ، وكذلك أموالهم

من عليهم بها ^(١) .

وقال العلامة في التذكرة : وأما أرض مكة فإظهار من المذهب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتحها بالسيف ، ثم آمنهم بعد ذلك ^(٢) .

وكذا قل في النهاية ، ونحوه في التحرير ^(٣) وشيخنا في الدروس لم يصرح بشيء .

احتج العلامة على ذلك بما روى الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لأهل مكة : « ما تروني صامداً بكم ؟ » فقالوا : أحكرم وأمن أحكرم . فقال : « أقول لكم كما قال أخي يوسف لأخوته : (لا تثريب عليكم اليوم بفراقكم لكم وهو أرحم الراحمين) ، آمنم الطلقاء » ^(٤) .

ومن طريق الحاصلة بما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى وأحمد بن محمد ابن أبي نصر قال : ذكرنا له الكوفة ، إلى أن قال : « إن أهل الطائف أسلموا وجعلوا عليهم العشر ، وإن أهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حنة ، وكانوا أسراء في يده فأعتقهم فقال : اذهبوا آمنم الطلقاء » ^(٥) .

وأجاب عن حجة القائلين بأنها فتحت صلحاً ، حيث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخلها بأمان ، كما ورد في قصة العباس وأبي سفيان وقوله عليه السلام : « من ألقى سلاحه فهو آمن ، ومن ألقى ماله فهو آمن ، ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن » إلا جماعة معيبين ، وأنه عليه السلام لم يقسم أموالهم ولا أراضهم .

(١) السوط : ٢ : ٣٣ .

(٢) التذكرة : ١ : ٤٢٨ .

(٣) التحرير : ١ : ١٤٧ .

(٤) يوسف : ٩٧ .

(٥) التهذيب : ٤ : ١١٨ حديث ٣٤٦ .

بأنه على تقدير تسليم ذلك ، إنما لم يقسم الأرضين والدور ، لأنها لجميع المسلمين ، لا يختص بها القاسمون على ما تقر من الأرض المفتوحة صوة للمسلمين فطنة ، ولا أموال والأمن بجوار أن يمن عليهم بها مراعاة للمصلحة ، لأن للامام أن يفعل مثل ذلك ^(١).

وهو قريب من كلام المسوط ^(٢).

وأما أرض العراق التي تسمى بأرض السواد فهي المفتوحة من أرض العرس في أيام الثاني ، فلا خلاف فيه أنها فتحت صوة .

وأما سميت سواداً ، لأن الجيش لما خرجوا من البادية ورأوا هذه الأرض والتفت شجرها سموها لسواد لذلك ، كذا ذكر العلامة في المنتهى والتذكرة ^(٣).

قال في المسوط - وهذه عبارته - : وأما أرض السواد فهي المفتوحة من العرس التي فتحها عمر وهي سواد العراق . فلما فتحت بعث عمر عمار بن ياسر أميراً ، وابن سمود قاصياً ووالياً على بيت المال ، وعثمان بن حنيف ماسحاً . فمصح عثمان الأرض واحتلوا في مبلعها : فقال الساجي : الثمان وثلاثون ألف ألف جريب ، وهي ما بين حادان والموصل طولاً ، وبين القادسية وحلوان عرضاً . ثم ضرب على كل جريب نخل ثمانية دراهم ، والرطبة ستة ، والشجر والحنطة أربعة ، والشعير درهمين ، وكتب إلى عمر فأماه .

وروي أن ارتفاعها كانت في عهد عمر مائة وستين ألف ألف درهم ، فلما كان في زمن الحجاج رجع إلى ثمانية عشر ألف ألف ، فلما ولي عمر بن عبد العزيز

(١) التذكرة ١ : ٤٢٨ .

(٢) المسوط ٢ : ٣٣ .

(٣) المنتهى ٢ : ٩٣٧ ، التذكرة ١ : ٤٢٨ .

رجع الى ثلاثين ألف ألف درهم في أول [سنة ، وفي] ^١ والثانية بلغ ستين ألف ألف ، فقال : لو عشت سنة اخرى لرددتها الى ما كان في أيام عمر ، فمات في تلك السنة .

وكذلك أمير المؤمنين عليه السلام لما أنقض الأمر اليه أمضى ذلك ، لأنه لم يمكنه أن يخالف ويحكم بما عنده .

والذي يقتضيه المذهب أن هذه الأراضي وغيرها من البلاد التي فتحت عنوة يكون حكمها لأهل الحمص ، وأربعة أحماسها يكون للمسلمين عتقة ، العائمين وغير العائمين في ذلك سواء ، ويكون للإمام الطرفها وتقبلها وتصيبها بما شاء ^٢ . هذه عبارته بحروفها .

وقال في المنتهى وهذه عبارته أيضاً : أرض السواد : هي الأرض المقومة من العرس التي فتحها عمر بن الخطاب ، وهي سواد العراق ، وهذه في العرس من منقطع الجبال بحلوان الى طرف القادسية المتصل بمدينة من أرض العرب . ومن نهر الموصل طولا الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقي دجلة فأما الغربي الذي يلي البصرة فانما هو اسلامي مثل شط عثمان بن أبي العاص .

الى أن قال : هذه الأرض فتحت عنوة ، فتحها عمر بن الخطاب ، ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة أمسى : هار بن ياسر على صلاحهم أميراً ، وابن مسعود قاصباً ووالياً على بيت المال ، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض وفرص أهم في كل يوم شاة شطرها مع السوافط لعنار ، وشطرها للآخرين . وقال : ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة الا سريع حراها

ومسح عثمان أرض الخراج ، واحتفلوا في مبلغها ، فقال الساجي : اثنان

(١) لم ترد في النسخة الخطية ، اثبتاها من المصدر .

(٢) المبهوط ٢ : ٣٤ .

وثلاثون ألف ألف جريب ، وقال أبو حنيفة : ستة وثلاثون ألف ألف ثم ضرب على كل جريب نخيل عشرة دراهم ، وعلى الكرم ثمانية دراهم ، وعلى جريب الشجر ولوطه ستة دراهم ، وعلى الحطة له تسعة دراهم ، وعلى الشعير درهمين . ثم كتب في ذلك إلى عمر فأعصاه .

وروي أن ارتداعها كان في عهد عمر مائة وستين ألف ألف درهم ، فلما كان زمان الحجاج رجع إلى ثمانية عشر ألف ألف ، فلما ولي عمر بن عبد العزيز ، ثم ساق باقي كلام الشيخ السابق بحروفه ، أضاف ولا يقص^(١) .

وكذا صنع في التذكرة في باب الجهاد بحروفه^(٢) ، وأعاد القول بفتح السواد حوة في باب أحياء الموات^(٣) ومثل ذلك صنع في كتاب الجهاد من التحرير^(٤) . ولم يحضري وقت كتابة هذه الرسالة هذا الموضوع من كتاب السرائر لابن إدريس رحمه الله لأحكي ما فيه ، لكنه في باب أحكام الأراضين من كتاب الزكاة ذكر أن أرض العراق مفتوحة عنوة ، وذكر من أحكامها غريباً من كلام الأصحاب الذي حكىناه^(٥) .

وروي الشيخ بإساده عن مصعب بن يزيد الأنصاري - وأورده ابن إدريس في السرائر^(٦) ، والعلامة في المنتهى^(٧) - قال : استعطي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على أربعة رسائل : المدائن الهكذات ، ونهر سبر ، ونهر

(١) المنتهى ٢ : ٩٣٧ .

(٢) التذكرة ١ : ٤٢٨ .

(٣) التذكرة ٢ : ٤٠٢ .

(٤) التحرير ١ : ١٤٢ .

(٥) السرائر ٢ : ١١١ .

(٦) السرائر ٢ : ١١٢ .

(٧) المنتهى ٢ : ٩٣٥ .

جوير ، ونهر الملك ، وأمرني أن أضع على كل جريب زرع غلط درهما ونصفا ، وعلى كل جريب وسط درهما ، وعلى كل جريب زرع رقيق ثلثي درهم ، وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم . وأمرني أن ألقي كل نخل شاذ من القرى لمادة الطريق وابن السبيل ولا آخذ منه شيئا ، وأمرني أن اصنع الدقيق الذي يركبون البراذن ويتحتمون بالذهب على كل رجل ثمانية واربعين درهما ، وعلى أوساطهم والتجار منهم على كل رجل اربعة وعشرين درهما ، وعلى سفلتهم وفقرائهم اثني عشر درهما على كل انسان منهم ، قال : وجبتها ثمانية ألف ألف درهم في سنة ١١ .

قال الشيخ توظيف الجربة في هذا الخبر لا ينبغي ملاكراه من أن ذلك موط بما يراه الامام من المصلحة ، فلا يمنع أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام رأى المصلحة في ذلك الوقت ووضع هذا المقدار ، وإذا تغيرت المصلحة الى زيادة ونقصان خبره ، وانما يكون مافيا لسو وضع ذلك عليهم ، وعلى الريادة عليهم والنقصان عنه في جميع الأحوال ، وليس ذلك في الخبر ٢ .

قلت : ومثله القول في الخراج موط بالمصلحة وعرف الرمان كما سباني انشاء الله تعالى ، وهذا التقدير ليس على سبيل التوظيف بل بحسب مصلحة الوقت .

واعلم أن الذي أورده من لفظ الحديث هو ما أورده الشيخ في التهذيب ، لكن وجدت نسخة محلقة العبارة في إيراد أسماء الرصانيق المذكورة فهي بعضها : نهر سبيرا ونهر جوير وفي بعضها : نهر سبيرا بالياء الموحدة والسين المهملة ، المكسورة ، ونهر جوير بالنون والجيم المفتوحة والياء المشاة من تحت بعد الواو والمكسورة ، وفي بعضها : جوير بالجيم والياء الموحدة بعد الواو .

وقال ابن ادريس بعد أن أورد الحديث في السرائر يعطى الهقادات على

(١) التهذيب ١١٩ : ٤ حديث ٣٤٣ .

(٢) التهذيب ١٤ : ١٢ .

المدائن بالواو، ومهر سبر باسماء المنقطعة من تحتها نقطة واحدة والسين غير المعجمة هي المدائن، والدليل على ذلك ان الراوي قال : استعملني على أربعة رسائل ثم عدد خمسة ، فذكر المدائن ثم ذكر من جملة الخمسة مهر سبر فمطف على اللفظ دون المعنى، ثم شرع في بيان جواز مثل هذا المطف، الى أن قال: فأما البهقادات: البهقاد الا على وهو ستة طماسيح ثم ذكر اسماءها، والبهقاد الأوسط أربعة طماسيح وذكر اسماءها ، والبهقاد الأسفل خمسة طماسيح وصنع مثل ذلك ^(١).

والذي وجدته في نسخ التهذيب المدائن البهقادات بعير واو ، كما وجدته في المنتهى حيث لورد الحديث لمط وروى الشح في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن سيرة الامام في الأرض التي فتحت حوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: « ان أمير المؤمنين عليه السلام قد سار في أهل العراق بسيرة فهم امام لساير الأرضين » ^(٢).

فان قلت : أليس قد قال الشيخ في المبسوط ما صورته - وعلى الرواية التي رواها اصحابنا : ان كل عسكر أو فرقة حرت بغير أمر الامام لغنمت تكون الغنمة للامام خاصة - تكون هذه الارصون وغيرها مما فتحت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الا ما فتح في أيام أمير المؤمنين عليه السلام ان صح شيء من ذلك، تكون للامام خاصة ، وتكون من جملة الانفال التي لا يشترك فيها غيره ^(٣). وهذا الكلام يقتضي أن لا تكون أرض العراق من المفتوح حوة.

قلت : الجواب عن ذلك من وجوه :

(١) السرائر : ١١٢ .

(٢) المنتهى ٢ : ٩٣٥ .

(٣) المبسوط ٢ : ٣٤ .

الأول : ان الشيخ رحمه الله قال هذه على صورة الحكاية ، وفتواه ما تقدم في أول الكلام ، مع أن جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب على ما قاله الشيخ في أول كلامه ، والعلامة في المنتهى والندكرة أورد كلام الشيخ هذا حكاية وإيراداً بعد أن اتفق بمثل كلامه الأول ، حيث قل في أول كلامه : وهذه الأرض فتحت هنوة ولم يتعرض الى ما ذكره آخره بشيء .

الثاني : ان الرواية التي أشار اليها الشيخ ضيفه الاسناد مرسله ، ومثل هذه كيف يحتاج به أو يسكن اليه ، مع أن الظاهر من كلام العلامة في المنتهى ضعف العمل بها ^(١) .

الثالث : انا لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على أن أرض العراق فتحت بغير أمر الامام ، فقد سمعنا ان عمر استشار أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك . ومما يدل عليه فعل عمار ، فانه من حلصاء أمير المؤمنين عليه السلام ، ولولا أمره لما ساع له الدخول في أمرها .

ومما يقطع مادة النزاع ويدفع المؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام ما مرلته ؟ فقال : « هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ، ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ، ولمن يخلق بعد » قلنا : الشراء من الدهافين ؟ قال : « لا يصلح الا أن يشتري منهم على أن يصيروا للمسلمين » الحديث ^(٢) .

وروى أيضاً عبد الرحمن بن حجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه اس ابني ليلى واس شبرمة في السواد وارصه فقلت : ان ابن أبي ليلى قال : انهم اذا اسلموا احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم . وأما ابن شبرمة فزعم أنهم

(١) المنتهى ٢ : ٩٣٥ .

(٢) التهذيب ٧ : ١٤٧ حديث ٦٥٢ .

هيد وأن أرضهم التي بأيديهم ليست لهم فقال في الأرض ما قال ابن شبرمة ، وقال في الرجال ما قال ابن أبي ليلى : أنهم إذا أسلموا فهم أحرار ^١ . وهذا قاطع في الدلالة على ما قلناه ، لا سيما وفتوى الأصحاب وتصريحهم موافق لذلك ، فلا مجال للتردد .

وأما أرض الشام فقد ذكر كونها مفتوحة صوة بعض الأصحاب ، وممن ذكر ذلك العلامة في كتاب أحياء الموات من التذكرة ^٢ ، لكن لم يذكر أحد حدودها . وأما البواتي فذكر حكمها القطب الراوندي في شرح نهاية الشيخ واسنده إلى مبسوطه وعبارته هذه : والظاهر على ما في مبسوطه أن الأرضين التي هي من أقصى خراسان إلى كرمان وخوزستان وهمدان وقروين وماحواليها أخذت بالسيفند هذا ما وجدته في ما حضرين من كتب الأصحاب ، والله اعلم بالصواب .

المقدمة الخامسة

في تحقيق معنى الحراج ، وأنه هل يقدر أم لا ؟
اعلم أن الحراج هو ما يضرب على الأرض كالأجرة لها ، وفي معناه المقاسمة ، غير أن المقاسمة تكون جزءاً من حاصل الررع ، والحراج مقدار من النقد يضرب عليها . وهذا هو المراد بالقالة والطمق في كلام الفقهاء .
ومرجع ذلك إلى نظر الإمام على حسب ما تقتضيه مصلحة المسلمين عرفاً ، وليس له في نظر الشرع مقدار معين لا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان عنه ، وبطل على ذلك وحوه :

الأول : أن الحراج والمقاسمة كالأجرة ، وهي موطة بالعرف متفاوتة بتفاوت

(١) التهذيب ٢ : ١٥٥ حديث ٦٨٤ .

(٢) التذكرة ٢ : ٤٠٢ .

الرجبات . أما الأولى فلأنهما في مثل مسافع لأرض ولا تريد بمشابهتهما للأجرة
الا ذلك .

وأما الثانية بظاهرة ، قال العلامة في النهاية في باب قتال البغاة في توجيه كلام
الشيخ رحمه الله حيث قل : لو ادعى من يده أرض الخراج ضد المطالبة به بعد
روال بد أهل البني ، أداه إلى أهل البني لم يقبل قوله . وجهه : ان الخراج معاوضة ،
لأه ثمن أو أجرة ، فلم يقبل قولهم في ادائه كثيره من المعاوضات .

الثاني : قد سبق في الحديث المروي عن أبي الحسن الأول عليه السلام
- وهو الحديث الطويل الذي أوردنا منه موضع الحاجة - ما يدل على ذلك ، قال :
« هو الأرض التي أخذت عنوة بخيل وركب وهي موقوفة متروكة في أيدي من يعمرها
ويحييها ، على صلح ما يوافقهم الوالي على فسطاطهم من الخراج النصف أو
الثلث أو الثلثان ، وعلى قدر ما يكون لهم صالحاً ولا يضرهم » الحديث (١) .

وهذا صريح في ما قلناه ، فان تسوية الخراج إلى النصف أو الثلث والثلثين
واذا طه إياه بالمصلحة بعد ذلك صريح في عدم انحصار الأمر في شيء بخصوصه
ولا اعرف لهذا راداً من الأصحاب .

الثالث : الإجماع المستند من تنوع كلام من وصل إليها كلامه من الأصحاب
وعدم العنوى على مخالف ، ولا محكياً لكلام المتصدين لحكاية الخلاف مشهوراً
ونادراً في مطولات كتب المحققين ومختصراتهم .

قال الشيخ في النهاية في حكم الأرض المفتوحة عنوة : وكان على الإمام أن
يقبلها لمن يقوم بعمارته بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع (٢) .

وقال في المبسوط في باب حكم الأرضين من كتاب الزكاة في حكم المفتوحة

(١) النهاية ٤ : ١٢٨ حديث ٣٦٦ .

(٢) النهاية ٤ : ١٩٤ .

عنوة : وعلى الامام تقيلها لمن يقوم بعمارته بما يراه من النصف أو الثلث ^(١) .
 وقال في كتاب الجهاد منه عند ذكر سواد العراق وغيره مما فتحت عنوة :
 يكون للامام النظر بها وتقييلها بما شاء ، ويسأخذ ارتفاعها وبصرفه في مصالح
 المسلمين ^(٢) .
 وقال ابن ادريس في السرائر في حكم المفتوحة عنوة : على الامام ان يقبلها
 لمن يقوم بعمارته بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع أو غير ذلك ^(٣) .
 وقال العلامة في المنتهى : وهذه الأرض المأخوذة بالسيف عنوة يقبلها الامام
 لمن يقوم بعمارته بما يراه من النصف أو الثلث ^(٤) .
 وقال في التذكرة : لأرض المأخوذة بالسيف عنوة يقبلها الامام لمن يقوم
 بعمارته بما يراه من النصف وغيره ^(٥) .
 وقال في التحرير في المفتوحة عنوة : ويقبلها الامام لمن يقوم بعمارته بما
 يراه من النصف أو الثلث ^(٦) .
 وقال في القواعد في هذا الباب أيضاً : ويقبلها الامام لمن يراه بما يراه حفظاً
 للمسلمين ، وبصرف حاصلها في مصالحهم ^(٧) .
 وقال في الارشاد : ويقبلها الامام لمن يراه بما يراه .
 وقال المفيد رحمه الله في التقييد ولم يحضري عند كتابة هذه الرسالة لاحكي

(١) البسوط ١ : ٢٣٥ .

(٢) البسوط ٢ : ٣٤٢ .

(٣) السرائر : ١١٠ .

(٤) المنتهى ٢ : ٩٣٥ .

(٥) التذكرة ١ : ٤٢٢ .

(٦) التحرير ١ : ١٤٢ .

(٧) القواعد ١ : ١٠٦ .

عبارته ولكن حاصل كلامه فيه على ما اظن أن يرجع تعيين الخراج الى العرف فكل ما يليق بالأرض عرفاً جاز صبره عليها ^(١).

فإن قلت : قد صرحتم بأن هذا منوط بنظر الإمام عليه السلام ورأيه ، فكيف يحل بدون ذلك ؟

قلنا : قد نص أثبتنا عليهم السلام في غير حديث وصرح اصحابنا كافة وسحكي الأحاديث الواردة في ذلك وعبارات الاصحاب عن قريب انشاء الله تعالى بحل تناول ما يأخذه الجائر من ذلك باسم الخراج والمقاسمة .

ووجهه من حيث المعنى واضح : لأن الخراج حق شرعي منوط بتقديره بالمصلحة عرفاً وارتباطه بنظر الإمام ، فإذا تعدى الجائر في ذلك الى ما لا يجوز له وعمل ما هو منوط بنظر الإمام استقلالاً لنفسه ، كان الوزر عليه في ارتكابه ما لا يجوز له ولم يكن المأخوذ حراماً ، لأنه حق شرعي على الراعي بخارج عن ملكه ، يستحقه قوم مملوون . وقد رفع أثبتنا عليهم السلام المبيع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف يحرم .

قال في التذكرة في كتاب البيع : ما يأخذه الجائر من الغلات باسم المقاسمة ، ومن الأموال باسم الخراج من حق الأرض ومن الأنعام باسم الركاة يجوز شراؤه وانهاية ولا يجب اعادته على اصحابه وان عرفوا ، لأن هذا مال لا يملكه الراعي وصاحب الأنعام والأرض ، فانه حق الله تعالى أخذه غير مستحقه فبرئت ذمته وجاز شراؤه ^(٢).

والحاصل أن هذا مما وردت النصوص واجمع عليه الاصحاب ، بل المسلمون ، فالمعكر له والمنازع فيه مدافع للنص منازع للاجماع ، فإذا بلغ معه الكلام الى

(١) التقيع الرائع ١ : ٥٨٩ .

(٢) التذكرة ١ : ٥٨٣ .

هذا السقام فالأولى الاقتصار منه على قول سلام .

فان قلت : فهل يجوز أن يتولى من له الولاية حل الغيبة ذلك ، أعني الغيبة
الجامع للشرائط ؟

قلنا : لا يعرف للأصحاب في ذلك تصريحاً ، ولكن من جوز للفتاه في حال
الغيبة تولي استيفاء الحدود وغير ذلك من نوابح منصب الامامة يبيح تجويره لهذا
بالطريق الأولى ، لأن هذا أهل منه حطراً ، لاسبابا والمستحقون لذلك موجودون
في كل عصر ، إذ ليس هذا الحق مقصوراً على الغزاة والمجاهدين كما يأتي .

ومن تأمل في كثير من أحوال كراه علماءنا السابقين مثل السيد الشريف المرتضى
علم الهدى ، وأعلم المحققين من المتقدمين والمتأخرين نصير الحق والدين الطوسي
وبحر العلوم معني الفرق جمال الأمة والدين الحصن بن مطهر ، وغيرهم رصوا
الله عليهم ، نظر متأمل منصف لم يعرضه الشك في أنهم كانوا يسلكون هذا المنهج
ويقومون هذا السبل ، وما كانوا لودعوا بطون كذهم الا ما يتفقدون صحته .

المقالة

في حل الخراج في حال حضور الامام وغيته

أما حال حضوره عليه السلام فلا شك فيه ، وليس للنظر فيه مجال ، وقد ذكر
أصحابنا في مصرف الخراج أن الأرض جعل منه أرزاق الغزاة والولاة والحكام
وسائر وجوه الولايات .

قل الشيخ في المبسوط في فصل أقسام الغزاة : ما يحتاج اليه للكرام والآلات
الحرب كان ذلك من بيت المال من أموال المصالح وكذلك رزق الحكام ،
وولاية الأحداث ، والصلوات ، وغير ذلك من وجوه الولايات ، فانهم يطون من

المصالح ، والمصالح تخرج من ارتفاع الأراضي المفتوحة منوة^(١) .
وكذا قال العلامة حاكياً عن الشيخ كلامه^(٢) ، فلاحاجة الى التطويل به . وهذا واضح جلي ، وليس المقصود بالنظر .

وأما في حال الغيبة فهو موضع الكلام ومطمح النظر : ولو تأمل المنصف لوجد الأمر فيه أيضاً بيناً جلياً . فان هذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ، وليس للامام عليه السلام قليل ولا كثير . وهذه المصارف التي عندناها لم تمتلئ كلها في حال الغيبة ، وان تمتلئ بعضها .

وكون ضرب الخراج وتقسيل الأرضين وأحده مصرفه موكولاً الى نظره عليه السلام لا يقتضي تحريمه حال الغيبة ، لقاء الحق ووجود المستحق مع تظافر الأحبار عن الأئمة الاطهار ، ونطاق كلام أجلة الأصحاب ومتقدمي السلف وتأخيرهم بالترخيص لشعبة أهل البيت عليهم السلام في تناول ذلك حال الغيبة بأمر الجائر .
فاذا انضم الى هذا كله أمر من له النيابة حال الغيبة كان حقيقاً باندفاع الأوهام واضمحلال الشكوك ، ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكان :

الاول :

في الأحبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك ، وهي كثيرة :
فمنها ما رواه الشيخ عن أبي بكر الحضرمي قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده اسماعيل ابنه ، فقال : ما يسمع ابن أبي سماعة أن يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفبه الناس ، ويعطهم ما يعطي الناس ، ثم قال لي : لم تركت عطائك ؟ قال : قلت : مخافة على ديني ، قال : مامع ابن أبي سماعة أن يبعث إليك

(١) المبسوط ٢ : ٧٥ .

(٢) المنتهى ٢ : ٩٥٩ .

يعطئك ، أما علم أن لك في بيت المال نصيب ^(١).

قلت : هذا نص في الباب ، فإنه عليه السلام بين للسائل حيث قال : أنه ترك أخذ العطاء للخوف على دينه بأنه لاحوف عليه ، فإنه إنما يأخذ حقه حيث أنه يستحق في بيت المال نصيباً ، وقد فررني الأصول تعدي الحكم بالعلمة المنصوصة ، ومنها ما رواه أيضاً في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : « مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقاً » قال : قلت : نعم فإن شئت وسعت علي ، قال : « اشتريه » ^(٢).

وقد احتج بها العلامة في التذكرة على تناول ما يأخذه الجائر باسم الخراج والمقاسمة ^(٣).

ومنها ما رواه أيضاً في الصحيح عن أبي المعز قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده ، فقال : أصلحك الله أمر بالعامل فيجيزني بالدرهم ، آخذها؟ قال : « نعم » ، قلت : « وأصح بها ؟ » ، قال : « نعم » ^(٤).

ومثل هذا من عدة طرق أخرى كذا .

ومنها ما رواه أيضاً في الصحيح عن جميل بن صالح قال : أرادوا بيع تمر من أبي زياد ، فأردت أن اشتريه ، ثم قلت : حتى أسأذن أبا عبد الله عليه السلام فأمرت مصادراً فسأله ، قال : فقال : « قل له يشتريه فإن لم يشتريه اشتراه غيره » ^(٥) . قلت : قد احتج بهذا الحديث لحل ذلك العلامة في المتهى وصححه ، لكن

(١) التهذيب ١ : ٣٣٦ حديث ٩٣٣ .

(٢) التهذيب ١ : ٣٣٦ حديث ٩٣٣ .

(٣) التذكرة ١ : ٥٨٣ .

(٤) التهذيب ١ : ٣٣٨٢٦ حديث ٩٤٢ .

(٥) التهذيب ١ : ٣٧٥ حديث ١٠٩٢ .

قد يسأل عن قوله : « فان لم يشتريه اشتراه غيره » وان شراء الناس للشيء لا يدخل له في صيرورته حلالا ، على تقدير أن يكون حراما ، بأي مناسبة له ليعمل به ، ولا أبعد أن يكون ذلك اشارة منه عليه السلام الى معنى لطيف ، وهو أن كل من له دخل في قيام دولة الجور ونفوذ أوامرها وقوة شوكتها وضعف دولة العدل يحرم عليه هذا النوع ونحوه بشراء وغيره بخلاف من لم يكن كذلك ، فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في انه لا يتدخل أمر دولة الجور ولا يتناقض ، بل رواجها بحلاله .

فأشار عليه السلام بقوله : « ان لم يشتريه اشتراه غيره » ، الا انه لا مانع له من الشراء ، الا لا يدخل له في دولة الجور بتقوية ولا غيرها فان لم يشتريه لم يتفاوت الحال بل يشتريه غيره .

ومها ما رواه أيضاً اسحاق بن عمار قال : سأله عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم قال : « يشتري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه أحد » .

وهذا الحديث نقله من المتنهي هكذا ، وظني انه نقله من التهذيب^(١) ، وبمعناه أحاديث كثيرة :

منها ما رواه أيضاً في الصحيح عن هشام بن سالم ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل ما يشتري من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو يعلم انهم يأخذون منهم أكثر من الحق الذي يجب عليهم ، قال : « ما الابل والغنم الا مثل الحطة والشير وغير ذلك ، لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه » .

(١) المتنهي ٢ : ٩٣٥ .

(٢) التهذيب ٦ : ٣٧٥ حديث ١٠٩٣ .

(٣) المتنهي ٢ : ٩٣٥ .

قيل له : فما ترى من اغناما في متصدق يحنثا فأخذ صدقات اعاما نقول :
بعضها فيمعناها ، فما ترى في شرائها منه ؟ قال : « ان كان أحدها وعزلها فلأناس » .
قيل له : فما ترى في الحطة والشعر يحنثا القاسم فيقسم لنا حظنا فأخذ حظه
فيعمل بكيل فما ترى في شراء ذلك الطعام منه ؟ فقال : « ان كان قبضه بكيل وأنتم
حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كيل » ^(١) .

ومنها ما رواه الشيخ أيضاً بإساده عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عداة
عليه السلام عن أبيه : « ان الحسن والحسين كانا يقران جوائز معاوية » ^(٢) .

قلت : قد علم أن موضوع الشبهة حقيق الاجتناب ، والامام عليه السلام لا
يواقعها ، وما كان قبولهما عليهما السلام لجوائز الا لما لهما من الحق في بيت المال ،
مع أن تصرفه كان بغير رضى منهم عليهم السلام ، فتناولهما حقهما عليهما السلام
المرتب على تصرفه دليل على جوار ذلك لدوي المحقوق في بيت المال من المؤمنين
نظراً الى التماسي .

وقد نبه شيخنا في الدروس على المعنى ، ولفرق بين الجائزة من العالم وبين
أخذ الحق الثابت في بيت المال أصالة ، فان ترك قبول الأول أفضل ، بخلاف
الثاني ^(٣) .

ومثل هذه الاحار كثيرة لمن تتسع وحصره ولنا بصدد ذلك ، فان في هذه
غاية في الدلائل على المطلوب عن السعي في تتسع ما سواها ، وكون بعضها قد
يعتري بعض رجال اساده طعن أو جهالة غير قادح في شيء منها بوجه من الوجوه
على أن أساسيد كثير منها صحيحة كما قدمناه .

(١) التهذيب ٦ : ٣٧٥ حديث ١٠٩٤ .

(٢) التهذيب ٦ : ٣٣٧ حديث ٩٣٥ .

(٣) الدروس : ٣٢٩ .

ومع ذلك فإن الأصحاب كلهم أوجبهم قد افتوا بمضمونها في كتبهم، وعملوا به فيما بلغنا عنهم، والخبر الضيف الاستناد إذا انجبر بقول الأصحاب وعملهم ارتقى إلى مرتبة الصحيح وانتظم في سلك الحجج والحق بالمشهور .
 فان قيل : هاهنا سؤالان :

الأول : هذه الأحبار إنما تضمنت حل الشراء خاصة ، فمن أين ثبت حل التناول مطلقاً ؟

الثاني : هذه الأحبار إنما دلت على جواز تناول من الجائر بعد استيلائه وأخذه ، فمن أين ثبوت حل الاستيلاء والأخذ كما يفعل الجائر ؟

قلنا : الجواب عن الأول : ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلوب ، لأن حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب النفل كالصلح والهبة ، لعدم الفرق ، بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك التقدير بطريق أولى ، لأن شرط صحة الشراء أكثر ، وقد صرح الأصحاب بذلك ، بل يستلزم قبول جواز هبته وهوفي بد ذي المال الحوالة به ، لما عرفت من أن ذلك غير مملوك له ، بل إنما هو حق تسلط على تصرف الغير فيه ، وقد سوغ أئمتنا عليهم السلام إنشاء تملكنا على ذلك التصرف الغير السائغ ، لأن تحريمه إنما كان من جهتهم عليهم السلام ، فاعتصروا لشبهتهم ذلك طلباً لزوال المشقة ، فطلبهم من الله النجاة والسلام ، وقد صرح بذلك بعض الأصحاب ، وسد كره فيما بعد إنشاء الله تعالى

وأما الجواب عن الثاني فلأن الأحاد من الجائر والأخذ بأمره سواء ، على أنه إذا لو حظ أن المأخوذ حق ثبت شرعاً ليس فيه وجه تحريم ولا جهة غضب ولا قبح ، حيث أن هذا حق مروض على هذه الأراضي المحدث بها ، وكونه منوطاً بنظر الامام انتهى الخطر اللازم بسببه ترخيص الامام في تناوله من الجائر سقط السؤال بالكلية أصلاً ورأساً .

المسلك الثاني :

اتفق الأصحاب على ذلك ، وهذه عباراتهم فتحكيها شيئاً فشيئاً من كلامهم بعينه من غير تغيير على حسب ما وقع اليها من مصنفاتهم في وقت كتابة هذه الرسالة . فمن ذلك كلام شيخ الطائفة ورئيسها وفيها ومعتمداً محمد بن الحسن الطوسي في كتاب المكاسب من كتاب النهاية وهذا لفظه : ولا بأس بشراء الأطعمة وسائر الحبوب والفلات على اختلاف اجسامها من سلاطين الجور وإن علم من أحوالهم أنهم يأخذون مالا يستحقون ويصحبون ما ليس لهم ، مالم يعلم شيئاً من ذلك بعينه خصوصاً ، فإن علم كذلك فلا يترضى لذلك ، فأما ما يأخذونه من الحراج والصدقات وإن كانوا غير مستحقين لها جار شرّاً منهم ^(١) . هذا كلامه .

وقال المحقق نجم الدين في الشرائع ما هذا لفظه : ما يأخذه السلطان الجائر من الفلات باسم المقاسمة ، ولأموال باسم الحراج من حق الأرض ، ومن الأنعام باسم الزكاة يجوز ابتاعه وقبوله ، ولا يجب إعادته على أربابه وإن عرف بعينه ^(٢) .

وقال العلامة في المنتهى : يجوز للأسيان أن يتناع ما يأخذه سلطان الجور بشبهة الركوات من الأبل والبقر والغنم ، وما يأخذه من حق الأرض من الحراج وما يأخذه بشبهة المقاسمة من الفلات وإن كان غير مستحق لأحد شيء من ذلك ، إلا أن يتعين له شيء بانفراده أنه غصب فلا يجوز له أن يتناعه .

ثم احتج له براهين جميلة بن صالح وإسحاق بن عمار وأبي عبيدة السالفات إلى أن قال : إذا تمت هذا فله يجوز ابتاع ما يأخذه من الفلات باسم المقاسمة ، ولأموال باسم الحراج من حق الأرض ، ومن الأنعام باسم الزكاة . وقوله بعينه .

(١) النهاية : ٣٥٨ .

(٢) شرائع الإسلام : ٢ : ١٣ .

ولا تجب اعادته على اربابه وان عرف بعينه دفعاً للضرر^١.

قلت : هذا بعينه هو ما اسلفناه سابقاً .

وقال في التذكرة ما هذا لفظه : ما يأخذه الجائر من الغلات باسم المقاسمة ، ومن الأموال باسم الحراج عن حق الأرض ، ومن الأنعام باسم الركاة يجوز شراؤه وانهايه ، ولا تجب اعادته على اصحابه وان عرفوا ، لأن هذا مال لا يملكه الزراع وصاحب الأنعام والأرض ، فانه حق الله أخذه غير مستحق فبرئته لمانته وجاز شراؤه^٢ . ثم احتج لذلك بحري أي حيدة وعبد الرحمن السالين .

وقال في التحرير : ما يأخذه ظالم بشبهة الركاة من الابل والبقر والغنم ، وما يأخذه عن حق الأرض بشبهة الحراج ، وما يأخذه من الغلات باسم المقاسمة حلال وان لم يستحق أحد ذلك ، ولا تجب اعادته على اربابه وان عرفهم ، إلا أن يعلم بعينه في شيء منه انه غصب ، فلا يجوز تناوله ولا شراؤه^٣ .

وقال في القواعد : والذي يأخذه الجائر من الغلات باسم المقاسمة ، ومن الأموال باسم الحراج عن حق الأرض ، ومن الأنعام باسم الركاة يجوز شراؤه وانهايه : ولا تجب اعادته على اصحابه وان عرفوا^٤ .

وفي حواشي شبحا الشهيد قدس سره على القواعد ماضورته : وان لم يقبضها الجائر ، وكذا ثمرة الكرم والبستان .

وقال في الارشاد عطفاً على أشياء مما يصح بيعها وتناولها : وما يأخذه الجائر باسم المقاسمة من الغلات والحراج عن الأرض والركاة من الأنعام وان عرف

(١) انتهى ١٠٢٧ : ٢ .

(٢) التذكرة ١ : ٥٨٣ .

(٣) التحرير ١ : ١٦٣ .

(٤) القواعد ١ : ١٢٢ .

المالك .

وقال شحيا في الدروس كلاماً في هذا الباب من أجود كلام المحققين اذا تأمله النصف الفطن علم انه يعتقد في الحراج من جملة الأموال الحالية من الشبهة البعيدة عن الأرواح ، حيث ذكر الجوائز وجعل ترك قبولها أفضل ، وبالع في أحكام الحراج بما سحكه مفصلاً ، وصورة كلامه :

يجوز شراء ما يأخذه الجائر باسم الحراج والركاة والمقاسمة وان لم يكن مستحقاً له ، ثم قال : ولا يجب رد المقاسمة وشبهها على المالك ، ولا يعتبر رضاه ولا يمنع نظامه مع الشراء . وكذا لو علم انه يظلم ، الا أن يعلم الظلم بعينه . نعم تكره معاملة الظلمة ولا يحرم ، فنقول الصادق عليه السلام : « كل شيء فيه حرام وحلال فهو حلال حتى نعرف الحرام بعينه » . ولا فرق بين قصص الجائز اياها ووكله وبين عدم البص ، ولو أحاله بها وقيل الثلاثة ، أو وكله في قبضها ، أو باعها وهي في يد المالك أو في ذمته جاز الناول ، ويحرم على المالك المنع وكما يجوز الشراء تجوز مائر المعاوضات والهبية والصدقة والوقف ، ولا يحل تناولها بعير ذلك^(١) . والمقداد رحمه الله في التفتيح شرح النافع أخذ حاصل هذا الكلام وأورده بصورة الشرح مطولاً^(٢) ، ولم يحضرني في وقت نقل كلام الأصحاب سوى هذا المقدار من الكتب فما نقل كلام الباقي لكن فيما أوردناه غيبة وبلاغ لاولي الأبواب . من كلام الباقي لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم اذ لو كان فيهم مخالف لحكامنا من عثرنا على مصنفاتهم واطلعنا من مذاهيم لما علمنا من شدة حرصهم على ابراد خلاف الفقهاء وان كان ضيقاً ، والاشارة الى القول الشاذ والكان واحياً فيكون الحكم ذلك اجماً .

(١) الدروس : ٣٢٩ .

(٢) التفتيح الرائج ٢ : ١٨ .

على انه لو كان فيهم مخالف مع وجود فتوى كبار المتقدمين والمتأخرين واستفاضة الأحبار عن أئمة الهدى ومصابيح الدحي، وصحة طرق كثير منها واشتهار مضمونها، لم يكن خلافه قادحاً، فكيف والحال كما قد علمت.

فها نحن قد قررنا لك في هذه المسألة وأوضحها لك من مشكلها ما يجلي صدق القلوب، ويربل اذى الصدور، ويرغم انوف ذوي الجهل، ويشوه وجوه اولي الحسد، الذين يعضون الأمانيل عظاماً وحفاً، وبلعثون في نفيس كربهم الى التعمق في الاعتراض والتسبب على ما يمدونهم مرعهم من العورات، ويطعنون بما لا يعد طعماً في الدين، يهدون بذلك في انفسهم في قلوب وعناء العامة وضعفاء العقول وسفهاء الاحلام محلاً، ولا يعلمون أنهم قد هدموا من دينهم، واسخطوا الله مولاهم، وهم يحسون انهم يحسون صماً.

فان ما أوردها من الأحبار عن الأئمة الأطهار، وحكياء عن فقهاء العترة النبوية المبرئين من الربيع والرمل ان كان حفاً يجب اتباعه والانتقاد اليه فهايك وكانوا أحق بها وأملها، وأي علامة على من اتبع الهدى والحق وتمسك بهدى قادة الخلق لولا العمه عن صوب الصواب، والعشاء عن نور اليقين.

وان كان باطلاً مع ما اثبتناه من الأحبار الكثيرة والأقول الشهيرة، فلا سبيل لنا الى مخالفتهم وسلوك غير جاداتهم، والحال أنهم قدوتنا في اصول دسا وعدتنا في أركان مذهبنا، وكيف شتمهم حياً ونعارفهم حياً ويحطونه عاماً ويحرمونه عاماً^(١). وما أنا من غزيت ان غوت غويت وان ترشد غزية أرشد.

على أن الحاسد لا يرضى وان فرغت سمعه الآيات، والمفضى لا يقصر وان أني بالحجج اليسات. ولوراجع حظه وتعمق لم يجد فرقاً بين حل الدائم وحل ما نحن فيه، بل هذا إما هو شعبة من ذلك، فانه اذا كان المسيح له والآن في تناوله

واحداً ، بأي مجال للشك ، وأي موضع للظن ، لولا عين البصاء وطوية الشحاء .
 وجدير بمن علم كيف كان طمس الحاسدين وانكار المغمضين عن سيد الكونين
 ومام الثقلين ، ونسبهم اليه الأباطيل وبدأتهم عليه في الأبدية ، بالأعيل ، مما يذيب
 المرارة ويثقت ظلوب ذي البصائر ، أن يهون عليه مثل هذه الأقوال السخيفة
 والانتكارات الفاسدة .

فما في حريم بعدها من تخرج ولا هنك منر بعدها بمحرم

وما زلتنا نسمع في خلال المداكرة في مجالس التحصيل من أخبار علمائنا
 الماضين وسلفنا الصالحين ، ما من هو جملة الشواهد على ما تدعيه ، والدلائل
 الدالة على حقيقة ما متجبه .

من ذلك ما تكرر سماعنا من أحوال الشريف المرتضى علم الهدى ذي
 المجدين ، أعظم العلماء في زمانه ، العاثر بعد المرتبة في أوانه ، علي بن الحسين
 الموسوي قدس الله روحه ، فانه مع ما أشتهر من جلالة قدرة في العلوم ، وانه
 في المرتبة التي تنقطع انكاس العلماء على أثرها ، وقد اقتدى به كل من تأخر عنه
 من علماء اصحابنا ، بلغنا أنه كان في بعض دول الجور ذا حشمة عظيمة وثروة جسيمة
 وصورة معجبة ، وانه قد كان له ثمانون قرية ، وقد وجدنا في بعض كتب الآثار ذكر
 بعضها .

وهذا أحوة ذو الفضل الشهير والعلم العزيز والعة الهاشمية والنخوة القرنية
 السيد الشريف الرضي روح الله روحه كان له ثلاث ولايات ، ولم يبلغها عن أحد من
 صلحاء ذلك العصر الا نكر عليها ، ولا انص منها ولا نسبتهما الى فعل حرام أو
 مكروه أو خلاف الأولى ، مع أن الدين في هذا العصر ممن يزاحم بدعواه الصلحاء
 لا يلفون درجات اتباع أولئك والمتقدين بهم .

ومتى خفي شيء فلا يحفى حال استاد العلماء والمحققين والسابق في الفضل

على المتقدمين والمتأخرين ، العلامة نصير الملة والحق والدين محمد بن محمد
ابن الطوسي قدس الله نفسه وطيب ربه ، وأنه كان المتولي لأحوال الملك والقائم
بأعباء السلطة ، وهذا وامثاله إنما يصدر عن أوامره ونواهي .

ثم انظر الى ما اشتهر من احوال آية الله في المتأخرين بحر العلوم مفتي النرق
جمال الملة والدين أبي منصور الحسن المطهر قدس الله لطيفه ، وكيف كان
ملازمته للسلطان المقدس المبرور محمد خدابنده ، وأنه كان له عدة قرى وكانت
شفقات السلطان وحوائره وأصلة اليه ، وغير ذلك مما لو عدد لطل .

ولو شئت أن أحكي من أحوال عداقة بن عباس وعداقة بن جعفر ، وكيف كانت
احوالهما في دول زمانهما لحكيت شيئاً عظيماً ، بل لو تأمل التأمل الحالي من المرح
لله لوجد المربي من العلماء والمروج لأحوالهم امامهم الملوك واران دولهم .
ولهذا لما قلت العناية بهم وانقطع توجهم بالثرية اليهم ضمنت احوالهم ،
وتصرفت أركانهم وعلت اندية العلم ومخالفه في جميع الأرض .

وليس لأحد من المتقدمين أن يقول : ان هؤلاء احيوا هذه البلاد وكانت قبل
مواتاً .

هذا معلوم البطلان بيديها العقل :

أما أولاً فلا بد بلاد العراق على ما حكياه كانت بتسامها معمورة ، لم يكن
لأحد مجال أن يمر في وسط البلاد قرى متعددة وما كان بين القريتين والبلدين
في العدد قدر فرسخ الا نادراً ، كيف ومجموع معمورها من الموصل الى عبادان
سنة وثلاثون ألف ألف جريب .

وأما ثانياً ، فلا بد عبارة القرى أمر عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف مال
جزيل ، وهم كانوا يعبدون من هذا الاستعداد مع هذا التمهلات بعد ما تلوناه عن
كلامهم في أحكام هذه الأرضين وأحوال خراجها وحل ذلك من التكاليف الباردة

والامور السامجة نعوذ بالله من القول بالهوى ومجانبة ميل الهوى ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

الخاتمة

في التوابع والنواحق ، وفيها مسائل :

الاولى : في أن الحراج ليس من جملة مواضع الشبهات ، لما قررنا فيما
قبل أنه من جملة الغنائم ، إذ هو حق الأرض المفتوحة ، فحلها تابع لحلها بغير
تفاوت ، وافئنا الدلائل على ذلك وحكيما ما صدر عن الأصحاب رحمهم الله فيه ،
وليس له ما ينافي ذلك إلا أخذه بأمر سلطان الجور ، وهو موقف على أمر الامام
ونظره . وهذا لا يصلح للمناقاة ، لأن الأئمة عليهم السلام أباحوا لشيعتهم ذلك في
حال الغيبة وازالوا المانع من جهتهم ، فلم يكن فيه شيء يقتضي التنفر ، ولا يبعد
من رضى الله سبحانه ورضاهم ، لاسيما إذا انضم الى ذلك نظر نائب الغيبة .

وأي فارق يبين ما أحلوه لشيعتهم حال الغيبة مما فيه حقوقهم . وهؤلاء
الذين يروون على هذا النوع لا يتجنبون ما فيه حقهم عليهم السلام بل ولا يستطيعون
فإن هذه الحوارية والمعيد ، ومتفرقات الغنائم ، وما يحصل من البحر بالفصوص
وغيره لا يستطيع أحد الامتناع منه ، وهم لا يتخرجون من هذا القسم ولا ينزفون منه
ويالفتون في التشنيع على القسم الأول لما يلحقه من المحرمات ومواقع الشبهات
ويجعلون انفسهم في ذلك مقتدى للعامة يقتفون آثارهم ، ولو يحافون الله سبحانه
حيث انهم قد حرموا بعض ما أحله الله ، وانكروا بعض ما علم ثبوته من الدين ،
وينالون من الأغراض المحترمة بما هو حرام عليهم .

ولا فرق في استحقاق المفت من الله سبحانه بين استحلال الحرام وبين تحريم
الحلال فإن منكر حل المنع ، وإن الأئمة عليهم السلام يتكرونها عليه ،

ويتوجهون من فعله واقترائه ، وحثوا على فعلها ووصلوا عليها بمضاغة الثواب ،
فعلماً للفومس عن متابعتة على ضلاله .

والشبهة اما سميت شبهة ، لانها موضع للاشبهة ، وليس هذا النوع موضعاً
للاشبهة ، كما نقول في اموال الظلمة والقمارين فانها مواقع الشبهة ومقتن المهرمات ،
فان الحل والحرمه حكمان شرعيان انما يثبتان ويستفبان بقول الشارع ، فما كان امر
الشارع فيه الحل فهو الحلال ، وما كان امره فيه الحرمه فهو الحرام ، والشبهة هو
الحلال بحسب الظاهر ولكنه مظنة الحرام في نفس الامر ، كما مثله في اموال
الظلمة .

الثانية : قد عرفت ان الحراج والمقاسمة والزكاة المأخوذة بأمر الجائر او
نائبه حلال تناولها ، فهل تكون حلالاً للاخذ مطلقاً ، حتى لو لم يكن مستحقاً للزكاة ،
ولاذن نصيب في بيت المال حين وجود الامام عليه السلام ، أو انما يكون حلالاً بشرط
الاستحقاق ، حتى أن غير المستحق يجب عليه صرف ذلك الى مستحقه ؟ اطلاق
الانخبار وكلام الاصحاب يقتضي الاول ، وتطلبهم للاخذ نصيباً في بيت المال ، وأن
هذا حق لله يشعر بالثاني . وللتوقف فيه مجال ، وان كان ظاهر كلامهم هو الاول ،
لان دفع الضرورة لا يكون الا بالحل مطلقاً .

الثالثة : قال في التحرير روي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن المروء
على أهل الحراج فقال : « ثلاثة أبايم » ، وعن الشجرة في القرى وما يؤخذ من
العلوج والاكراد اذا نزلوا في القرى قال : « ويشترط عليهم في ما شرطت عليهم
من الدراهم والشجرة وما سوى ذلك ، وليس لك ان تأخذ منهم شيئاً حتى تشارطهم
وان كان كالتحقيق أن من نزل ذلك الأرض أو القرية احد مه ذلك .
قلت : الرواية في التهذيب وفيها بدل الاكراد : والاكرة (١) ، كانه جمع اكرار .

وفي معناه ما رواه عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى أرضاً من أرض الحراج ، إلى أن قال : اناساً من أهل الدمة نزلوها أله أن يأخذ منها اجرة البيوت إذا ادوا جزية رؤوسهم؟ قال : « تشارطهم فما اخذ بعد الشرط فهو حلال »^(١) .

ولكن روي من علي الأزرق قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً عند موته قال : يا علي لا تطلم الفلاحون بحضرتك ، ولا يزداد على أرض وضعت عليها ولا سجرة على مسلم »^(٢) . وفي معنى ذلك ما رواه أيضاً عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣) .

الرابعة : روى الشيخ رحمه الله في التهذيب عن علي بن يقطين قال : قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام : ما تقول في أعمال هؤلاء ؟ قال : « ان كنت لا بد فاعلاماتق أموال الشيعة » قال : فأخبرني علي أنه كان - يجيبها من الشيعة حلالية ويردها عليهم في السر^(٤) .

وفي معناه ما رواه الحسن بن الحسن الأنباري عن الرضا عليه السلام قال : كتبت إليه أربعة عشر سنة استأذنه في عمل السلطان ، فلما كان في آخره ، كتبت إليه اذكر انني أخاف على غيبت عتقي وأن السلطان ، يقول : رافضي ولست املك تركت عمل السلطان للرفضي ، فكتب إليه أبو الحسن عليه السلام : « فهمت كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك ، فإن كنت تعلم انك اذا وليت عملت في عملك بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تعبر احوالك وكتاك أهل ملتك ، واذا

(١) التهذيب ٧ : ١٥٤ حديث ٦٧٩ .

(٢) التهذيب ٧ : ١٥٤ حديث ٦٨٠ .

(٣) التهذيب ١٧ : ١٥٤١٧ حديث ٦٨١ .

(٤) التهذيب ٦ : ٣٣٥١٦ حديث ٩٢٧ .

صار اليك شيء واميت به فقرأه المؤمنين كان ذا بذا ، والا فلا^(١) .

قلت : في معنى هذين الحديثين أحاديث أخرى ، وليس هذا مما نحن فيه بشيء ، لأن موضوع هذا تولى أعمال سلطان الجور وأخذ الجائزة على ذلك ، وهذا خارج من بحثنا بالكلية .

وما ورد في الحديث الأول انه كان يجبي أموال الشيعة علانية ويودعها عليهم سرا يمكن أن يكون المراد به : ما يجعل عليهم من وجوه الظلم المحرمة ، ويمكن أن يراد به : وجوه الخراج والزكوات والمفاسقات ، لأنها وإن كانت حقا عليهم فليست حقا للجنائر ، فلا يجوز جمعها لأجله إلا بعد الضرورة .

وما زلنا نسمع من كثير ممن عاصروناهم لا سيما شيخنا الأعظم علي بن هلال قدس الله روحه غالب ظني أنه بغير واسطة بل بالمشافهة : انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمفاسقة سرفته ولا جموده ولا سمه ولا خبثاً مه ، لأن ذلك حق عليه والله اعلم بحقائق الأمور .

وحيث انتهى الكلام الى هذا المقام فلنحمد الله الذي وفقنا للنسك بعروضة وحرة النبي المصطفى ، وخلاصة خاصته الوصي المرتضى ، أحد السببين وثاني الثقلين وضياء الكونين وعصمة الخلق في الدارين ، وسلوك محبتهم ، والاستقامة بأنوار محبتهم .

ونسأل الله جل اسمه أن يصلي ويسلم عليهم اجمعين ، صلاة يظهر بها شرف مقامهم يوم الدين ، وأن يحشرنا في زمرة من تحت ألبيتهم ، وينولنا على جهتهم^(٢) مفتنين هديهم في صددهم ووردهم وأن يصنع عن ذنوبنا ويتجاوز عن سيئاتنا ،

(١) التهذيب ٦ : ٣٣٥ حديث ٩٢٨ .

(٢) محبتهم ط .

وقه الحمد والمدة أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً .

فرع من نالهما العيد المعترف بذنوبه علي بن عبد العالي وسط بهار الاثنين
تقريباً حادي عشر شهر ربيع الثاني سنة ست عشر وتسعمائة ، حامداً مصلياً علي
محمد وآله الطيبين الطاهرين .

فهارس الكتاب :

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- فهرس الأحاديث
- فهرس أسماء المصومين (ع)
- فهرس الأعلام
- فهرس الأشعار
- فهرس الأماكن والبقاع
- فهرس الحيوانات
- فهرس الكتب الواردة في المتن
- مصادر التحقيق
- فهرس الموضوعات



فهرس الايات القرآنية الكريمة

الاية	رقمها	السورة	الصفحة
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم	٦	المائدة	١٦٧
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	٩	الجمعة	١٤٦
أوفوا بالعقود	١	المائدة	١٨٦
تلك حدود الله فلا تعتدوها	٢٢٩	البقرة	١٧٥
فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	٣	النساء	٢١٦
قل الله أدن لكم أم على فتنرون	٦	يونس	١٧٠
لا تثرىب اليوم عليكم بعمر الله لكم	٩٢	يوسف	٢٥٩
لا تدركه الأبصار	١٠٣	الأنعام	٦٠
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا	٢٢	الأنبياء	٦٠
وانكحوا الأباى منكم والصالحين من عبادكم	٣٢	البور	٢١٦
وأحل لكم ما وراء ذلك	٢٤	النساء	٢١٧
وعنت الوجوه للحي القيوم	١١١	طه	٢٤٤
وكلم الله موسى تكليما	١٦٤	النساء	٦٠
يستظنونك عن الأنفال قل الأعمال لله	١	الأنفال	٢٥٤

فهرس الاحاديث

الحدث	الصفحة
الانفال لله ولرسوله	٢٥٤
اذا غزوا بغير اذن الامام فعموا كانت كلها للامام	٢٥٥
اذا كانوا صبة يوم الجمعة فليصلوا جماعة	٢٤٩
احدهما	١٦٨
أقول لكم كما قال أخي يوسف لآخوته	٢٥٩
ان كان أحدهما وعزلها فلا بأس	٢٧٤
ان صلاة الجماعة أفضل من صلاة الانفراد في مسجد الكوفة	١٢٦
ان أمير المؤمنين عليه السلام قد سار في أهل العراق بميرة	٢٦٤
ان كان قبضه بكيل وأنتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه	٢٧٤
ان الحسن والحسين (ع) كانا يقبلان جوائز معاوية	٢٧٤
ان كنت لابد فاعلا فائق أموال الشجة	٢٨٤
انما هي صدقة تصدق الله بها عليكم	١٢٩

- ١٦٧ انما أردت أن اعلمكم
- ١٢٦ انظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا
- ٢٨٤ أوصى رسول الله (ص) علياً عند موته فقال
- ١٦١ تجب الجمعة على مائة نفر
- ٢٨٤ تشارطهم فما أخذ بعد الشرط فهو حلال
- ٢٨٣ ثلاثة أيام
- ٣٦٩ خذ العلم من الفواه الرجال
- رفع الى أمير المؤمنين (ع) رجل مسلم اشترى أرضاً من أراضي الخراج ٢٤٩
- ١٢٥ صلاة الجماعة تعدل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة
- ١٢٩ صلوا جماعة
- ٢٤١ العشر ونصف العشر على من اسلم تطوعاً
- ١٥٠ ، ١٤٣ فاني قد جعلته عليكم حاكماً
- ١٥٠ فريضة فرضها الله تعالى
- ٢٧٢ قل له : يشتره فان لم يشتره اشتره غيره
- كان أمير المؤمنين (ع) يقول : من أحب أرضاً من المؤمنين فهي له ٢٤٨
- كل أرض جزية لوشيء كان للملوك فهو خاص للامام ٢٥٤
- ١٤٨ لا انما عيت عندكم
- ١٤٨ لا بأس بشري حقه منها
- ١٤٤ لا تجب الجمعة على أقل من مائة
- ١٤٨ لا الجمعة الا في مصر بتمام فيه الحدود
- ١٦٩ لا يفرنكم الصنفون
- ٢٦٠ ، ٢٥٠ لا يصلح الا أن يشري منهم على أن يصيرها للمسلمين

- لا يجوز ذلك لأن ولدنا صارنا بمنزلة ولدك ٢٢٧
- لا يحمل له ٢٢٧
- ليس به بأس ٢٤٩ ، ٢٤٨
- لو كن عسراً متفرقات ماحل لك مهن شيء ٢٢٧
- ما أجود ما سألت من ها يؤتى أن يقول الناس حرمت عليه امرأته ٢٢٧
- ما أخذ بالسيف فذلك للامام عليه السلام ٢٤٧
- ما من ثلاثة في قرية أو بلد لا تنقام فيهم الصلاة الا . . . ١٢٦
- ما يمنع ابن أبي سمالك أن يخرج شباب الشيعة ؟ ٢٧١
- ما ترون صانعاً بكم ؟ ٢٥٩
- مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام ؟ ٢٧٢
- مالك يهلك ولا يصلي فريضة فرضها الله ١٥٠ ، ١٤٩
- ما الابل والغنم لأمثل الحنطة والشعير ٢٧٣
- مفتاح الصلاة الطهور ١٥٩
- من اسلم طوعاً تركت ارضه في يده ٢٤١
- من القى سلاحه فهو آمن ٢٥٩
- هو لجميع المسلمين ٢٦٥ ، ٢٤٩
- والارض التي أخذت عنوة بمخيل وركاب ٢٤٦
- وأيما قوم أحبوا شيئاً من الأرض ٢٤٨
- وروى حدثنا وعرف أحكاما ١٧٠
- وليس لمن قاتل شيء من الأرضين وما غلبوا عليه ٢٤٦
- ومن يبيع ذلك وهي ارض المسلمين ؟ ٢٤٨
- ويشترط عليهم في ما شرطت عليهم من الدراهم والشجر ٢٨٣

- ٢٥٥ يا أبا صيار قد طبع لك نصم اليك ما لك
- ٢٥٦ يانجية سلمي فلا تسألني اليوم عن شيء إلا أخبرتك به
- ٢٥٦ يانجية لنا الخمس في كتاب الله
- ١٢٩ يجمع الناس يوم الجمعة إذا كانوا خمسة
- ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٠ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
- ٢٥٠ يرد له رأس ماله وله ما أكل من ظله بما عمل
- ٢٥٢ يشتري منه ما لم يعلم أنه فثلثم فيه أحد

فهرس أسماء المعصومين عليهم السلام

الاسم

التي محمد صلى الله عليه وآله وسلم

٩٤٠٨٠٠٧٧٠٧٢٠٦٣٠٦٢٠٦١

٠١٤٣٠١٣٦٠١٢٥٠١١٧٠١١٢

١٦٩٠٣٦٤٠١٤٦٠١٤٤٠١٤٤

٢٢٣٠٢٢٢٠٢٢٠٠١٧٥٠١٧٠

٢٤٧٠٢٤٥٠٢٤١٠٢٣٧٠٢٣٣

٢٥٩٠٢٥٨٠٢٥٤٠٢٤٩٠٢٤٨

٢٨٥٠٢٨٤٠٢٦٤

٢٦١٠٢٤٨٠١٦٤٠١٤٨٠١٣٠٠٦١

٢٦٥٠٢٦٤٠٢٦٣٠٢٦٢٠٢٦٢

٢٨٤

١١٣

٢٧٤٠٦٣

٢٧٤٠١٤٣٠٦٣

فاطمة الزهراء عليها السلام

الامام الحسن عليه السلام

الامام الحسين عليه السلام

- ٦٣ الإمام علي بن الحسين عليهما السلام
 ١٦٦ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٣ ، ٦٣ الإمام محمد باقر عليه السلام
 ٢٧٣ ، ٢٦٤
 ٢٤٨ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٣ ، ٦٣ الإمام جعفر الصادق عليه السلام
 ٢٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٤٩
 ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٢
 ٢٨٤ ، ٢٧٢ ، ٢٦٧ ، ٢٤٥ ، ٢٢٧ ، ٦٣ الإمام موسى الكاظم عليه السلام
 ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ١٣٦ ، ١٢٦ ، ٦٣ الإمام علي الرضا عليه السلام
 ٢٢٧ ، ٦٣ الإمام محمد الجواد عليه السلام
 ٦٣ الإمام علي الهادي عليه السلام
 ٦٣ الإمام الحسن العسكري
 ٦٣ الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه

فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
ابراهيم عليه السلام	١٤٣ ، ٢٥٦
أبو عبيدة	٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦
أبو الصلاح الحلبي	١٤٥ ، ١٤٠
أبو مفيان	٢٥٩
ابن أبي لحافة	٦٢
ابن أبي بلبي	٢٦٥ ، ٢٦٦
ابن أبي سماك	٢٧١
ابن ادريس	١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٢
	٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٣
	٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣
	٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧
ابن بابويه	١٢٦
ابن البراج	٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢
ابن حمزة	٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢

٦٢	ابن الخطاب
٢٦٥ ، ٢٦٦	ابن خزيمة
٦٢	ابن حبان
١٦١	ابن فهد
٢٦٠ ، ٢٦١	ابن مسعود
٢٧٢	ابن المعز
٢٢٧	ابن يعقوب
٢٤١ ، ٢٤٧	احمد بن محمد بن أبي نصر
٢٧٣ ، ٢٧٦	اسحاق بن عمار
٢٧١	اسماعيل بن جعفر الصادق (ع)
٢٧٣ ، ٢٧٦	اسماعيل بن عمار
٢٢٧	أيوب بن نوح
٢٤٩	جرير
١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٢	جمال الدين بن المطهر (العلامة الحلي)
١٥٨ ، ١٦٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣	
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠	
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧	
٢٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧	
٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢	
٢٧٦ ، ٢٨١	
٢٧٢ ، ٢٧٦	جميل بن صالح
٢٦٠ ، ٢٦٢	الحجاج

٢٥٦	الحريث بن المغيرة
٢٨٤	الحسن بن الحسن الأنباري
٢٤٥	حماد بن عيسى
٢٨٠	الشريف الرضي
٢٥٤ ، ١٥٤ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨	زراعة ابن أمين
٢٢٥	الزمخشري
٢٦١ ، ٢٦٠	الساقي
١٥٢	صلا
٢٥٤	سماعة بن مهران
١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣	الشهيد الأول
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨	
١٦٣ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٣	
٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨	
٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨	صفوان بن يحيى
١٤٨	طلحة بن يزيد
٢٥٩	العباس
٢٥٤	العباس الوراق
٢٢٧ ، ٢٨١	عبدالله بن جسر
٢٨١	عبدالله بن عباس
٢٦٥ ، ٢٧٢	عبدالرحمان بن الحجاج
١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤	عبدالمالك
٢٦١	عثمان بن أبي العاص

٢٦١ ، ٢٦٠	عثمان بن حنيف
٢٨٤	علي الأرق
٢٢٧	علي بن شعيب
٢٨٦ ، ١٧١ ، ١٣٦	علي بن عبدالمالي
٢٢٧	علي بن مهزيار
٢٨٤	علي بن يقطين
١٤٩ ، ١٦٨ ، ١٤٣	عمر بن حنظلة
٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٠	عمر بن الخطاب
٢٦٢ ، ٢٦٠	عمر بن عبدالعزيز
٢٥٥ ، ٢٤٧ ، ١٦٤ ، ١٤٩	عمر بن يزيد
٢٦٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٠	عمار بن ياسر
٢٢٧	عيسى بن جعفر
٢٦٦	القطيب الراوندي
٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢١ ، ١٤٥ ، ١٤٣ ، ٦٣ ، ٥٨	محمد بن الحسن الطوسي
٢٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣	
٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦	
٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧	
٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤	
١٤٤ ، ١٦١ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤	محمد بن مسلم
٢٤٩ ، ٢٦٥	محمد بن الحطي
١٤٥ ، ٢٤٠ ، ٢٧٦	المحقق الحلي
١٥٢ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠	الشريف المرتضى

١١٤	مريم عليها السلام
٢٥٥	مسح بن عبد الملك (أبوسيار)
٢٧٢	مصادف
٢٦٢	مصعب بن يزيد الانصاري
٢٧٤	معاوية
٢٧٨ ، ٢٦٨ ، ٢٢٥ ، ١٦٢ ، ١٥٧ ، ١٥٠	المقداد السبوري
١٦٤ ، ١٤٩	منصور

فهرس الايات الشعرية

الشعر	الصفحة
فشمت من ساق الحبة مرأ	٢٣
وتفرقها تفرق خيم تقيمت	٢٣
أبي الله أن يقي ملاذاً لفاعل	٢٣
* * *	
بالحق أمي السنة الشنعة	٢٧
للقوت قبل (مقتدای شبهة)	٢٧
* * *	
وأما أنا من غزيت ان هوت	٢٧٩
خويت وان ترشد غزبة أرشد	٢٧٩
* * *	
بسك الدمايا جارتني تحقن الدما	٢٦
وبالقتل تنجو كل نفس من القتل	٢٦
* * *	
وأفحش حيب المرأ أن يندفع القتي	٢٥
لأدى القص بانفخاص الأفاضل	٢٥
* * *	
مصائب دنبانا تهون وانما	٢٥
مصائبنا في الدين من العظام	٢٥
* * *	

فما في الموت حريم بعده من تعرج ولا هتك ستر بعلمها بمحرم ٢٨٠

* * *

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن للحرب دالة على ابني ضمضم ٢٧

الشامي عرضي ولم اشتهما والناذرين اذا تقبتهما دمي ٢٣

* * *

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم ٢٥

* * *

ثم علي بن عبد العالي محقق ثان وذو المعالي ٢٧

فهرس الاماكن والبقاع

الصفحة	المكان
٢٥٨ ، ٢٥٤	البحرين
٢٦١	البصرة
٢٦٤	النهضاد الاعلى
٢٦٤	النهضاد الاوسط
٢٦٤	النهضاد الاسفل
٢٦٣ ، ٢٦٢	النهضادات
١٢٣	حائر الحسين عليه السلام
٢٦١ ، ٢٦٠	حلبان
٢٦٦ ، ٢٥٨	خراسان
٢٦٦	خودستان
٢٤٩ ، ٢٤٧ ، ٢٤١	خمين
٢٦٦ ، ٢٥٨ ، ١٠٤	الشام
٩٩	صنعاء

٢٦١ ، ٢٦٠	عبادان
٢٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ١٨٠ ، ١٠٤ ، ١٠٣	هراق
٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٢	
٢٧٢	عين ابن زياد
٢٦١ ، ٢٦٠	القادسية
٢٦٦	لزوئق
٢٦٦	كرمان
٢٤١ ، ١٢٦ ، ١٢٣	الكوفة
٢٦٣ ، ٢٦٢	المدائن
٢٥٥ ، ١٢٣	المدينة المنورة
١٠٤	المغرب
١٣٤	مقام ابراهيم عليه السلام
٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ١٣٣ ، ١٢٣ ، ٩٩	مكة المكرمة
٢٦١ ، ٢٦٠	الموصل
٢٦٣	نهر جوير
٢٦٢	نهر سير
٢٦٣	نهر الملك
٢٦٦	همدان

فهرس اسماء الحيوانات

الاسم	الصفحة
الابل	٢٧٣
الارنب	٨٦
البقرة	٨٤
البعوض	٩٧
البحر	١٠٥ ، ٨٤
البدل	٨٦ ، ٨٤
الثعلب	٨٦
الثور	٨٤
جلال الدجاج	٨٥
الحمار	٨٦ ، ٨٤
الحوت	١٠٣
الحية	١١٠ ، ١٠٣ ، ٨٦ ، ٨٥
الخنزير	٩٧ ، ٩٦ ، ٦٧

٢٥٤	الخيل
٨٦	الدجاج
٨٦	الدواب
٦٧	السنجاب
٨٤	الطير
٨٥	المصفور
٢٧٣	الفنم
٩٧	الفأرة
٩٦ ، ٨٤ ، ٦٧	الكلب
٨٦	الوزغة

فهرس الكتب الواردة فى المتن

الصفحة	اسم الكتاب
٢٧٧ ، ٢٦٨	الارشاد
٢٥١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٠ ، ٢٣٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٤	التحرير
٢٨٣ ، ٢٧٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩	
٢٣٠ ، ١٨٣ ، ١٦٢ ، ١٥٨ ، ١٤٥ ، ١٤٤	التذكرة
٢٥٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٠	
٢٧٧ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠	
٢٢٩	التلخيص
٢٧٨ ، ٢٦٨ ، ١٦٢ ، ١٥٥	التفيع الرائع
٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٣٢٠ ، ١٤٥	الحلاف
٢٤٣ ، ٢٤١ ، ١٨٥ ، ١٨٣ ، ١٦٦ ، ١٦٣	الدروس
٢٧٧ ، ٢٧٤ ، ٢٥٣	
١٦٣ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٤	المذكرى
٢٥٩ ، ١٩٢ ، ١٦٦	
٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٤٥	المسائر

٢٤٠	الشرائع
	شرح الارشاد - غاية المراد
٢٦٦	شرح نهاية الشبخ
١٦١ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٨	غاية المراد في شرح الارشاد
١٦٧	
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٣ ، ٢٣٢	القواعد العقبية
٢٢٦	كنز العرفان
٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤	المبسوط
٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠	
١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٢٢	المختلف
٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٥١	
١٥٢	المسائل الميافارقيات
١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٧٨	المضمر
٢٢٢	المهذب
١٦٢	المهذب البارع
١٥٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥	المتنهي
٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥	
١٤٥ ، ١٤٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥	الهابة
٢٤٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨	
٢٧٦	

مصادر التحقيق

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأبهاج في شرح المنهاج : للشيخ علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٣ - الأربعون حديثاً : للشهيد الأول محمد بن مكّي الجرجيني العاملي (ت ٧٨٦ هـ) ، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم ١٤٠٧ هـ .
- ٤ - الاستبصار فيما اختلف من الأخبار : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق السيد حسن الخرمسان ، دار الكتب الإسلامية - طهران ١٣٩٠ هـ .
- ٥ - الأعلام : لخبر الدين الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٤ م .
- ٦ - أمل الآمل : للشيخ محمد بن الحسن العاملي (ت ١١٠٤ هـ) ، تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب - النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ .
- ٧ - بحار الأنوار : للشيخ الإسلام محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ) ، مؤسسة دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٣ هـ .

- ٨ - تاريخ كرك نسوح : للدكتور حسن عباس نصر الله ، بشر المنشورية
الثغافية للجمهورية الاسلامية الايرانية بدمشق .
- ٩ - تحرير الأحكام : للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر
(ت ٥٧٢٦ هـ) ، مؤسسة طوبى للطباعة والنشر - مشهد ، أوفيت مؤسسة آل البيت
عليهم السلام لاهياء التراث - قم .
- ١٠ - تذكرة الفقهاء : للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن علي المطهر
(ت ٥٧٢٦ هـ) ، المكتبة المرنضورية - طهران .
- ١١ - النقيح الرائع لمختصر الشرائع : لجمال الدين مقداد بن عبدالله
الصيوري الحلي (ت ٨٢٦ هـ) ، تحقيق السيد عبداللطيف الحسيني الكوه كمرى ،
مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم .
- ١٢ - تهذيب الأخبار : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ،
دار الكتب الاسلامية - طهران ١٣٩٠ .
- ١٣ - الخلاف : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ،
مؤسسة الشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين - قم ١٤٠٧ هـ .
- ١٤ - الدروس الشريفة في فقه الامامية : للشهيد الأول محمد بن مكّي الجزيني
العالمي (ت ٧٨٦ هـ) ، صادقي - طهران .
- ١٥ - الدر المنثور في المأثور وغير المأثور : لعلي بن محمد بن الحسن بن زين
الدين الجيمي العالمي (ت ١١٠٣ هـ) ، مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم ١٣٩٨ هـ .
- ١٦ - الدرمة الى نصاب الشيعه : للشيخ آغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ) ،
دار الاضواء - بيروت ١٣٨٩ هـ .
- ١٧ - ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة : للشهيد الأول محمد بن مكّي الجزيني
العالمي (ت ٧٨٦ هـ) ، مكتبة بصيرتي - قم .

- ١٨- رسائل الشريف المرتضى: اعداد السيد مهدي الرجائي، تقديم واشراف السيد أحمد الحسيني، دار القرآن الكريم - قم ١٤٠٥ هـ.
- ١٩ - روضات الجنات: للسيد محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ)، المطبعة الحيدرية - طهران ١٣٩٠ هـ، أولسيت مكتبة اسماعيليان - قم.
- ٢٠ - رياض العلماء: للميرزا عبد الله الأصمهاني الأمدي (ت ١١٣٠ هـ)، مطبعة الحياض - قم ١٤٠١ هـ.
- ٢١ - الحرائر: لمحمد بن ادريس الحلبي السعدي (ت ٥٩٨ هـ)، مشورات المعارف الإسلامية - قم ١٣٩٠ هـ.
- ٢٢ - سبعة البحار ومدينة الحكم والآثار: للشبح عباس القمي (ت ١٣٥٩ هـ) دار المرتضى - بيروت.
- ٢٣ - السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٢٤ - سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد القرويني (ت ٢٧٥ هـ)، دار احياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٥ هـ.
- ٢٥ - سنن أبي داود: لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، دار الفكر العربي - بيروت.
- ٢٦ - سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق محمد لؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت ١٤٠٠ هـ.
- ٢٧ - سنن الدارقطني: لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق السيد عباد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن - القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- ٢٨ - سنن الدارمي: لأبي محمد عباد الله بن مهرايم الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، دار الفكر - مصر.

- ٢٩ - سنن النسائي : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شبيب النسائي (ت ٢٢٠ هـ) ،
دار احياء التراث العربي - بيروت ١٣٤٨ هـ .
- ٣٠ - شرائع الاسلام : لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق
الحلي (ت ٦٧٦ هـ) دار الأضواء - بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٣١ - الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور ،
دار العلم للملايين - بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٣٢ - صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ) ، دار احياء
التراث العربي - القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- ٣٣ - حوالي اللالي المزيبة : لشيخ محمد بن علي بن ابراهيم الأحصائي ،
تحقيق الشيخ مجتبى العراقي .
- ٣٤ - غاية المراد في شرح الارشاد : للشهيد الأول محمد بن مكي الجزيني
المعالي (ت ٧٨٦ هـ) .
- ٣٥ - فوائد الرحمون بشرح مسلم الثبوت : للعلامة عبدالملي بن نظام الدين
الأنصاري ، المطبعة الأميرية - مصر ، أولسبت مكتبة الشريف الرضي - قم ١٤٦٤ هـ ش .
- ٣٦ - فوائد الأصول : للمحقق الفقيه ميرزا أبو القاسم القمي (ت ١٢٣١ هـ) ،
المكتبة العلمية - طهران .
- ٣٧ - الكافي : ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني (ت ٢٢٩ هـ) تصحيح
نجم الدين الأمللي ، وتطبيق علي أكبر الغفاري ، المكتبة الاسلاميّة طهران ١٣٨٨ هـ .
- ٣٨ - الكافي في الفقه : لأبي الصلاح الحلي (ت ٣٧٤ هـ) ، مكتبة أمير
المؤمنين عليه السلام - اصمهان ١٤٠٣ هـ .
- ٣٩ - كنز العمال : لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ) ،
مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ م .

- ٤٠ - لؤلؤة البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث : للعلامة المحدث
الشهير الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦ هـ) ، حققه وحقق عليه السيد محمد صادق
بحر العلوم ، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث - قم .
- ٤١ - المختصر النافع : لآبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق
الحلي (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الكتاب العربي - مصر .
- ٤٢ - المختلف : للعلامة الحلي الحسن بن يوسف سن علي بن المطهر
(ت ٧٢٦ هـ) ، مكتبة نينوى - طهران .
- ٤٣ - المراسم في الفقه الامامي : لسلاح بن عبدالعزير الدبلي (ت ٤٦٣
هـ) ، تحقيق الدكتور محمد الستاني ، نشر منشورات الحرمين - ١٤٠٤ هـ .
- ٤٤ - المستصفى من علوم الأصول : لآبي حامد محمد بن محمد الغزالي ،
الطبعة الاميرية بيولاقي مصر ، اوقعت منشورات الشريف الرضي - قم ١٣٦٤
هـ . ش .
- ٤٥ - مستدرک الوسائل : للميرزا حسين الوري (ت ١٣٢٠ هـ) ، المكتبة
الاسلامية - طهران ١٣٨٢ هـ .
- ٤٦ - مسند أحمد بن حنبل ، دار الفكر - بيروت .
- ٤٧ - المعتبر في شرح المختصر : للمحقق الحلي نجم الدين أبي القاسم
جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦ هـ) ، مؤسسة سيد الشهداء - قم ١٣٦٤ هـ . ش .
- ٤٨ - معالم العلماء وملاذ المجتهدين : لجمال الدين أبي منصور الشيخ حسن
ابن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠١١ هـ) ، المكتبة الاسلامية - طهران ١٣٦٣ هـ .
- ٤٩ - معارج الكرامة : للسيد محمد جواد العاملي (ت ١٢٢٦ هـ) ، مؤسسة
آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث - قم .
- ٥٠ - منتهى المطلب : للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن علي المطهر
(ت ٧٢٦ هـ) .

- ٥١ - مهارج الوصول الى علم الاصول : للفاضل البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) ،
دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٥٢ - من لا يحضره الفقيه : لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
(ت ٣٨١ هـ) ، دار الكتب الاسلامية - طهران ١٣٩٩ هـ .
- ٥٣ - نقد الرجال : للنفرشي ميرزا محمد بن حسين الحسيني ، طبع مجري -
طهران ١٣١٨ هـ .
- ٥٤ - النهاية : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، دار
الكتاب العربي - بيروت .
- ٥٥ - نهاية الأحكام : للعلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن علي المطهر (ت
٧٢٦ هـ) ، دار الأضواء - بيروت ١٤٠٦ هـ .
- ٥٦ - نهاية الوصول : للعلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن علي المطهر
(ت ٧٢٦ هـ) السعة المحطبة المحفوظة في مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم .
- ٥٧ - نيل الأوطار في أحاديث سيد الأحياء شرح منتقى الأخبار : للشيخ محمد
ابن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) ، دار الجبل - بيروت ١٩٧٣ هـ .

فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق

الصفحة	الموضوع
٨	الرسالة النجمية
٩	الرسالة الجغرافية
١٢	رسالة صلاة الجمعة
١٤	رسالة صبح الغود والإقاعات
١٥	الرسالة الرضائية
٢٠	الرسالة الخراجية
٢٧	حياة المصنف
٣٠	أطراف العلماء له
٣٢	أساتذته وشيوخه
٣٢	تلامذته
٣٣	مؤلفاته
٣٦	وفاته

٣٧	النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٣٩	منهجية التحقيق
٤١	نماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

(١)

الرسالة النجمية

٥٩	ما يجب على المكلف معرفته إجمالاً
٦٠	فصل في التوحيد
٦٠	فصل في العدل
٦١	فصل في النبوة
٦١	فصل في الإمامة
٦٣	فصل في المعاد
	مقتضيات الصلاة سبع :
٦٤	الأولى : الطهارة
٦٧	الثانية : تطهير النجاسات
٦٧	الثالثة : ستر العورة
٦٨	الرابعة : الوقت
٦٨	الخامسة : المكان
٦٨	السادسة : ما يصح السجود عليه
٦٨	السابعة : القبلة
	أفعال الصلاة ثمانية :
٦٩	الأول : التبة

٦٩	الثاني : تكبيرة الاحرام
٦٩	الثالث : القراءة
٧٠	الرابع : القيام من أول النية
٧٠	الخامس : الركوع
٧٠	السادس : السجود
٧١	السابع : التشهد
٧١	الثامن : التسليم
٧١	ما يحرم في الصلاة
٧١	أحكام الشك والسهر في الصلاة
٧٢	صلاة الجمعة
٧٢	صلاة الايات
٧٢	صلاة الطواف
٧٢	صلاة الاموات
٧٢	صلاة النذر وشبهه
٧٣	كفء الصلاة الفائتة

(٢)

الرسالة الجعفرية

٧٧	المقدمة
٧٨	تعريف الصلاة لغة وشرعاً
٧٨	المسام الصلاة الواجبة والمتنوبة
٧٩	شرائط وجوب الصلاة

٨٠	ما يجب معرفته أمام الصلاة
٨١	تعريف الطهارة
٨١	أسباب الطهارات الثلاث
٨٢	موجبات الوضوء
٨٢	ما يجب على المتخلى فله
٨٣	الماء المطلق
٨٥	الماء المضاف
٨٦	الأسار
٨٧	ما يجب فله في الوضوء
٨٨	أحكام الجبائر
٨٩	موجبات غسل الجنابة
٨٩	ما يحرم على المجنب فله
٨٩	ما يجب فله في الغسل
٩٠	الحيفض
٩٠	أحكام المعتادة
٩٠	أحكام المقطوعة
٩٠	أحكام المبتدأة
٩١	أنقسام الاستحاضة وأحكامها
٩٢	أحكام التقاء
٩٢	غسل من الميت
٩٣	أحكام الاحتضار
٩٣	التكفين

٩٣	الصلاة على الميت
٩٤	أحكام الدفن
٩٤	التيمم وأحكامه
٩٦	التجاسات وأحكامها
٩٧	المطهرات
٩٨	حرمة اتحاد الانية من الشدين
٩٨	اعداد الصلاة
٩٩	أوقات الصلوات
١٠٠	ستر العورة
١٠٢	مكان المصلي
١٠٣	القبلة وأحكامها
١٠٥	أحكام الأذان والاقامة
	أعمال الصلاة ثمانية :
١٠٥	الأول : النية
١٠٦	الثاني : تكبيرة الاحرام
١٠٦	الثالث : القيام
١٠٨	الرابع : القراءة
١١٠	الخامس : الركوع
١١١	السادس : السجود
١١٢	السابع : التشهد
١١٢	الثامن : التسليم
١١٣	أحكام التعقيب

- ١١٤ مآيات الصلاة
- ١١٦ أحكام السهو
- ١٢٠ قضاء الصلاة الفائتة
- ١٢١ السن التي يعمرن فيه الصبي على الصلاة
أسباب قصر الصلاة :
الأول : السفر ، وشروطه ثمانية :
- ١٢٢ الأول : ربط القصد بمعلوم
- ١٢٢ الثاني : كون المقصود مسافة
- ١٢٢ الثالث : الضرب في الأرض بحيث يخفى أذان البلد
- ١٢٣ الرابع : كون السفر سائفاً
- ١٢٣ الخامس : بقاء القصد
- ١٢٣ السادس : عدم بلوغه حدود بلد له فيه ملك
- ١٢٣ السابع : أن لا يكثر السفر
- ١٢٣ الثامن : استيجاب السفر لوقت الأداء
- ١٢٤ الثاني : الخوف
- ١٢٥ أحكام صلاة الجماعة
- شروط صلاة الجماعة ستة :
- ١٢٦ الأول : بلوغ الإمام وعمله و . . .
- ١٢٧ الثاني : العدد
- ١٢٧ الثالث : عدم تقدم المأموم على الإمام
- ١٢٧ الرابع : نية الاتتمام
- ١٢٧ الخامس : مشاهدة الإمام للمأموم

١٢٧	السادس : توافق نظم الصلاتين
	شرائط صلاة الجمعة :
١٢٩	الامام العادل
١٣٠	الوقت
١٣٠	العدد
١٣٠	المخطينان
١٣١	الجماعة
١٣١	الوحدة
١٣٢	السنن الحنيفة
١٣٢	صلاة العيد وأحكامها
١٣٣	صلاة الايات
١٣٤	صلاة الطواف
١٣٤	صلاة النذر وشبهه
١٣٥	صلاة الاستسقاء
١٣٥	صلاة يوم العدير

(٢)

رسالة صلاة الجمعة

١٣٩	المقدمة
١٤٠	تحقيق مسألة : أن الوجوب اذا رفع هل يبقى الجوار أم لا ؟
١٤٢	اثبات نيابة الفقيه العدل الامامي عن الائمة عليهم السلام
١٤٤	اشتراط وجود الامام أو نائبه في صلاة الجمعة
	في حكم صلاة الجمعة حالة العية فولان :

- الأول : جواز فعلها إذا اجتمعت باقي الشرائط ١٤٥
- الثاني : المنع من صلاة الجمعة ونفي شرعيتها ١٥٢
- عدم شرعية صلاة الجمعة حال الغيبة الأعم حصول الفقه الجامع للشرائط ١٥٨
- أوصاف الفقه النائب في زمان الغيبة ثلاثة عشر :
- الأول : الإيمان ١٦٧
- الثاني : العدالة ١٦٨
- الثالث : العلم بالكتاب ١٦٨
- الرابع : العلم بالسنة ١٦٨
- الخامس : العلم بالاجماع ١٦٨
- السادس : العلم بالقواعد الكلامية ١٦٨
- السابع : العلم بشرائط الحد والبرهان ١٦٨
- الثامن : العلم باللغة والنحو والصرف ١٦٨
- التاسع : العلم بالناسخ والمنسوخ ١٦٨
- العاشر : أن يعلم أحوال التمازج والترجيح ١٦٨
- الحادي عشر : العلم بالجرح والتعديل وأحوال الرواة ١٦٨
- الثاني عشر : أن له نفساً قسمية وملكة نفسانية ١٦٩
- الثالث عشر : أن يكون حافظاً ١٧٠

(٤)

رسالة صبح العقود والایقاعات

- المقدمة ١٧٦
- أنواع العقود ١٧٦
- أنواع العقود من حيث لزوم ١٧٦

١٧٦	انواع الاقاعات
١٧٧	المسام البيع
١٧٨	الاكتفاء باشارة الآخرس الدالة على ارادة صبح العقود والاقاعات
١٧٨	فصل : بيع النقد
١٧٨	فصل : بيع النسبة
١٧٨	فصل : بيع السلف
١٨٠	فصل : بيع الكالىء بالكالىء
١٨١	فصل : المراهمة
١٨٣	فصل : التولية
١٨٣	فصل : المواضعة
١٨٤	فصل : بيع المساومة
١٨٥	صحة القبالة بين الشريكين في الثمرة والزروع
١٨٥	فصل : بيع الفرد والمضامين
١٨٦	عدم جواز التصرف في العين المقبوضة بالبيع الفاسد
١٨٦	لزوم الشرط الواقع في العقد اللازم
١٨٦	عدم صحة اشتراط شيء من الثمن على غير المشتري
١٨٧	فصل : الامالة
١٨٧	فصل : القرصى
١٨٨	الرهن
١٩٠	الصلح
١٩٠	المادة الصلح لقود خمسة
١٩١	الضمان

١٩٢	الحوالة
١٩٣	الكفالة
١٩٣	الوديعة
١٩٣	المعارية
١٩٤	الجمالة
١٩٤	الاجارة
١٩٤	المراوعة
١٩٥	المساقاة
١٩٥	الشركة
١٩٥	القراض
١٩٦	الوكالة
١٩٦	المسبق والرسي
١٩٧	الوقف
١٩٨	الحكى والرعى والعمرى
١٩٨	الهبة
١٩٨	الوصية
١٩٨	التاح الدائم
١٩٩	تلاح المتعة
٢٠٠	الطلاق
٢٠٢	المباراة
٢٠٢	الظهار
٢٠٣	الابلاء

٢٠٤	اللعان
٢٠٤	العتق
٢٠٥	التدبير
٢٠٦	الكتابة
٢٠٦	البين
٢٠٧	النذر
٢٠٨	العهد
٢٠٨	الأخذ بالشفعة
٢٠٨	عقد تضمين الجريدة
٢٠٨	صوره حكم الحاكم الذي لا ينفذ
٢٠٩	الاقرار

(٥)

الرسالة الرضاعية

٢١١	المقدمة
٢١٤	ذكر المسائل الثلاثة عشر التي سيجئها المصنف
٢١٥	ذكر المسائل الثلاث التي اختلف فيها الاصحاب
	ادلة عدم التحريم في المسائل الثلاثة عشر :
٢١٥	الاول : التمسك بالبراهن الاصلية
٢١٦	الثاني : عموم آيات الكتاب العزيز
٢١٧	الثالث : قوله تعالى : « واحل لكم ما وراء ذلك »
٢١٨	الرابع : الاجماع
	الخامس : الاستصحاب : وهو من وجوه :

- أ : استصحاب الحال ٢١٩ -
- ب : استصحاب الاجماع الى موضع النزاع ٢١٩
- ج : ان حقوق الروجة ثابت قبل الرضاع ٢١٩
- السادس : الاحتياط ٢١٩
- السابع : انتفاء مقتضي التحريم ٢٢٠
- استشهاد المصنف بقول الشيخ على كلامه ٢٢١
- استشهاد المصنف بقول ابن البراج على كلامه ٢٢٢
- ذكر كلام العلامة في التذكرة حول هذا الموضوع ٢٢٣
- ذكر كلام العلامة في التحرير حول هذا الموضوع ٢٢٤
- ذكر كلام المقداد في كزالمرفان حول هذا الموضوع ٢٢٥
- تحقيق مسألة : امرأة الرجل اذا وضعت ابن أنبها هل تحرم عليه ؟ ٢٢٦
- ام ام المرتضع نسباً أو رضاعاً هل تحرم على صاحب اللبن أم لا ؟ ٢٢٩
- أولاد الفضل ولادة ورضاعاً هل يحرم على أب المرتضع أم لا ؟ ٢٣١
- هل لأولاد أمي المرتضع الدين لم يرتضهوا من هذا اللبن أن ينكحوا في أولاد المرضعة ولادة وفي أولاد فحلها ولادة ورضاعاً أم لا ؟ ٢٣٢

(٦)

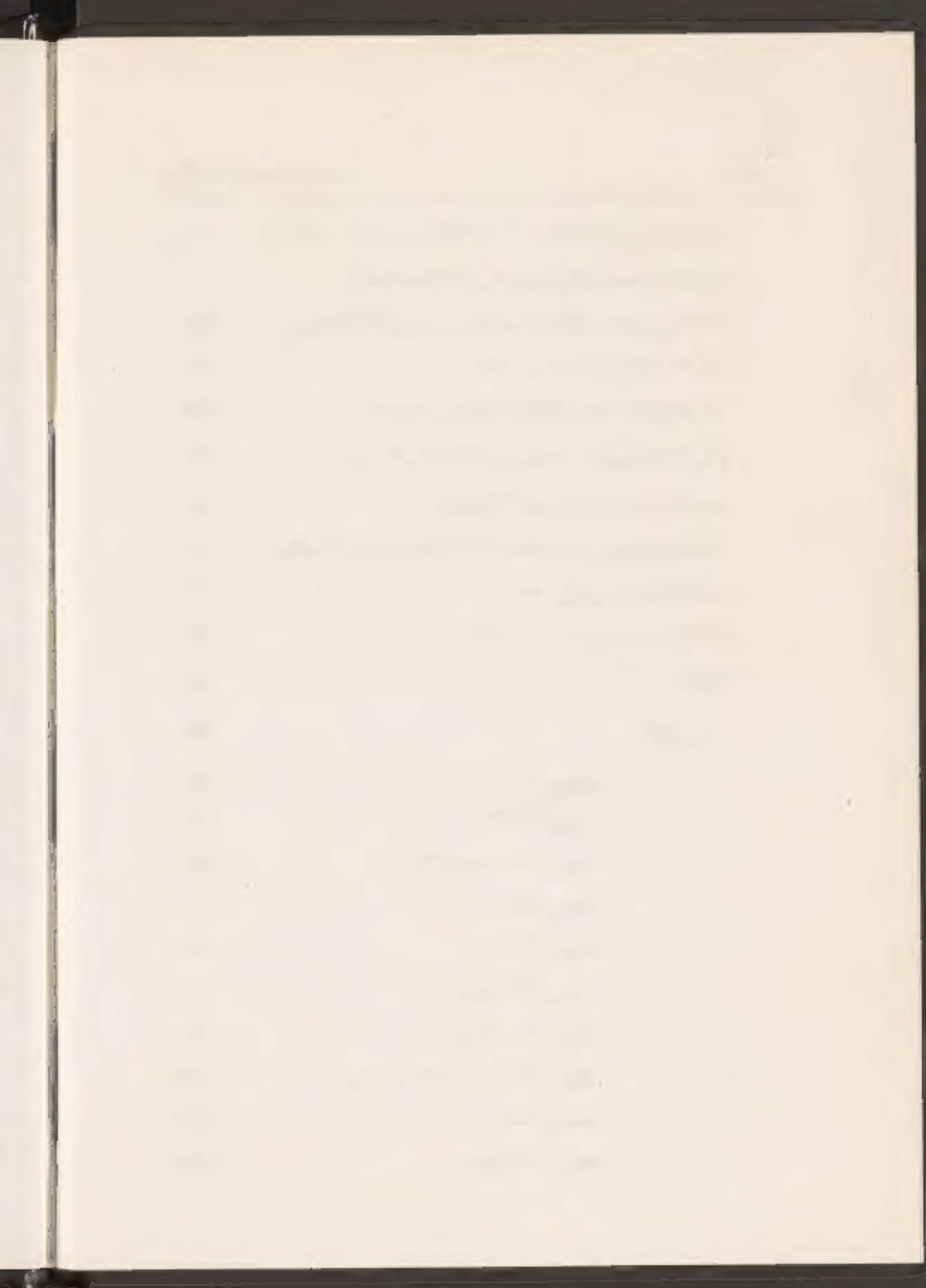
رسالة قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج

- المقدمة ٢٣٨
- أرض بلاد الاسلام ٢٣٩
- الأرض المفتوحة جنوة ٢٣٩
- أرض من اسلم أهلها عليها طوعاً من غير قتال ٢٤٠
- أرض الصالح ٢٤٢

- أرض الأنفال ٢٤٧
- استدلال المصنف بكلام الأصحاب في تقسيمه للأرض بالأمم الأربعة ٢٤٣
- وجوب الخمس بعد اخراج العشر أو نصف العشر ٢٤٣
- مصرف ما يؤخذ من الأراضي ٢٤٤
- حكم الأراضي المفتوحة عنوة التي كانت محبة وقت الفتح ٢٤٤
- حكم الأراضي المفتوحة عنوة التي كانت موات وقت الفتح ٢٤٧
- عدم جوار بيع هذه الأراضي ولا هبتها ولا وهبها ٢٤٨
- ذكر كلام بعض الأعلام حول هذه الأراضي ٢٥٠
- التصرف بهذه الأراضي في حال غيبة الإمام ٢٥٢
- ذكر كلام بعض الأعلام حول هذه التصرفات ٢٥٢
- تعريف أرض الأنفال وبيان ضابطها ٢٥٤
- ذكر بعض الروايات التي تبين معنى أرض الأموال وأحكامها ٢٥٤
- تعيين الأراضي التي فتحت صوة : مكة ٢٥٨
- ذكر كلام بعض الأعلام وأدلتهم على فتح مكة صوة ٢٥٩
- أرض العراق فتحت صوة ، وما يدل على ذلك من الأحبار والأقوال ٢٦٠
- تحديد أرض العراق عند الفتح ٢٦١
- الكلام في أرض الشام ٢٦٦
- حكم بقية الأراضي ٢٦٦
- تحقيق معنى الخراج ٢٦٦
- ذكر كلام بعض الأعلام حول الخراج ٢٦٧
- حكم الخراج حال حضور الإمام عليه السلام ٢٧٠
- ذكر كلام الشيخ حول الخراج حال حضور الإمام عليه السلام ٢٧٠

- ٢٧١ حكم الخراج حال غيبة الإمام عليه السلام ، واختلاف العلماء فيه
- ٢٧١ استدلال المصنف بالروايات على حلية أخذ الخراج
- ٢٧٦ استدلال المصنف باتفاق الأصحاب على حلية أخذ الخراج
- ٢٧٦ ذكر كلام الشيخ والمحقق والعلامة
- ٢٧٧ ذكر كلام العلامة في التذكرة والتحرير والفوائد
- ٢٧٨ ذكر كلام الشهيد في النروس والمقداد في الشرح
- ٢٨٢ عدم دخول الخراج من جملة الشبهات
- ٢٨٣ حلية تناول الخراج والمقاسمة والزكاة المأخوذة من الجائر
- ٢٨٣ مسألة النزول على أهل الخراج
- ٢٨٤ مسألة الدخول في عمل السلطان الجائر
- ٢٨٥ الحائنة
- ٢٨٧ فهرس الكتاب
- ٢٨٩ : فهرس الآيات القرآنية
- ٢٩٠ : فهرس الأحاديث
- ٢٩٤ : فهرس أسماء المعصومين (ع)
- ٢٩٦ : فهرس الأعلام
- ٣٠١ : فهرس الأشعار
- ٣٠٣ : فهرس الأماكن والبقاع
- ٣٠٥ : فهرس الحيوانات
- ٣٠٧ : فهرس الكتب الواردة في المتن
- ٣٠٩ : مصادر التحقيق
- ٣١٥ : فهرس الموضوعات







**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

